

الدّكتور فاضل صالح السّامرائي

الدّراسات النّحوية واللغوية

عنوان الْمُنْشَرِي

مكتبة لسان العرب

دار ابن رشيد

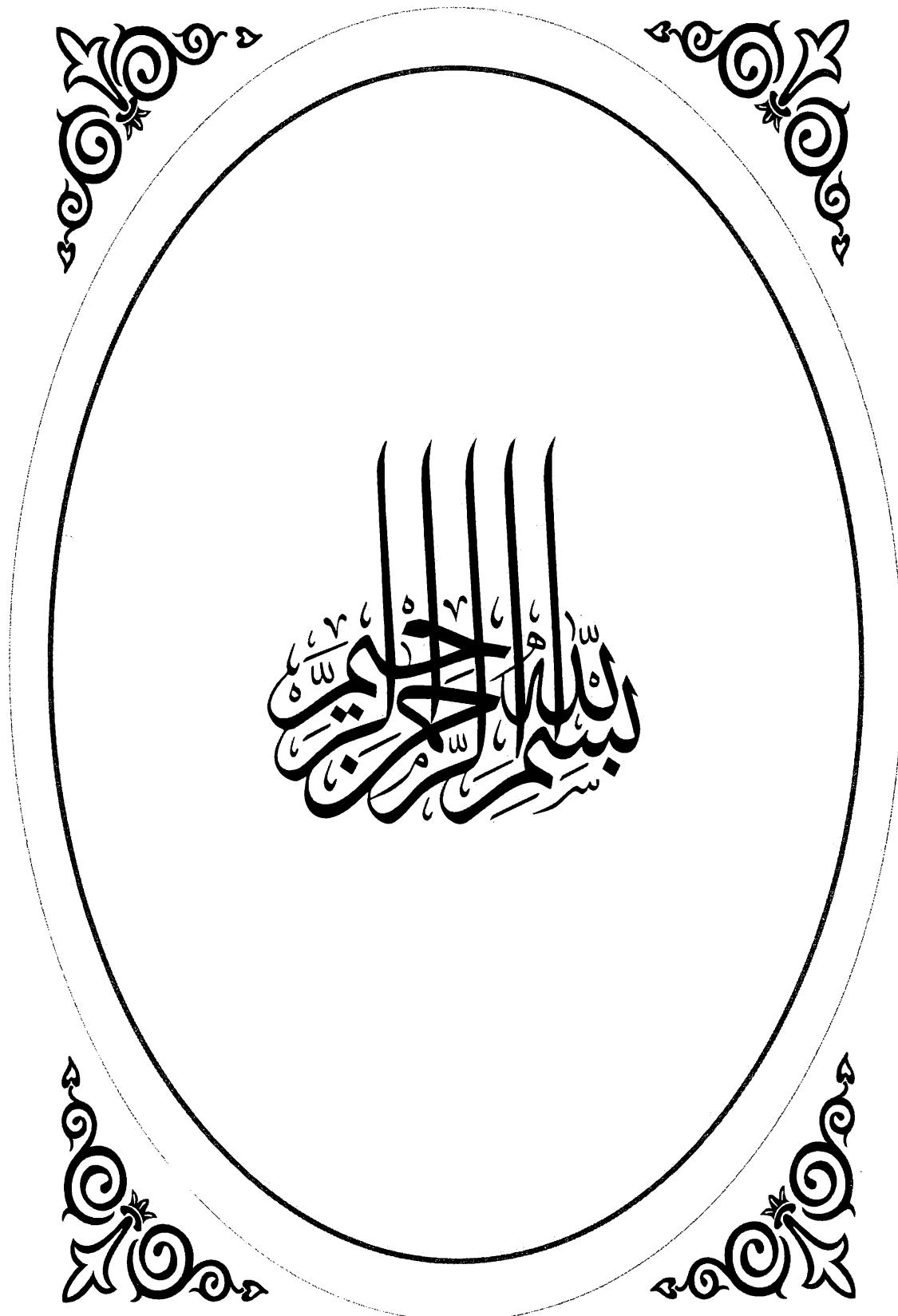
الدّراسات النحوية واللغوية

عِنْدَ لِكْ لِلْمُخْتَرِي

تأليف

الدكتور فاضل صالح السامرائي

دَارُ الْإِنْجِيُّونِيرِيِّ



مَكْتَبَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ

أ. علاء الدين شوقي



www.lisanarb.com



الدّراسات النّحوية واللغوية
عِنْدَ الْنَّهْضَةِ

الموضوع: لغة عربية

العنوان: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري

تأليف: الدكتور فاضل صالح السامرائي

الطبعة الأولى

1437 هـ - 2016 م

ISBN 978-614-415-155-6

© حقوق الطبع محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من المؤلف.

ISBN 978-614-415-155-6



9 786144 151556

الطباعة: مطابع يوسف بيضون - بيروت / التحليد: شركة فؤاد البعينو للتحليد - بيروت

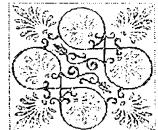
الورق: أبيض / الطباعة: لونان / التحليد: كرتونية

القياس: 24×17 / عدد الصفحات: 448 / الوزن: 800 غ

دمشق - سوريا - ص.ب : 311
حلبوني . جادة ابن سينا . بناء الحاكي - صالة المبيعات تلفاكس: 2228450 - 2225877
الإدارة تلفاكس: 2258541 - 2243502

بيروت - لبنان - ص.ب : 113/6318
برج أبي حيدر . خلف دبوس الأصلي . بناء الحديقة - تلفاكس : 817857 - 01 - جوال : 03 204459
www.ibn-katheer.com - info@ibn-katheer.com





المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظم سلطانك ،
والصلاوة والسلام على سيد العالمين محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم
بإحسان .

موضوع رسالتي للدكتوراه هو (الدراسات النحوية واللغوية عند
الزمخشي). وللدراسات النحوية - بصورة خاصة - مكان عميق في نفسي
أحبها وأفضلها على غيرها منذ حداة السن وأجد في نفسي الولع الشديد
بها والحب إلى درجة الشغف ، ولذا لم يكن مستغرباً أن أتناول موضوعاً
نحوياً بالبحث ، بل المستغرب ألا أتناوله ، ولم يدر في خلدي في يوم
من الأيام - ولو على سبيل الخاطرة - أن أتناول غير موضوع نحو .

وأما الزمخشي فله في نفسي مكانة وإعجاب يقدّرهما مَنْ عرفه ،
 فهو صاحب (الكشاف) وهو صاحب (المفصل) وكفى بهما شرفاً وفضلاً .
ولذا كان طبيعياً جداً أن أتناول هذا الموضوع بالبحث .

تنقسم رسالتي إلى تمهيد وستة أبواب وخاتمة .

تناولت في التمهيد عصره وما يتعلّق باسمه ونسبه ونشأته وسيرته
وثقافته وشيوخه وتلامذته بصورة موجزة .



وتناولت في الباب الأول موضوع (التطور في التأليف النحوي من أوليته إلى عصره) ببحث فيه تطور تاريخ النحو بصورة موجزة إلى عصر الزمخشري ، ثم تناولت التطور من حيث :

- ١ - ترتيب الموضوعات وظهور فكرة التنسيق والتنظيم في البحث .
- ٢ - الشواهد و موقف النحاة منها وذلك فيما يتعلق بالقرآن الكريم والقراءات ، والحديث النبوى والاحتجاج به ، وكلام العرب من شعر ونشر والاستشهاد به ، وما يستشهد به وما يترك من كلام العرب الفصحاء والمولدین .
- ٣ - أثر المنطق والفقه وعلم الحديث في النحو وأصوله .
- ٤ - التعليل .
- ٥ - العامل .
- ٦ - القياس .

وأثر ذلك في الدراسات النحوية واللغوية .

وأما الباب الثاني فهو (مكانته العلمية وأثاره) ، أشرت فيه إلى مكانته العلمية في نفوس معاصريه ومن بعدهم ، ثم ذكرت عليه مأخذ وملحوظات في التعبير لا تغص من مكانته العلمية . ثم تناولت آثاره عموماً ، وبعد ذلك خصصت بالبحث أشهر كتبه في النحو وهو (المفصل) فتكلمت على مكانته وشرحه وطريقته تأليفه وشواهده والمأخذ عليه .

كما خصصت بالبحث أشهر أو من أشهر كتبه في اللغة وهو (أساس البلاغة) فتكلمت على مكانته والغاية من تأليفه ومصادره وترتيبه وخصائصه وطريقته والمأخذ عليه .

وفي الباب الثالث تناولت البحث في (موقعه من الشواهد وأدلة

الصناعة) فبينتُ موقفه من الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات ، و موقفه من الاحتجاج بالحديث النبوى ، ثم الاستشهاد بكلام العرب من شعر ونشر ، و موقفه من أشعار المؤلدين ، مقارناً ذلك كله بعمل النحاة قبله .

ثم تناولت موقفه من أدلة الصناعة ، فبحث رأيه في السمع والقياس و موقفه منها ، واستصحاب الحال ، ثم ذكرت له استدلالات أخرى كالاستدلال بالتقسيم والاستدلال الأولى والاستدلال ببيان العلة و مراعاة النظير .

ثم بحثت موقفه من العلل و طائفه من العلل التي ذكر أن العرب راعتھا في كلامها .

وفي الباب الرابع بحثت (أثر الاعتزال والعامل في دراساته) فبحثت أولاًً أثر الاعتزال في دراساته في النحو واللغة ، ثم بحثت أثر العامل في دراساته وبينتُ موقفه من العامل ومدى القول به وأنواع العامل عنده .

و تناولت بالبحث في الباب الخامس (السمات البارزة في دراساته) ، فبينتُ خصائص دراساته النحوية من مراعاة للمعنى ومن تقليل للكلام على ما يحتمله من أوجه واجتهاده وعدم تقليده ، وذكرت طرفاً من المآخذ على هذه الاجتهادات .

ثم بينت خصائص دراساته اللغوية من مراعاة للمعنى ، وعقد الصلة بين المعنى واللفظ في بحوثه اللغوية ، و تقليل الكلم على الأوجه المحتملة ، والرجوع إلى الأصل عند النظر في الاستقاق ، واجتهاده والتعليق في دراساته اللغوية ، ثم ذكرت طائفه من الكلمات التي عللها ظاناً أنها عربية وبينت أصل تلك الكلمات .

أما في الباب السادس وهو الأخير فقد عرضت فيه (مذهب النحوي ونماذج من دراساته) :



وللوصول إلى مذهبه النحوي سلكت أربع سبل :

أ - الأسس التي يعتمدها بالبحث .

ب - المصطلحات التي يستعملها .

ج - مع من يعذ نفسه أو أين ارتضى أن يضع نفسه؟

د - موقفه من المسائل الخلافية .

ثم عرضت لنماذج مما وافق فيه الكوفيين .

كما عرضت فيه (نماذج من دراساته النحوية) كالأسم المعرّب والإعراب ومعانيه والفاعل والمفعول معه ونحوهما ، ثم ذكرت له نماذج إعرابية .

ثم تناولت بالبحث (نماذج من دراساته اللغوية) عرضت فيها رأيه في أصل اللغة وموقه من الاشتراق وأصل المستعقات ونحوها ، كما عرضت طائفة من استدلالاته اللغوية .

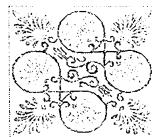
ثم الخاتمة التي عرضت فيها خلاصة البحث وما توصلت إليه .

وللقارئ أن يقدر مقدار الصعوبات التي احتملتها في البحث للوصول إلى الحقيقة .

وأخيراً أسجل شكري واعترافي بالفضل والجميل لكل من أفادني في هذا البحث وأسدى إليّ جميلاً فيه .

فاضل السامرائي





نَحِيدُ

عصره - اسمه ونسبه - نشأته وسيرته - ثقافته - شيوخه - تلامذته

عصره:

شهد المشرق الإسلامي - كما شهدت سائر ديار الإسلام - أحداثاً سياسية متعاقبة بعد الفتح الإسلامي ، فبعد أن جاء العرب يحملون رسالة الإسلام إلى تلك البلاد وأخضعواها حقبة من الزمن آلت البلاد بعدهم إلى أقوام مسلمة أخرى أولهم السامانيون (٢٦١ - ٣٨٩ هـ) وكانوا ردحاً من أصحاب النفوذ في المشرق الإسلامي كله ، ثم تقلص نفوذهم إلى أن قضى (محمد بن سبكتكين الغزنوی) على دولتهم سنة ٣٨٩ هـ^(١) ، ثم الدولة السلجوقية (٤٢٩ - ٥٥٢ هـ) ، ثم الدولة الخوارزمية في خوارزم ومؤسسها الحقيقي (محمد بن نوشتکین) وكان عيّنه أحد قواد السلطان برکیاروق السلجوقي (٤٨٧ - ٤٩٨ هـ) حاكماً على إقليم خوارزم ولقبه خوارزم شاه . وأخذت هذه الدولة الناشئة تتقوى على عهد ابنه (أتسرز بن محمد بن نوشتکین) ثم تصارع (سنجر) السلجوقي و(أتسرز) حتى توفي أتسرز سنة ٥٥١ هـ ، وبعد وفاة «سنجر» الذي مات بعد (أتسرز) بعام لم يجد الخوارزميون ما يعوق طموحهم ويحتجز اتساعهم^(٢) .

(١) الزمخشري للحوفي ٩ - ١٠ .

(٢) الزمخشري - للحوفي ص ١٢ .



وقد عاصر الزمخشري تأسيس الدولة الخوارزمية وأدرك بضع عشرة سنة من عهد أتسز (٥٢١ - ٥٥١ هـ) وحرر له كتاب (مقدمة الأدب)^(١) ومات في عهده.

وبالرغم من هذا التطاحن السياسي فإن الحركة العلمية لم تتوقف، بل العكس هو الصحيح، فقد كانت تلاقي تشجيعاً كبيراً من الحكام، ولا شك أن لهذا التطاحن السياسي أثراً كبيراً في التنافس العلمي والأدبي وتقريب العلماء والأدباء.

وقد ولد الزمخشري في عهد السلطان جلال الدين أبي الفتح ملکشاه الذي يقاس عهده في عظمته وفخامته بأزهر عهود الدولة الرومانية أو العربية، حيث ازدهرت التجارة والصناعة وزهرت الآداب والفنون^(٢). وكان يعاونه في إدارة الملك وزيره (نظام الملك) الذي يعد أقدر وزراء الإسلام طرّاً بعد يحيى البرمكي^(٣). وقد نشأ في عصره طبقات من الكتاب المجيدين الذي ولوا المناصب العالية. وبسط (نظام الملك) عليهم حمايته فوفر لهم الرزق ووسع عليهم العيش وأمنهم غوائل الزمن لينصرفوا إلى عملهم ولا يشغلوا بماكالهم^(٤).

وقد ذكر الزمخشري مثلاً لتشجيع الحكام للعلم والعلماء في كتابه (مقدمة الأدب) فقال: «والذي اصطفاه الله في زماننا لنصرة الأدب، وقذف في قلبه الرغبة في كلام العرب ، الأمير الأجل الأسفهalar بهاء الدين علاء الدولة أبو المظفر أتسوز بن خوارزم شاه أدام الله علاءه ،

(١) مقدمة الأدب - للزمخشري ص ٢ .

(٢) مختصر تاريخ العرب - لسيد أمير علي ص ٢٧٢ ، منهجه الزمخشري - للصاوي ص ٢٣ .

(٣) مختصر تاريخ العرب - لسيد أمير علي ص ٢٧١ ، منهجه الزمخشري - للصاوي ص ٢٣ .

(٤) تاريخ آل سلجوقي للعماد الأصفهاني ص ٥٤ ، منهجه الزمخشري - للصاوي ص ٢٤ .

ونصر لواهه ، فغاية لذته في مجالسته الأفضل ، وقصيرى لهوه في منادمته الأمثال ، ولا يزال ظل كرمه الواسع عليهم ممدوداً ، وجنابهم بإنعمه الفائض مجوداً ، وصِلاتُه وخلعه متراوفة عندهم متواالية ، رائحة إليهم غادية ، وقد رسم لي أمره العالى - زيد علوأً - بتحرير نسخة من كتاب (مقدمة الأدب) لخزانة كتبه المعمورة ، ففعلتُ على رسمه وجعلتُ الكتاب موسوماً باسمه ، لأن هذا الكتاب قد أصاب قبولاً من القلوب ، وهبَ في البلاد مهب الصبا والجنوب»^(١).

خوارزم:

«كورة جليلة» واسعة ، كثيرة المدن ممتدة العمارة على عمل بلاد الروم وسجستان وكازرون... . كثيرة المعاصر والمزارع والشجر والفواكه والخيرات ، مفيدة لأهل التجارات ، أهل فهم وعلم ، وفقه وقرائح وأدب ، وأقل إمام في الفقه والأدب والقرآن لقيته إلاّ وله تلميذ خوارزمي قد تقدم وزجا^(٢).

وكانت خوارزم - موطن الزمخشري - تموج بالاعتزال ، وكانت معقلاً للمعتزلة حتى لييندر أن يوجد خوارزمي غير معتزلي^(٣). ولقد قال الزمخشري تعليقاً على وصف ابن سمنة لخوارزم نستطيع أن نستخلص منه مقدار الحركة الاعتزالية وقوتها في هذا الإقليم. قال: «ولقد أحسن ابن سمنة في جميع ما نَمَّقه ، ولكنه أَخْلَى برأس فضائلها وهو ما رُزقته من المذهب السديد ، مذهب أهل العدل والتوحيد مع الباطشين عنه بقوة السواعد ، الرامين عنه بالنبل الصوارد ، الشاقين في دقائقه الشعر ،

(١) مقدمة الأدب - للزمخشري ص ٢.

(٢) أحسن التقاسيم - للمقدسي ص ٢٨٤.

(٣) الزمخشري - للحوفي ص ٢٢.



المطيرين عن نخر أعدائه النُّعَر ، وذلك في كل زمان وخاصَّةً في زماننا هذا ، فقد أزهَر فيها ما شاء من السرج وأطَال فيها السنة الحجج»^(١).

وقد بالغ الزمخشري في الثناء على خوارزم حتى ذكر آثاراً فيها نسبة إلى الرسول ﷺ وإلى الصحابة والتابعين ، منها على سبيل المثال :

عن أبي هريرة قال : «قال رسول الله ﷺ طوبى لمن بات ليلة في خوارزم . . . وطوبى لمن صلَى ركعتين في خوارزم».

عن الحسن : مدينة بالشرق يقال لها خوارزم على شاطئ نهر يقال له جيحون ، ألا وإن تلك المدينة محفوفةً بالملائكة تهدى إلى الجنة كما تهدى العروس إلى بيت زوجها . يبعث الله من مقبرتها مائة ألف شهيد كل شهيد منهم يعدل شهيد بدر . . .

وعن ابن عمر أنه سأله رجلاً من أهل خوارزم عن بلاده فوصف له أنَّ الرجل منا يغسل وجهه فيصير الماء على وجهه ثلجاً فقال : بَشَّرَ تلك الوجوه بالجنة^(٢).

ومن مدنها (زمخشر) بفتح أوله وثانيه ثم خاء معجمة وراء مهملة قرية جامعة من نواحي خوارزم إليها ينسب أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري النحوي الأديب رحمه الله^(٣).

اسمه ونسبة:

أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري^(٤) جار الله.

(١) ربيع الأبرار - للزمخشري - مخطوطة ٩٧/١.

(٢) ربيع الأبرار - للزمخشري - مخطوطة ٩٦/١.

(٣) معجم البلدان - لياقوت ٣٩٩/٤ - ٤٠٠ ، وفيات الأعيان ٤/٢٦٠ ، أحسن التقاسيم للمقدسي ص ٢٨٧ .

(٤) نزهة الألباء ٢٧٤ ، وفيات الأعيان ٤/٢٥٤ ، البداية والنهاية ١٢/٢١٩ ، البحر =

ولد بزمخشر يوم الأربعاء السابع والعشرين من رجب سنة ٤٦٧ هـ^(١) (١٠٧٥/٣).^(٢)

نشأته وسيرته:

درج أبو القاسم في خوارزم وبها تعلم وأخذ العلم عن جماعة من شيوخها أشهرهم أبو مضر محمود بن جرير الضبي ، ثم رحل إلى الحجاز وأقام بها مدة^(٢) جاور فيها بمكة^(٣) مرتين حتى اشتهر باسم جار الله واتصل هناك بعلي بن وهاس . ودخل خراسان كما ورد بغداد أكثر من مرة^(٤) .

قطعت رجله بسبب خُراج ، وقيل : أصابها برد الثلج ، وقيل : سقط عن الدابة فانكسرت وصنع عوضها رجلاً من خشب ، وكان إذا مشى ألقى عليها ثيابه الطوال فيظن من يراه أنه أعرج^(٥) .

كان أبو القاسم إضافة إلى علمه الغزير وأدبه الوافر محمود السيرة صاحب دين وورع تلمس ذلك واضحاً فيما يكتب ، اقرأ مثلاً قوله في

= المحيط ١ / ١٠ ، شذرات الذهب ٤ / ١١٨ . وفي «إرشاد الأريب» لياقوت «محمود ابن عمر بن أحمد» ٧ / ١٤٧ ، وفي بغية الوعاة ص ٣٨٨ «محمود بن عمر بن محمد ابن أحمد» وكذا في «الأعلام» ٨ / ٥٥ .

(١) نزهة الألباء ٢٧٦ ، إرشاد الأريب ٧ / ١٤٧ ، وفيات الأعيان ٤ / ٢٥٩ ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١ / ٥٠٧ وفي البحر المحيط لأبي حيان أن ولادته في السابع عشر من رجب ١ / ١٠ .

(٢) المنتظم - الجوزي ج ١٠ / ١١٢ .

(٣) الكشاف ١ / ١٧ ، وفيات الأعيان ٤ / ٤٥٥ ، منهج الزمخشري للصاوي ٣٩ - ٤٢ .

(٤) نزهة الألباء ٢٧٤ - ٢٧٥ ، المنتظم ١٠ / ١١٢ إرشاد الأريب ٧ / ١٤٧ ، بغية الوعاة ٣٨٨ ، إنباء الرواية ٣ / ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٥) إرشاد الأريب ٧ / ١٤٧ ، النجوم الزاهرة ٥ / ٢٤٣ ، بغية الوعاة ٣٨٨ .



(أطواف الذهب): «احرص وفيك بقية على أن تكون لك نفس نقية فلن يسعد إلا التقى وكل من عداه فهو شقي»^(١).

وقال: «من استوحش المنكرات استأنس عند السكريات... وطوبى لمن سرّه المعروف فاهتز وسأله المنكر فاشمأز ، وقام بأمر الله في إهانة الأشرار وعصب سلمتهم ، وفي إعانته الأبرار ونصب كلمتهم»^(٢). وفي (نوابغ الكلم) «المتقون في ظلال وسرور (كذا ولعله سرر) والمجرمون في ضلال وسُعْرٍ»^(٣).

ويقول في ديوانه:

المرء في دنياه ليس بخالد فعلام يطلبها بجهد جاحد
هو طالب الدنيا وطالبه الردى والطالب الفلكي أسرع واحد^(٤)
وكان رجلاً صالحًا^(٥) يدعو إلى كبح جماح النفس ، قال في مقاماته:
«ولا تُطِعْها إن النفس لأُمَارَةٍ بالسوء تطلب منك أن يكون مسكنها داراً
قوراء وسكنها مهأة حوراء تجر في عَرَصتها فضول مرطها»^(٦). لم يتزوج
بل دعا إلى عدم الزواج ، وهو عنده أكمل قال: «لا تخطب المرأة لحسنها
ولكن لحسنها ، فإن اجتمع الحصن والجمال فذاك هو الكمال . وأكمل
من ذلك أن تعيش حصورة وإن عمرت عصوراً»^(٧). والانصراف إلى العلم

(١) أطواف الذهب - للزمخشري - المقالة الخامسة والعشرون ص ٣٣.

(٢) أطواف الذهب - المقالة السادسة والعشرون ص ٣٤ - ٣٥.

(٣) نوابغ الكلم - مخطوطه الورقة ٣.

(٤) ديوان الزمخشري ٣٦ ، وانظر ٤٣ أيضاً.

(٥) لسان الميزان - لابن حجر العسقلاني ج ٦ ص ٤.

(٦) مقامات الزمخشري ٧٨.

(٧) أطواف الذهب ، المقالة ٩٧ ص ١٠٧.

عنه أجر من الزواج و«تسويدُ بخط الكاتب أملح من توريد بخد الكاعب»^(١).

وكان معتزلياً داعية إلى الاعتزال مجاهاً به شديد الإنكار على غيرهم^(٢). حتى نقل عنه أنه كان إذا قصد صاحباً له واستأذن عليه في الدخول يقول لمن يأخذ له الإذن: قل له: أبو القاسم المعتزلي بالباب^(٣).

وكان محباً للعرب والערבية قال: «العرب نبع صلب المعاجم، والغرب مثل الأعاجم»^(٤). وقال في مقدمة كتابه (المفصل): «الله أحمد على أن جعلني من علماء العربية أو جبلني على الغضب للعرب والعصبية، وأبى لي أن أنفرد عن صميم أنصارهم وأمتاز ، وأنضوي إلى لفيف الشعوبية وأنحاز»^(٥).

وقال: «ولعل الذين يغضون من العربية ويضعون من مقدارها ويريدون أن يخفضوا ما رفع الله من منارها حيث لم يجعل خيرة رسالته وخير كتبه في عجم خلقه ولكن في عربه لا يبعدون عن الشعوبية منابذةً للحق الأبلغ ، وزيغاً عن سواء المنهج»^(٦). وقال في كتاب (مقدمة الأدب): «الحمد لله الذي فضل على جميع الألسنة لسان العرب كما فضل الكتاب المنزلي به على سائر الكتب»^(٧).

(١) نوابغ الكلم الورقة ٨.

(٢) إرشاد الأديب ١٤٧/٧ ، البداية والنهاية ٢١٩/١٢ ، لسان الميزان ج ٦ ص ٤ ، الأعلام - للزركلي ٥٥/٧.

(٣) وفيات الأعيان ٤/٤ ٢٥٥.

(٤) نوابغ الكلم ٣.

(٥) المفصل ص ١.

(٦) المفصل ص ٣.

(٧) مقدمة الأدب - للزمخشري ص ١ وانظر الكشاف ٢٨/١.

توفي أبو القاسم بجرجانية خوارزم بعد رجوعه من مكة ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة^(١) (١١٤٤/٦/١٤).

ثقافته:

تلقى أبو القاسم العلم في حياته الأولى في خوارزم واتصل بشيوخها، ولم يقم طوال حياته فيها، بل طاف البلاد^(٢) وسمع من مشايخ متعددين ، ولم يكن مبرزاً في علم واحد بل برع في عدة فنون، فقد كان نحوياً فاضلاً^(٣) ، وسمع الحديث وتفقهه وصار إمام عصره في عدة علوم^(٤) حتى لقب فخر خوارزم^(٥) ، فقد ألف في النحو واللغة والأمثال وغريب الحديث والتفسير والعروض والفقه ونحو ذلك، وله ديوان شعر.

وكان يكره الغلو والفلسفة في العلم حتى قال: «ولا تستمع لقول الفيلسوف لأنه لا يألو أن يتحمّق وأن يغلو ويتعمّق ، إن اشتهر به بقوله الفج ، طوح به وراء كل فج . . . ما شئت بالمتظاهر بالفلسفة من أنواع الركاكة والسففة»^(٦).

تفقه على مذهب أبي حنيفة وأحب هذا المذهب حتى قال فيه: «وَتَدَّ

(١) نزهة الألباء ٢٧٦ ، إرشاد الأريب ٤/٢٥٩ ، بغية الوعاة ٣٨٨ ، الأعلام - للزركلي ٨/٥٥ ، تاريخ الأدب العربي - لبروكلمان ١/٥٠٧ ، وفي البحر المحيط لأبي حيان ١/١٠ أنه توفي بكركاج قصبة خوارزم. وهي كذلك في لغتهم وقد عُربت فقيل لها الجرجانية - وفيات الأعيان ٤/٢٦٠.

(٢) البداية والنهاية ١٢/٢١٩.

(٣) نزهة الألباء ٢٧٤.

(٤) النجوم الزاهرة ٥/٢٧٤.

(٥) بغية الوعاة ٣٨٨.

(٦) أطواق الذهب - المقالة الثالثة والعشرون ٣٠ - ٣١.

الله الأرض بالأعلام المنيفة ، كما وطّد الحنفية بعلوم أبي حنيفة ، والأئمة الجلة الحنفية أزَمَّة الملة الحنفية»^(١).

وقال : «الدين والعلم حنفي وحنفي»^(٢). وقال : «رضي الله عن العلماء الخاسعين لله وحسابه... جمعوا إلى الدين الحنفي العلم الحنفي ، وإلى العلم الحنفي الحلم الأحنفي... أولئك العلماء حق العلماء وسائرهم كالغثاء يطفو على الماء فلا تسهمهم إلا بالحملة والرواة ، وادعُهم زوامل الكتاب والدواة...»^(٣).

شيوخه:

أخذ أبو القاسم الزمخشري عن شيخ عديدين أشهرهم: أبو مضر محمود بن جرير الضبي الأصبهاني النحوي ، كان - كما ذكر ياقوت - يلقب فريد العصر وكان وحيد دهره وأوانه في علم اللغة والنحو والطب ، يُضرب به المثل في أنواع الفضائل . أقام بخوارزم مدة وانتفع الناس بعلومه ومكارم أخلاقه وأخذوا عنه علماً كثيراً وتخرج عليه جماعة من الأكابر في اللغة والنحو منهم الزمخشري ، وهو الذي أدخل إلى خوارزم مذهب المعتزلة ونشره بها فاجتمع عليه الخلق لجلالته وتمذهبوا بمذهبه منهم الزمخشري^(٤) .

وكان أبو مضر هذا أعظم أساتذته آثاراً في نفسه وإنك لتلمس إجلاله وإكباره له واضحًا في ديوانه . غير أنه مع هذا العلم الواسع لم يُعرف له مُصنفٌ مذكور ولا تأليف مأثور ، قال ياقوت : «ولست أعرف له مع نهاية

(١) نوابغ الكلم - الورقة ٨.

(٢) نوابغ الكلم - الورقة ٨.

(٣) أطواق الذهب - المقالة (٤٢) ص ٥٢ - ٥٣.

(٤) معجم الأدباء ١٩/١٢٣ - ١٢٤ ، بغية الوعاة ٣٨٦ - ٣٨٧.



قدره وشیاع ذکرہ مصنفاً مذکوراً ولا تأییفاً مأثوراً إلا کتاباً یشتمل على نتف وأشعار وحكایات وأخبار سماه (زاد الراکب) مات بمرو بعد سنة سبع وخمسمائة^(١).

وقد رثاه الزمخشري بقوله:

تساقطُ من عينيك سقطين سقطين
أبو مضر أذني تساقطُ من عيني^(٢)
كما رثاه بمرثية طويلة يمكنك أن ترى فيها مقدار أثره في نفسه
ومطلعها:

ستعلم بعد الموت أيهما أحرى
وذُكِرت بالآيات لو تنفع الذكرى
أيا طالب الدنيا ويا تارك الأخرى
ألم يقرعوا بالحق سمعك؟ قل: بلى
ومنها:

تعاميت أو أوليتها نظراً شزرا
فقد كان أعلى من ثلاثة قدراء
ولا تحرق الأشجار أغصانها الخضرا
فتباً لها لا ألبست ورقاً نضرا
فإن لاح لي بدر وبحر وكوكب
وما كان حقي أن أشبهه بها
عجبت من الأشجار ثورق بعده
أما أخبرت أم أخبرت فتصبرت
ومنها:

أبا مضر ولثيکه الهمة الكبرى
عيونهم من بعده مثله حرا^(٣)
ليبيك الندى والعلم والحلم والحجاج
فذاك فريد العصر حقاً فلن ترى
ومنهم أبو بكر عبد الله بن طلحة بن عبد الله اليابري الأندلسى
من أهل يابرة من بلاد الأندلس نحوى أصولي فقيه. روى عن أبي الوليد

(١) معجم الأدباء ١٩/١٢٤.

(٢) في نزهة الألباء ص ٢٧٤ «تساقط عيناك» وبدل كلمة (حشا) (ملا).

(٣) ديوان الزمخشري - مخطوطة بدار الكتب المصرية . ٥٦ .

الباجي وقرأ عليه الزمخشري بمكة كتاب سيبويه ، وشرح رسالة ابن أبي زيد وردد على ابن حزم . مات سنة ٥١٨ هـ^(١) .

وقدم الزمخشري بعده وسمع من أبي الخطاب ابن البطر^(٢) وسمع من شيخ الإسلام أبي منصور نصر الحارثي ومن أبي سعد الشفاني^(٣) وأخذ علم الفقه من الشيخ السديد الخياطي^(٤) ، وقرأ بعض كتب اللغة على أبي منصور موهوب بن الخضر الجواليقي ، قال الققطني : «رأيته عند شيخنا أبي منصور ابن الجواليقي رحمه الله مرتين قارئاً عليه بعض كتب اللغة من فواتحها ومستجيراً لها»^(٥) .

وذكر من شيوخه أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري ، قال ياقوت : «الحسن بن المظفر النيسابوري أبو علي أديب نبيل شاعر مصنف ذكره أبو أحمد محمود بن أرسلان في تاريخ خوارزم فقال : مات أبو علي الحسن بن المظفر الأديب الضرير النيسابوري ثم الخوارزمي في الرابع عشر من شهر رمضان سنة ٤٤٢ هـ وهو شيخ أبي القاسم الزمخشري قبل أبي مضر وله نظم ونشر»^(٦) .

وهذا لا يمكن أن يكون لأن الزمخشري ولد سنة ٤٦٧ هـ والحسن هذا توفي سنة ٤٤٢ . وقد عُلق على هذا القول في حاشية الصفحة ١٩٢ رقم (١) بهذا القول : «هذا محال فإن صاحب الكشاف ولد سنة ٤٦٧» .

(١) بغية الوعاة ٢٨٤ ، البحر المحيط ٤/٣٧٢ .

(٢) طبقات المفسرين - للسيوطى ص ٤١ ، وفي شذرات الذهب لابن العماد ٤/١١٨ (ابن الطبرى) .

(٣) إرشاد الأريب ٧/١٤٧ ، وفيات الأعيان ٤/٢٥٤ ، بغية الوعاة ٣٨٨ .

(٤) مفتاح السعادة ١/٤٣٣ .

(٥) إنباه الرواية - للقطني ٣/٢٠٠ .

(٦) معجم الأدباء ١٩١/١٩٢ - ١٩٣ .



وفي كتاب (بغية الوعاة للسيوطى) تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، ذكر الحسن بن المظفر هذا ونقل قول ياقوت المذكور آنفًا ثم قال : مات في الرابع عشر من رمضان سنة ٤٤٢^(١).

وقد عُلق على هذا النص في حاشية الصفحة ٥٢٦ رقم (٢) بهذا القول :

«كذا في الأصول وياقوت وفي ذلك نظر فإن الزمخشري مات سنة ٥٣٨» وكان الأولى أن يعلق كما علق الأول أنه ولد سنة ٤٦٧ لا أنه مات سنة ٥٣٨ إذ ليس هناك نظر إذا كان الزمخشري توفي سنة ٥٣٨ وإنما النظر إذا كانت ولادة الزمخشري بعد وفاة النيسابوري هذا.

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن في معجم الأدباء نفسه أن أبا القاسم الزمخشري أخذ عن أبي الحسن علي بن المظفر النيسابوري^(٢) ، وكذا في البغية^(٣) في حين أن الذي ترجم له هو الحسن بن المظفر لا علي بن المظفر . فهو في ترجمة الزمخشري يذكر باسم أبي الحسن علي بن المظفر ثم يترجم له باسم الحسن بن المظفر وهو وهم مركب إذ توهم في تلمذته له ثم توهم في اسمه أيضًا .

ومثل هذا الوهم حصل للسيوطى أيضًا في صدر الأفضل ناصر بن أبي المكارم إذ ذكر أنه أخذ عن الزمخشري مع أنه قد ذكر أنه ولد سنة ٥٣٨ في السنة التي مات فيها الزمخشري - كما سيأتي - .

تلامذته:

وظهر للزمخشري تلامذة عدة أشهرهم :

(١) بغية الوعاة - تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ط ١ ، ١/٥٢٦ .

(٢) معجم الأدباء ١٩/١٢٧ .

(٣) بغية الوعاة ٣٨٨ .

أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن أحمد بن هرون العمرياني الخوارزمي الملقب حجة الأفضل وفخر المشايخ ، قرأ على الزمخشري فصار أكبر أصحابه وأوفرهم حظاً من غرائب آدابه ، سمع الحديث من فخر خوارزم - الزمخشري - والإمام عمر الترجماني والإمام الحسن بن سليمان الخجندى والقاضي عبد الواحد الباقرجي وغيرهم . كان ولوعاً بالسماع كتوباً وجعل في آخر عمره أيامه مقصورة على نشر العلم وإفادته لطالبيه وفرز الناس إلى في حل المشكلات وشرح المعضلات وهو مع العلم الغزير والفضل الكثير علم في الدين والصلاح المتين وأية في الزهد معتزلي صنف في التفسير واشتقاق الأسماء والمواضع والبلدان مات نحو سنة ستين وخمسين (١) .

ومنهم محمد بن أبي القاسم بن بايجوك البقالي الخوارزمي الأدمي النحوي أبو الفضل الملقب زين المشايخ . قال ياقوت : كان إماماً في الأدب وحجة في لسان العرب أخذ اللغة والإعراب عن الزمخشري وجلس بعده مكانه وسمع الحديث منه ومن غيره وكان جمَّ الفوائد حسن الاعتقاد كريم النفس ، نَزِيه العرض ، وله من التصانيف مفتاح التنزيل ، وتقويم اللسان في النحو ، الإعجاب في الإعراب ، البداية في المعاني والبيان وغير ذلك . مات في سلخ جمادى الآخرة سنة اثنين وستين وخمسين عن نيف وسبعين سنة (٢) .

كما تلمذ له أبو يوسف يعقوب بن علي بن محمد بن جعفر البلخي ثم الجندلي أحد الأئمة في الأدب أخذ عن الزمخشري ولزمه (٣) .

(١) معجم الأدباء ٦١/١٥-٦٥ ، البغية ٣٥٠-٣٥١ ، الزمخشري - للحوفي ٥٢-٥٣ .

(٢) معجم الأدباء ٥/١٩ ، البغية ٩٢ ، الفوائد البهية ١٦١-١٦٢ ، الزمخشري - للحوفي ٥٣ .

(٣) معجم الأدباء ٥٥/٢٠ ، البغية ٤١٠ ، الزمخشري - للحوفي ٥٣ .



وتلمذ له الموفق بن أحمد بن أبي سعيد إسحاق أبو المؤيد المعروف بأخطب خوارزم ، قال الصفدي : كان متمكناً في العربية غزير العلم فقيهاً فاضلاً أديباً شاعراً ، قرأ على الزمخشري ، وله خطب وشعر . ولد في حدود سنة ٤٨٤ ومات في سنة ٥٦٨^(١) .

وظهر له جماعة من الأصحاب والتلامذة من أمثال أبي المحسن إسماعيل بن عبد الله الطويلي بطبرستان ، وأبي المحسن عبد الرحيم بن عبد الله البزار بأبيورد ، وأبي عمرو عامر بن الحسن السمار بزمخشر ، وأبي سعيد أحمد بن محمود الشاتي بسمرقند ، وأبي طاهر سلمان بن عبد الملك الفقيه بخوارزم وجماعة سواهم^(٢) .

ويذكر من تلاميذه علي بن عيسى بن حمزة بن وهاس أبو الطيب من ولد سليمان بن حسن بن علي بن أبي طالب . وكان ذا فضل غزير ، شريفاً جليلأً هماماً من أهل مكة وشرفائها وأمرائها . وله تصانيف مفيدة ، وقريحة في النظم والنشر مجيدة قرأ على الزمخشري بمكة . توفي في سنة نيف وخمسين وخمسمائة^(٣) .

وذكر ابن تغري بردي أن الزمخشري قرأ بمكة على ابن وهاس الذي يقول فيه :

ولولا ابن وهاسٌ وسابقُ فضله رَعَيْت هشيمًا واستقِيْتُ مُصْرِداً^(٤)

ويظهر من هذا أنه أخذ منه وأعطاه كما جاء في (إنباء الرواية) :

(١) البغية ٤٠١.

(٢) الأنساب - لابن السمعاني ٢٧٨ ، منهج الزمخشري - للصاوي ٤٦ .

(٣) معجم الأدباء ١٤ / ٨٥ - ٩٠ .

(٤) النجوم الزاهرة ٥/٢٤٧ ، وليس هذا البيت في ديوانه ، التصرير : دون الريّ وشرابٌ مصدر - مقلل .

«وأخذ عن الزمخشري وأخذ الزمخشري عنه»^(١).

وذكره الزمخشري في شعره وأثنى عليه ، ومما قال فيه في قصيدة مطلعها :

خليلي من علیا تهامة أنجدا
أخًا كان غوري الهوى ثم أنجدا
إخالكما أن تُسعدا بيكاكما

إلى أن يقول :

ولا كابن وهاس فتى ضم بُرده
حساماً وضرغاماً وأخضر مُزبدنا
فتى هو حال بالمعالي بأسراها

* * *

نجيب نَمْثُه من ذِئابة هاشم
نقِيَّاتُ أَعْرَاقِ أَطَابَهُ مولدا
وصاباً كفاه بالنبوة محتدا^(٢)

وكما أنه أخذ من ابن وهاس وأعطاه أخذ من الإمام ركن الدين محمود الأصولي وأعطاه فكان الأصولي يقرأ عليه علم التفسير ويأخذ الزمخشري منه علم الأصول^(٣).

وذكر أن من تلاميذه صدر الأفضل ناصر بن عبد السيد بن علي أبي الفتح المطرزي الخوارزمي^(٤). وكذا ذكر صاحب البغية قال :

«قرأ على الزمخشري والموفق أخطب خوارزم . . . ولد في رجب سنة

(١) إنباه الرواة ٣/٢٦٨.

(٢) ديوان الزمخشري ٢٨.

(٣) مفتاح السعادة ١/٤٣٣.

(٤) التصریح علی التوضیح - للأزهری ١/٣٤٣ ، ٢/٢٢٣ .



٥٣٨ ومات بخوارزم يوم الثلاثاء حادي عشر جمادى الأولى سنة ٦١٠^(١).

ولا شك أن هذا وهم منها إذ كيف يمكن أن يقرأ على الزمخشري
وقد ولد في العام الذي مات فيه الزمخشري^(٢)؟

ولعل منشأ الوهم ما ذكر ياقوت من أنه سُمِّي خليفة الزمخشري^(٣)
فاقتربت الخلافة بالتلمسنة والقراءة عليه.

وأجاز الزمخشري لزينب بنت الشَّعْرِي التي أجازت ابن خلkan^(٤).
وذكر ابن خلكان أن الحافظ أبا الطاهر أحمد بن محمد السلفي قد كتب
إليه من الإسكندرية يستجيزه فكتب إليه الزمخشري جوابه ولم يصرح
بمقصوده فيها وما أعلم هل أجازه بعد ذلك أم لا^(٥).

وذكر صاحب (العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين) أنه أجازه وأجاز
لأبي طاهر برकات بن إبراهيم الخشوعي^(٦) وفي (طبقات المفسرين)
للسيوطى أيضاً أنه أجاز للسلفى^(٧).

وأثبت صاحب (العقد الثمين) نص إجازة الزمخشري له بعد أن تأبى
عليه الزمخشري في المرة الأولى وكتب إليه مع بعض أهل الحجاز
استجازة أخرى فأجازه ومنها: «وقد أجزت له أن يروي عني تصانيفي وقد
أثبت أشياء منها في وريقة لبعض الإسكندرانيين ، وأنا محمود بن عمر بن

(١) بغية الوعاة .٤٠٢.

(٢) معجم الأدباء ١٩/٢١٢ - ٢١٣ ، إنباه الرواة ٣/٣٣٩ - ٣٤٠ .

(٣) معجم الأدباء ١٩/٢١٢ - ٢١٣ .

(٤) وفيات الأعيان ٤/٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٥) هذا الموطن للهمزة لا لهل فالصواب : أجازه.

(٦) العقد الثمين ٤ الورقة ٦٠ - لشهاب الدين أحمد بن علي الحسني المالكي.

(٧) طبقات المفسرين - للسيوطى ص ٤١ .

محمد بن أحمد الخوارزمي ثم الزمخشري منسوب إلى قرية منها هي مسقط رأسه^(١).

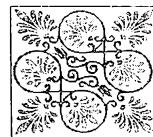
ومن استجاوه محمد بن محمد بن عبد الجليل بن عبد الملك بن محمد بن عبد الله رشيد الدين المعروف بالوطواط ، مولده ببلخ ومات بخوارزم سنة ٥٧٣ هـ. ومن رسائله ما كتبه لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري وهي :

لقد حازَ جاُرَ اللَّهِ دَامَ جَمَالُهُ فَضَائِلَ فِيهَا لَا يُشْقُّ غَبَارُهُ
تجَدَّدَ رَسْمُ الْفَضْلِ بَعْدَ اِنْدِرَاسِهِ بَأَثَارِ جَارِ اللَّهِ فَاللَّهُ جَارُهُ^(٢)

* * *

(١) (العقد الشمين) ٤ ص ٦٣ ، مخطوطة بمكتبة المتحف العراقي.

(٢) معجم الأدباء ٢٩/١٩ ، الزمخشري - للحوفي ص ٥٤.



التطور في التأليف النحوي من أوليته إلى عصره

تطور تاريخ النحو من أوليته إلى زمن الزمخشري:

ليس فيما بين أيدينا من نصوص ما يقطع الشك في أولية النحو ومبتدئه. إن أبرز اسم يتعدد في هذا الميدان هو اسم أبي الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي الكناني. وأكثر الناس على أنه هو الواضع له، فقد روي عن أبي عبيدة أنه قال: أول من وضع النحو أبو الأسود الدؤلي، ثم عنبرة الفيل، ثم عبد الله بن أبي إسحاق، ثم عيسى بن عمر^(١). وذكر ابن النديم أنه رأى عند رجل يقال له محمد بن الحسين ما يدل على أن النحو عن أبي الأسود «وهي أربعة أوراق أحسبها من ورق الصين ترجمتها هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود رحمة الله عليه بخط يحيى بن يعمر»^(٢). وفي كتاب (المعارف) لابن قتيبة أن أبو الأسود هو أول من وضع العربية^(٣). وذكر أيضاً أنه أول من عمل في النحو كتاباً^(٤). ويقال إنه فعل ذلك بإشارة من الإمام علي (رضي الله عنه). وقال ابن الأنباري إن

(١) نزهة الألباء - لابن الأنباري ص ٧.

(٢) الفهرست - لابن النديم ص ٦٧.

(٣) المعارف لابن قتيبة ٤٣٤.

(٤) الشعر والشعراء - لابن قتيبة ج ٢/٦١٥.



ذلك هو الصحيح قال: «وسببُ وضع علي رضي الله عنه لهذا العلم ما روى أبو الأسود ، قال: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فوجدت في يده رقعة فقلت: ما هذا يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء - يعني الأعاجم - فأردت أن أضع لهم شيئاً يرجعون إليه ويعتمدون عليه. ثم ألقى إلى الرقعة وفيها مكتوب: الكلام كله اسم و فعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبي به ، والحرف ما جاء لمعنى . وقال لي: انح هذا النحو ، وأضف إليه ما وقع إليك . واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة: ظاهر ومضمر واسم لا ظاهر ولا مضمر ، وإنما يتفضل الناس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر ، وأراد بذلك الاسم المبهم.

قال: وضعت بابي العطف والنعت ، ثم بابي التعجب والاستفهام ، إلى أن وصلت إلى باب (إن وأخواتها) ما خلا (لكن) فلما عرضتها على علي (رضي الله عنه) أمرني بضم لكن إليها . و كنت كلما وضعت باباً من أبواب النحو عرضته عليه إلى أن حصلت ما فيه الكفاية قال: ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت! فلذلك سمي النحو^(١).

وذكر نحواً من ذا أبو القاسم الزجاجي في أماليه^(٢).

قال ابن الأنباري: وال الصحيح أن أول من وضع النحو علي بن أبي طالب ، وأن أبا الأسود لفق حدوده منه^(٣) وأخذه عنه^(٤).

(١) نزهة الألباء ص ١ .

(٢) الأشباه والنظائر - للسيوطى ج ١ ص ٧ - وهو لا يوجد في الأمالى وألحقه الناشر عن الأشباه (٢٣٨).

(٣) نزهة الألباء ص ٦ .

(٤) مراتب التحويين - لأبي الطيب عبد الواحد اللغوي ص ٦ وانظر تاريخ ابن خلدون ص ١٠٢٦ .

ويرفعه بعضهم إلى زمن عمر بن الخطاب ، فقد ذكر ابن الأنباري قصة أعرابي لحن في قوله تعالى ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبه: ٣] فقرأ «ورسوله» - بالجر - في زمن عمر بن الخطاب واستجوبه عمر ثم صاح له القراءة ، قال : «فأمر عمر رضي الله عنه ألا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة وأمر أبي الأسود أن يضع النحو»^(١).

ويذكر الزمخشري في الفائق أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قال : تعلّموا السنة والفرائض واللحن كما تعلّمون القرآن . قال الزمخشري : والمعنى : تعلّموا الغريب والنحو^(٢) .

وتتردد أسماء آخرين مع أبي الأسود على أنهم المبتدئون للنحو ، ومن أبرز هذه الأسماء نصر بن عاصم الدؤلي ، ويقال الليثي ، وعبد الرحمن بن هرمز^(٣) . وأشار أبو سعيد السيرافي إلى هذا الخلاف ، ثم قال : وأكثر الناس على أبي الأسود^(٤) .

وإذاء هذا الاختلاف لم نجد رأياً حاسماً يقطع في هذه المسألة ، فيينا ترى قائلاً يقول جازماً «نستطيع أن نقول ونحن مطمئنون إن واضع اللبنة الأولى في بناء النحو العربي إنما هو أبو الأسود الدؤلي دون سواه»^(٥) . ويقول في مكان آخر : «إن أمر هذه اللبنة . . . سهل ميسور ، فواضعها هو أبو الأسود»^(٦) . وآخر يقول : إن «مُجلّي الحلبة في هذا المضمار أبو الأسود الدؤلي الكناني أحد أرباب البصائر الحية ، فاستعرض طائفة من كلام العرب

(١) نزهة الألباء ص ٣ - ٤ .

(٢) الفائق - للزمخشري ٤٥٧ / ٢ - ٤٥٨ .

(٣) الفهرست - لابن النديم ص ٦٥ ، نزهة الألباء ص ٥ .

(٤) أخبار النحوين البصريين - للسيرافي ص ١٠ .

(٥) اللغة والنحو - لحسن عون ص ٢٣٥ .

(٦) المصدر السابق ص ٢٣٨ .



وتوصل إلى استخراج طائفة من المسائل له واستنباط بعض القواعد
أسماها النحو ودَوَّنها في صحيفه له عرفت عند النحاة بالتعليقة»^(١).

نرى - من جهة أخرى - أن الأستاذ مصطفى صادق الرافعي يقول في
(تاريخ آداب العرب) : «أما تاريخ النحو فلا سبيل إلى تحقيقه البطة»^(٢).
ويقول (دي بور) : «والحقيقة أن الناس بدؤوا يدرسون النحو في البصرة،
ويحيط الغموض بأول نشوء دراسته»^(٣). ويعمل الأستاذ إبراهيم مصطفى
إحصاء في كتاب سيبويه لأقدم أسماء من نسبت إليهم مسألة نحوية
فيكتشف أن أقدم من نسبت إليه مسألة نحوية هو عبد الله بن أبي إسحاق
المتوفى سنة ١١٧ هـ وذلك في ستة مواضع ، في حين أنه لم يوجد أي رأي
نحوي منسوب إلى أبي الأسود الدؤلي ولا إلى طبقتين من النحاة بعده»^(٤).

أما رفع وضع النحو إلى عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) فإنه أمر بعيد
الوقوع في ذلك العهد المبكر - كما أظن - ولعل الذين قالوا هذه الرواية
رأوا من يتغصب إلى نسبته إلى الإمام علي فقابلوا هذه الروايات برواية إلى
عمر. وعلى هذا فأنا أرى أن تفسير الزمخشري للنص المنسوب إلى عمر
والذي أثبته آنفًا «تعلموا السنة والفرائض واللحن» وشرحه له بأن المعنى:
تعلموا الغريب والنحو ، بعيد جداً ، ولا أدرى كيف يأمر عمر بتعلم النحو
ولما يوجد علم النحو بعد؟

وكذلك ما ذكره (في الكشاف) في قوله تعالى : ﴿ وَنَادَوْا يَمَنِلِكَ لِيَقْضِ عَلَيْنَا
رَبُّكَ ﴾ [الزخرف: ٧٧] قال «وقرأ علي وابن مسعود رضي الله عنهمما «يا مالٍ»
بحذف الكاف للتريخيم . . . وقيل لابن عباس : إن ابن مسعود قرأ : ونادوا

(١) نظرات في اللغة والنحو - لطه الرومي ص ٧.

(٢) تاريخ آداب العرب ٢٣٦ / ١ حاشية رقم (١).

(٣) تاريخ الفلسفة في الإسلام ٥٤ - ٥٥.

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية ج ٨ / ١٣٨ - ١٣٩.

يا مال، فقال: ما أشغل أهل النار عن الترخيم^(١) وهل كان (الترخيم) مصطلحاً نحوياً آنذاك؟ إن هذا المصطلح النحوي من وضع الخليل - كما يُذكر -. .

جاء في (لسان العرب): «(الترخيم: التلiven و منه الترخيم في الأسماء لأنهم إنما يحذفون أواخرها ليسهلا النطق بها . . . قال الأصمسي: أخذ عني الخليل معنى الترخيم ، وذلك أنه لقيني فقال لي: ما تسمى العرب السهل من الكلام؟ فقلت له: العرب تقول: جارية رخيمة إذا كانت سهلة المنطق فعمل باب الترخيم على هذا»^(٢).

وابن عباس توفي سنة ٦٨ هـ وقيل سنة سبعين^(٣) ، أما الخليل فإنه ولد سنة ١٠٠ هـ.

وأما نسبته إلى الإمام علي فلا تقلّ بعداً عن ذلك ، وبصورة خاصة مع ذكر التفصيات التي أثبناها كتقسيم الكلم إلى اسم و فعل و حرف ، وأن الأسماء ثلاثة: ظاهر و مضمر و اسم لا ظاهر ولا مضمر ، وأن أبي الأسود وضع بابي العطف والنعت ثم بابي التعجب والاستفهام وإن وأخواتها إلا لكنّ فأرشده إليها. ولست أدرى لماذا كانت مصطلحات الإمام علي وأبى الأسود بصرية أو اختارها البصريون ولم يختارها الكوفيون؟ فالمضمر والعطف والنعت مصطلحات بصرية .

أما كون واضعه أبي الأسود فهو الأكثر انتشاراً والأوسع رواية ، إلا أن الروايات متضاربة في كيفية الوضع وزمنه ، إضافة إلى بروز أسماء آخرين قبله وبعده .

«إن المجمع عليه بالنسبة لأبي الأسود هو نقط القرآن على عهد زياد

(١) الكشاف ٣/١٠٣ .

(٢) لسان العرب مادة (رخم) ١٢/٢٣٤ .

(٣) أسد الغابة ٣/١٩٥ .

ابن أبيه، أما بالنسبة لعمله في النحو فلا يزال الاختلاف ضارباً بأجرانه. ويمكن أن يقال إن نقط القرآن كان بداية لتبني الأذهان لحركات الرفع والنصب والجر، فبدأت المسائلة عن سبب هذا الاختلاف، وبدأ استقراء أولى انتهى بالجهود المتضادرة المواصلة على مر السنين إلى وضع النحو»^(١).

قال الأستاذ كمال إبراهيم: «ويمكننا أن نقرر حكماً ثابتاً أن أباً الأسود الدولي هو واضح تلك البداية ، ولكن عمله لم يكن عملاً تاماً وافياً في حينه ، فجاء بعده من العلماء مَنْ وَفَّاهُ وَأَتَمَهُ»^(٢).

وربما كان هذا أقرب إلى الصواب.

أما سبب وضع النحو فلا شك أنه سبب ديني وهو الحفاظ على نصوص القرآن أن ينالها التغيير والتبدل ، وهو السبب الرئيس في وضع النحو^(٣).

ومع كل هذه الاختلافات لا خلاف في أن بداية النحو كانت في البصرة وأن شجرته نمت في تربتها ولم ينتقل منها إلى غيرها إلا بعد أن كانت أصوله تتمايز وقواعد تتعدد، وإن بعد ظهور طبقتين من النحويين ونشوء طبقة ثالثة في البصرة ، فالطبقة الأولى من الكوفيين كانت تقابل الطبقة الثالثة من البصريين . غير أن الكوفيين كانوا أسبق اتصالاً ببغداد وبالخلافة من البصريين لمكان الكوفة منها من الوجهتين السياسية والجغرافية^(٤). فكان الكسائي - مثلاً - ملازماً للرشيد حتى مات في سنة ١٨٩ هـ ، وكان تلميذه يحيى بن زياد الفراء متصلًا بالمؤمن وصنف له كتاب الحدود.

(١) محاضرات الأستاذ كمال إبراهيم على طلبة قسم الماجستير ببغداد.

(٢) محاضرات الأستاذ كمال إبراهيم على طلبة قسم الماجستير.

(٣) نزهة الألباء ص ٣ - ٤ ، اللغة والنحو ، لحسن عون ١٥٦ - ١٥٠ ، الخليل بن أحمد - للمخزوبي ص ٤١ ، مدرسة الكوفة ص ٣٣ .

(٤) نظرات في اللغة والنحو - لطه الرومي ص ٩٥ ، لاحظ القواعد النحوية من ١٠٤ -

وكانَتْ أَبْرَزْ محاولةً من نَحَّاةُ الْبَصْرَةِ لِلاتِّصالِ بِبَغْدَادِ هِيَ محاولةً سِيبِويِّهِ غَيْرُ أَنَّهَا لَمْ تَنْجُحْ، ثُمَّ كَانَتْ محاولةً مُحَمَّدَ بْنَ يَزِيدَ الْمِبرَدَ آخِرَ مَنْ يُذَكَّرُ فِي طبقاتِ الْبَصْرَيِّينَ (تَوْفِيَ ٢٨٦ هـ) لِلاتِّصالِ بِالْمُتَوَكِّلِ فَاسْتَطَاعَ أَنْ يَتَغلَّبَ عَلَى نَدِّهِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى ثَلَبَ (الْمُتَوَفِّيَ ٢٩١ هـ) آخِرَ مَنْ يُذَكَّرُ فِي طبقاتِ الْكَوْفَيِّينَ وَأَنْ يَنْحَازَ لَهُ جَمَاعَةً مِنْ تَلَامِذَتِهِ.

وَظَهَرَ رِجَالٌ فِي بَغْدَادَ - بَعْدَهُمَا - يَأْخُذُونَ بِهَذَا الْمَذَهَبِ أَوْ ذَاكَ أَوْ يَمْزُجُونَ بَيْنَ الْمَذَهَبَيْنِ. وَاخْتَلَفَ الْمُتَرَجِّمُونَ لَهُمْ فِي عَدِّهِمْ مَعَ الْبَصْرَيِّينَ أَوِ الْكَوْفَيِّينَ أَوْ يَطْلُقُونَ عَلَيْهِمْ أَحْيَانًا اسْمَ الْبَغْدَادِيِّينَ. وَأَطْلَقُوا عَلَى التَّطَوُّرِ فِي التَّأْلِيفِ النَّحْوِيِّ الَّذِي حَدَثَ بِبَغْدَادِ اسْمَ الْمَدْرَسَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ^(١).

وَبَرَزَ رِجَالٌ فِي بَغْدَادَ بَعْدَ الْمِبرَدِ - وَثَلَبَ - مَمْنَ تَلَمَّذَ لَهُ أَوْ تَلَمَّذَ لِتَلَامِذَتِهِ مِنْ أَعْلَامِ النَّحَّاةِ مِنْ أَمْثَالِ أَبِي إِسْحَاقِ الزَّجاجِ وَأَبِي بَكْرِ مُحَمَّدِ بْنِ السَّرِّيِّ السَّرَّاجِ وَأَبِي بَكْرِ مِيرَمَانِ وَأَبِي عَلَيِّ الْفَارَسِيِّ وَأَبِي سَعِيدِ السَّيِّرَافِيِّ وَعَلَيِّ بْنِ عَيْسَى الرَّمَانِيِّ وَابْنِ جَنِيِّ وَعَلَيِّ بْنِ عَيْسَى الرَّبِيعِيِّ وَعَمْرَ بْنِ ثَابِتِ الْثَّمَانِيِّيِّ وَأَبِي أَحْمَدِ عَبْدِ السَّلَامِ الْبَصْرِيِّ وَأَبِي الْمَعْمَرِ يَحْيَى بْنِ طَبَاطِبَا الْعُلُوِّيِّ وَعَبْدِ الْوَاحِدِ الْعَكْبَرِيِّ وَأَبِي زَكْرِيَا الْخَطَّيْبِ التَّبَرِيزِيِّ وَهَبَّةِ اللَّهِ بْنِ الشَّجَرِيِّ وَالْحَرِيرِيِّ وَمَوْهُوبِ بْنِ الْخَضْرِ الْجَوَالِيِّيِّ وَغَيْرَهُمْ مِنْ نِهايَةِ الْقَرْنِ الثَّالِثِ حَتَّى الْقَرْنِ السَّادِسِ وَهُوَ الْقَرْنُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ الزَّمَخْشَرِيُّ.

وَإِلَيْكَ جَدَوْلًا تَقْرِيبيًّا لِطِبَّاقَاتِ النَّحْوِيِّينَ الْبَصْرَيِّينَ وَالْكَوْفَيِّينَ^(٢)، وَجَدَوْلًا آخر يُمْثِلُ تَطَوُّرَ النَّحْوِ بَعْدَ الْمِبرَدِ إِلَى زَمَنِ الزَّمَخْشَرِيِّ.

(١) ابن جني النحوِي - للمؤلف ص ٨٩.

(٢) لم يتفق على تقسيم ثابت لطبقات النحوين وإنما هي تقسيمات تقريرية (انظر مقدمة أخبار النحوين البصريين للسيرافي ص ٥ ونشأة النحو لمحمد الطنطاوي ص ٥٢) كما أنه من المعلوم أن قسمًا من هؤلاء النحاة لم يتفق على تحديد سنوات وفياتهم وقد أخذنا بواحد من بين الأقوال.



أبو الأسود الدؤلي ٦٩ هـ

(١)

يحيى	ابن هرمز	عنبرة	نصر
١٢٩	١١٧	١٠٠	٨٩

بصرية (٢)

أبو عمرو	عيسى بن عمر	ابن أبي إسحاق	
(١) ١٥٤	١٤٩	١١٧	(٣)
الهراء	الرؤاسي	يونس	الأخفش الأكبر
١٨٧	١٨٧	١٨٣	١٧٤
			١٥٧

(٢)

الكسائي
١٨٩

أبو زيد	الزبيدي	سيبويه
٢١٥	٢٠٢	١٨٠

(٤)

اللحياني	الفراء	الأحرم
٢٢٠	٢٠٧	١٩٤

قطرب	الأخفش
٢٠٦	٢٠٨

(٤)

ابن السكيت	الطوال	ابن سعدان
٢٤٤	٢٤٣	٢٣١

الرياشي	المازني	الجرمي
٢٥٧	٢٤٩	٢٢٥

(٥)

ثعلب
٢٩١

(٦)

المبرد
٢٨٥

كوفية

بصرية

المبرد

ـ٢٨٥

أبو بكر	أبو بكر	أبو إسحاق	
محمد بن علي بن إسماعيل	میرمان ٣٤٥ هـ	ابراهيم الزجاج ـ٣١١	
محمد بن السري السراح ـ٣١٦			
أبو الحسن الرماني ـ٣٨٤	أبو سعيد السيرافي ـ٣٦٨	أبو علي الفارسي ـ٣٧٧	
أبو طالب العبدلي ـ٤٠٦	علي بن عيسى الربعي ـ٤٢٠	ابن جني ـ٣٩٢	
أبو الحسن السمعسي ـ٤١٥	أبو أحمد عبد السلام البصري ـ٤٠٥	عمر بن ثابت الشمانيني ـ٤٢٢	
أبو زكريا الخطيب التبريزى ـ٥٠٢	عبد الواحد العكبري (ابن برهان) ـ٤٥٠	أبو المعمر يحيى بن طباطبا العلوى ـ٤٧٨	
هبة الله بن الشجري ـ٥٤٢	أبو القاسم الحريري ـ٥٣٨	جار الله الزمخشري ـ٥١٦	موهوب بن الخضر الجواليقى ـ٥٣٩

التطور النحوي من حيث:

- ١ - ترتيب الموضوعات . ٢ - الشواهد . ٣ - أثر المنطق والفقه وعلم الحديث في النحو وأصوله . ٤ - التعليل . ٥ - العامل . ٦ - القياس .

١ - ترتيب الموضوعات:

إن نظرة ما في كتب النحو المؤلفة من زمن سيبويه حتى القرن السادس - وهو القرن الذي مات فيه الزمخشري - ترسم لنا صورة واضحة عن سير التأليف النحوي وتطوره ، وبالتالي نستطيع أن نتبين مكانة الزمخشري في هذا الخط .

كتاب سيبويه :

إن الناظر في كتاب سيبويه - أقدم كتاب نحوی وصل إلينا - يلمس بوضوح أنه لم يكن مرتبًا على أساس منطقي واضح ، في بينما تراه يعرض في أول الكتاب باب علم ما الكلم من العربية ، ثم باب الفاعل الذي لم يتعدّ فعله إلى مفعول . . . تراه يقفز إلى باب ما ينتصب في الألف . . . ثم فيما بعد إلى باب الأمر والنهي . . . ثم باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله . . . ثم تراه يخلص بعد سلسلة من الموضوعات إلى باب الجر ، ثم يعود إلى الابتداء ثم النداء ثم الاستثناء . . .

إن مجرد النظر في ثبت الكتاب يثبت أنه ليس هناك في ذهن صاحبه خطة واضحة يسير عليها . وكل ما استطاع أن يعتذر له الأستاذ علي النجدي عن هذا الخلط أنه قال: «ومن يدرى لعل مرجع الأمر في ذلك إلى اختلاط أوراق الكتاب من بعد صاحبه»^(١) . وهو اعتذار غير مقبول ، إذ إن الخلط لم يكن في التنسيق والترتيب حسب ، بل كان أيضًا في الأبواب

(١) سيبويه إمام النحاة - علي النجدي ناصف . ١٨٠



التي يضعها ليبحث تحتها موضوعاً نحوياً ، فهو حينما يضع عنواناً لباب معين لا يعني ذلك أنه سيقصر البحث على هذا الباب ، وإنما قد يبحث ضمنه مواضيع متفرقة ، منها ما يخص الباب ومنها مالا يمت لهصلة^(١) .

«ولا عجب فإن التأليف كان في بداية نشوئه ولم تكن للمؤلفين آنذاك القدرة على التنظيم ودقة التبويب»^(٢) .

وأما مصطلحاته فإن كثيراً منها لم يكن واضحاً كما لم يكن مستقراً من مثل «هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به» ومعناه (هذا باب التنازع). كما ترجم باب (الاشغال) فيه قوله: (هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدُّم أو أُخْرٌ وما يكون الفعل فيه مبنياً على الاسم)^(٣) .

وإن كان قُدُّر لقسم من هذه المصطلحات أن يبقى كالاسم والفعل والتنوين والحال والاستثناء والنداء والنعت والتوكيد والبدل فإن منها ما اندثر كتسمية الإعراب والبناء بمجاري أواخر الكلم ، وتسمية الصلة بالحشو ، وكاستعمال الثنوية والعطف بمعنى التوكيد^(٤) .

هذا إضافة إلى أسلوب الكتاب فيه كثير من الغموض . ذكر ابن قتيبة أن المازني قال: «سألت الأخفش عن حرف رواه سيبويه عن الخليل في (باب من الابتداء يضم ر فيه ما بني على الابتداء) وهو قوله: «ما أغفله عنك شيئاً . أي دع الشك» ما معناه؟ قال الأخفش: أنا منذ ولدت أسأل عن هذا.

(١) انظر التوابع في كتاب سيبويه - لعدنان محمد سلمان ١٠٩ .

(٢) الخليل - لمهدى المخزومي ٢٢٢ .

(٣) تقديم كتاب سيبويه - لعبد السلام هارون ص ٣٢ وانظر القواعد النحوية ٢٦٢ ، سيبويه إمام النحاة ١٦٧/١٦٧ .

(٤) سيبويه إمام النحاة ١٦٧ ، التوابع في كتاب سيبويه ١١١ ، ١١٩ .



وقال المازني : سألت الأصممي وأبازيد وأبا مالك عنه فقالوا : ما ندري ما هو؟

فقال السيرافي : لم يفسر هذا الحرف إلى أن مات المبرد . وفسّره أبو إسحاق الزجاج بعد ذلك فقال : معناه على كلام تقدم ، كأنّ قائلاً قال : ليس زيد بغافل . فقال المجيب : بلّي ما أغفله عنك ، انظر شيئاً ، أي تفقد أمرك»^(١) .

مقدمة في النحو لخلف الأحمر :

ونترك (الكتاب) إلى رسالة صغيرة منسوبة إلى خلف الأحمر (المتوفى ١٨٠) اسمها (مقدمة في النحو) فنرى الخلط واضحاً فيها ، إذ بعد أن يذكر باب العربية على ثلاثة : اسم و فعل و حرف جاء لمعنى ، يذكر باب الحروف التي ترفع كل اسم بعدها ، ومنها :

إنما وهل وأين وحيث ونعم وبئس وكم وبكم وذاك ، فالتي تنصب كل شيء أتى بعدها وهي نحو : رأيت وظننت وخلت وسمعت ولقيت وكلمت وأكلت وأعطيت . ويذكر الحروف التي تخفض ما بعدها ويقال لها حروف الصفات نحو : من وإلى وتحت ودون وذو وذوا وكل وبعض وأعلى وأسفل وأطيب وأعلم ومعاذ وسبحان . . . إلخ .

فهو كما ترى - لا يقصد بالحرف ما يقصده النحاة المتأخرة عنه وإنما هو يعني به الكلمة . كما أنه يدرج أفعالاً ذات أحکام مختلفة في مكان واحد . ونحوه في باب الحروف التي تخفض ، فهو يخلط حروف الجر بالظروف وبأسماء ذات لفظاً نحو : ذو وذوا وأسماء تفضيل ومصادر .

(١) تقديم كتاب سيبويه - عبد السلام هارون ص ٣١ ، تأويل مشكل القرآن ٦٥ .

ثم يذكر باب حروف الجزم ، فباب وجوه النصب ، ثم يعود في باب آخر فيفسر بأمثلة فقط وما ذكره في باب وجوه الرفع ، ثم باب تفسير النصب . ثم يذكر باب إن وأخواتها فكان وأخواتها ، ثم حروف الإشارات . قال : « وهي حروف الرفع » وذكر فيها أسماء الإشارة وضمائر الرفع المنفصلة . . . ثم باب الحروف التي تنصب الأفعال ، فالحكاية ، فالنداء ، فالاستثناء ، ثم باب منذ وباب مذ ، فباب حروف النسق ، فما لا ينصرف ، فالمذكر والمؤنث ، ثم في الأخير باب ربٌّ وكم يخضان ما بعدهما .

فنرى أن الرسالة ليست قائمة على ترتيب معين ، وإنما هو يوزع المفوعات في أماكن متعددة ، وكذلك المنصوبات والمخفوضات ، وليس المهم أن يرتبها حسب نظرية العامل ، وإنما المهم أن ينسقها وفق خطة معينة ، ولا نستطيع أن نلمس خطة لهذا التبويب .

كما أن مصطلحاته ليست محددة ، فإن حروف النصب ليست هي نواصب الأفعال ، ولا الأحرف المشبهة بالفعل كما يتadar إلى الذهن أول وهلة ، وإنما هي أفعال يجمعها التعدي .

وكذلك الحروف التي تخفض ما بعدها من اسم ، لا يعني بها حروف الجر وحدها ، وإنما هي حروف وظروف ومصادر وأسماء ليست بظروف ولا مصادر ، وعَبَر عن أسماء الإشارة والضمائر بحروف الإشارة .

ولم يذكر التمييز باسمه ، وإنما ذكره تحت اسم (الواحد الخارج من الجماعة)^(١) كما لم يبحث كثيراً من الموضوعات النحوية .

المقتضب للمبرد :

ونترك (المقدمة) إلى كتاب آخر هو (المقتضب) للمبرد (المتوفى

(١) مقدمة في النحو ص ٥٨ .



٢٨٥ هـ) فنرى الخلط عينه أو شبيهاً به إلى حد كبير ، فعدم التنسيق والترتيب يبدو واضحاً فيه ، إذ بعد أن يذكر في أول الكتاب باباً هو تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال تراه يعرض إلى الفاعل ثم إلى باب حروف العطف ثم يعود إلى باب من مسائل الفاعل والمفعول به ثم يدخل إلى موضوعات صرفية ولغوية كالإبدانية والزوائد وحروف البدل . . . وألفات القطع والوصل . . . ثم يرجع إلى موضوعات نحوية . فهو - كما ذكر الأستاذ عبد الفتاح شلبي - لا يخضع في ترتيبه إلى فكرة بعينها^(١).

وأما اصطلاحاته فهي أيضاً ليست كما استقرت فيما بعد ، فهو يسمى الحال - مثلاً - مفعولاً فيها ، والتوكيد المعنوي نعتاً ، ويعبر عن الهمزة بالألف^(٢).

الجمل للزجاجي :

ونترك (المقتضب) إلى كتاب آخر هو كتاب (الجمل) للزجاجي (المتوفى سنة ٣٣٧ هـ) فنراه مضطرب الترتيب والتنسيق أيضاً لا يخضع لفكرة معينة^(٣) ، فهو بعد أن يذكر أقسام الكلام والإعراب والأفعال يأتي إلى ذكر الفاعل والمفعول فالتوابع فأقسام الأفعال فالابتداء فالاشغال . . . ثم حروف الخفض مما لم يسم فاعله فاسم الفاعل . . . إضافة المصدر إلى ما بعده ، كم . . . باب الإضافة ، التاريخ ، النداء . . . الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة ، أفعال المقاربة . . . الاستثناء . . . أحكام الهمزة بالخط . . . الأفعال المهموزة ، أمس . . . حروف الرفع (إنما ، لعلما . . .) . . . إلخ.

(١) أبو علي الفارسي ٥١٩.

(٢) تقديم كتاب (المقتضب للمبرد) لمحمد عبد الخالق عضيمة ١١٧.

(٣) أبو علي الفارسي ٥٢٠ - ٥٢١ وانظر كتاب (الجمل) للزجاجي.

وأما اصطلاحاته فإن قسمًا منها أيضًا لم يكن كما استقر عند النحاة فيما بعد ، فهو يذكر (التنازع) تحت عنوان (الفاعلين والمفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحب ما يفعله الآخر) كما صنع سيبويه ، ويستعمل ألف الوصل وألف القطع بدل الهمزة ، ويعبر عن (إنما ، لعلما) بحروف الرفع .

التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس :

ونترك (الجمل) إلى كتاب صغير هو كتاب (التفاحة في النحو) لأبي جعفر النحاس النحوي المتوفى سنة ٣٣٨هـ والمعاصر للزجاجي ، فنرى الخلط وعدم الخضوع إلى فكرة معينة في الترتيب واضحًا فيه ، فهو بعد أن يذكر أقسام العربية وباب الإعراب يذكر باب أقسام الأفعال ويقول: «اعلم أن الأفعال على أربعة أقسام: فعل ماضٍ وفعل مستقبل والأمر والنهي» .

ثم يخرج من باب أقسام الأفعال إلى باب الفاعل والمفعول به فباب الابتداء ، فباب حروف الخفظ ومنها من وإلى وأسفل وأعلى وكل ومثل ذو وويل ووبح وما بال وما شأن وسبحان ولعمري ، ثم باب الحروف التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار (المشبهة بالفعل) ، فباب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار (الأفعال الناقصة) ، فباب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة . . . ثم باب حروف الرفع ومنها: إنما وكيفما وبينما وعسى وهذا وحذا ونعم . . . ثم باب المعرفة والنكرة ، مما يتبع الاسم في إعرابه ، فباب الحال والظروف والإغراء والتحذير والتفسير (التمييز) . . . فأنت - كما ترى - لا تلمس له خطة واضحة المعالم يسير بموجبها .

وأما مصطلحاته فهي تختلف عن مصطلحات المتأخرین عنه كما ترى في بابي حروف الخفظ وحروف الرفع ، ويسمى التمييز:



التفسير^(١) ، وألف التأنيث المقصورة: الياء نحو قوله: الحبلى والسكرى^(٢) ، وهمزة الوصل: ألف الوصل^(٣) .

الإيضاح للفارسي:

حتى إذا وصلنا إلى أبي علي الفارسي (المتوفى سنة ٣٣٧ هـ) وجدنا أن فكرة التنظيم والتنسيق تبرز بصورة واضحة في كتابه (الإيضاح) وأنه يصدر في تبويبه على أساس بين هو أساس العامل كما ذكر الدكتور شلبي^(٤) ، فهو يتكلم على الكلام وما يأتلف منه ، فالإعراب والبناء ، ثم يذكر في باب إعراب الأسماء: الابتداء ، خبره ، الفاعل ، المبني للمفعول به... الأفعال التي لا تتصرف. نعم وبئس ، التعجب ، ثم يعرض للعوامل الداخلة على الابتداء وخبره (كان وأخواتها ، إن وأخواتها ، ظنت وأخواتها) ، الأسماء التي أعملت عمل الفعل... ثم يأتي إلى المنصوبات ، ثم إلى باب الأسماء المجرورة ، ثم التوابع ، فما لا ينصرف ، ثم يأتي إلى باب إعراب الأفعال وبنائتها... إلخ.

إلا أن الذي يلفت النظر في هذا التقسيم والتنسيق هو أنه بعد أن ذكر باب المفعول معه - له - الحال - التمييز - الاستثناء - تمييز الأعداد... ثم ذكر باب الأسماء المجرورة ، فالتابع ، مما لا ينصرف ، فإن إعراب الأفعال وبنائها ، وباب الثنوية والجمع ، رجع إلى المنصوبات مرة أخرى تحت عنوان (باب الأسماء المنصوبة) بحث فيه المفعول المطلق ، والمفعول

(١) التفاحة ص ٢٤ .

(٢) التفاحة ص ٢٦ .

(٣) التفاحة ص ٢٧ .

(٤) أبو علي الفارسي - للدكتور شلبي ٥١٨ .

به ، والفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ثلاثة ، فالمفعول فيه . . . ثم جمع التكسير ، فالتصغير^(١) .

الللمع لابن جني :

فإذا تركنا أبا علي الفارسي إلى تلميذه ابن جني (المتوفى سنة ٣٩٢هـ) وجدناه أكثر تنظيماً وتنسيقاً في كتابه (الللمع). ولا شك أنه استفاد من تنظيم أستاذه الفارسي ، فهو بعد أن يذكر الكلمة والكلام والمعرف والمبني وما إلى ذلك يأتي إلى (معرفة الأسماء المرفوعة) فيبحث المبتدأ والخبر ، الفاعل ، المفعول الذي جعل الفعل حديثاً عنه وهو ما لم يُسمَّ فاعله ، المشبه بالفاعل في اللفظ وهو على ضربين: اسم كان ، وخبر إنّ ، باب كان وأخواتها ، إن وأخواتها ، لا في النفي (للجنس).

ثم يأتي إلى (معرفة الأسماء المنصوبة) ويقول هي على ضربين: مفعول ومشبه بالمفعول. فيبحث في باب المفعول: المفاعيل ، المفعول المطلق ، المفعول به ، الظرف ، المفعول له ، المفعول معه.

والمشبه بالمفعول هو: الحال ، التمييز ، الاستثناء ، أسماء إن وأخواتها ، وأخبار كان وأخواتها ، ويبحث هنا: باب الحال ، التمييز ، الاستثناء ، ثم يخلص من المنصوبات إلى باب حروف الجر وباب الإضافة. ثم التوابع بباب النكرة والمعرفة فالنداء والترحيم والندة. ثم يأتي إلى باب إعراب الأفعال وبنائتها ويبحث معها التعجب ونعم وبئس وحبذا لا كما صنع أستاذه في بحثها في باب إعراب الأسماء بعد المرفوعات ، ثم ينتهي إلى الموضوعات الصرفية واللغوية في آخر الكتاب^(٢).

(١) الإيضاح في النحو - لأبي علي الفارسي مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم ١٠٠٦ نحو.

(٢) الللمع - لابن جني - مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٥٧٨٢ .



ملحة الإعراب للحريري:

حتى إذا جئنا إلى أبي القاسم الحريري (المتوفى سنة ٥١٦ هـ) في منظومته (ملحة الإعراب) وجدناه ينسق الأبواب تنسيقاً آخر، فهو بعد أن يتكلم على باب الكلام فالنكرة والمعرفة والإعراب نراه يعرض لحروف الجر وللإضافة وكم الخبرية، ثم يعرض للمبتدأ والخبر. فهو يبدأ بال مجرورات. ولعل خطته في ذلك أن يبدأ بما يخص الاسم ، ثم المروعات فيبحث المبتدأ والخبر والاشغال والفاعل وما لم يسم فاعله ، ثم يعرض للمنصوبات فيبحث المفعول به ، ظنت وأخواتها ، المصدر (المفعول المطلق) ، المفعول له ، المفعول معه ، ثم يترك الكلام على الظرف إلى أن يعرض للحال والتميز وأفعال المدح والذم وكم الاستفهامية ، ثم يأتي إلى الظرف والاستثناء ولا النافية للجنس - التعجب - الإغراء والتحذير - إن وأخواتها - كان وأخواتها - النداء . . . التصغير - النسب - التوابع . . . ما لا ينصرف - العدد ، ثم إلى نواصي المضارع وجوازمه . ثم يأتي إلى باب البناء في آخر الكتاب^(١).

أسرار العربية لابن الأباري:

فإذا تركنا الحريري إلى أبي البركات بن الأنباري (المتوفى سنة ٥٧٧ هـ) في كتابه (أسرار العربية) وجدنا التنظيم والتنسيق سائداً واضحاً - ولا بد - وإن كان يختلف عن ترتيب وتنسيق الحريري، فهو بعد أن يعرض للإعراب والبناء يعرض للمبتدأ والخبر والفاعل، ثم يعرض للمفعول، فما لم يُسمَّ فاعله، فنعم وبئس والتعجب وعسى وكان وأخواتها ، ما (العاملة عمل ليس)، إن وأخواتها ، ظنت وأخواتها، فالإغراء والتحذير ، فال مصدر ، فالمفاعيل الباقيه . ولست أدرى لماذا قدم

(١) ملحة الإعراب - للحريري - طبعة أوروبية.

إنّ وكان ونعم وبئس على المفاعيل الأخرى وخاصة أنه قدم المفعول عليها؟ ثم يعرض لل مجرورات بعد استكمال المنصوبات فالتابع فيما لا ينصرف ، ثم يأتي إلى إعراب الأفعال وبنائها فالمعرفة والنكرة وجمع التكسير والتصغير والنسب ونحوها حتى ينتهي بالإدغام.

وهكذا نرى أن التأليف النحوي يبدأ بلا ترتيب أو تنسيق ثم يظهر الترتيب والتنسيق في القرن الرابع بصورة واضحة . ولكن - كما يظهر جلياً - لم يتفق على ترتيب واحد وليس المهم أن يتفق على ترتيب معين ولكن المهم أن يكون ترتيب .

٢ - الشواهد:

من المعلوم أن الشواهد هي المصدر الأول للنحو ولللغة وعليها المعول في إثبات الأحكام ونعني بالشواهد:

أ- القرآن الكريم والقراءات .

ب- كلام العرب من شعر ونثر .

ج - الحديث النبوى ، وهناك خلاف في الاستشهاد به ، والأكثرون على عدم الاستشهاد به .

أ- القرآن الكريم والقراءات :

لا شك أن القرآن الكريم أعلى نص عربي فصيح ، وهو في رأس الشواهد النحوية ، ولكن النحاة - ولا سيما البصريين - حاولوا أن يخضعوا القرآن الكريم وقراءاته إلى أصولهم وأقيستهم ، «فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه ، وما أباهَا رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ»^(١) . وبناء على ذلك ردوا قسماً من القراءات ولو كانت متواترة وضعفوها وشدّدوها ، فهم مثلاً:

(١) مدرسة الكوفة - لمهدى المخزومي ٣٣٧



١ - ردّوا قراءة عاصم: ﴿وَقَيْلَ مَنْ رَاقِ﴾ [القيامة: ٢٧] ببيان النون من (من) وقالوا إن ذلك معيب في الإعراب معيف في الأسماع^(١).

٢ - وقال ابن جني في قراءة أبي عمرو: «فاما قراءة أبي عمرو ﴿وَيَغْفِرُ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١] بإدغام الراء في اللام فمدفوع عندنا وغير معروف عند أصحابنا ، إنما هي شيء رواه القراء ولا قوة له في القياس»^(٢).

٣ - وردّوا قراءة ابن عامر وهو قارئ الشام ﴿وَكَذَلِكَ زُبَّـ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أُولَـهُمْ شُرَكَائِهِم﴾ [آل الأنعام: ١٣٧] بإضافة المصدر إلى فاعله والفصل بينهما بالمحض^(٣).

٤ - وقرأ حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَام﴾ [النساء: ١] بكسر الميم فقال النحاة: لا يعطى على مضمر محفوض إلا بإعادة الخافض، فردوها^(٤).

وهؤلاء كلهم من القراء السبعة ، وقراءاتهم متواترة عن الرسول ﷺ.

٥ - وردوا قراءة الأعمش ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾ [البقرة: ١٠٢] قال ابن جني: «هذا من أبعد الشاذ»^(٥).

وهذا أمر غريب حقاً ، فالمفروض أن تسير القواعد وراء النصوص الفصيحة لا أمامها ، وخصوصاً بالنسبة للقرآن الكريم والقراءات المعتمدة الموثقة ، فقد بذل القراء جهدهم لتمييز السندي الصحيح عن غيره ، وقسموا القراءات إلى متواترة وأحاد وشاذة وفق أصول محددة

(١) الخصائص لابن جني /١٩٤.

(٢) سر صناعة الإعراب - لابن جني /١٢٠٦.

(٣) في أصول النحو - لإبراهيم مصطفى - مجلة مجمع اللغة العربية /٨١٤٢.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المحتسب - لابن جني - مخطوطة مصورة بدائرة اللغة العربية في جامعة بغداد ص ٤٠ المطبوع /١١٠٣.

دقيقة . والقراءات السبع متواترة عند الجمهور^(١) .

«ولو رجعت في كتب القراءات إلى تسلسل النقل في طرقه لرأيت مثلاً أعلى من إحكام الضبط والتدقيق البالغ غايتها في شتى النواحي المتصلة بالقرآن الكريم وكلماته وأياته وطرق أدائه»^(٢) . «وكل قراءة متصلة السندي بالرسول على ما بينها وبين الأخرى من تخالف»^(٣) .

ولذا لم يعتدّ أئمة القراءة بإنكار المنكريين من أهل النحو واللغة ، جاء في (النشر) : «فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يُعتبر إنكارهم ، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها»^(٤) . وقال الحافظ أبو عمر الداني : «وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفշى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية ، إذا ثبت عنهم لم يردها قياسٌ عربية ولا فُشوّ لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»^(٥) .

ولا تجوز قراءة ما وافق العربية والرسم ولم ينقل ، فالقراءة ليست اجتهاداً وإنما هي صحة نقل . جاء في (النشر) : «وبقي قسم مردود أيضاً وهو ما وافق العربية ولم ينقل البة فهذا رَدُّه أحق ، ومنعه أشد ، ومرتكبه مرتكبٌ لعظيم من الكبائر»^(٦) . وذكر عن جماعة من الصحابة والتابعين أنهم كانوا يقولون: القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول فاقرأوا كما علمتموه ولذلك كان كثير من أئمة القراءة يقول: لو لا أنه ليس لي أن أقرأ

(١) الإتقان - للسيوطى ١ / ٨٠ .

(٢) القواعد النحوية - لعبد الحميد حسن ١٦٧ .

(٣) أبو علي الفارسي - لشلبي ص ١٢ .

(٤) النشر - لابن الجزري ١ / ١٠ .

(٥) النشر ١ / ١٠ - ١١ .

(٦) النشر ١ / ١٧ .



إلاّ بما قرأت لقرأت حرف كذا كذا ، وحرف كذا كذا^(١) .

«هذه الحملة الآثمة على القراء بتلحينهم ورد قراءاتهم استفتح بابها وحمل لواءها نحاة البصرة المتقدمون ، ثم تطاير شررها إلى بعض نحاة الكوفة فأسمهم فيها . فالقراء ينسب الوهم إلى بعض القراء الذين توالت قراءاتهم في السبعة ، كما كان للكسائي مشاركة في هذه الحملة .

وقد كان للمازني أستاذ المبرد نصيب موفور في قيادة هذه الحملة . . . وقد اقتدى به تلميذه»^(٢) .

وقد حمل عبد الواحد اللغوي في كتابه (مراتب النحوين) على حمزة ابن حبيب الزيارات والكسائي وهما من القراء السبعة حملة ظالمة فقال عن حمزة : «أهل الكوفة يتذذونه إماماً مُعظّماً مُقدّماً ، وليس يُحكى عنه شيء من العربية ولا النحو وإنما هو صاحب قراءة . وأما عند البصريين فلا قدر له . حدثنا جعفر بن محمد قال : حدثنا إبراهيم بن حميد قال : أخبرنا أبو حاتم قال : سألت عن حمزة أبا زيد والأصممي ويعقوب الحضرمي وغيرهم من العلماء فأجمعوا على أنه لم يكن شيئاً ولم يكن يعرف كلام العرب ولا النحو ولا كان يدعى ذلك ، وكان يلحن في القرآن ولا يعقله يقول (وما أنت بمصرخي) بكسر الياء الشديدة ، وليس ذلك من كلام العرب ونحو هذا من القراءة»^(٣) .

وقال عن الكسائي : «وأخبرنا جعفر بن محمد بن الحسن قال : أخبرنا أبو الحسن الحنفي وإبراهيم بن حميد قالا : حدثنا أبو حاتم قال : لم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقراءات ولا كلام العرب ، ولو لا أن الكسائي دنا

(١) النشر ١/١٧.

(٢) مقدمة كتاب المقتضب - لمحمد عبد الخالق عضيمة ص ١١١ .

(٣) مراتب النحوين ص ٢٦ - ٢٧ .

من الخلفاء فرفعوا ذكره لم يكن شيئاً ، وعمله مختلط بلا حجج ولا علل إلا حكايات عن الأعراب مطروحة لأنه كان يلقنهم ما يريد ، وهو على ذلك أعلم الكوفيين بالعربية والقرآن ، وهو قد وتهם وإليه يرجعون»^(١).

بينما جاء (في النشر) عن حمزة بعد أن ذكر طرق قراءته إلى علي ثم إلى الرسول ﷺ «كان إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش وكان ثقة كبيراً حجة رضياً قياماً بكتاب الله مُجوَّداً عارفاً بالفرائض والعربية حافظاً للحديث ورعاً عابداً خاشعاً ناسكاً زاهداً قانتاً الله لم يكن له نظير... قال له الإمام أبو حنيفة رحمه الله : شيئاً غلبتنا عليهما لسنا نُنازعك عليهما : القرآن والفرائض ، وكان شيخه الأعمش إذا رأه يقول : هذا حبر القرآن . وقال حمزة : ما قرأت حرفاً من كتاب الله إلا بأثر»^(٢) .

وقال ابن حجر العسقلاني بعد أن ذكر ورעה وزهده وتوثيقه : «ويكفي حمزة شهادة الثوري له فإنه قال : ماقرأ حمزة حرفاً إلا بأثر»^(٣) .

وأما الكسائي فحسبك فيه ما قاله ابن معين : ما رأيت بعيني هاتين أصدق لهجة من الكسائي^(٤) . غير أن نحاة الكوفة على العموم كانوا أسلم موقفاً من نحاة البصرة ، فقد كانوا يجيزون القراءات ويحتاجون بها ، بل عقدوا عليها تجويزهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف^(٥) . وذلك عائد إلى طبيعة موقفهم من النصوص المخالف ل موقف نحاة البصرة - كما سيأتي --.

جاء في (الاقتراح) : «أما القرآن فكل ما ورد أنه قرىء به جاز

(١) المصدر السابق ص ٧٤.

(٢) النشر - ابن الجزري ١٦٥ / ١٦٦ - ١٦٦.

(٣) تهذيب التهذيب - ابن حجر ٣ / ٢٧ - ٢٨.

(٤) تهذيب التهذيب ١٠ / ١٧٢.

(٥) مدرسة الكوفة ٣٣٧.



الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاداً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشادة في العربية إذا لم تختلف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يُحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمُجمَع على وروده ومخالفته للقياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو: استحوذ وأبى»^(١).

إن موقف النحويين البصريين من القراءات لم يتغير منذ القديم، فهم يخضعونها لأقيستهم ويردون ويُضْعِفُون ويلحنون ما خالف هذه الأقيسة، أما الكوفيون فكانوا يستشهدون بها ويقيسون عليها^(٢).

ب - كلام العرب من شعر ونثر :

استشهد النحاة بكلام العرب الفصحاء من شعر ونشر وعدوه مصدراً أساسياً للنحو والدراسات العربية عموماً. وقسموا القبائل العربية إلى قبائل فصيحة يقبل كلامها ويُحتج به، وأخرى لا يحتاج بكلامها لأنها ليست بالفصيحة. جاء في (الاقتراح): «وأما كلام العرب فيحتاج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربتهم. قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بـ(الألفاظ والحراف): كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وإيابة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمها، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضرىٰ قط ولا عن سكان البراري ممن

(١) الاقتراح - لسيوطى ١٤.

(٢) انظر (أبو حيان) ص ٢٩٧.

كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم. فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جدام ، فإنهم كانوا مجاوريـن لأهل مصر والقبط ، ولا من قضاـعة ولا من غسان ولا من إـيادـ فإنـهم كانوا مجاوريـن لأهل الشـام وأكـثـرـهم نـصـارـى يـقـرـؤـونـ فيـ صـلـاتـهـمـ بـغـيرـ العـرـبـيةـ ، ولاـ منـ تـغلـبـ وـلاـ منـ النـمرـ فإنـهـمـ كـانـواـ بـالـجـزـيرـةـ مـجاـوـرـيـنـ لـليـونـانـيـةـ ، وـلاـ منـ بـكـرـ لأنـهـمـ كـانـواـ مـجاـوـرـيـنـ لـلـنـبـطـ وـالـفـرسـ ، وـلاـ منـ عـبـدـ الـقـيسـ لأنـهـمـ كـانـواـ سـكـانـ الـبـحـرـيـنـ مـخـالـطـيـنـ لـلـهـنـدـ وـالـفـرسـ ، وـلاـ منـ أـزـدـ عـمـانـ لـمـخـالـطـتـهـمـ لـلـهـنـدـ وـالـفـرسـ ، وـلاـ منـ أـهـلـ الـيـمـنـ أـصـلـاـ لـمـخـالـطـتـهـمـ لـلـهـنـدـ وـالـحـبـشـةـ وـلـوـلـادـةـ الـحـبـشـةـ فـيـهـمـ ، وـلاـ منـ بـنـيـ حـنـيـفـةـ وـسـكـانـ الـيـمـامـةـ ، وـلاـ منـ ثـقـيفـ وـسـكـانـ الطـائـفـ لـمـخـالـطـتـهـمـ تـجـارـ الـأـمـمـ الـمـقـيـمـيـنـ عـنـهـمـ ، وـلاـ منـ حـاضـرـةـ الـحـجـازـ لـأـنـ الـذـينـ نـقـلـواـ الـلـغـةـ صـادـفـوـهـمـ حـينـ اـبـتـدـؤـواـ يـنـقـلـوـنـ لـغـةـ الـعـربـ قـدـ خـالـطـوـاـ غـيـرـهـمـ مـنـ الـأـمـمـ وـفـسـدـتـ أـسـتـهـمـ .

والـذـيـ نـقـلـ الـلـغـةـ وـالـلـسـانـ الـعـرـبـيـ عـنـ هـؤـلـاءـ وـأـثـبـتهاـ فـيـ كـتـابـ وـصـيـرـهاـ عـلـمـاـ وـصـنـاعـةـ هـمـ أـهـلـ الـكـوـفـةـ وـالـبـصـرـةـ فـقـطـ مـنـ بـيـنـ أـمـصـارـ الـعـربـ»^(١) .

ولـمـ يـحـصـلـ اـتـفـاقـ تـامـ بـيـنـ النـحـويـنـ فـيـ هـذـاـ الـأـمـرـ ، فـقـدـ حـصـلـ خـلـافـ بـيـنـ النـحـويـنـ الـقـدـامـيـ فـيـمـ يـقـبـلـ كـلـامـهـمـ وـيـرـدـ ، وـأـيـ القـبـائـلـ يـمـكـنـ أـنـ يـؤـخـذـ عـنـهـاـ الشـاهـدـ؟ـ وـكـمـ مـقـدـارـ النـصـوـصـ التـيـ تـخـولـ الـقـيـاسـ عـلـيـهـاـ؟ـ هـذـاـ مـاـ حـصـلـ فـيـهـ الـخـلـافـ وـانـقـسـمـ النـحـويـنـ عـلـىـ أـسـاسـهـ إـلـىـ مـدـرـسـتـيـنـ كـبـيرـتـيـنـ هـمـاـ مـدـرـسـةـ الـبـصـرـةـ وـمـدـرـسـةـ الـكـوـفـةـ .

فالـبـصـريـونـ لـاـ يـأـخـذـوـنـ إـلـاـ عـنـ الـعـربـ الـفـصـحـاءـ الـخـلـصـ الـذـينـ لـمـ تـلـنـ فـصـاحـتـهـمـ وـلـمـ يـتـسـرـبـ الـضـعـفـ إـلـىـ أـسـتـهـمـ ،ـ بـيـنـماـ اـسـتـمـعـ الـكـوـفـيـونـ مـنـ الـأـعـرـابـ الـمـقـيـمـيـنـ فـيـ الـكـوـفـةـ وـأـعـرـابـ الـحـطـمـيـةـ فـيـ ضـواـحـيـ بـغـدـادـ مـمـنـ

(١) الاقتراح للسيوطى ص ١٩ - ٢٠.



لانت فصاحتهم وفسدت ألسنتهم لاختلاطهم بالحضر ممن يرفضهم البصريون ولا يرون لغتهم صالحة للاحتجاج ، ولهذا كان يفتخر البصريون على الكوفيين بأنهم - أي البصريين - كانوا يأخذون اللغة من حَرَشة الضَّبَاب وأكلة اليرابيع ، وأن الكوفيين أخذوها من أهل السواد وأصحاب الكوامخ^(١) . وفي هذا يقول أبو محمد اليزيدي :

كنا نقيس النحو فيما مضى على لسان العرب الأول
 فجاء أقوام يقيسونه على لُغَى أشياخ قطربُل
 فكلهم يعمل في نقض ما به يصاب الحق لا يتأتلي
 إن الكسائي وأصحابه يرقون في النحو إلى أسفل^(٢)

قال يوهان فك : «ولم يكن من السهل بالковفة ملاقاة العرب الرُّحَّل من وسط الجزيرة وشرقها وسؤالهم كما كان ذلك متيسراً لأهل البصرة . ولذلك اعتمد العلماء في الكوفة بحكم الضرورة على أنصاف المقيمين من القبائل في سواد الكوفة الذي لم يرد علماء البصرة الاعتراف بلغتهم على أنها أصل للاحتجاج»^(٣) .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن البصريين لا يقيسون على هذا المسموع إلا إذا كان كثرة ، فهم لا يعتدون بالشاهد الواحد ولا يقيسون عليه بخلاف الكوفيين الذين يأخذون بالشاهد الواحد والرواية الشاذة و يجعلونها أصلاً يقيسون عليه ، جاء في (الاقتراح) : «اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيين أوسع رواية . . . وقال الأندلسبي في (شرح المفصل) : الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه

(١) نزهة الألباء ١٣٧ وانظر الاقتراح ص ٨٤.

(٢) نزهة الألباء ص ٥٥.

(٣) العربية ص ٦١ وانظر (نشأة النحو) لمحمد الطنطاوي ص ٩٩ و ١٠٥ .

أصلاً وبّوا عليه بخلاف البصريين^(١).

وجاء فيه: «مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر»^(٢).

وجاء في (همم الهوامع): «قال صاحب الإفصاح: عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً، وليس بالجيد»^(٣). «وربما استشهدوا بشرط بيت لا يعرف قائله»^(٤).

وذكر الدكتور المخزومي أن الكوفيين كانوا يعتدون بالمثال الواحد ويعممون الظاهرة الفردية^(٥).

لقد قسم علماء العربية الشعر وكلام العرب عموماً من حيث الاستشهاد على طبقات أربع:
 (الطبقة الأولى) الشعراء الجاهليون وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى.

(والثانية) المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان.

(والثالثة) المقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

(والرابعة) المؤلدون ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم إلى زماننا كبشار بن برد وأبي نواس. «فالطبقتان الأولىان يُسْتَشَهِدُ بِشِعرِهِما إِجْمَاعًا ، وَأَمَّا الثَّالِثَةُ فَالصَّحِيحُ صِحَّةُ الاِسْتَشَهَادِ بِكَلَامِهَا . وَقَدْ كَانَ أَبُو

(١) الاقتراح ٨٤.

(٢) الاقتراح ص ٨٦.

(٣) همم الهوامع ٤٥ / ١.

(٤) كقول القائل «ولكنني من حبها لعميد» كما سيمر.

(٥) مدرسة الكوفة ٣٧٦ وانظر طبقات الزبيدي ٢٨٤ / ٣ ونشأة النحو ١٠٠ - ١١٠ - ١١١.



عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم . . . وكانوا يعدُّونهم من المولدين . . . وكان أبو عمرو يقول: لقد أحسن هذا المولد حتى لقد هممتُ أن آمر صبياننا برواية شعره - يعني بذلك شعر جرير والفرزدق - فجعله مولداً بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمحضرمين. وكان لا يعدُّ الشعر إلا ما كان للمتقدمين ، قال الأصمسي: جلست إليه عشر حجج فما سمعته يحتاج بيت إسلامي .

وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً، وقيل يستشهد بكلام منْ يُوثقُ به منهم، واختاره الزمخشري . . . واعتراض عليه بأن قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق، واعتبار القول مبني على معرفة أوضاع اللغة العربية والإحاطة بقوانيتها، ومن بين أن إتقان الرواية لا يستلزم إتقان الدراسة^(١) .

وجاء في (الاقتراح) «أجمعوا على أنه لا يحتاج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية ، وفي الكشاف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها ، فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس»^(٢) .

وذكر أن «أول الشعراء المحدثين - أي من لا يحتاج بشعرهم - بشار بن برد وقد احتاج سيبويه في كتابه ببعض شعره تقرباً إليه لأنه كان هجاً لترك الاحتجاج بشعره ، ذكره المرزباني وغيره. ونقل ثعلب عن الأصمسي قال: خُتم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج»^(٣) .

من هذا يتضح أن الاستشهاد بكلام العرب من شعر ونشر مرّ بدورين أساسيين :

(١) خزانة الأدب للبغدادي ج ١ ص ٣ - ٤ .

(٢) الاقتراح ٢٦ - ٢٧ .

(٣) الاقتراح ص ٢٧ .

الدور الأول - هو الاستشهاد بكلام الجاهليين والمختضرمين ورفض ما عدا ذلك وعده مولداً كما ذكرنا بالنسبة لجريير والفرزدق وسائر الإسلاميين .

الدور الثاني - هو الاستشهاد بكلام الإسلاميين إضافة إلى ما سبق . وهذا الاتجاه هو الذي ساد فيما بعد ، فقد كان النحاة يستشهدون بكلام الإسلاميين كجريير والفرزدق والأخطل والكميت وأضرباهم ، كما يستشهدون بكلام الجاهليين والمختضرمين .

واستمر هذا الأمر حتى مجيء الزمخشري الذي حاول أن يدخل في استشهاداته ، بل أدخل فعلاً - كلام من يوثق بعلمه ودرايته من المولدين كأبي تمام - كما سيمر بنا ذاك - غير أن هذا الاتجاه لم يكتب له النجاح .

ج - الاستشهاد بالحديث :

من المعلوم أن النحوين القدامى لم يستشهدوا بالحديث النبوي ورفضوه بالجملة^(١) . وتعليق ذلك أمران :

- ١ - أن المحدثين أجازوا نقل الأحاديث بالمعنى ولم يتقيدوا باللفظ .
- ٢ - وقوع اللحن في بعض الأحاديث لأن في الرواية من ليس عربياً بالطبع ولا علم له بصناعة النحو^(٢) .

ومما ذكر من الأحاديث التي يخالف تعبيرها التعبير الشائع في الاستعمال العربي :

(١) انظر خزانة الأدب ص ٤ - ٧ ، الاقتراح ص ١٧ - ١٩ ، في (أصول النحو) للأستاذ إبراهيم مصطفى ، مقال منشور في مجلة مجمع اللغة العربية ٨ / ١٣٤ .

(٢) انظر نظرات في اللغة والنحو لطه الرواى ص ٢١ ، الاستشهاد بالحديث النبوي للأستاذ محمد الخضر حسين مقال نشر في مجلة مجمع اللغة العربية ٣ / ٢٠٠ .

- ١ - قوله ﷺ: «إِنَّمَا أَشَدُ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ» ونُخْرِجُ عَلَى زِيَادَةِ (مَنْ)، أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ ضَمِيرِ الشَّأْنِ، أَيْ إِنَّهُ^(١).
- ٢ - قوله ﷺ: «إِنَّ قَعْدَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفًا» وَخَرْجُ عَلَى النَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ^(٢).
- ٣ - قوله ﷺ: «كُلُّ أُمَّتِي مَعَافِي إِلَّا الْمُجَاهِرُونَ» أَيْ بِالْمَعَاصِي، وَخَرْجُ عَلَى قِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ ﴿فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]^(٣).
- ٤ - قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ وَلَا مَعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ» وَخَرْجُ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: لَا مَانِعَ مَانِعٌ لِمَا أَعْطَيْتَ^(٤). وَلَا نَصْبُ اسْمَ لَا وَلَمْ يُبَيِّنَ لِأَنَّهُ شَبِيهُ بِالْمَضَافِ.

ولهذا كان أئمة النحو المتقدمون من المصريين لم يحتاجوا بشيء منه^(٥).

قال أبو حيان في (شرح التسهيل): «قد أكثر المصنف - يعني ابن مالك - من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب. وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتاخرين سلك هذه الطريقة غيره. على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقررين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسيى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك ، وتبعدهم على ذلك المسلك

(١) مغني اللبيب ١/٣٧.

(٢) المغني ١/٣٧.

(٣) القواعد النحوية ١٩٤.

(٤) حاشية الصبان ٢/٦ ، وانظر كتاب (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) لابن مالك ، مطبعة لجنة البيان العربي - مصر ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

(٥) خزانة الأدب ٥/١.

المتأخرن من الفريقين ، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس . وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرین الأذکیاء فقال: إنما ذكر العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ ، إذ لو وثقوا بذلك لجري القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية»^(١) .

«ورد الأول على تقدير تسليمه بأن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب وقبل فساد اللغة ، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به فلا فرق»^(٢) .

وذكر أن أول من أقدم من النهاة على الاحتجاج بالحديث أبو الحسن الأندلسى المعروف بابن خروف المتوفى سنة ٦٠٩ هـ ثم ابن مالك الذى توفي سنة ٦٧٢ هـ^(٤).

وذكر الأستاذ محمد الخضر حسين أن ممن أجاز الاحتجاج بالحديث

(١) خزانة الأدب / ٥.

(٢) خزانة الأدب / ٥

(٣) نظرات في اللغة والنحو - لطه الرواى ، ٢١ ، ٢٢ .

(٤) نظرات في اللغة والنحو ص ٢٠ ، العربية ليوهان فك ٢٢٦ - ٢٢٧ .



وعدوه في الأصول التي يُرجع إليها في تحقيق الألفاظ ابن مالك وابن هشام. وعدّ من أصحاب هذا المذهب الجوهرى وابن سيده وابن فارس وابن خروف وابن جنى وابن بري والسهيلى^(١). وذكر الأستاذ شلبي أن أبا علي الفارسي قد احتاج بالحديث في اللغة والنحو والصرف^(٢).

«وتوسط الشاطبى (المتوفى سنة ٧٩٠ هـ) فجوز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها. قال في (شرح الألفية): لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم . . .

وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعني ناقله بمعناه دون لفظه ، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان ، وقسم عُرف اعتماد ناقله بلفظه لمقصودٍ خاص؛ كالآحاديث التي قصد بها بيان فصاحتـه ﷺ ككتابه لهمـدان، وكتابه لوائـل بن حـجر، والأمثال النبوـية، فهـذا يـصح الاستـشهاد به في العـربية. وابـن مـالـك لم يـفصل هـذا التـفصـيل الـضرـوري الـذـي لا بدـ منهـ، وبنـى الـكلـام عـلـى الـحدـيث مـطـلقـاً، ولا أـعـرف لهـ سـلـفاً إـلا ابنـ خـروفـ، فإـنهـ أـتـى بـأـحادـيثـ فـي بـعـضـ الـمسـائـلـ، حتـىـ قـالـ ابنـ الضـائعـ: لاـ أـعـرفـ هلـ يـأتـيـ بـهاـ مـسـتـدـلاًـ بـهاـ، أمـ هيـ لـمـجـرـدـ التـمـثـيلـ؟ـ وـالـحـقـ أـنـ ابنـ مـالـكـ غـيرـ مـصـيبـ فـيـ هـذـاـ، فـكـأنـهـ بـنـاهـ عـلـىـ اـمـتـنـاعـ نـقـلـ الـحدـيثـ بـالـمـعـنـىـ، وـهـوـ قـولـ ضـعـيفـ»^(٣).

وقد تبعه السيوطي في (الاقتراح) قال فيه: «واما كلامه ﷺ فيستدل منه بما أثبت أنه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جداً ، إنما يوجد في الأحاديث القصار»^(٤).

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ١٩٩/٣.

(٢) أبو علي الفارسي ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٣) خزانة الأدب ١ ص ٦.

(٤) الاقتراح ص ١٧.

وذكر السيوطي أن ابن مالك استشهد على لغة (أكلوني البراغيث) بحديث الصحيحين: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهر» وأكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة يتعاقبون. وقد استشهد به السهيلي ثم قال: لكنني أقول إن الواو فيه علامة إضمار لأنه حديث مختصر رواه البزار مطولاً فقال فيه: إن الله تعالى ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهر^(١).

من هذا يمكننا أن نقسم الاستشهاد بالحديث و موقف النحاة منه على ثلاثة أقسام:

- ١ - قسم المانعين مطلقاً، وهم غالبية النحاة من البصريين والkovيين.
- ٢ - قسم المُجوّزين مطلقاً، وذكر ابن خروف وابن مالك على رأس هؤلاء.
- ٣ - قسم توسط في ذلك فأجاز الاستشهاد بما نُقلَّ بلفظه ولم يجزه فيما نُقلَّ بمعناه. وعلى رأسهم الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠ هـ^(٢).

وقد بحث مجمع فؤاد الأول للغة العربية الاحتجاج بالحديث النبوى، وخلاصة رأيه هي:

«اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روایتها بالمعنى ولکثرة الأعاجم في روایتها.

وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي:

- ١ - لا يتحجج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة مما قبلها.

(١) الاقتراح ص ١٧ - ١٩.

(٢) انظر كتاب (أبو حيان) ص ٤٣٠.



- ٢ - يحتج بالحديث المُدوَّن في هذه الكتب الآنفة الذكر^(١) على الوجه الآتي:
- أ - الأحاديث المتواترة والمشهورة .
 - ب - الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .
 - ج - الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .
 - د - كتب النبي .
 - ه - الأحاديث المروية لبيان أنه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم .
 - و - الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .
 - ز - الأحاديث التي عُرِفَ من حال رواتها أنهم لا يجيزون روایة الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيبة وابن سيرين .
 - ح - الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة»^(٢) .
وهو رأي مقبول موافق لرأي الشاطبي .

٣ - أثر المنطق والفقه وعلم الحديث في النحو وأصوله.

إن أثر كل من المنطق والفقه ثم علم الحديث واضح كل الوضوح في النحو وفي أصوله ، ولا سيما أثر المنطق ، فإن النحو منذ عصوره الأولى تقاد تلمس أثر التوجيه المنطقي فيه ، وقد بني على أساس نظرية (العامل) وهي نظرية منطقية - كما سيأتي - .

ومن أبرز هذه الدلالات التي لا تترك في مجال التلميح والاستنباط بل تضعك أمام هذه الحقيقة وجهاً لوجه ما ذكره ابن جني في كتاب (الخصائص) وهو كتاب في أصول النحو قال: «وهو - أي الخصائص -

(١) الصواب أن يقال: الكتب المذكورة آنفاً.

(٢) مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ج ٧ / ٤ .

كتاب يتساهم ذوو النظر من المتكلمين والفقهاء ، والمتفلسفين والنحاة والكتاب والمتأدبين التأمل له والبحث عن مستودعه^(١) . ويذكر فيه أن علل النحوين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين^(٢) . وقال : «وعلل النحو وإن كانت ليست في سمت العلل الكلامية البتة إلا أنها أقرب إليها من العلل الفقهية»^(٣) . ويذكر أن كتب محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة إنما ينتزع أصحابه منها العلل^(٤) .

ولو تابعنا العناوين التي يصدرُ بها بحوثه في كتاب (الخصائص) لكتفانا ذلك مؤونة البحث عن التشابه بينها ، فهي مأخوذة من أصول الفقه ومن علم الكلام والمنطق ، فهو يتكلم في علل العربية أكلامية هي أم فقهية ، والعلل الموجبة والمجوزة ، ويتكلم في الاستحسان وفي تخصيص العلل وتعارض العلل والعلة القاصرة ، والعلة وعلة العلة ودور الاعتلال والمعلول بعلتين وخلع الأدلة والاكتفاء بالسبب من المسبب ونحو ذلك ، فتتبع العناوين وحدتها يدلل على أثر الفقه وعلم الكلام والمنطق فيه^(٥) .

وذكر عن أبي الحسن الرمانى (المتوفى سنة ٣٨٤ هـ) أنه كان يمزج كلامه بالمنطق حتى قال أبو علي الفارسي : إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرمانى فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء^(٦) .

ويذكر الرمانى في كتابه (الحدود في النحو) الأسماء التي يحتاج إليها

(١) الخصائص ١ / ٦٧.

(٢) الخصائص ١ / ٤٨.

(٣) الخصائص ١ / ٥٣.

(٤) الخصائص ١ / ١٦٣.

(٥) ابن جني النحوي ١٣٣.

(٦) نزهة الألباء ٢١٨.



في النحو وهي : القياس والبرهان والبيان والحكم والعلة^(١) .

ويذكر أبو حيان التوحيدي في كتاب (المقابسات) ما عقده أبو سليمان المنطقي السجستاني من مشابهة بين المنطق والنحو فيقول : «قلت لأبي سليمان : إني أجد بين المنطق والنحو مناسبة غالبة ومشابهة قريبة ، وعلى ذلك فما الفرق بينهما؟ وهل يتعاونان بالمناسبة؟ وهل يتفاوتان بالقرب منه؟ فقال : النحو منطق عربي ، والمنطق نحو عقلي ، وجل نظر المنطقي في المعاني ، وإن كان لا يجوز له الإخلال بالألفاظ التي هي لها كالحلل والمعارض . . . فالنحو يدخل المنطق ولكن مرتبًا له ، والمنطق يدخل النحو ولكن محققًا له . وما يستعار للنحو من المنطق حتى يتقوم أكثر مما يستعار من النحو للمنطق حتى يصح ويستحكم»^(٢) .

ويذكر ابن الأباري أن أدلة صناعة الإعراب ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال^(٣) .

ويقول ابن جني : «اعلم أن التضاد في هذه اللغة جار مجرى التضاد عند ذوي الكلام»^(٤) . ويذكر أن العلم ينقسم إلى جوهر وعارض^(٥) ، وهو يشبه تقسيم الفلسفه الأشياء إلى جواهر وأعراض . وقسم ابن الطراوة^(٦) الألفاظ إلى واجب وممتنع وجائز ، قال : «فالواجب رجل وقائم ونحوهما مما يجب أن يكون في الوجود ولا ينفك الوجود عنه . والممتنع لا قائم

(١) الحدود - للرماني ، مخطوطة بمكتبة المتحف العراقي برقم ٧٧٨ ص ٢ .

(٢) المقابسات - لأبي حيان التوحيدي - المقابسة ٢٢ من ص ١٦٩ .

(٣) الإغراب في جدل الإعراب - لابن الأباري ٤٥ .

(٤) الخصائص ٦٢ / ٣ .

(٥) الخصائص ٣٢ / ٣ .

(٦) سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي أبو الحسين ابن الطراوة . توفي في رمضان أو شوال سنة ٥٢٨ هـ (البغية ٢٦٣) .

ولا رجل ، إذ يمتنع أن يخلو الوجود من أن يكون لا رجل فيه ولا قائم . والجائز زيد وعمرو لأنه جائز أن يكون ولا يكون . قال : فكلام مركب من واجبين لا يجوز نحو : رجل قائم لأنه لا فائدة فيه ، وكلام مركب من ممتنعين أيضاً لا يجوز نحو : لا رجل لا قائم لأنه كذب ولا فائدة فيه ، وكلام مركب من واجب وجائز صحيح نحو زيد قائم ، وكلام مركب من ممتنع وجائز لا يجوز ، ولا من جائز وممتنع نحو زيد لا قائم ، ورجل لا قائم ، لأنه كذب ، إذ معناه لا قائم في الوجود ، وكلام مركب من جائزين لا يجوز نحو (زيد أخوك) لأنه معلوم ، لكن بتأخيره صار واجباً ، فصحَّ الإخبار به لأنه مجهول في حق المخاطب . فالجائز يصير بتأخيره واجباً . ولو قلت (زيد قائم) صحَّ ، لأنه مركب من جائز وواجب ، فلو قدمت وقلت : (قائم زيد) لم يجز لأن (زيد) صار بتأخيره واجباً ، فصار الكلام مركباً من واجبين فصار بمنزلة (قائم رجل)»^(١) .

وهو يشبه تقسيم المتكلمين الأشياء إلى واجب ومستحيل وممكן .

ونقل صاحب (الاقتراح) قول الأندلسي في (شرح المفصل) قال : «من قال بأن العامل في الصفة مقدر أجاز الوقف على زيد من قوله : (جائني زيد العاقل) ، وابتداً بالعامل لأن تقديره عنده (جائني العاقل) فكان جملة ، والجملة مستقلة ، فوجب أن يوقف ويبدأ بها .

وهذا فاسد يؤدي إلى التسلسل إذ قدر (جائني العاقل) والصفة لا بد لها من موصوف ، فيكون التقدير : (جائني زيد العاقل) ثم يقدر أيضاً : (جائني العاقل) ويكون التقدير أيضاً : (جائني زيد العاقل) وهكذا أبداً متى أولي العامل الصفة قدر بينهما موصوف ، ومتى استقل العامل بموصوف قدر مع الصفة عامل آخر إلى ما لا يتناهى وذلك محال .

(١) الاقتراح - للسيوطى ص ١٤ .



فالمحترر الذي عليه الجماعة والجمهور أنه لا يجوز الوقف على الموصوف دون الصفة^(١).

وذكر ابن جني في (المبهج) أن بعض أصحابه من المتكلمين قال له مرة: إنما لم تجمع الأفعال من حيث كانت أعراضًا والجمع أيضًا ضرب من الأعراض ، والأعراض لا تحل الأعراض^(٢).

وذكر الإمام ابن القيم أن السهيلي زعم هو وشيخه أبو بكر بن العربي أن اسم الله غير مشتق لأن الاستدراك يستلزم مادة يشتق منها ، واسمه تعالى قديم ، والقديم لا مادة له فيستحيل الاستدراك^(٣).

ولشدة هذه الصلة ووثاقتها بينهما قال الأستاذ أمين الخولي: «إن الناظر في ما مضى هذا النحو العربي دون دخول في شيء من تاريخ صلة هذا النحو بغيره من أنحاء الأمم الأخرى يطمئن إلى أن هذا النحو قد تأثر بالروح الهيلينية المسيطرة على المناطق التي نشأ ونمّ فيها ، وأن تأثيره بالمنطق اليوناني قد قوي في بعض النحو حتى أبعدهم عن النحو في تقدير أبناء زملائهم أنفسهم»^(٤).

أما أثر الفقه فهو واضح كذلك ، وبالرجوع إلى النصوص التي سقتها آنفًا يتضح ذلك جلياً. لقد عقد ابن جني في كتاب (الخصائص) باباً أسماء (باب الحمل على أحسن القبيحين) قال فيه: «اعلم أن هذا موضع من مواضع الضرورة الممillaة. وذلك أن تحضرك الحال ضرورتين لابد من ارتكاب أحدهما ، فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلهما فحشاً»^(٥).

(١) الاقتراح ص ٧١.

(٢) المبهج - لابن جني ٣٥.

(٣) بدائع الفوائد ١/٢٢.

(٤) مناهج تجديد - لأمين الخولي ص ٧٢.

(٥) الخصائص ١/٢١٢.

وهذا يشبه القاعدة الفقهية (يُرتكب أخفُّ الضررين) ^(١). ويضرب مثلاً لذلك فيقول في نحو (فيها قائماً رجل): «لما كنت بين أن ترفع قائماً فتقدّم الصفة على الموصوف - وهذا لا يكون - وبين أن تنصب الحال من النكرا - وهذا على قلته جائز - حملت المسألة على الحال فنصبت» ^(٢).

وفي (لمع الأدلة) لابن الأباري: «إذا تعارض المانع والمقتضي قدم المانع ، من ذلك اسم الفاعل إذا وجد شرط إعماله - وهو الاعتماد - وعارضه المانع من تصغير ووصف قبل العمل ، امتنع إعماله» ^(٣).

وهو يشبه القاعدة الفقهية (درء المفاسد مقدم على جلب المنافع) ^(٤). ويروى عن بشر المرisi أنّه قال للفراء: يا أبا زكريا أريد أن أسألك مسألة في الفقه. فقال: سأله. فقال: ما تقول في رجل سها في سجدي السهو؟ قال: لا شيء عليه. قال: من أين لك ذلك؟ قال: قسته على مذاهينا في العربية ، وذلك أن المصغر لا يصغر ، وكذلك لا يلتفت إلى السهو في السهو فسكت. ويروى نحو هذا عن محمد بن الحسن ، سئل عن ذلك فأجاب بهذا الجواب فقال: ما أظن آدمياً يلد مثلك ^(٥).

وجاء في (طبقات النحوين واللغويين) أنّ أبا بكر بن شقير قال: حدثني أبو جعفر الطبرى قال: سمعت الجرمي يقول: أنا مذ ثلاثون فأتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه . قال: فحدثت به محمد بن يزيد على وجه التعجب

(١) انظر (المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية) للدكتور عبد الكريم زيدان ط ٢ سنة ١٩٦٦هـ - ١٣٨٥ م - ص ٩٩.

(٢) الخصائص ١ / ٢١٣.

(٣) لمع الأدلة ص ٨١.

(٤) المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ص ١٠٠.

(٥) نزهة الألباء ص ٦٧.



والإنكار فقال: أنا سمعت الجرمي يقول هذا ، وأوّل ما بيده إلى أذنيه^(١) . ويقول السيوطي بعد أن يذكر أدلة النحو ومنها الإجماع والقياس: «وكلٌ من الإجماع والقياس لا بد له من مستند من السمع ، كما هما في الفقه كذلك»^(٢) .

ومما يدل على مبلغ أثر الفقه في النحو ما حاوله ابن مضاء القرطبي في بناء النحو على أساس الفقه على المذهب الظاهري^(٣) ، فقد دعا إلى إلغاء العوامل والعلل الثواني والثالث ، كما دعا إلى إلغاء القياس والتقديرات والتأويلات بوجي هذا المذهب الذي يأخذ بالظاهر وينكر ما عداه^(٤) .

وأما علم مصطلح الحديث فأثره فيه واضح أيضاً، إلا أن أثره فيه أقل من العلمين السابقين ، ويتبين أثره في (أصول النحو) بصورة خاصة، فالنحو يقسمون النقل إلى تواتر وآحاد ك أصحاب الحديث.

قال ابن الأنباري: «اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين: تواتر وآحاد»، ثم يذكر تعريف التواتر وشرط نقل التواتر تماماً كما يذهب إليه أصحاب الحديث^(٥) .

ويقول في (شرط نقل الآحاد): «اعلم أنه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً، رجلاً كان أو امرأة، حرًّا كان أو عبداً، كما يشترط في نقل الحديث، لأن بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله».

(١) طبقات النحوين واللغويين - للزبيدي ص ٧٧ .

(٢) الاقتراح ص ٤ .

(٣) نسبة إلى داود بن علي بن خلف الأصبهاني أبي سليمان الملقب بالظاهري أحد الأئمة المجتهدين في الإسلام. وسمي مذهبه بذلك لأنّه بظاهر الكتاب والسنة وإعراضه عن التأويل والرأي والقياس. وكان داود أول من جهر بهذا القول، توفي سنة ٢٧٠ هـ (الأعلام - الزركلي ج ٣ ص ٨).

(٤) الرد على النحو ص ٨٦ وما بعدها وص ٩٦ ، ٩٧ .

(٥) لمع الأدلة ٨٣ - ٨٥ .

ثم يتكلم في (قبول نقل أهل الأهواء) فيقول: «والذي يدل على قبول نقلهم أن الأمة أجمعـت على قبول صحيح مسلم والبخاري، وقد رويـاـ فيما عن قتادة وكان قدريـاـ، وعن عمران بن حطـان وكان خارجـياـ، وعن عبد الرزاق وكان رافضـياـ، وفي العـدول عن قبولـ نـقلـهمـ خـرقـ الإـجماعـ». ثم يتـكلـمـ فيـ قـبـولـ المـرـسـلـ وـالمـجـهـولـ كـمـاـ يـتـكـلـمـ أـصـحـابـ الـحـدـيـثـ، وـيـعـرـفـ المـرـسـلـ بـقـوـلـهـ: «ـالـمـرـسـلـ هـوـ الـذـيـ اـنـقـطـعـ سـنـدـهـ»^(١).

والمرسل في الحديث هو ما رواه التابعي عن رسول الله ﷺ ولم يذكر الصحابي، ويذكرون الضعيف والمنكر والمتروك من اللغات^(٢). وهذه ولا شك كلها من مصطلح أهل الحديث.

٤ - التعليل:

من الملاحظ أن النحاة على اختلاف مدارسهم أخذوا بمبدأ التعليل منذ العهود الأولى للنحو «فـكـلـ حـكـمـ نـحـويـ يـعـلـلـ ، وـكـلـ ظـاهـرـةـ نـحـوـيـةـ كـلـيـةـ أوـ جـزـئـيـةـ لـاـ بـدـ لـهـ مـنـ عـلـةـ عـقـلـيـةـ ، وـلـمـ يـكـتـفـواـ بـالـعـلـلـ الـقـرـيبـةـ ، فـقـدـ ذـهـبـواـ يـغـوـصـونـ عـلـىـ كـوـامـنـ الـعـلـلـ وـخـفـيـاتـهـاـ وـدـفـائـنـهـاـ ، وـكـلـ نـحـويـ بـصـرـيـ أوـ كـوـفـيـ أوـ بـغـدـادـيـ يـجـرـبـ مـلـكـاتـهـ الـذـهـنـيـةـ وـيـسـتـبـطـ عـلـلـاـ جـدـيـدةـ بـحـسـبـ ما استـخـرـنـ عـقـلـهـ مـنـ قـوـةـ الـبـرـهـانـ وـحـشـيـ منـ عـمـقـ الدـلـالـةـ.

والخليل هو أول من بسط القول في العلل النحوية^(٣).

قال الزجاجي: «وـذـكـرـ بـعـضـ شـيـوخـناـ أـنـ الخـلـيلـ بـنـ أـحـمـدـ رـحـمـهـ اللهـ سـئـلـ عـنـ الـعـلـلـ التـيـ يـعـتـلـ بـهـاـ فـيـ النـحـوـ فـقـيلـ لـهـ: عـنـ الـعـربـ أـخـذـتـهـاـ أـمـ اـخـترـعـتـهـاـ مـنـ نـفـسـكـ؟ـ فـقـالـ: «ـإـنـ الـعـربـ نـطـقـتـ عـلـىـ سـجـيـتـهـاـ وـطـبـاعـهـاـ ،

(١) لـمـعـ الـأـدـلـةـ ٨٥ـ - ٩٠ـ وـانـظـرـ الإـغـرـابـ فـيـ جـدـلـ الإـعـرـابـ مـنـ ٤٦ـ - ٥٤ـ .

(٢) المـزـهـرـ - لـلـسـيـوطـيـ ٢١٤ / ١ـ .

(٣) مـقـدـمـةـ الـدـكـتـورـ شـوـقـيـ ضـيـفـ لـكتـابـ (ـايـضـاحـ لـلـزـجاجـيـ)ـ .



وعرفت موقع كلامها، وقام في عقولها عللها، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلتُ أنا بما عندي أنه علة لما علته منه. فإن أكن أصبحت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللاحقة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعنة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا ستحت له وخطرت بباله، محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتملاً أن يكون علة لذلك. فإن سبب لغيري علة لما علنته من النحو هي أليقُ مما ذكرته بالمعلمول فليأت بها»^(١).

وهكذا أصبح لكل ظاهرة نحوية علة حتى ألف الزجاجي (المتوفى سنة ٣٣٧ هـ) كتاباً في علل النحو أسماء (الإيضاح في علل النحو)، وكتاب الخصائص لابن جني (المتوفى سنة ٣٩٢ هـ) مليء بالعلل.

وألف ابن الأنباري (المتوفى سنة ٥٧٧ هـ) كتابه (أسرار العربية) لهذا الغرض أيضاً. فهم يذكرون للإعراب علة ، وعلة لوقوعه في آخر الاسم دون أوله أو وسطه^(٢)، وعلة دخول التنوين في الكلام^(٣)، وعلة ثقل الفعل وخفة الاسم^(٤)، وعلة امتناع الأسماء من الجزم^(٥). قال الزجاجي: «وإنما لم تجزم الأسماء لأنها متمكنة يلزمها حركة وتنوين ، فلو جزمت لذهب منها

(١) الإيضاح للزجاجي ٦٥ - ٦٦.

(٢) الإيضاح ٧٦.

(٣) الإيضاح ٩٧.

(٤) الإيضاح ١٠٠.

(٥) الإيضاح ١٠٢.

حركة وتنوين فكانت تختل . ولم تخفض الأفعال لأن الخفض لا يكون إلا بالإضافة ، ولا معنى للإضافة إلى الأفعال لأنها لا تملك شيئاً ولا تستحقه»^(١) .

وتعليقه هذا غير مقبول ، فإن الأفعال الخمسة مثلاً عند الجزم تمحى منها النون وحركتها ، والأفعال الجُوف تمحى منها الحركة والحرف المعتلّ نحو (لم يكن) وقد كان في الرفع (يكون) فمنع هذا أولى من ذاك .

ويقول ابن الأباري في (باب الفاعل) : «إن قيل : فلم كان إعرابه الرفع؟ قيل : فرقاً بينه وبين المفعول . فإن قيل : فهلا عكسوا وكان الفرق واقعاً؟ قيل : لخمسة أوجه . . . »^(٢) .

وسرد هذه الأوجه الخمسة . . . وهكذا .

وقد ذهب ابن جنني إلى أن العرب كانت تعلم هذه العلل وتراعيها في أثناء كلامها^(٣) . وذكر من هذه العلل : أمن اللبس ، الخفة ، التصرف ، الشبه ، مراعاة المعنى ، القوة والضعف ، الإيجاز ، الشذوذ ، عدم نقض الغرض ، الاستغناء بالشيء عن الشيء ، إصلاح اللفظ ، الاحتياط ، مراعاة الأوزان العربية ، الجوار ، الضرورة ، عللاً خفية .

وظاهر أن القول بالتعليق هو الذي جر إلى القول بالعامل ، لأنه بحث عن العلة ، والعامل هو علة أيضاً ، والنحاة عموماً يقولون بالعامل وبالتعليق على اختلاف في مدى القول بكل منهما . وذكرنا أن ابن مضاء القرطبي (المتوفى سنة ٥٩٢ هـ) دعا إلى إلغاء العلل الثانية والثالثة والعامل بوجي مذهب الظاهري ، قال : «قصدني في هذا الكتاب أن أحذف ما يستغني النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه . من ذلك

(١) الجمل للزجاجي ص ١٨ وانظر ص ٤٧ ، ٦٥ والخصائص ١ / ١٤ ، ٢ / ١٣٧ ، ٣ / ٢٤٠ .

(٢) أسرار العربية ص ٧٧ وانظر ص ٢٢ ، ٣٧ ، ٤٣ .

(٣) الخصائص ٢ / ٣١ ، ١ / ٧٢ ، ٢٥٠ ، ٧٨ ، ٢٣٧ .

ادعاؤهم أن النصب والخض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي ، وأن الرفع منها ما يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي^(١) .

وقال : «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثنائي والثالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع . فيقول ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر»^(٢) .

٥ - العامل:

من المعلوم أن النحو قام على أساس نظرية (العامل) ، وهذه النظرية هي التي وجهته منذ عهوده الأولى . فالناظر في كتاب سيبويه - أقدم كتاب نحوى وصل إلينا - يلمس بوضوح أثر هذه النظرية فيه . ثم أخذت هذه النظرية توجهه أكثر فأكثر كلما تقدم الزمن حتى أصبح العامل في النحو كأنه علة حقيقة تؤثر وتوجد وتمنع . قال الإمام الرضي في موضوع التنازع : «وهم - أي النحاة - يجررون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقة»^(٣) . وقال : «العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي . . . والآلة العامل ولكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعنى وعلاماتها»^(٤) . وقال أبو البقاء في (التبيين) : «العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول»^(٥) .

وألفت كتب في العوامل من أشهرها كتاب العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني^(٦) .

(١) الرد على النحاة ٨٥.

(٢) الرد على النحاة ١٥١.

(٣) الرضي على الكافية - باب التنازع ١/٨٤.

(٤) الرضي على الكافية ١/٢٥.

(٥) الأشباه والنظائر - لسيوطي ١/٢٥٦.

(٦) مطبوع في الأستانة - بالمطبعة النظامية سنة ١٣١٢.

ومعنى العامل عند النحوين: «الأمر الذي يتحقق به المعنى المقتضي للإعراب»^(١) أو هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص^(٢) وقال الرمانى: هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى^(٣).

وهناك خلاف - بين النحاة - فيمن يحدث العمل ، أهوا المتكلم أم هي الألفاظ أم هو الله سبحانه؟

قال ابن جني في (الخصائص): «فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره . وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامنة اللفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ»^(٤) .

وقد رد ابن مضاء القرطبي هذا القول فقال: «وهذا قول المعتزلة، وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تُنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية»^(٥) .

وقسامت العوامل إلى عوامل قياسية وسماعية ولفظية ومعنوية^(٦) .

وتمشياً مع هذه النظرة الفلسفية للعوامل وضعفت للعامل شروط وصفات هي في الحقيقة صفات العلة الحقيقية التي تبحث في علم المنطق ومن بين هذه الشروط والصفات:

١ - إن كل علامة من علامات الإعراب أثر للعامل ، إن كان موجوداً

(١) الإيضاح شرح المفصل - لابن الحاجب - مخطوطه الورقة ٢٩.

(٢) التعريفات - للسيد الجرجاني ١٢٦.

(٣) الحدود - للرمانى ص ٤.

(٤) الخصائص ١٠٩ / ١ - ١١٠.

(٥) الرد على النحاة ص ٨٦.

(٦) الخصائص ١٠٩ / ١ ، التعريفات - للجرجاني ١٢٦ - ١٢٧.



فهو عامل لفظي وإلا فهو عامل معنوي وذلك كالابتداء عند البصريين والخلاف عند الكوفيين. وحصل خلاف بين البصريين والكوفيين على العامل المعنوي. ويستغرب الفراء من عامل لا يظهر ولا يتمثل. ذكر ابن الأنباري أنه اجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، قال الفراء للجرمي: أخبرني عن قولهم «زيد منطلق» لم رفعوا زيداً؟ فقال له الجرمي: بالابتداء. فقال له الفراء: وما معنى الابتداء؟ قال: تعريته من العوامل. قال له الفراء: فأظهره. فقال الجرمي: هذا معنى لا يظهر. قال له الفراء: فمثله. قال له الجرمي: لا يتمثل. قال: ما رأيت كاليوم عاملًا لا يظهر ولا يتمثل! فقال له الجرمي: أخبرني عن قولهم: «زيد ضربته» لم رفعتم زيداً؟ قال: بالهاء العائد على زيد. قال الجرمي: الهاء اسم فكيف يرفع الاسم؟ قال الفراء: نحن لا نبالي هذا، فإنما نجعل كل واحد من المبتدأ والخبر عاملًا في صاحبه في نحو (زيد منطلق). قال الجرمي: يجوز أن يكون كذلك في نحو (زيد منطلق) لأن كل واحد من الأسمين مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر وأما الهاء في (ضربته) فهي محل النصب فكيف يرفع الاسم؟ فقال له الفراء: لم نرفعه به وإنما رفعناه بالعائد. فقال له الجرمي: وما العائد؟ قال الفراء: معنى. قال الجرمي: أظهره ، قال: لا يظهر. قال: فمثله. قال: لا يتمثل. قال له الجرمي: لقد وقعت فيما فررت منه^(١).

ولا أدرى ماذا يعني الجرمي بقوله: إن الهاء في محل النصب فكيف يرفع الاسم؟ أو لسنا نرى أسماء منصوبة تعمل الرفع في نحو: رأيت زيداً قائماً أخوه، وجاء علي مضروباً غلامه، وإن القائم أخوه فائز ، ورأيت حية ذراعاً طولها ، ورأيت رجلاً مصرياً أصله؟

٢ - إن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً وبذلك رجحوا لغة تميم

(١) نزهة الألباء ص ١٠٠.

في إهمال (ما) التي تعمل عمل ليس عند أهل الحجاز، وقالوا: لغة تميم أقيس . وذكر ابن عصفور في (المقرب) «أن (ما) لها شبهان عام وخاص، فالعام شبهها بالحروف التي لا تخص الاسم بالدخول عليه، إذ هي غير خاصة بالاسم، والخاص شبهها بليس في أنها للنفي وأنها إذا دخلت على المحتمل خلصته للحال، كما أن (ليس) كذلك . فبنو تميم راعوا الشبه العام فلم يعملاها ، وأهل الحجاز ونجد راعوا الشبه الخاص فأعملوها عمل (ليس)، إلا أنهم لم يعملاها عملها إلا بشرط»^(١) .

٣ - رتبة العامل التقدم. فإذا قلت لهم: فما تقولون في نحو: من تكرم أكرم ، وكل من اسم الشرط والفعل عامل ومعمول في آن واحد، فهل يصح أن تكون الرتبة متقدمة متأخرة في آن واحد؟ أليس ذلك تناقضاً؟ فزعوا إلى التأويل والتخيير البعيد.

٤ - لا يجوز إعمال عاملين في معمول واحد، وعلى هذا أوجدوا باب التنازع في نحو قولهم: جاء ورجع زيد.

٥ - يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل، وبهذا رجح من رجح أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها، وذلك استناداً إلى قوله تعالى: ﴿أَلَا يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨].

ومن الواضح أن هذا القول ليس على إطلاقه، فهم - وخاصة البصريين - لا يجيزون تقدم الفاعل على الفعل، ولا يجيزون تقديم خبر إن على اسمها إذا لم يكن ظرفاً ولا جاراً و مجروراً، مع أنهم يجizzون تقديم معمول الخبر على الاسم في نحو: إن في الدار زيداً جالساً.

٦ - لا تتبادل الكلمتان العمل^(٢) فإن ورد نحو قوله تعالى ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا

(١) المقرب - ابن عصفور الورقة ٢٣.

(٢) انظر لهذه النقاط الخصائص ١٢٥ / ١ ، ٣٤٧ ، ٣٨٧ / ٢ ، التمام - ابن جني -

فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ [الإسراء: ١١٠] حاولوا أن يتأولوه^(١).

٧ - لا يجوز إعمال معاني الحروف^(٢). وقد أعمل النحاة معنى (كأنّ) وهو التشبيه وأمثالها من العوامل المعنوية في الحال نحو قول الشاعر^(٣):

أَتَنْسِي لَاهْدَاكَ اللَّهُ لِي لَىٰ وَعَهْدُ شَبَابِهَا الْحَسْنُ الْجَمِيلُ كَانَ وَقَدْ أَتَى حَوْلَ جَدِيدٍ أَثَافِيهَا حَمَامَاتٌ مَثُولٌ

٨ - عوامل الأفعال ضعيفة، فينبغي ألا ت العمل مع الحذف من غير بدل^(٤) ، يقولون هذا وهم يجزمون جواب الطلب في نحو: ادرس تنجح ، ويقدرون له شرطاً وعاملأً ، فـأين البـدل؟

٩ - عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال^(٥).

١٠ - لا يعمل الشيء في نفسه لأنـه محـال^(٦).

١١ - يشبه العامل بعضـه بـبعضـ فيـأخذـ حـكمـه^(٧) وذلك نحو: أن تقرآن على أسماء ويـحكمـا منـيـ السلامـ وأنـ لاـ شـعـراـ أحدـاـ شبـهـتـ (أنـ) بماـ المصـدرـيـةـ^(٨).

١٢ - لا يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل في الأفعال^(٩). وهذا

= ١٧٤ ، ابن يعيش ١/٨٤ ، الحدود-للرماني ١٣ ، الإنـصـاف ١/٤٧ .

(١) الإنـصـاف ١/٣٣.

(٢) الإنـصـاف ١٥٢.

(٣) الخـصـائـصـ ١/٣٣٧ شـرحـ الأـشـمـونـيـ ٢/١٨٠ .

(٤) الإنـصـاف ٢/٢٩٦.

(٥) الإنـصـاف ٢/٢٩٦.

(٦) الإنـصـاف ٢/٢٩١.

(٧) الإنـصـاف ٢/٢٩١.

(٨) الإنـصـاف ٢/٢٩٧.

(٩) الإنـصـافـ المسـأـلةـ ٧٨ وـ ٧٩ .

متفق عليه عند البصريين والkovيين، في حين أن (كي) من عوامل الأفعال والأسماء عند البصريين، فهي تنصب بنفسها في مثل: «جئت لكي أستفيد» وتجر بنفسها إذا دخلت على (ما) الاستفهامية في نحو كيمه؟ بمعنى: لم؟ و(حتى) من عوامل الأفعال والأسماء عند الكوفيين ، فهي تنصب الفعل المضارع بنفسها في مثل ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] وتجر الأسماء في مثل ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعَ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

١٣ - أصل العمل للفعل، وما يعمل عمله من الأسماء مشبه به ، وبذلك حددوا الأسماء التي تعمل عمل الفعل^(١). وهذا القول ليس على إطلاقه أيضاً، فهم أعملوا المضاف في المضاف إليه نحو (هذا كتاب زيد) ، والمميّز في التمييز نحو: مررت بقاع عرج كله ، وبصحيفة طين خاتمتها ، وحية ذراع طولها .

١٤ - ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلاّ ويعمل الرفع^(٢) . وهو مردود بناصب التمييز في نحو قولهم: عندي خمسة عشر ديناراً، وراقد خلاً ، وناصبه الاسم الذي قبله، ولم يعمل الرفع .

١٥ - عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل^(٣) . ولست أدرى ما يراد بهذا القول، علمًا بأن ذلك وارد بكثرة في القرآن الكريم نحو: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا﴾ [الأعراف: ٢٣] ، ونحو قوله: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤] ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أليست عوامل النصب والجزم تدخل على الأفعال ، والأفعال أمها العوامل؟!

إلى غير ذلك من الشروط والصفات التي وضعوها للعامل . وبموجب

(١) منازل الحروف - للرماني مخطوطة في المتحف العراقي برقم ٧٧٨ ص ٢٢ .

(٢) الإنصال ١/١٠٧ .

(٣) الإنصال ٢/٢٩٠ .

هذه النظرية يرجحون ويقبلون ويردون ويرفضون ، وبها أيضاً يعيّنون هوية الكلمة أهي اسم أم فعل أم حرف؟ فابن هشام - مثلاً - يرجح أن (لما) حرف لا ظرف وذلك بدليل قوله تعالى ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّمْ﴾ [سبأ: ١٤] فلو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل فيها النصب، وذلك العامل إما (قضينا) أو (دلّهم)، بطل أن يكون (قضينا) لأنّه مضاف إليه، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف ، وكذلك بطل أن يكون (دلّهم) لأنّ (ما) النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها . وإذا بطل أن يكون لها عامل تعين أنه لا موضع لها من الإعراب ، وذلك يقتضي الحرفيّة^(١) . ولو جارينا ابن هشام مثل هذه المجاراة لظهر لنا أن (إذا) ليست اسمًا أيضاً وذلك بدليل قول تعالى ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ أَيَّتُنَا بَيَّنَتِي مَا كَانَ حُجَّهُمْ﴾ [الجاثية: ٢٥] إذ لا ناسب لها ، أو بالأحرى لا عامل لها ، وذلك لأنّ جملة (تتلّى) مضاف إليه ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف ، وما بعد (ما) لا يعمل فيما قبلها .

وأما قول ابن هشام : «في ناسب (إذا) مذهبان : أحدهما : أنه شرطها ، وهو قول المحققين ، فتكون بمنزلة متى وحيثما وأيان ، وقول أبي البقاء إنه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ، غير وارد؛ لأن (إذا) عند هؤلاء غير مضافة ، كما ي قوله الجميع إذا جزمت ، كقوله :

* وإِذَا تُصِبُك خصاصَةً فتحمل *

والثاني : أنه ما في جوابها من فعل أو شبهه ، وهو قول الأكثرين^(٢) . فلا ينطبق عليها في هذا الموضع . إذ من الواضح أن المقصود بـ (إذا)

(١) قطر الندى ٤٣.

(٢) مغني اللبيب ٩٦/١



- التي ذكر فيها الخلاف - هي الشرطية، كما يظهر من قوله: (شرطها) و(جوابها)، وتشبيه لها بمتى وحيثما وأيان. وإذا في هذه الآية ليست شرطية، وإنما هي متجردة إلى الظرفية، بدليل عدم وقوع الفاء في الجواب (ما كان حجتهم)، ولو كانت شرطية لوجب اقتران جوابها بالفاء لوقوع (ما) في صدر الجواب، فهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧] ونحوها. وربما أدعوا أن جوابها ممحوظ حتى يستقيم لهم الأمر.

٦ - القياس:

القياس هو الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول^(١). أو هو قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر ، أو هو إبارة مثل حكم المذكورين بمثل علته في الآخر^(٢).

والقياس من أدلة النحو الأولى ، فإن النصوص المسموعة محدودة، والعبارات غير محدودة، فيحمل بعضها على بعض ، ولذا ظهر القياس منذ عهود النحو الأولى . فقد ذكر ابن الأباري أن عبد الله بن أبي إسحاق كان شديد التجريد للقياس ، ويقال : إنه كان أشد تجريداً للقياس من أبي عمرو بن العلاء^(٣) . « وقد ظهر القياس والتعليق في النحو في رجال الطبقة الثانية»^(٤) ثم جاء الخليل فاعتدى به وعده «أصلاً من أصول النحو، كما كان الفقهاء من أهل الرأي والاجتهاد يعدونه أصلاً من أصول الفقه، وكان الخليل لا يستغني عنه كلما عرض لمسألة أو درس موضوعاً»^(٥) .

(١) الحدود - للرماني ٢ .

(٢) التعريفات - للجرجاني ١٥٩ .

(٣) نزهة الألباء ص ١٠ ، ١٢ .

(٤) القواعد النحوية - لعبد الحميد حسن ٢٠١ .

(٥) الخليل - للمخزومي ٢٥٢ ، مدرسة الكوفة - للمخزومي ص ٤٦ .



ولصلة القياس الشديدة بالنحو قال ابن الأنصاري: «اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل في حده: «النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب» فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة»^(١). ونُسب إلى الكسائي أنه قال:

إنما النحو قياسٌ يُتبَع وبه في كل علم يُتَفَعَ غير أنه إلى أي مدى يمكن الأخذ بالقياس؟ وكم مقدار النصوص التي تخول القياس عليها؟ هذا ما حصل فيه الخلاف وانقسم النحاة على أساسه إلى مدرستين كبيرتين - كما ذكرنا - مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة .

فمذهب أهل البصرة يعتمد على القياس ، ومذهب أهل الكوفة يعتمد على السمع ولا يعتمد البصريون بالشاهد الواحد لوضع القاعدة النحوية بل لا بد من «الكثرة الفياضة من هذا المسموع التي تخول لهم القطع بنظائره . . . وإلا اعتبروه مروياً يحفظ ولا يقاس عليه»^(٢) ، كما أنه لا يقاس - عندهم - على كل مسموع إلا إذا كان من قبائل اشتهرت بفصاحتها ولم تختل لغتها بالاختلاط بالأعاجم .

وخير ما يمثل رأي البصريين في القياس ما ذكره ابن جني في (الخصائص) ونلخصه بما يليه^(٣) :

١ - في العربية ما هو مطرد في القياس والاستعمال جميعاً نحو: قام زيد، وضررت عمراً.

٢ - ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال وذلك نحو الماضي من يذر

(١) لمع الأدلة ٩٥.

(٢) نشأة النحو - لمحمد الطنطاوي ص ١٠٠ .

(٣) انظر رسالة (ابن جني النحوي) ١٥١ - ١٥٢ للمؤلف.

ويدع، ونحو قولهم مكان مبقل.

٣ - ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس نحو قولهم: أخوص الرمت، واستحوذ.

٤ - والشاذ في القياس والاستعمال جميعاً وهو كتميم مفعول فيما عينه واو نحو: ثوب مصوون^(١).

٥ - قد يكثر الشيء وليس بقياس، ويقل الشيء وهو قياس، وذلك كالنسبة إلى شنوة - شئيّ ، ومن الأول نحو قولهم: ثقيف - ثقفيّ ، وفي قريش - قرشيّ ، وفي سليم - سليميّ^(٢).

٦ - إذا تعارض السمع والقياس نطقت بالمسنون على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره نحو قوله تعالى ﴿أَسْتَحْوِذ﴾، فهذا ليس بقياس، لكنه لا بد من قبوله^(٣).

٧ - قد يمتنع العرب مما يجوز في القياس إذا استغنووا بلفظ آخر، كاستغنائهم بقولهم: ما أجود جوابه عن قولهم: ما أجوبه ، وكنحو استغنائهم عن وذر وودع بترك^(٤).

٨ - إذا ورد شيء وأوجب له القياس حكماً وكان من الجائز أن يأتي السمع بضد ذلك الحكم فلا يتوقف في ذلك إلى أن يرد السمع، بل يقطع بظاهر القياس وذلك نحو نون عتر وعنبر وقرناس يحكم بأصليتها وإن كان يجوز أن يرد دليل يقطع به على هذه النونات بالزيادة ولا يتوقف في ذلك انتظاراً لورود السمع^(٥).

(١) الخصائص ١/٩٧-٩٨.

(٢) الخصائص ١/١١٥-١١٦.

(٣) الخصائص ١/١١٧.

(٤) الخصائص ١/٣٩١.

(٥) الخصائص ٣/٦٦.



وقول أبي علي الفارسي يُريكَ مقدار أهمية القياس عند النحاة ولا سيما البصريين ، قال ابن جنی : «قال لي أبو علي - رحمه الله - بحلب سنة ست وأربعين : أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس»^(١) . وقال ابن جنی : «إن مسألة واحدة من القياس أ nobel وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس»^(٢) .

ووضعت للقياس النحوي أحکام وأقسام هي أشبه شيء بما في كتب المنطق ، فهو قياس علة ، وقياس شبه ، وقياس طرد^(٣) . ويقسم قياس العلة إلى أقسام وهكذا^(٤) .

أما الكوفيون فإنهم اعتمدوا على السمع وجعلوا الشاهد الواحد أصلًا يقاس عليه ، إضافة إلى أنهم يأخذون من أعراب الحطمية وممن لا يُوثق بفصاحتهم عند البصريين - كما مر بنا سابقًا - «إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادراً في كلام جعلوه باباً ، ولو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلًا وبأبوا عليه»^(٥) .

وجاء في (الاقتراح) أن الأندلسي قال في شرح (المفصل) : «الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلًا وبأبوا عليه ، بخلاف البصريين»^(٦) .

(١) الخصائص ٢/٨٨.

(٢) الخصائص ٢/٨٨.

(٣) لمع الأدلة ١٠٥.

(٤) دراسات في العربية وتاريخها - لمحمد الخضر حسين ص ٧٦.

(٥) الاقتراح ص ١٧ ، ٨٤ ، طبقات الزيدي ٢/٢٨٤ ، الهمع ١/٤٥ ، أبو علي الفارسي ٤٤٠.

(٦) الاقتراح ص ٨٤.

قيل: وأول من سنّ لهم هذه الطريقة شيخهم الكسائي.

قال ابن درستويه: «كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه فأفسد النحو بذلك»^(١).

وكان البصريون يأنفون أن يرووا عن الكوفيين لضعفهم وتعلقهم بالشاذ وارتفاعهم عن البوادي الفصيحة. وكانوا لا يرون الأعراب الذين يحكون عنهم حجة في العربية لأنهم غير خُلّص^(٢). وذكروا أمثلة من القياس الكوفي:

١ - أنهم استشهدوا بشرط بيت لا يُعرف شطره الآخر ولا يعلم قائله واتخذوه دليلاً على جواز دخول اللام في خبر (لكن) وهو:

* ولكنني من حبها لعميد^(٣) *

٢ - العدد على وزن فعال في سداس وسباع وثمان وتسع وهو غير مسموع^(٤).

٣ - النصب بأن مضمرة في غير المسائل المعدودة^(٥).

٤ - الجزم بكيف مطلقاً^(٦).

٥ - عطف المفرد بلـكن بعد الإيجاب^(٧).

يتبيـن لنا من هذا أن التأليف النـحـوي في جميع جوانـبه بدأ بـسيـطاً

(١) تاريخ آداب العرب للرافعي ١ / ٣٧٠.

(٢) تاريخ آداب العرب ١ / ٤٣٢.

(٣) الاقتراح ص ٢٧.

(٤) الهمـع ١ / ٢٦.

(٥) الهمـع ٢ / ١٧.

(٦) الهمـع ٢ / ٥٨.

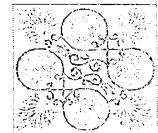
(٧) الهمـع ٢ / ١٣٧ وانظر نشأة النـحـو ص ١١١ وما بعـدها.



لا يسير وفق خطة واضحة المعالم، وبخاصة في ترتيب الموضوعات ، ثم أخذ يتطور ويترتب حتى أصبح منظماً مرتباً . وأخذ علم المنطق بصورة خاصة يوجهه ويؤثر فيه أكثر فأكثر كلما امتد الزمن وانتشرت العلوم المنطقية والفلسفية حتى أصبح علم النحو أقرب شيء إلى علم المنطق كما ذكر ابن جني في كتابه (الخصائص) ، وحتى قال أبو سليمان المنطقي السجستاني - من كبار المناطقة في القرن الرابع الهجري - : إن المنطق يدخل النحو محققاً له ، وما يستعار للنحو من المنطق حتى يقوم أكثر مما يستعار من النحو للمنطق حتى يصح ويستحكم . وحتى دعا ذلك أبي علي الفارسي وهو من كبار النحويين في القرن الرابع الهجري أن يقول في معاصره ونذه أبي الحسن الرمانى : إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرمانى فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء . وأصبح العامل في النحو مؤثراً حقيقياً وعلة واقعية كما ذكر رضي الدين الإسترابادى . وغلب المنطق والعامل على المعنى حتى أصبح المعنى أمراً ثانوياً في علم النحو .

وامتد هذا الأمر إلى عصر نحوينا الزمخشري ، وإن نظرة واحدة في كتاب (الإنصاف) - مثلاً - لأبي البركات بن الأنباري المعاصر للزمخشري ترينا هذا الأمر واضحاً لامرية فيه .

* * *



البَابُ الثَّانِي

مكانته العلمية وأثاره

مكانته العلمية:

بلغ أبو القاسم الزمخشري مكانة سامية في نفوس معاصريه ومن بعدهم في العلم والأدب وطار ذكره في الآفاق ، وكتب إليه جماعة من رجال العلم يستجيزونه - كما ذكرنا - وكان من أجل أهل العربية علماءً ومعرفة . قال القسطي : «وكان رحمة الله ممن يُضرب به المثل في علم الأدب والنحو واللغة . لقي الأفضل والأكابر ، وصنف التصانيف في التفسير وغريب الحديث والنحو وغير ذلك . دخل خراسان وورد العراق ، وما دخل بلدًا إلا واجتمعوا عليه وتلمذوا له واستفادوا منه . وكان علاماً الأدب ، ونسبة العرب ، أقام بخوارزم تضرب إليه أكباد الإبل ، وتحط بفنائه رحال الرجال ، وتحدى باسمه مطاييا الآمال»^(١) .

«وكان الزمخشري أعلم فضلاء العجم بالعربية في زمانه وأكثرهم أنساً واطلاعاً على كتبها ، وبه ختم فضلاً وهم»^(٢) .

وقال ياقوت : كان إماماً في التفسير والنحو واللغة والأدب ، واسع

(١) إنباه الرواة على أنباء النحاة ٣ / ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٢) إنباه الرواة ٣ / ٢٧٠ .



العلم ، كبير الفضل ، متفنناً في علوم شتى^(١) . وقال ابن خلkan: «الإمام الكبير في التفسير والحديث والنحو واللغة وعلم البيان. كان إمام عصره غير مدافع تشد إليه الرحال في فنونه. أخذ الأدب عن أبي منصور نصر وصنف التصانيف البديعة»^(٢) .

وفي (النجوم الزاهرة) «الشيخ الإمام العالم العلامة فريد عصره ووحيد دهره وإمام وقته»^(٣) .

وذكر ابن الأنباري أنه قدم بغداد للحج فجاءه شيخنا الشريف ابن الشجري مهتماً له بقدومه ، فلما جالسه أنسده الشريف: كانت مسألة الركبان تخبرني عن أحمد بن داؤد أطيب الخبر حتى التقينا فلا والله ما سمعت أذني بأحسن مما قد رأى بصري وأنسد أيضاً:

وأستكبار الأخبار قبل لقائه فلما التقينا صغر الخبر الخبر وأثنى عليه ، فلم ينطق الزمخشري حتى فرغ الشريف كلامه ، فلما فرغ شكر الشريف وعظمه وتصادر له وقال له: إن زيد الخيل^(٤) دخل على رسول الله ﷺ ، فحين بصر بالنبي ﷺ رفع صوته بالشهادتين ، فقال له الرسول ﷺ: يا زيد الخيل كل رجل وصف لي وجدته دون الصفة إلا أنت فإنك فوق

(١) إرشاد الأريب ١٤٨/٧.

(٢) وفيات الأعيان ٤/٢٥٤.

(٣) النجوم الزاهرة ٥/٢٧٤ وانظر أيضاً لسان الميزان ٦/٤ ، بغية الوعاة ٣٨٨ دائرة المعارف - لبطرس البستاني ٩/٢٤٦ ، الأعلام للزرکلي ٨/٥٥ ، ترجمة الزمخشري ملحقة في آخر تفسير الكشاف - لإبراهيم الدسوقي ٣/٣٧٣.

(٤) هو زيد بن مهلهل أبو مكتف المتوفى سنة ٩ هـ من أبطال الجاهلية. لقب زيد الخيل لكثرة خيله أو لكثرة طرادي بها (الشعر والشعراء ٩٥ ، نزهة الألباء - حاشية ص ٢٧٥ رقم (١) - خزانة البغدادي ٢/٤٤٨).

ما وصفت ، وكذلك الشريف ، ودعا له وأثنى عليه . قال فتعجب الحاضرون من كلامهما لأن الخبر كان أليق بالشريف ، والشعر أليق بالزمخري .

ومدحه ابن وهاس فقيه مكة فقال :

جميع قرى الدنيا سوى القرية التي تبُوأها داراً فداراً زمخشرا
وأخرى بأن تزهى زمخشر بامرئ إذا عُذَّ في أسد الشري زمخ الشري^(١)
ومما يدلل على مكانته ما قاله التفتازاني في حاشيته على الكشاف
تعليقًا على قول الزمخشري «لم يكن بتلك الوكادة» أي التأكيد ، قال :
«ولا يوجد في كتب اللغة ولا في استعمالات العرب ، إلا أن المصنف
ثقة في اللغة ، فكفى استعماله ، وهو مصدر من وَكَدَ وَكَدَهُ ، أي : قصد
قصده ، استعمله في التأكيد لما بينهما من التلبيس»^(٢) . وذكر في (الفائق)
في كلمة (الضرير) : «ومن رواه بالصاد غير المعجمة فقد صحّف وسألني
عنه بعض المشيخة المتعاطين لتفسير القرآن وأنا حَدَثْ فطفق يلاجني
ويزعم أنه بالصاد حتى رويت له بيت الموري :

وقد بلغ الضراح وساكنيه ناك وزار من سكن الضريرحا^(٣)
وأريته كيف قصد الجمع بين الضراح والضرير ليجنس فسكن ذلك
من جمامه»^(٤) .

وكان أبو حيان في (البحر المحيط) و(النهر الماد من البحر) متعصباً

(١) نزهة الألباء ٢٧٤ - ٢٧٥ (الشري : المأسدة . زمخ : تكبر) .

(٢) حاشية التفتازاني على الكشاف - الورقة ١٤٦ ، وفي (حاشية الكشاف) لمجهول :
« قوله لم يكن بتلك الوكادة ، قيل عليه : الوكادة بمعنى التوكيد غير ثبت ، والجواب
أنه أراد التأكيد ، أو أنه لما كسي فضل تأكيد صار وكيداً - الورقة ٧١» .

(٣) النثا : ما أخبرت به عن الرجل من حسن أو سيء ، الضراح بيت في السماء مقابل
الكعبة وقيل هو البيت المعمور .

(٤) الفائق ٢/١٥٩ .



عليه يغض من قدره بعبارات قاسية. فقد قال في (النهر الماد) في سورة المزمل متهكماً: «وما أوسع خيال هذا الرجل، فإنه يجوز ما يقرب وما يبعد، القرآن لا ينبغي بل لا يجوز أن يُحمل إلا على أحسن الوجوه التي تأتي في كلام العرب»^(١).

وقال في (البحر المحيط) في قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّمَا دَوْرَهُنَّ لَمَقْتُ اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر: ١٠]، «قال الزمخشري و(إذ تدعون) منصوب بالمقت الأول^(٢)... وأخطأ في قوله: و(إذ تدعون) منصوب بالمقت الأول؛ لأن المقت مصدر ومعموله من صلته، ولا يجوز أن يخبر عنه إلا بعد استيفائه صلته ، وقد أخبر عنه بقوله (أكبر من مقتكم أنفسكم) وهذا من ظواهر علم النحو التي لا تكاد تخفي على المبتدئين فضلاً عنمن تدعى العجم أنه في العربية شيخ العرب والعجم»^(٣) وليس كذلك^(٤).

ولعل ذلك من عصبية الأقران وإن كانا غير متعاصرين ، فقد ألف كلاهما في التفسير وقد بلغ الكشاف عند الناس ما لم يكدر يبلغه تفسير ، ثم جاء أبو حيان وألف في التفسير كتابه (البحر المحيط) أودعه ثقل ما عنده من العربية محاولاً الغض من الكشاف وصاحبها ، ولعل ذلك ليعلو به عليه ، وهذا من شأن الأقران في العلم غالباً.

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن الزمخشري معتزلي داعية إلى

(١) النهر الماد من البحر /٨ . ٣٥٩.

(٢) الكشاف ٤٦/٣ .

(٣) البحر المحيط ٧/٤٥٢ .

(٤) النهر الماد /٧ ٤٥٠ ، الدر اللقيط من البحر المحيط ٧/٤٥٢ .

الاعتزال ، وأن أبا حيـان سـني^(١) ، وهذا داع قوي لأن ينـقص أبو حـيـان من (الـكـشـاف) وصـاحـبه.

مـآخذ وـمـلاحظـات :

هـناـك طـرف مـن الـمـلـاـحـظـات عـلـى أـسـلـوـبـه ، وـهـي هـنـات يـسـيرـة لـا تـغـضـ من مـكانـة الرـجـل مـنـهـا:

١ - ما جاء في (الـكـشـاف): «فـهـل أـسـلـمـتـم أـم أـنـتـم بـعـدـ عـلـى كـفـرـكـ؟»^(٢)
وـهـذـا المـوـطـن لـلـهـمـزة لـا لـهـلـ. فـإـنـ (ـهـلـ) لـلـتـصـدـيق فـحـسـبـ^(٣).

وـقـد اـسـتـعـمـلـ (ـهـلـ) فـي موـطـن لـا يـصـلـحـ إـلـا لـلـهـمـزة فـي أـمـاـكـنـ عـدـةـ مـنـهـاـ
قولـهـ: «ـهـلـ تـخـافـ لـائـمـتـهـ وـتـشـمـئـزـ لـمـعـابـهـ أـمـ لـا تـعـبـاـ بـذـلـكـ؟»^(٤) ، وـقولـهـ:
«ـهـلـ تـتـمـ عـنـدـ صـدـمـةـ ذـلـكـ... أـوـ تـرـفـعـ رـأـسـاـ... أـوـ تـلـقـيـ سـمـعاـ... أـمـ بـهـاـ
فيـ تـلـكـ الـوـهـلـةـ ماـ يـشـغـلـهاـ عـنـ أـنـ تـنـطـقـ فـيـ شـأـنـ يـعـنـيـهاـ بـحـرـفـ»^(٥)؟ وـمنـهاـ
قولـهـ: «ـوـهـلـ يـنـفـعـكـ نـخـيـلـ الصـنـوـانـ وـغـيـرـ الصـنـوـانـ أـمـ يـدـفـعـ عـنـكـ ماـ يـخـرـجـ
مـنـ طـلـعـهـاـ مـنـ القـنـوـانـ؟»^(٦) ، وـقولـهـ: «ـهـلـ يـجـدـ عـنـدـهـ مـنـ التـصـلـبـ فـيـ ذـاتـ
الـلـهـ... أـمـ يـزـوـيـ اللـهـ عـنـهـ أـحـقـرـ شـيـءـ لـمـصـلـحـتـهـ؟»^(٧) ، وـقولـهـ: «ـهـلـ تـتـمـ
لـلـمـعـارـضـةـ أـمـ تـتـضـاءـلـ دـوـنـهـ؟»^(٨) ، وـقولـهـ: «ـفـهـلـ يـدـخـلـونـ فـيـ جـمـلـةـ

(١) انظر البحر المحيط ٩٩/١ ، ٢٧٢/٢ ، ٤٠٦ ، ٤١٧ وانظر (أـبـوـ حـيـانـ النـحـويـ)
للـدـكـتـورـةـ خـدـيـجـةـ الـحـدـيـثـيـ ٧٦ ، ٧٨ ، ٢٠٧ - ٢٠٩.

(٢) الكـشـافـ ١/٣١٥.

(٣) الـهـمـعـ ٢/٧٧.

(٤) الفـائقـ ١/٥١٤.

(٥) مقـامـاتـ الزـمـخـشـريـ ٣٣.

(٦) أـطـوـاقـ الـذـهـبـ ٢٩.

(٧) الكـشـافـ ٢/٣٣.

(٨) الكـشـافـ ١/٨٧.



المتقين أَمْ لَا؟»^(١)، وقوله: «هُلْ تَصْبِرُونَ وَتَشْتَبِئُونَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ طَاعَةٍ وَتَسْلِمُونَ لِأَمْرِ اللهِ وَحْكَمِهِ أَمْ لَا؟»^(٢)، وقوله: «وَالْمَعْنَى حَتَّى تَسْتَعْمِلُوا وَتَسْتَكْشِفُوا الْحَالَ هَلْ يَرَادُ دُخُولَكُمْ أَمْ لَا؟»^(٣)، ونحوها.

٢ - جاء في (أعجب العجب): «وَلَيْسَ الْمَرَادُ أَنِّي سَأَفْعُلُ هَذَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَقَدْ لَا يَحْصُلُ بِذَلِكَ مَدْحٌ»^(٤)، وَقَالَ: «وَقَدْ لَا يَمْتَنِعُ الْإِطْلَاقُ عَلَيْهِ بِمَا أَطْلَقَ عَلَى الْأُولَى»^(٥).

مع العلم بأن (قد) مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس^(٦).

٣ - جاء في (الكساف): «لَئِنْ احْتَجَبْتُنَّ إِنَّ لَكُنَّ عَلَى النِّسَاءِ فَضْلًا»^(٧) وَقَالَ: «لَئِنْ كَانَا كَمَا تَقُولُونَ فَمَا هُمَا بِعَدُوِّيْنَ»^(٨)، وَقَالَ: «وَاللهِ لَئِنْ كَانَ مَا يَقُولُ مُحَمَّدٌ حَقًّا... فَنَحْنُ شَرُّ مِنَ الْحُمُرِ»^(٩)، وَقَالَ: «وَلَئِنْ صَحَّ هَذَا عَنْ ابْنِ الْعَاصِ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُمْ يَخْرُجُونَ»^(١٠)، وَقَالَ: «لَئِنْ قَارَفْتَ ذَنْبًا فَتُوبِي إِلَى اللهِ»^(١١).

والصواب بلا فاء في كل من الجمل، وذلك لتقدم القسم على الشرط، إذ من المعلوم أنه إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق منهما ، فإذا

(١) الكشاف ١/١٠٣.

(٢) الكشاف ١/٢٤٧.

(٣) الكشاف ٢/٣٨٢.

(٤) أعجب العجب ٥٠.

(٥) أعجب العجب ٩ وانظر الفيروزج شرح الأنموذج ص ١٣٤.

(٦) مغني الليب ١/١٧١ ، القاموس المحيط (القدي).

(٧) الكشاف ٢/٥٤٧.

(٨) الكشاف ١/٢٢٩.

(٩) الكشاف ٢/٤٩.

(١٠) الكشاف ٢/١٨٨.

(١١) الفائق ٢/٣٣٨.

تقديمهما ما يحتاج إلى خبر فأنت مخير في أن تجعله لأيّهما شئت^(١) ، فالصواب أن يقول في الأول (إنّ لكن) ، والثانية (ما هما) ، والثالثة بدل (فحن) : (نحن) أو (إنا) ، والرابعة (لمعناه) أو (إن معناه) لأنّ القسم يُجَابُ بِإِنَّ أَوْ بِاللَّامِ فِي الْجَمْلَةِ الْأَسْمَيَّةِ الْمُثَبَّتَةِ كَمَا ذُكِرَ هُوَ فِي (الْمَفْصِلِ)^(٢) والأخيرة (توبى) إن صح أن يتلقى هذا النوع من القسم بالأمر .

إضافة إلى أنه في الجملة الثانية جمع قسمين (والله) و(لئن) على مُقْسَمٍ عليه واحد ، وهو لا يجوز عند النحوين ، ولذا يعدون نحو قوله تعالى : ﴿وَأَتَيْلِ إِذَا يَغْشَى نَبَّأَ وَالنَّهُ أَرِ إِذَا تَجَلَّ﴾ [الليل : ١ - ٢] عطفاً^(٣) .

٤ - جاء في (الكساف) : «حتى إن كانت المرأة لتمرض فتقول : إن عافاني الله لأجمعن حطباً لإبراهيم»^(٤) ولا يصح أن يكون (لأجمعن) جواباً للشرط إلا على تقدير قسم محدود سابق للشرط أي (لئن) أو (والله إن) .

٥ - جاء في (أعجب العجب) : «أي لست محياً في وقت اعتراف اليهاءات»^(٥) . واليهاءات جمع يهاء وهي المفازة . ولا تجمع (اليهاء) على اليهاءات ، فإنها إن كانت وصفاً مؤنثاً (أيهم) كما حكى ابن جني (برأيهم)^(٦) جمعت على (يُهُمْ) كأحمر - حمراء - حُمْر ، وإذا غلت عليها الأسمية كالصحراء فإنها تجمع على (اليهاءات) كالصحراءات والخضراوات .

٦ - جاء في الفائق : «(الأَبْيَنِي) بوزن (الأَعْيَمِي) تصغير الأبني بوزن

(١) التصریح على التوضیح ٢٥٣/٢ ، شرح الأشمونی ٤/٢٧ - ٢٨ .

(٢) المفصل ٢/٢٣٨ .

(٣) البحر المحيط - مطبعة السعادة بمصر ٨/١٤٧ ، المغني ٢/٣٦١ .

(٤) الكشاف ٢/٣٣٢ .

(٥) أُعْجَبُ الْعَجْبَ ٢٤ .

(٦) لسان العرب (يهم) .

الأعمى وهو اسم جمع لالابن^(١).

ولست أدرى ما الأعمى إذ إن (الأعمى) ليس تصغيراً للأعمى وإنما تصغيره (الأعمي) بالياء ، إذ يُردد الآخر إلى أصله في التصغير مطلقاً كما هو معلوم^(٢).

٧ - جاء في (الكشاف) : « وما يظهر لهم دليل قط»^(٣) ، وجاء فيه أيضاً «فكيف بالغنى الذي لا يجوز عليه القبيح قط؟»^(٤) واستعمال الزمخشري (قط) مع المضارع ليس بجيد ، لأن (قط) ظرف مختص بالماضي .

٨ - جاء في (الفائق) : « وقد سهل أمره أنه وإن كان صفة فليس له فعل»^(٥) والصواب أن يحذف الفاء من (فليس) لأنه خبر أن وإن بقيت أن بلا خبر .

٩ - ذكر ابن هشام في (المغني) أن «من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو : (ضربت زيداً ضاحكاً) ، ونحو ﴿وَقَاتَلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَةً﴾ [التوبية: ٣٦] ، وتجويز الزمخشري الوجهين في ﴿أَدْخُلُوا فِي الْسَّلَامِ كَافَةً﴾ [البقرة: ٢٠٨] وهم؛ لأن (كافة) مختصة بمن يعقل ، ووهمه في قوله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَةً لِلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨] إذ قدر (كافة) نعتاً لمصدر محذوف ، أي : إرسالة كافة ، أشد؛ لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجه عما التزم فيه من الحالية ، ووهمه في خطبة المفصل إذ قال «محيط بكل الأبواب» أشد وأشد ،

(١) الفائق ٢/٢٣٤.

(٢) الهمع ٢/١٨٨.

(٣) الكشاف ٢/٥٩.

(٤) الكشاف ٢/٥٩.

(٥) الفائق ١/٣٦.

لإخراجه إياه عن النصب البة»^(١).

وقال أبو إسحاق الزجاج في قوله تعالى: ﴿أَدْخُلُوا فِي الْسَّلَامِ كَافَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]: كافية بمعنى الجميع والإحاطة فيجوز أن يكون معناه ادخلوا في السلم كله أي في جميع شرائعه^(٢). فأخرجه عمن يعقل.

وذكر الزبيدي أن الجمhour لا يقرؤن تعريفها بأل ولا إضافتها ، وقال آخرون: يجوز. ثم ذكر أنه إذا ثبت شيء مما ذكروه ثبوتاً لا مطعن فيه فالظاهر أنه قليل جداً ، والأكثر استعماله على ما قاله ابن هشام والحريري والمصنف - يعني صاحب القاموس^(٣) .

١٠ - جاء في (الفائق) أن رسول الله ﷺ «سئل عن الفرع فقال: حق وإن تركه حتى يكون ابن مخاض وابن لبون زخرياً خيراً من أن تكفا إناءك»^(٤) والصواب (أن تركه) لا (إن) لأن مخبر عنه بـ (خير)، ولو كان شرطاً لقال (فخير). ولعله تصحيف.

١١ - وجاء في (الفائق): «مصادى ، مشائخ ومعائب»^(٥) ، وفي (مقدمة الأدب) «معائش»^(٦) ، وفي (الكساف) «مخايل»^(٧) ، والصواب فيها كلها ترك الهمز فتقول: مصادى ومشائخ ومعائب ومخايل لأنه حرف علة أصلي. أما منائر ومصادى فهما شاذتان - كما هو معلوم - والقياس فيهما مناور ومصاوب. جاء في (شرح الشافية) للسيد عبد الله الحسيني

(١) المعني ٥٦٤ / ٢ وانظر الكشاف ١ / ٢٦٨ وخطبة (المفصل).

(٢) لسان العرب (كفت) ، تاج العروس (كفت).

(٣) تاج العروس (كفت).

(٤) الفائق ٢٥٦ / ٢.

(٥) الفائق ٢٤٠ / ٢ ، أساس البلاغة مادة (دح ل) ٢٦٥.

(٦) مقدمة الأدب ٤٧.

(٧) الكشاف ٤٥٠ / ٢.



(المتوفى ٧٧٦ هـ) : «ولم يقلبوا حرف العلة همزة في باب مقاوم ومعايش مما كان على وزن الجمع الأقصى وبعد ألفه حرف علة أصلي للفرق بينه وبين باب رسائل»^(١).

١٢ - جاء في (مقامات الزمخشري) : «واعلم أنك إن تعصها الساعة تجدها بعد ساعتك مطواعة»^(٢) والأرجح أن يقول (مطواعاً) لأن صيغة (مفعال) مما يستوي فيه المذكر والمؤنث إلا على ضرب من المبالغة فربما جاز فيها نحو ذلك . ولا شك أن المسؤول عن ذلك هو السجع .

١٣ - جاء في (ربيع الأبرار) : «فقال عثمان: اللهم اقتله عطشاناً»^(٣) والصواب (عطشان) ولعلها من الناسخ .

١٤ - جاء في (ربيع الأبرار) : «وتبع البيضة الواحدة منه بخمس دنانير»^(٤) والصواب بخمسة دنانير ولعلها من الناسخ .

* * *

(١) شرح الشافية - للسيد عبد الله الحسيني ١٧٥ .

(٢) مقامات الزمخشري ٨١ .

(٣) ربیع الأبرار ١ / ٦٣ .

(٤) ربیع الأبرار ٤ / ٢٠٠ .

أثاره:

ألف الزمخشري كتبًا حسنة كثيرة ستناول اثنين منها بالدرس - تبعاً لمنهجنا في دراسة الزمخشري من الناحيتين النحوية واللغوية - أحدهما في النحو وهو (المفصل) والأخر في اللغة وهو (أساس البلاغة). أما أشهر كتبه فهي :

١ - (أساس البلاغة) وستتناوله بالبحث - كما ذكرنا - (طبع أكثر من مرة ، وقد طبعته مطبع الشعب بمصر سنة ١٩٦٠ م).

٢ - (الأسماء في اللغة)^(١) ورجح الدكتور الحوفي أنه جزء من مقدمة الأدب لأن القسم الأول منها في الأسماء والرابع في تصريف الأسماء^(٢).

٣ - (الأجناس)^(٣).

٤ - (أطواق الذهب). ذكر الصاوي أن التسمية الأولى للكتاب هي (النصائح الصغار)^(٤). وفي مكتبة المتحف العراقي مخطوطة برقم ٥٦٣ مكتوب عليها (كتاب أطواق الذهب في علم الأدب وتسمى أيضاً: النصائح الكبار).

والصواب ما ذهب إليه الصاوي في أن (أطواق الذهب) هي (النصائح الصغار). جاء في (الكشاف) للزمخشري : «في (النصائح الصغار) : املأ عينيك من زينة هذه الكواكب وأجلّهما في جملة هذه العجائب متفكراً في قدرة مقدّرها متذمراً حكمة مُدبرّها قبل أن يسافر بك القدر ويُحال بينك وبين النظر»^(٥).

(١) إرشاد الأريب ١٥٠ / ٧.

(٢) الزمخشري - للدكتور الحوفي ص ٥٩ - ٦٠ .

(٣) إرشاد الأريب ١٥٠ / ٧ .

(٤) منهج الزمخشري ص ٥٦ .

(٥) الكشاف ١ / ١٨٢ ، منهج الزمخشري ص ٥٦ - ٥٧ .



وكذلك في (ربيع الأبرار)^(١) له ، وهو موجود في (أطواق الذهب) في المقالة الثمانين ص ٩٧ ، وفي (ربيع الأبرار): «في (النصائح الصغار): يا دنيا كم لك من أكباد جرحى ومن أجفان قرحي على أن نكاياتك لا تحصى وشكایاتهم عدد الحصى»^(٢). وهو موجود في (أطواق الذهب) في المقالة الحادية والتسعين (ص ١٠٣). وفي (ربيع الأبرار): «في (النصائح الصغار): الوجه ذو الوقاحة من وجوه الرقاقة يفيء على صاحبه الأنفال ، ويفتح له الأقفال....»^(٣) وهو في (أطواق الذهب) في المقالة السابعة عشرة ص ٢٣. طبع بمطبعة السعادة سنة ١٣٢٨ كما طبع بالمطبعة الأهلية بباريس ونشره فن هامر فيينا سنة ١٨٣٥ وترجمه وعلق عليه بالألمانية فلايشر ونشره في ليبسك سنة ١٨٣٥ وترجمه جورج فايل في شتوتجارت سنة ١٨٦٣ ونشره وترجمه إلى الفرنسية دي منيارت بباريس سنة ١٨٧٦»^(٤).

٥ - (أعجب العجب في شرح لامية العرب). طبع بالقاهرة سنة ١٣٢٤ وطبع طبعة ثانية سنة ١٩٢٨ م.

٦ - (الأمالي في النحو)^(٥). وفي (وفيات الأعيان) الأمالي في كل فن^(٦).

٧ - (الأنموذج في النحو). وهو كتاب صغير أشبه ما يكون مختصراً لـ «المفصل»^(٧)، طبع الطبعة الأولى بالقاهرة بمطبعة المدارس الملكية

(١) ربيع الأبراج ١ الورقة ٢٦.

(٢) ربيع الأبراج ١ الورقة ١٩.

(٣) ربيع الأبراج ٤ الورقة ١٥٠ - ١٥١.

(٤) بروكلمان ١ / ٢٩٠ وما بعدها.

(٥) إرشاد الأريب ٧ / ١٥٠.

(٦) وفيات الأعيان ٤ / ٢٥٤.

(٧) كشف الظنون ٢ / ١٧٧٤ ، بروكلمان ١ / ٢٩٠ وما بعدها.

سنة ١٢٨٩ وإستانبول سنة ١٢٩٨ وله عدة شروح أشهرها :

أ - لعلي بن عبد الله بن أحمد زين العرب ألفه سنة ٧٣٦ ومنه نسخة بمكتبة الإسكندرية ٩٦^(١).

ب - شرح لمحمد بن عبد الغني الأرديلي (المتوفى ١٠٣٦ هـ) ومنه مخطوطة بمكتبة الأوقاف ببغداد برقم ١٢٣٣ ونسخة أخرى بمكتبة المتحف العراقي ببغداد ١٦٨٥ ، برلين ٦٥١٦ و ١٧ ، كوتاه ٢٤ إلى ٢٧ ، الإسكندرية ٢١ نحو وغيرها^(٢).

ج - (حدائق الدقائق) لسعد الدين البردعي ، ومنه مخطوطة بمكتبة الأوقاف ببغداد برقم ١٣٥٥ ، ذكره (بروكلمان) باسم (حدائق الحقائق) وذكر له مخطوطات في باريس ٦٣٦٧ وبرلين ٦٥٨٠ وفيينا ١٥٥ والإسكندرية ١٤ نحو وغيرها^(٣).

د - (كفاية النحو في علم الإعراب) لضياء الدين المكي ، ومنه مخطوطة بالمتاحف البريطاني ، فهرس المخطوطات الشرقية ٦٢٦٠ ، برلين ٦٥٢٥ ، فهرست القاهرة ط ٢ ح ٤/٢٢^(٤).

ه - (عمدة السري) لإبراهيم بن سعيد الخصوصي ، طبع ببولاق سنة ١٣١٢ هـ.

و - (الفيروزج) لمحمد عيسى عسکر طبع بالقاهرة بمطبعة المدارس الملكية سنة ١٢٨٩ .

(١) بروكلمان ١/٢٩٠ وما بعدها.

(٢) بروكلمان ١/٢٩٠ وما بعدها ، الملحق ١/٥٠٧ وما بعدها.

(٣) بروكلمان الملحق ١/٥٠٧ وما بعدها.

(٤) بروكلمان ١/٢٩٠ وما بعدها ، الملحق ١/٥٠٧ وما بعدها.

ز - لمجهول ومنه نسخة في ليدن ١٦٨^(١).

٨ - (تسليمة الضرير)^(٢).

٩ - (تسليمة المبتدى وإرشاد المقتدى) ، ومنه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٤٢٥٤ س ضمن مجموعة رسائل ، وهو ترجمة فارسية لعبارات عربية سهلة بقصد تعليم المبتدئين نحو :

أقول لك شيئاً.

أي شيء تقول لي؟

أقول لك شيئاً تفرح به.

لا تقل لي شيئاً فإني لا أشتئي أن تكلمني أو تنظر إليّ^(٣).

١٠ - (الجبال والأمكنة والمياه) ، طبع بالنجف بالمطبعة الحيدرية سنة ١٩٦٢^(٤).

١١ - جواهر اللغة^(٥).

١٢ - حاشية على المفصل^(٦).

١٣ - (خصائص العشرة الكرام البررة) ومنه نسخة في القاهرة - الفهرس ط ٢ ج ٢ / ٣٤٨ ، برلين ٩٦٥٦^(٧).

(١) بروكلمان ١ / ٢٩٠ وما بعدها.

(٢) إرشاد الأريب ٧ / ١٥٠.

(٣) تعليم المبتدى ص ٤٣.

(٤) طبع في دار عمار للنشر والتوزيع في الأردن بتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، سنة ١٩٩٧ م.

(٥) إرشاد الأريب ٧ / ١٥٠.

(٦) إرشاد الأريب ٧ / ١٥٠.

(٧) بروكلمان ١ / ٢٩٠ وما بعدها ، دائرة المعارف الإسلامية لعبد الحميد يونس وجماعة ٤٠٤ / ١٠.

- ١٤ - (الدر الدائر المتتخب في كتابات واستعارات وتشبيهات العرب). بقيت منه قطعة في ليبسك برقم ٨٧٣^(١).
- ١٥ - ديوان التمثيل^(٢).
- ١٦ - ديوان خطب^(٣).
- ١٧ - ديوان رسائل^(٤). وفي (وفيات الأعيان) ديوان الرسائل^(٥).
- ١٨ - (ديوان الزمخشري) ومنه مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٥٢٩ أدب.
- ١٩ - الرائض في الفرائض^(٦).
- ٢٠ - (رؤوس المسائل في الفقه)^(٧) ولعله هو (روح المسائل) الذي ذكره ياقوت^(٨).
- ٢١ - (ربيع الأبرار ونوصوص الأخبار)، ومنه مخطوطة بأربعة مجلدات في مكتبه الأوقاف ببغداد برقم ٩٧٨٦ وبرلين ٨٣٥١ إلى ٥٣ ، ليden ٤٧٠ وغيرها^(٩). وله شرح اسمه (نفحات الأزهار - ربيع الأبرار) مكتبة بطنة ٢٠٧١ وشرح آخر لمجهول - القاهرة ط ٢ ج ٣/٣٣٨ ، وله ترجمة فارسية باسم «زهر الربيع» لنور الدين محمد بن نعمة الله شوشتري - تبريز

(١) بروكلمان - الملحق ١/٥٠٧ وما بعدها ، دائرة المعارف الإسلامية ١٠/٤٠٧ .

(٢) إرشاد الأريب ٧/١٥٠ ، وفيات الأعيان ٤/٤ ٢٥٤ .

(٣) إرشاد الأريب ٧/١٥٠ .

(٤) إرشاد الأريب ٧/١٥٠ .

(٥) وفيات الأعيان ٤/٤ ٢٥٤ .

(٦) إرشاد الأريب ٧/١٥٠ .

(٧) وفيات الأعيان ٤/٤ ٢٥٤ .

(٨) إرشاد الأريب ٧/١٥٠ .

(٩) بروكلمان ١/٢٩٠ وما بعدها والملحق ١/٥٠٧ وما بعدها .



١٣٠١ وله مختصر للمؤلف - المتحف البريطاني ٧٢٩ (المختار)، باريس ٥٠٣٨ ، ومختصر آخر اسمه (روض الأخيار) لمحمد بن القاسم بن يعقوب (المتوفى ٩٤٠ هـ) ومنه نسخة في برلين ٨٣٥٦ ، جوته ٢١٣٣ ، ٣٤ ، ليبيسك ٦٠٣ وغيرها. ومختصر آخر لمحمد بن خليل القباقبيي المتوفى سنة ٨٤٩ ومنه نسخة في برلين ٨٣٥٥ ، ومختصر آخر بعنوان (أنوار الربع) لمجهول - بطنة ١٩٤ / ١ إلى غير ذلك من المختصرات.

وكما ترجم إلى الفارسية ترجم إلى التركية ، قام بها عاشق جلبي (ت ٩٧٩) ومنه نسخة في فينا^(١).

٢٢ - رسالة الأسرار^(٢).

٢٣ - (رسالة في كلمة الشهادة) ، وضعها الدكتور الحوفي في صنف (العلوم الدينية) وهي في الحقيقة بحث نحوي في إعراب كلمة الشهادة كما سيمر بنا ذلك ، ومنها نسخة في برلين برقم ٢٤٠٦^(٣).

٢٤ - رسالة المسأمة^(٤).

٢٥ - الرسالة الناصحة^(٥).

٢٦ - (سوائر الأمثال) وهو غير (المستقسى من أمثال العرب) ذكرهما ياقوت^(٦).

(١) المصدر السابق.

(٢) إرشاد الأريب ٧/١٥٠.

(٣) بروكلمان ١/٢٩٠ وما بعدها.

(٤) إرشاد الأريب ٧/١٥٠.

(٥) إرشاد الأريب ٧/١٥٠ . وفيات الأعيان ٤/٢٥٤.

(٦) إرشاد الأريب ٧/١٥٠ .



٢٧ - (شافي العي من كلام الشافعي)^(١).

٢٨ - (شرح أبيات كتاب سيبويه)^(٢). وفي (إرشاد الأريب) شرح كتاب سيبويه^(٣).

٢٩ - (شرح المفصل)^(٤) وفي (بغية الوعاء) شرح بعض مشكلات الفصل^(٥). وذكر (بروكلمان) أن للمؤلف شرحاً للمفصل ، ومنه نسخة بليدن ١٦٤ وفيينا ١٥٤^(٦).

٣٠ - (شرح مقامات الزمخشري) وهو مطبوع مع المقامات.

٣١ - شقائق النعمان في حقائق النعمان^(٧).

٣٢ - (صميم العربية)^(٨) ذكر الدكتور الحوفي أنه غير معروف^(٩). وفي مكتبة المتحف العراقي ببغداد مخطوطة اسمها (صميم العربية) برقم ١٠٠٢ منسوبة للزمخشري وعلى غلافها هذه العبارة «وهو مختصر أساس اللغة للعلامة جار الله الزمخشري». ووجدت تعليقاً عليه للدكتور حسين نصار وهو : «لا يمكن أن يكون الكتاب الأول من هذه المجموعة مختصر أساس اللغة للزمخشري لأن منهج الكتابين مختلف كل الاختلاف وإنما

(١) إرشاد الأريب ١٥٠ / ٧.

(٢) وفيات الأعيان ٤ / ٢٥٤ ، بغية الوعاء ٣٨٨.

(٣) إرشاد الأريب ٧ / ١٥٠.

(٤) إرشاد الأريب ٧ / ١٥٠.

(٥) بغية الوعاء ٣٨٨ ولعله كتاب (الحاشية على المفصل الذي ذكر ياقوت).

(٦) بروكلمان ١ / ٢٩٠ وما بعدها.

(٧) إرشاد الأريب ٧ / ١٥٠.

(٨) إرشاد الأريب ٧ / ١٥٠.

(٩) الزمخشري - للحوفي ٥٩ - ٦٠.

هذا الكتاب يشبه أن يكون مختصراً لـ «إصلاح المنطق» لابن السكيت وما أشبهه من كتب».

ولا نعلم للزمخشري كتاباً باسم (أساس اللغة) وإنما هو أساس البلاغة.

والذي يبدو من مراجعة الكتاب أنه شرح لفصيح ثعلب سقط قسم منه، وذلك يبدو واضحاً من مقارنته بالفصيح، ف موضوعاته هي:

باب المفتوح أوله من الأسماء.

باب المكسور أوله.

باب المكسور أوله والمفتوح باختلاف المعنى.

باب المضموم أوله.

باب المفتوح أوله والمضموم باختلاف المعنى.

باب المكسور أوله والمضموم باختلاف المعنى.

باب ما يثقل ويخفف باختلاف المعنى.

باب المشدّد ، باب المخفف ، باب المهموز.

باب ما يقال للأئمّة بغير هاء.

باب ما أدخلت فيه الهاء من وصف المذكر.

باب ما يقال للمذكر والمؤنث بالهاء.

باب ما الهاء فيه أصلية.

باب منه آخر.

باب ما جرى مثلاً أو كالمثل.

باب ما يقال بلغتين.

باب حروف منفردة .

هذه هي موضوعات المخطوطة التي تحمل اسم (صميم العربية)، وهذه الموضوعات بحسب تسلسلها هي في الفصيح كما هي في (الصميم) ويزيد عليها الفصيح أبواباً في الأول وفي الآخر سقطت من المخطوطة.

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن العبارات التي تشرحها المخطوطة هي عبارات الفصيح عينها. ففي (باب المفتوح أوله من الأسماء) تجد في المخطوطة :

تقول هو فكاك الرهن... وهو حب المحلب... والنساء... وهي الراء.

وهي كلها في (الفصيح)، وقد سقط من هذا الباب أكثره من المخطوطة.
وفي (باب المكسور أوله) تجد في المخطوطة :

تقول الشيء رخو... والرطل... وهو النسيان... والديوان...
والديباج... إلى آخره.

وهذه كلها في (الفصيح).

وفي (باب المكسور أوله والمفتوح باختلاف المعنى) تجد في المخطوطة :

تقول امرأة بكر... ومولود بكر... وخلب الكبد... الغيء من الإبل... والأئمّة بكرة... والخيط... إلخ.

وهي كلها في (الفصيح).

وفي (باب المضموم أوله) نجد في المخطوطة :
تقول لمن اللعبة... القلفة... الجلد... القشعريرة...
وغيرها، وهي أيضاً كلها في الفصيح.



وفي (باب المفتوح أوله والمضموم باختلاف المعنى) تجد في المخطوطة:

تقول هي لحمة الثوب بالفتح . . . ولحمة النسب بالضم . . . ولحمة البازي والصقر . . . والأكلة . . . والأكلة . . . إلخ.

وهي كلها في (الفصيح).

وفي (باب حروف منفردة) تجد في المخطوطة:

تقول أخذت لذلك الأمر أهبته . . . وأبعد الله الآخر . . . والشيء متتن . . . ودرهم بهرج . . . إلخ.

وهذه كلها في الفصيح^(١).

وهذا هو آخر باب في المخطوطة.

من هذا يتبين لنا يقيناً أن المخطوطة ليست هي (صميم العربية) للزمخشري ، وإنما هي قسم من (شرح لفصيح ثعلب) وضع عليها اسم (صميم العربية) إذ لم يؤثر عن الزمخشري - في حدود ما أعلم - أنه شرح كتاب (الفصيح).

٣٣ - (ضالة الناشد) وهو غير الرائض كما ذكر ياقوت^(٢) ، وفي (وفيات الأعيان) هو «ضالة الناشد والرائض في علم الفرائض»^(٣) ، وذكره الدكتور الحوفي ، كما ذكره ابن خلkan ، وقال عنه: غير معروف^(٤).

(١) انظر كتاب الفصيح وشرحه المسمى التلويع في شرح الفصيح لأبي سهل الهرمي.

(٢) إرشاد الأريب ٧/١٥٠.

(٣) وفيات الأعيان ٤/٢٥٤.

(٤) الزمخشري للحوفي ص ٥٨.

٣٤ - عقل الكل^(١).

٣٥ - (الفائق في غريب الحديث والأثر) طبع بالقاهرة سنة ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م ، وقد كان طبع في حيدر آباد سنة ١٣٢٤ هـ^(٢).

٣٦ - (القططاس في العروض) ومنه مخطوطة بمكتبة عاشر أفندي برقم ٩٩٠ ونسخة مصورة بمكتبة السلطان أحمد الثالث برقم ١٦٥٢ ، برلين ٧١١١ ، ليدن ٢٦٧ وغيرها^(٣).

وله شرح لأحمد بن الحسن بن أحمد النحوي الموصلي ، ومنه نسخة في ليدن ٢٨٦ وهناك كتاب اسمه (تلخيص المقاييس) نسبة حاجي خليفة ج ٤/٥١٤ لعز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني الخزرجي^(٤).

٣٧ - (القصيدة البعوضية) ومنها نسخة في برلين ٧٦٨٦ و ٨٧^(٥).

٣٨ - قصيدة في سؤال الغزالى: كيف يجلس الله على العرش ، ومنها نسخة في برلين برقم ٧٦٨٨^(٦).

٣٩ - (الكساف) وهو من أشهر كتبه إن لم يكن أشهرها جمیعاً ، كتبه بمكة في مدة سنتين ونصف^(٧). وكان الزمخشري معجباً به حتى قال فيه: إن التفاسير في الدنيا بلا عدد وليس فيها لعمري مثل كشافي فالجهل كالداء والكساف كالشافي^(٨)

(١) إرشاد الأريب / ٧٥٠ .

(٢) بروكلمان ١ / ٢٩٠ وما بعدها.

(٣) بروكلمان ١ / ٢٩٠ وما بعدها.

(٤) بروكلمان ١ / ٢٩٠ وما بعدها.

(٥) المصدر السابق ، و(تاريخ آداب اللغة العربية) لجرجي زيدان ٣ / ٤٨ .

(٦) المصدر السابق ، و(تاريخ آداب اللغة العربية) لجرجي زيدان ٣ / ٤٨ .

(٧) مقدمة الكشاف للزمخشري ١ / ١٧ .

(٨) المصدر السابق .

يعتمد - كما يقول شمس الدين الأصفهاني - على الزجاج على الأنص^(١).

ومن أشهر من تعقبه الإمام ناصر الدين أحمد بن المنير الإسكندرى ، كتب عليه (الانتصاف من الكشاف) وهو يتعقبه من الناحية الاعتزالية غالباً ، وقد طبع معه .

وتعقبه الإمام أبو حيان في (البحر المحيط) من الناحية اللغوية - كما مر - جاء في (وفيات الأعيان) أنه «لم يصنف قبله مثله»^(٢) .

ذكر له بروكلمان أكثر من ٩٥ مخطوطة^(٣) . وذكر له ٢٢ شرحاً وتعليقأً، منها تعليق لمحمود بن مسعود الشيرازي قطب الدين العلامة المتوفى سنة ٧١٠ ، ومنه مخطوطة في باريس برقم ٦٠٤ ، وأخر لأبي الحسن بن محمد الطبيبي المتوفى سنة ٧٤٣ ، ومنه مخطوطة فيينا برقم ١٦٣٩ ، والجزائر ٣٢٦ واسمها (فتح الغيب)، ومنها (الكشف عن مشكلات الكشاف) لأبي حفص عمر بن عبد الرحمن بن عمر الفارسي القزويني (ت ٧٤٥)، ومنه نسخة في برلين ٧٩٠، راغب باشا ١٧٣ ، كوبنهايم ١٨٧ ، ١٨٨ وغيرها.

وآخر لأحمد بن الحسين بن إبراهيم الجاربدي فخر الدين (ت سنة ٧٤٦)، ومنه نسخة في راغب باشا ١٦٦ ، ١٦٧ ، قوله ١/٥٦ .

ومنها (شرح الكشاف) لمحمد بن محمد التحتاني الرازي المتوفى سنة ٧٦٦ ، ومنه نسخة في برلين ٧٩٢ ، ليدن ١٦٦٥ ، راغب باشا ١٧٢ وغيرها.

(١) بروكلمان - الملحق ١/٥٠٧ وما بعدها.

(٢) وفيات الأعيان ٤/٢٥٤ .

(٣) بروكلمان ١/٢٩٠ وما بعدها ، والملحق ١/٥٠٧ وما بعدها.

ومنها (شرح) لشمس الدين محمد بن عبد الله المصري ، كتبه سنة ٧٣٢ ، ومنه نسخة في الأصفية ٥٤٤ / ١.

ومنها: شرح اسمه (كشاف الكشاف) لعمر بن عبد الرحمن البلقيني (ت ٧٤٣) ومنه نسخة في القاهرة - الفهرس ط ٢ ج ١ / ٧ ، رامبور ١ / ٣٠ .
إلى غير ذلك من التعليقات والشروح^(١) .

وذكر له تسعه مختصرات منها:

(التقريب في التفسير) لمحمد بن مسعود السيرافي القالي الشُّقار ، ألفه سنة ٦٩٨ ، ومنه نسخة في الأصفية ٨٨ ، برلين ٧٩٠ ، فاتيكان ١٠٣٤ وغيرها .

و(تلخيص الكشاف) لعمر بن داود الفارسي العجمي (في النصف الأول من القرن الثامن الهجري) ومنه نسخة في القاهرة - الفهرس ١ / ١٥٤ .

والجوهر الشفاف الملتفط من مغاشة الكشاف) لعبد الله بن الهادي ابن يحيى بن حمزة بن رسول الله ، ومنه نسخة في المتحف البريطاني ، ملحق ١٠٧ ، إلى غير ذلك من المختصرات .

وذكر له ثلاثة ردود عليها ، منها كتاب (الانتصاف من الكشاف) الذي ذكره آنفاً .

ومنها (كتاب التمييز لبيان ما في تفسير الزمخشري من الاعتزال في الكتاب العزيز) لعمر بن محمد بن الخليل السكوني المتوفى ٧٠٧ هـ ، ومنه نسخة في القاهرة - الفهرس ١ / ١٥٤ ، سليم آغا ١٠٦ ، الزيتونة ١ / ١٢٥ وغيرها . ومنه اختصار بعنوان (المقتضب) في ليدن ١٦٠٨ ، الأسكوريال ١٥٤٧ ، نور عثمانية ٤٧٥ وغيرها .

(١) المصدر السابق .



ومنها (الإنصاف على الكشاف) لولي الدين أحمد بن زين الدين العراقي ، أكمله سنة ٨٢٦ ، ومنه نسخة في تونس - الزيتونة ٢٩ / ١^(١).

٤٠ - (الكشف في القراءات العشر). جاء في (مجلة المجمع العلمي العربي) أن مخطوطة له بهذا الاسم بمكتبة الرباط سيدنا عثمان بالمدينة المنورة برقم ٥٩ قراءات^(٢) وقد أرسلنا في طلبها فلم يُعثر عليها بمكتبة الرباط ، علماً بأن مكتبة الرباط هذه دمجت بمكتبة المدينة المنورة.

٤١ - متشابه أسامي الرواية^(٣).

٤٢ - (مختصر الموافقة بين أهل البيت والصحابة) ، الأصل لأبي سعيد الرazi إسماعيل^(٤) ، ذكر الدكتور الحوفي أنه غير معروف^(٥). وفي (مجلة المجمع العلمي العربي) أن نسخة منه بمكتبة أحمد تيمور باشا^(٦).

٤٣ - (المحاجاة في المسائل النحوية) ومنه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم ١١٦ مجاميع ، وعاطف أفندي ٢٨٠٠ . جاء في (بغية الوعاة) أن السخاوي شرح كتاب (أجاجي الزمخشري النحوية)^(٧).

٤٤ - (المستقصى في أمثال العرب) طبع بحيدر آباد الدكن سنة ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م.

٤٥ - معجم الحدود^(٨).

(١) بروكلمان ١ / ٢٩٠ وما بعدها ، والملحق ١ / ٥٠٧ وما بعدها.

(٢) مجلة المجمع العلمي العربي ٨ / ٧٥٨.

(٣) إرشاد الأريب ٧ / ١٥٠ ، وفيات الأعيان ٤ / ٢٥٤.

(٤) إرشاد الأريب ٧ / ١٥٠.

(٥) الزمخشري ص ٥٨.

(٦) مجلة المجمع العلمي العربي ١٠ / ٣١٣.

(٧) بغية الوعاة - تحقيق أبي الفضل إبراهيم ٢ / ١٩٢.

(٨) إرشاد الأريب ٧ / ١٥٠ ، وفيات الأعيان ٤ / ٢٥٤.

٤٦ - معجم عربي فارسي . كذا ذكره الدكتور الحوفي^(١) . ولعله (ترجمة مقدمة الأدب بالخوارزمية) وهو مطبوع بإسطانبول سنة ١٩٥١ م.

٤٧ - (المنهاج في الأصول)^(٢) . وذكره بروكلمان باسم (المنهاج في أصول الدين) ومنه مخطوطة في لندبرج ٦١٥ .

٤٨ - (المفرد والمؤلف في النحو)^(٣) ، ذكر الدكتور الحوفي أنه غير معروف^(٤) . ومنه نسخة مخطوطة بمكتبة كوبرللي بإسطانبول برقم ١٣٩٣ ، وعندي نسخة مصورة منه وأوله : «هذا كتاب المفرد والمؤلف عملته لذوي السابقة والكرم من ساكنة الحرم عمل من طبّ لمن حبّ ، توخيت فيه قيد الأوابد وصيد الشوارد...» ومنه نسخة أخرى في لالة لي برقم ٣٧٤٠ .

٤٩ - (المفرد والمركب في العربية)^(٥) . ويظهر أنه غير الكتاب الأول . فقد أفرده ياقوت ، كما أفرده ابن خلkan عن الأول . وجعلهما الدكتور الحوفي كتاباً واحداً ، قال : المفرد والمركب أو المؤلف غير معروف^(٦) . ولست أدرى لمَ جعلهما كذلك؟

أما المفرد والمؤلف فهو موجود كما ذكرت ، وأما الثاني فلا أعلم له وجوداً .

(١) الزمخشري للحوفي ص ٦٠ .

(٢) إرشاد الأريب ١٥٠ / ٧ ، وفيات الأعيان ٤ / ٢٥٤ .

(٣) نزهة الألباء ٢٧٤ ، إرشاد الأريب ١٥٠ / ٧ ، وفيات الأعيان ٤ / ٢٥٤ .

(٤) الزمخشري ٥٨ .

(٥) إرشاد الأريب ١٥٠ / ٧ ، وفيات الأعيان ٤ / ٢٥٤ .

(٦) الزمخشري ص ٦٠ .



٥٠ - (المفصل) وستتناوله بالبحث - كما ذكرنا - .

٥١ - (مقامات الزمخشري) مطبوع بمطبعة التوفيق بمصر ١٣٢٥ .

٥٢ - (مقدمة الأدب) طبع في ليسيك سنة ١٨٤٤ . ولـ «المقدمة النحوية» منه شرح لمحمد عصمة الله بن محمود نعمة الله البخاري ، ألفه سنة ٩٤٥ (دائرة المعارف العثمانية ٩٨٩) . وله شرح آخر لمجهول ، ومنه نسخة بالأسكوريال ١٦٧ .

وللكتاب ترجمة تركية قام بها إسحاق أفندي أحمد بن خير الدين البرستوي (المتوفى سنة ١٩٢٠) ومنها نسخة في فيينا^(١) .

٥٣ - (نرفة المستأنس)^(٢) ، وفي (دائرة المعارف الإسلامية) أنه (نرفة المؤتنس ونرفة المقتبس) ومنه نسخة في أبياصوفيا برقم ٤٣٣١^(٣) وذكره بروكلمان باسم (نرفة المستأنس ونرفة المقتبس)^(٤) .

٤٥ - النصائح الكبار^(٥) .

٥٥ - (نكت الأعراب في غريب الإعراب)^(٦) ذكر الدكتور الحوفي أنه غير معروف^(٧) ، ومنه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم ٢٥١٠٢ ب وهو يجموعة مسائل من (الكساف) . جاء فيه: «قوله تعالى ﴿لَا رَبِّ فِيهِ﴾ فإن قلت: فهلا قدم الظرف على الريب كما قدم

(١) بروكلمان ١/٢٩٠ وما بعدها.

(٢) إرشاد الأريب ٧/١٥٠ .

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ١٠/٤٠٤ - ٤٠٥ .

(٤) بروكلمان ١/٢٩٠ وما بعدها.

(٥) إرشاد الأريب ٧/١٥٠ ، وفيات الأعيان ٤/٢٥٤ .

(٦) إرشاد الأريب ٧/١٥٠ .

(٧) الزمخشري ٦١ .

الغول . . . »^(١) وهذا النص نفسه في الكشاف^(٢).

وجاء فيه: «﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ معطوف على (يكذبون) ويجوز أن يعطى على «﴿مَنْ يَقُولُ إِيمَانًا﴾ لأنك لو قلت ..»^(٣) وهو موجود في (الكساف)^(٤).

وجاء فيه في سورة آل عمران: «إِنْ قَلْتَ: لَمْ قِيلْ نَزَّلَ الْكِتَابَ وَأَنْزَلَ التُّورَاةَ وَالْإِنْجِيلَ؟ قَلْتَ: لَأَنَّ الْقُرْآنَ نَزَّلَ مِنْ جَمِيعًا، وَنَزَّلَ الْكِتَابَ بِحَمْلَةٍ»^(٥) وهو في (الكساف)^(٦).

وجاء في سورة النساء: «عَلَامَ عَطَفَ قَوْلَهُ: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١]؟ قَلْتَ: فِيهِ وَجْهَانَ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَعْطِفَ عَلَى مَحْذُوفٍ . . .»^(٧) وهو في (الكساف)^(٨). إلى غير ذلك.

٥٦ - (نوابغ الكلم) ومنه نسخة مخطوطة بمكتبة المتحف العراقي برقم ٥٦٣ ، برلين ٨٦٧٦ ، ليدن ٨٩١ و ٩٢ وغيرها ، طبع في القاهرة سنة ١٢٨٧ وفي لندن سنة ١٧٧٢^(٩).

وله شروح ، منها: شرح علي بن محمد الكندي حوالي ٧١٨ هـ ، ومنه نسخة في مكتبة دي يونك / ٥٢ ، وشرح آخر اسمه (النعم السوابغ)

(١) نكت الأعراب ص ٥.

(٢) الكشاف ١/٨٧.

(٣) نكت الأعراب ٥.

(٤) الكشاف ١/١٣٧.

(٥) نكت الأعراب ص ١٤.

(٦) الكشاف ١/٣٠٩.

(٧) نكت الأعراب ص ٢٢.

(٨) الكشاف ١/٣٧٢ وانظر أيضاً نكت الأعراب ٢٩ ، ٣٧ ، ٦١ ، . . . إلخ.

(٩) بروكلمان ١/٢٩٠ وما بعدها.



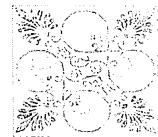
للتفتازاني (المتوفى ٧٩٢ هـ) طبع في إستانبول ١٢٨٣ وترجم إلى التركية. ترجمه مصطفى عصام الدين.

ومنها شرح لأبي الحسن بن عبد الوهاب الخيوقي حوالي ٧٧٠ هـ - برلين ٨٦٧٥ إلى غير ذلك من الشروح^(١).

وستتناول بعد أن عرضنا لأشهر كتبه كتابين هما (المفصل) في النحو ، و(أساس البلاغة) في اللغة كما ذكرنا.

* * *

(١) بروكلمان ١/٢٩٠ وما بعدها والملحق ١/٥٠٧ وما بعدها.



المفصل

مكانته - شروحه - طريقة تأليفه - شواهده - المأخذ عليه

مكانته:

«المفصل» أشهر كتاب للزمخشري في النحو ، وقد بلغ مكانة عالية بحيث تناوله كثرة من الشراح بالدرس والتعليق . وبلغ من تعظيم قدر هذا الكتاب أنه شرط الملك معظم عيسى الأيوبي لمن يحفظه مائة دينار وخلعة^(١) .

وقال ابن يعيش في مقدمته لـ «شرح المفصل» : «إن هذا الكتاب جليل قدره ، نابه ذكره ، قد جمعت أصول هذا العلم فصوله ، وأوجز لفظه فتيسر على الطالب تحصيله»^(٢) . «ويعده النقاد ثاني كتاب في النحو بعد كتاب سيبويه»^(٣) . ويذكر الدكتور علي عبد الواحد وافي أن جماعة المتأخرین «جاووا بمذهبهم في الاختصار والاستيعاب لجميع أبواب العلم فوضعوا أهم كتب النحو والصرف وأكملها وأدقها ، وأكثرها تهذيباً وتنقيحاً ، ومن أشهرهم الزمخشري صاحب (المفصل) في النحو وابن الحاجب»^(٤) .

(١) تاريخ آداب اللغة العربية - لجرجي زيدان ٣/٤٧ .

(٢) شرح المفصل - لابن يعيش ١ ص ٢ .

(٣) المعاجم العربية - للدكتور عبد الله درويش ١٢٦ .

(٤) فقه اللغة - للدكتور علي عبد الواحد وافي ٢٦٩ .



وذكر الأستاذ عبد الحميد حسن أنه «ليس في الكتب التي بينه وبين كتاب سيبويه مما وصل إلينا كتاب عالج المباحث النحوية علاجاً كاملاً شاملاً فإنما هي مؤلفات في موضوعات نحوية خاصة أو في مباحث صرفية هي أقرب إلى الصيغة اللغوية... فكتاب (المفصل) يعتبر مرحلة تامة النمو، وحلقة كاملة الوضع في سلسلة البحوث النحوية»^(١). وقال الزمخشري في مقدمته لكتاب (المفصل): «ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب. وما بي من الشفقة والحدب على أشياعي من حفدة الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب ، مرتبأً ترتيباً يبلغ بهم الأمد بعيداً بأقرب السعي ، ويملاً سجالهم بأهون السقي ، فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب (المفصل في صنعة الإعراب)»^(٢). قال صاحب «كشف الظنون»: «وهو كتاب عظيم القدر كما قيل فيه: إذا ما أردت النحو هاك ممحضًا عليك من الكتب الحسان مفصلاً وقال الآخر:

مفصل جار الله في الحسن غاية وألفاظه فيه كدرٌ مفصل
ولولا التقى قلت: (المفصل) معجز كأي طوال من طوال المفصل»^(٣)
وكان شروعه في تأليفه في غرة شهر رمضان سنة ثلاثة عشرة
وخمسين، وفرغ منه في غرة المحرم سنة خمس عشرة وخمسين^(٤).
وترجم إلى الألمانية وطبع سنة ١٨٧٣^(٥)، ونشره برش من سنة ١٨٥٩ ،
وطبعه مرة أخرى سنة ١٨٧٩^(٦).

(١) القواعد النحوية لعبد الحميد حسن ٢٦٧.

(٢) المفصل ج ١ ص ٩ - ٨.

(٣) كشف الظنون ٢ / ١٧٧٤.

(٤) وفيات الأعيان ٤ / ٢٥٥ كشف الظنون ٢ / ١٧٧٤.

(٥) تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان ٣ / ٤٧.

(٦) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١ / ٢٩٠ وما بعدها.

شروحه:

لا غرو - بعد هذا - أن تتناوله كثرة من أئمة النحو بالشرح والتعليق.
ومن أشهر شروحه:

- ١ - شرح للمؤلف ومنه نسخة بليدين ١٦٤ . فينا ١٥٤^(١).
- ٢ - شرح الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي المتوفى ٦٠٦ هـ^(٢).
- ٣ - شرح محمد بن سعد المروزي (المتوفى ٦٠٩ هـ) واسمه (المحصل)، ومنه نسخة في بريل ١٣٤^(٣).
- ٤ - شرح الشيخ أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكيري النحوي (المتوفى سنة ٦١٦ هـ) واسمه «الإيضاح»، وقيل «المحصل»، وهو موجود في القاهرة «لاحظ (الفهرست) ط ٢ ج ٢٧/٢ و ١٥٧» ، ومحضر منه بعنوان (المسترشد) للمؤلف - بطنة ١/٧٤^(٤).
- ٥ - شرح أبي محمد مجد الدين القاسم بن الحسين المعروف بصدر الأفضل الخوارزمي (المتوفى سنة ٦١٧ هـ) وله عليه ثلاثة شروح بسيط واسمه «التخمير»، ومنه نسخة في المتحف البريطاني - الملحق ٩٢٧ ، ودمشق - ظاهرية ٦٧ ، عمومية ٧٥ وسيط ومحضر. وفي (بغية الوعاة) أنه صنف (التجمير) في شرح المفصل وهو بسيط ، و(السبيبة) في شرحه وهو متوسط ، و(المجمرة) في شرحه وهو صغير^(٥).

(١) بروكلمان ١/٢٩٠ وما بعدها.

(٢) كشف الظنون ٢/١٧٧٤.

(٣) بغية الوعاة ١/١١١-١١٢ ، بروكلمان - الملحق ١/٥٠٧ - ٥١٣.

(٤) بغية ٢/٣٩ ، بروكلمان ١/٢٩٠ وما بعدها.

(٥) بغية ٢/٢٥٣ ، بروكلمان - الملحق ١/٥٠٧ وما بعدها.

- ٦ - شرح أبي العباس أحمد بن أبي بكر الخاوراني (المتوفى ٦٢٠ هـ)^(١).
- ٧ - شرح أبي العباس أحمد بن محمد البكري (المتوفى سنة ٦٤٠ هـ)^(٢).
- ٨ - شرح موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي المعروف بابن يعيش النحوي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) طبع بالقاهرة ونشره يان في ليبيسك سنة ١٨٨٢ بجزئين^(٣).
- ٩ - شرح علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) وله عليه شرحان. الأول (المفضل) بأربعة مجلدات، ومنه نسخة في ليدن ١٦٥ ، باريس ٤٠٠٤ (قطعة منه). أسكوريال ٦١ ، والآخر (سفر السعادة وسفير الإفادة) ومنه نسخة في برلين ٧٠٤٩ ، القاهرة - الفهرست ٥٦٦ / ٣ دمشق - عمومية ٨٦. الظاهرية ٧٩^(٤).
- ١٠ - شرح مجیب الدین، وقیل: محب الدین أبي عبد الله محمد بن محمود المعروف بابن النجار البغدادی (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ)^(٥).
- ١١ - شرح المنتخب بن أبي العز بن رشید أبي يوسف الهمذانی المقریء (المتوفى سنة ٦٤٣)^(٦).
- ١٢ - شرح الشیخ أبي عمر وعثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ) واسمه (الإیضاح) ومنه مخطوطه بمكتبة الأوقاف ببغداد برقم ١٦٠٥٠ ، میونیخ ٦٩٣ ، الإسکندریة ٤ نحو وغيرها^(٧).
-
- (١) البغية ١/٢٩٩.
- (٢) البغية ١/٣٦٠.
- (٣) البغية ٢/٣٥١-٣٥٢ ، بروكلمان ١/٢٩٠ وما بعدها.
- (٤) البغية ٢/١٩٢ ، بروكلمان ١/٢٩٠ وما بعدها ، والملحق ١/٥٠٧ وما بعدها.
- (٥) کشف الظنون ٢/١٧٧٥.
- (٦) شذرات الذهب لابن العماد ٥/٢٢٧.
- (٧) البغية ٢/١٣٥ ، بروكلمان ١/٢٩٠ وما بعدها ، والملحق ١/٥٠٧ وما بعدها.

١٣ - شرح الوزير جمال الدين علي بن يوسف القفطي (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ)^(١).

١٤ - شرح محمد بن محمد المعروف بابن عمرون الحلبي (المتوفى سنة ٦٤٩ هـ)^(٢).

١٥ - شرح عبد الواحد بن عبد الكريم الأنصاري (المتوفى سنة ٦٥١ هـ) واسمه (المفضل) ومنه نسخة في الأسكوريال^(٣).

١٦ - شرح الإمام مظہر الدین محمد واسمه (المکمل) فرغ منه سنة ٦٥٩ هـ) ومنه نسخة في الأسكوريال ٦٠ ، الجزائر ٤٣ ، باريس ٦٤٣٨ ، المتحف البريطاني ٦٥٢ وغيرها^(٤).

١٧ - شرح علم الدين قاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي (المتوفى سنة ٦٦١ هـ) واسمه (الموصّل) وهو بأربعة مجلدات . وفي (تاريخ الأدب العربي) : أبو القاسم بن أحمد الصديقي الأندلسي علم الدين . وذكر أن من شرحته نسخة بمكتبة سليم آغا ١١١٧^(٥).

١٨ - شرح الشيخ أبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك (المتوفى سنة ٦٧٢ هـ). وفي (تاريخ الأدب العربي) هو (ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل) ومنه نسخة بالمكتبة الظاهرية ٦٤^(٦).

١٩ - شرح الشيخ أبي عاصم علي بن عمر بن الخليل بن علي الفقيهي

(١) كشف الظنون ٢/١٧٧٥.

(٢) البغية ١/٢٣١.

(٣) بروكلمان - الملحق ١/٥٠٧ وما بعدها.

(٤) بروكلمان ١/٢٩٠٠ وما بعدها ، والملحق ١/٥٠٧ وما بعدها.

(٥) البغية ٢/٢٥٠ ، بروكلمان ، الملحق ١/٥٠٧ وما بعدها.

(٦) البغية ١/١٣٢ ، بروكلمان ، الملحق ١/٥٠٧ وما بعدها.

(المتوفى سنة ٦٩٨) واسمها (المقتبس في توضيح ما التبس)^(١).

٢٠ - شرح حسام الدين حسين بن علي السّعнаци (المتوفى سنة ٧١٥ هـ) واسمها (الموصّل)^(٢).

٢١ - شرح المؤيد يحيى بن حمزة بن رسول الله (المتوفى سنة ٧٤٩ هـ) ألفه سنة ٧١٢ هـ واسمها (المحصل لكشف أسرار) ومنه نسخة في برلين ٦٥٢١ ، الفاتيكان ١٠٢١^(٣).

٢٢ - شرح بدر الدين حسن بن قاسم المرادي الخاوراني (المتوفى سنة ٧٤٩ هـ)^(٤).

٢٣ - شرح تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي المتوفى في القرن الثامن الهجري واسمها (الإقليم) ومنه نسخة في الأسكنريال ٦٢ ، باريس ٤٠٠٣ ، أمبروزيانا ١٠٥ وغيرها^(٥).

٢٤ - شرح المهدى لدين الله أحمد بن أحمد بن يحيى المرتضى (المتوفى سنة ٨٤٠ هـ) ومنه نسخة في المتحف البريطاني - ملحق ٩٢٨ واسمها (التاج المكمل)^(٦).

٢٥ - شرح محمد بن محمد الخطيب فخر الفسراخاني ، ومنه نسخة في المتحف البريطاني برقم ٧٤٧٢^(٧).

(١) كشف الظنون ٢/١٧٧٦.

(٢) البغية ١/٥٣٧.

(٣) بروكلمان ١/٢٩٠٠ وما بعدها ، وانظر الملحق ١/٥٠٧ وما بعدها.

(٤) البغية ١/٥١٧.

(٥) بروكلمان ١/٢٩٠ وما بعدها.

(٦) بروكلمان ، الملحق ١/٥٠٧ وما بعدها.

(٧) بروكلمان ، الملحق ١/٥٠٧ وما بعدها.

- ٢٦ - شرح محمد الطيب المكي الهندي اسمه (الوشاح الحامدي المفصل على مخدرات المفصل) طبع بالهند سنة ١٨١٨^(١).
- ٢٧ - شرح الإمام المحقق نجم الدين عثمان بن الموفق الأذكاني واسمه (العقارب)^(٢).
- ٢٨ - شرح لمحمد عبد الغني واسمه (المؤول في شرح المفصل)^(٣) كلكتا سنة ١٣٢٢ هـ.
- ٢٩ - شرح لمجهول ، ومنه قطعة في المتحف البريطاني برقم ١٠٣١^(٤) إلى غير ذلك من الشروح ، فقد ذكر (بروكلمان) أن ٢٤ شرحاً وشريحاً للشواهد ومختصرين ومنظومتين وردت في الفهرس الذي عمله آلورت لمكتبة برلين برقم ٦٥٢٢^(٥).
- ومن شرح أبياته أبو البركات مبارك بن أحمد المعروف بابن المستوفي الإربلي (المتوفى سنة ٦٣٨ هـ) وسماه (إثبات المحصل في نسبة أبيات المفصل)^(٦) ، ورضي الدين حسن بن محمد الصبغاني (المتوفى سنة ٦٠٥ هـ)^(٧) ، وفخر الدين الخوارزمي ، ومنه نسخة في دمشق - الظاهرية ٨٦ ، وبدر الدين أبو فارس النعسانى الحلبي على هامش طبعة القاهرة سنة ١٣٢٤ واسمه (المفضل في شرح شواهد المفصل) . وفي ليدن ١٦٦ شرح لشواهد لمجهول^(٨) وغيرهم.

(١) المصدر السابق.

(٢) كشف الظنون ٢/١٧٧٦.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية - لعبد الحميد يونس وجماعة ، المجلد العاشر ٤٠٤ - ٤٠٥.

(٤) بروكلمان ١/٢٩٠ وما بعدها.

(٥) المصدر السابق.

(٦) البغية ٢/٢٧٢.

(٧) البغية ١/٥١٩ - ٥٢٠.

(٨) بروكلمان ١/٢٩٠ وما بعدها.



ونظمه أبو نصر فتح بن موسى الخضراوي القصري (المتوفى سنة ٦٦٣ هـ)^(١).

كما نظمه الشيخ أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي (المتوفى سنة ٦٦٥ هـ)^(٢).

ومن اختصره شمس الدين محمد بن يوسف القوني (المتوفى سنة ٧٨٨ هـ) والشيخ عبد الكريم بن عطاء الله الإسكندراني (المتوفى سنة ٦١٢ هـ)^(٣).

طريقته في التأليف:

عرضنا سابقاً لتطور التأليف النحوي ، وعرفنا أنه بدأ مختلطًا غير منسق حتى القرن الرابع ، ثم وجدنا أن التنسيق والتنظيم يظهر عند أبي علي الفارسي في كتابه (الإيضاح) وعند تلميذه ابن جني في كتابه (اللمع) ، كما عرضنا لمؤلفين عاصروا نحوياناً الزمخشري وهما الحريري في منظومته (ملحة الإعراب) وابن الأنباري في كتابه (أسرار العربية).

وعرفنا أنه لم يكن ثمة اتفاق على ترتيب معين في التأليف ، وإنما هو أمر راجع إلى اجتهاد المؤلف وإلى ما يلحظه وما يراه من أسس .

أَلْفُ الزمخشري كتابه (المفصل) وأنه في غرة المحرم سنة ٥١٥ هـ وسماه (المفصل في صنعة الإعراب) ، ومعلوم أنه ليس مختصاً بالإعراب وصنعته ، وإنما يشمل بحوثاً صرفية ولغوية ، إضافة إلى البحوث النحوية . ولأول مرة نجد أن المؤلف يعرض منهجه في التأليف في مقدمة الكتاب مما لم نعهده عند المؤلفين السابقين له في هذا الباب فيقول : «فأنشأت

(١) *البغية* ٢/٤٢.

(٢) *البغية* ٢/٧٧-٧٨.

(٣) *كشف الظنون* ٢/١٧٧٦.

هذا الكتاب المترجم بكتاب (المفصل في صنعة الإعراب) مقصوصاً أربعة أقسام :

القسم الأول : في الأسماء .

القسم الثاني : في الأفعال .

القسم الثالث : في الحروف .

القسم الرابع : في المشترك من أحوالها . . .

ولم أدخل فيما جمعت فيه من الفوائد المتراكمة ونظمت من الفرائد المتناثرة مع الإيجاز غير المخل والتلخيص غير الممل^(١) .

وعرض في قسم الأسماء الاسم وخصائصه من جنس وعلم ، وذكر من أصنافه الاسم المعرف المنصرف وغيره ، ثم ذكر وجوه إعراب الاسم ، وبدأ بالمرفوعات وبحث فيها : الفاعل ، المبتدأ والخبر ، خبر إنّ ولا النافية للجنس ، واسم ما ولا المشبهتين بليس .

ثم المنصوبات ، وبدأ بالمفعول المطلق فالمفعول به فالمنادي والتحذير والمضرر على شريطة التفسير (ويعني به الاشتغال ، غير أنه لم يسمه الاشتغال) ، فالمفعول فيه ، المفعول معه ، المفعول له ، الحال ، التمييز ، الاستثناء ، خبر كان ، اسم إن ، اسم لا النافية للجنس ، خبر ما ولا المشبهتين بليس ، ولات .

ثم المجرورات ، وبحث فيه الإضافة .

ثم التوابع ، ثم الاسم المبني وبحث فيه الضمير ، الإشارة ، الموصولات ، أسماء الأفعال والأصوات ، الظروف المبنية ، المركبات ، الكنایات .

(١) المفصل ١ ص ٨-٩ .



ثم عرض للمثنى والجمع ، والمعرفة والنكرة ، والمذكر والمؤنث ، المصغر ، المنسوب ، العدد ، المقصور والممدوح ، والأسماء المتصلة بالأفعال (المصدر ، اسم الفاعل ، المشتقات).

وعرض في قسم الأفعال: الماضي ، المضارع ، وجوه إعرابه ، الأمر ، الفعل المتعدى وغير المتعدى ، المبني للمفعول ، أفعال القلوب ، الأفعال الناقصة ، أفعال المقاربة ، فعلاً المدح والذم.

ال فعل الثلاثي المجرد والمزيد ، الفعل الرباعي المجرد والمزيد.

وعرض في قسم الحروف: حروف الإضافة ، المشبهة بالفعل ، العطف ، النفي ، التنبية ، النداء ، التصديق والإيجاب ، الاستثناء ، إلى آخر الحروف.

وعرض في القسم المشترك: الإمالة ، الوقف ، القسم ، تخفيف الهمزة ، التقاء الساكنين ، أوائل الكلم ، زيادة الحروف ، إبدال الحروف ، الاعتلال ، الإدغام.

ووجه ابن الحاجب نقداً لبحث الاسم المعرّب في قسم الأسماء، مع أن الإعراب ظاهرة مشتركة في الأسماء والأفعال، وهو خلاف المنهج الذي التزم به. وقدم الزمخشري اعتذاراً عن بحثه في هذا القسم فقال: إن حق الإعراب للاسم في الأصل، والفعل إنما تطفل عليه بسبب المضارعة. قال ابن الحاجب: «وهذا اعتذار غير قوي ، فإن فيه تسلیم الاشتراك ولم يفرق بينهما إلا باعتبار كون ذلك أصلاً وهذا فرعاً، وقد وقع في المشترك مثل ذلك، فإن الإعلال أصل في الأفعال فرع في الأسماء، ومع ذلك قد ذكره في قسم المشترك. ومقتضى هذا أن يذكر المعتل من الأفعال في الأفعال لأنها أصل فيه، والمعتل من الأسماء في الأسماء لأنه فرع كما ذكر ذلك في الإعراب».

واعتذر الزمخشري اعتذاراً آخر هو أنه لابد من تقدم معرفة الإعراب

للخائن في سائر الأبواب ، يعني أن الحاجة لما كانت لمن شغل في هذا العلم داعية إلى تقدم معرفة الأبواب ، اقتضى ذلك تقديمها وإن كان من قبيل المشترك .

قال ابن الحاجب : « وهذا أيضاً غير سديد فإنه لو كان كذلك لوجب أن يقدم أيضاً إعراب الأفعال لأن الحاجة إليه كالحاجة إلى إعراب الأسماء .

قال ابن الحاجب : وكان الأولى تعليمه بغير ذلك ، وذلك أن الإعراب في الأسماء ليس هو الإعراب في الأفعال في المعنى وإن اشتراكاً في قسم الإعراب وفي الفاظه ، وذلك أن الإعراب في الأسماء موضوع بإزاء معان يدل عليها ، فالرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة ، وليس الإعراب في الأفعال موضوعاً بإزاء معان ، فلم يكن بينهما اشتراك من حيث المعنى فلذلك ذكر كل إعراب في موضوعه . اعتقاد ثان وهو أن الإعراب المقصود منه معرفة عوامله ، فإذا كان المقصود هي العوامل فلا مشاركة بين الأسماء والأفعال في العوامل ، وإذا وجب ذكر كل قسم في موضوعه وجب ذكر إعرابه لأنه أثره . . . فاقتضى ذلك أن نذكر كل إعراب في موضوعه ، الآخر وهو أن من جملة إعراب الأسماء الجر ولا مشاركة بين الأسماء والأفعال فيه »^(١) .

وعلى أي حال فهو تأليف حسب منهج معين يصدر عن فكرة واضحة وضعها المؤلف أمام أعيننا واعتذر عما رأه يوجب الاعتذار مما يُظن أنه لا ينسجم مع ما وضعه من خطأ .

فالجديد عنده هو عرضه لخطة البحث أولاً ثم هذا التقسيم الذي اختلف فيه عمن سبقه ، وذلك بوضع قسم في البحث جديد أسماه (قسم المشترك) .

(١) الإيضاح شرح المفصل - لابن الحاجب الورقة ١٣ و ١٤ ، وانظر شرح المفصل لابن عييش ٤٩ / ١ .



شواهده:

ستتكلّم على موقفه من الشواهد في مكان آخر ، وإنما نعرض هنا بقدر ما يتعلّق بالكلام على المفصل .

استشهد الزمخشري في كتابه (المفصل) بـ ٤٢٤ (أربعة وعشرين وأربعين) شاهد شعري ، فيها أكثر من تسعين شاهداً لم يعرف لها قائل ، وأكثر من ثمانين شاهداً مختلفاً في نسبته إلى قائل بعينه ، فيكون فيه أكثر من مائة وسبعين شاهداً مما لا يعرف قائله الحقيقي .

كما استشهد فيه بالقرآن الكريم والقراءات ورجح وضعف كما يصنّع سائر النحاة^(١) .

واستشهد فيه أيضاً بالحديث النبوي في مواطن مختلفة^(٢) ، وسيأتي ذلك مفصلاً في كلامنا على موقفه من الشواهد .

مأخذ وملاحظات على كتاب (المفصل):

لم يسلم كتاب (المفصل) هذا من النقد على الرغم مما بلغه من مكانة عالية ، فقد صنف أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي الأندلسي (المتوفى سنة ٦٢٥ هـ) من أهل الجزيرة في رد (المفصل) كتاباً سماه (كتاب التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل وما خالف فيه سيبويه)^(٣) .

وكتب محمد بن عبد الله بن أبي المفضل المرسيي (المتوفى سنة ٦٥٥ هـ) تعليقة على المفصل أخذ فيها على الزمخشري سبعين موضعاً أقام على خطئه البرهان^(٤) .

(١) المفصل ١/١، ٣١١، ١٧/٢، ٢٩٧/٢، ٢٤٤/٢، ٢١٩/٢، ١٩٦/٢، ٢٤٤/٢، ٢٩٧/٢... إلخ.

(٢) المفصل ٤٦/٢، ٤٦، ٧٢/٢، ٨٨/٢، ٧٩/٢، ٢٤٤/٢، ٢٠٥/٢... إلخ.

(٣) البحر المحيط ٣٠٣/٨، التصریح ٢١٠/٢، کشف الظنون ٢/١٧٧٦.

(٤) کشف الظنون ٢/١٧٧٥.

ولم يقع بين أيدينا للأسف واحد من هذين الكتابين ، ولعل من بين ما أخذاه عليه ما سنذكره من مآخذ وملحوظات .

إن الملاحظات والمآخذ التي أخذتها عليه قسمتها على ثلاثة أقسام :

١ - ملاحظات تخص البحث والمنهج ، عرضت فيها ما كان من نقص من البحث فيه وكان من الأولى أن يستكمله .

٢ - ملاحظات اجتهادية اجتهد فيها الباحث فكان له فيها رأي وللنهاية فيها رأي آخر .

٣ - ملاحظات أخرى تشمل أخطاء في الحكم النحوي ، أو خطأ في الحد ، أو وهماً وقع فيه ، أو وهماً نسب إليه ، ونحو ذلك .

ملحوظات على البحث والمنهج:

١ - ذكر الزمخشري أنه إذا اجتمع للرجل اسم علم مضاف أو كنية ولقب أجري اللقب على الاسم فقيل هذا عبد الله بطة ، وهذا أبو زيد قفة^(١) ، ولم يذكر أنه يجوز مع ذلك القطع إلى الرفع والنصب^(٢) .

٢ - ذكر أن العلم منقول ومرتجل ، وقال: إن المرتجل على نوعين^(٣) ، ولم يشرح المقصود بكلمة (مرتجل) كما يفعل النحويون^(٤) .

٣ - ذكر أن الاسم المعرب على نوعين: نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمى المنصرف ، ونوع يختلف عنه الجر والتنوين ويسمى غير المنصرف^(٥) .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/٣٣.

(٢) شرح ابن عقيل ١/١٠٧ ، شرح التصريح ١/١٢٢ .

(٣) المفصل ١/٢١ .

(٤) الأشموني ١/١٣١ ، حاشية الصبان ١/١٣١ .

(٥) المفصل ١/٤٣ .



وكان الأولى أن يقول: الاسم المعرف بالحركات على نوعين ، لئلا يدخل في ما يعرب بالحروف إن لم يرد ذكرها ، كما عليه أن يذكر مع المعرف بالحركات قسماً ثالثاً وهو المؤنث السالم.

٤ - ذكر أن الخبر الجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية^(١). علماً بأن الشرطية من قبيل الفعلية^(٢) ، والظرف بحسب ما يقدر متعلقه ، فإن قدر (كائناً) فهو من قبيل الخبر المفرد ، وإذا قدر (استقر) فهو من قبيل الجملة الفعلية .

٥ - ذكر أنه لا بد في الجملة الواقعية خبراً من ذكر يرجع إلى المبتدأ ، وقد يكون الراجع معلوماً فيستغني عن ذكره وذلك في مثل قولهم : البرّ الكرّ بستين ، والسمن منوان بدرهم^(٣) .

علماً بأن قسماً من الجمل لا يحتاج إلى رابط ، وذلك إذا كانت جملة الخبر هي المبتدأ في المعنى نحو: نطقى الله حسيبي . قال ابن مالك: وإن تكن إيه معنى اكتفى بها كنطقى الله حسيبي وكفى

٦ - ذكر أن الخبر التزم تقديمته على المبتدأ وجوباً فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً وذلك قوله (في الدار رجل) ، وأما سلام عليك وويل لك وما أشبههما من الأدعية فمتروكة على حالها... وفي قولهم (أين زيد؟) وكيف عمرو؟ ومتى القتال^(٤)؟

ومن الواضح أنه لم يستوف أقسام الخبر الواجب تقديمته . وقد ذكر ابن مالك أربعة مواطن شرحها ابن عقيل وهي:

(١) المفصل ٧١/١ ، الأنموذج ٤ - ٣ .

(٢) المغني ٣٧٦/٢ ، ابن يعيش ٨٨/١ ، همع الهوامع ١٣/١ .

(٣) المفصل ٧١/١ .

(٤) المفصل ٧٢/١ - ٧٣ .

١ - أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر ، والخبر ظرف أو جار و مجرور.

٢ - أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر نحو: في الدار صاحبها.

٣ - أن يكون الخبر له صدر الكلام.

٤ - أن يكون المبتدأ محصوراً نحو: إنما في الدار زيد ، ما في الدار إلا زيد^(١).

وأضاف الأشموني خامساً هو أنه إذا كان المبتدأ أنّ وصلتها نحو: عندي أنك فاضل^(٢).

٧ - ذكر أنه التزم حذف الخبر في قولهم: لولا زيد لكان كذا . . . قولهم كل رجل وضيعته^(٣).

وواضح أنه لم يستوف مواطن حذف الخبر وجوباً. وقد ذكرها ابن مالك وهي:

١ - بعد (لولا) وذلك إذا كان الخبر كوناً عاماً.

٢ - أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين نحو: لعمرك لأفعلن.

٣ - أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية نحو: كل رجل وضيعته.

٤ - أن يعني عن الخبر حال لا تصلاح أن تكون خبراً نحو: حبي الزهر ناضراً^(٤).

(١) شرح ابن عقيل ١٣٨/١ - ١٤٠.

(٢) الأشموني ١/٢١٣ ، وانظر التصريح ١/١٧٤.

(٣) المفصل ١/٧٧.

(٤) ابن عقيل ١٤٣/١ - ١٤٥ ، الأشموني ١/٢١٥ - ٢١٨.

- ٨ - لم يذكر مواطن حذف المبتدأ وجوباً.
- ٩ - لم يذكر نائب الفاعل ، وإنما نائب الفاعل فاعل عنده - كما سيمر - .
- ١٠ - لم يسم الاشتغال باسمه ، وإنما سماه (المضمر على شريطة التفسير) مع أن الزجاجي (المتوفى سنة ٣٣٧ هـ) ذكره باسمه في كتاب (الجمل) .
- ١١ - لم يذكر شيئاً عن اسم إنّ في باب المنصوبات وإنما تكلم على خبر كان .
- ١٢ - بحث في باب المجرور المجرور بالإضافة حسب ولم يتكلم على المجرور بالحرف .
- ١٣ - ذكر التوابع في باب الأسماء علماً بأن منها ما يكون في الأسماء والأفعال والحراف أيضاً .
- ١٤ - ذكر الجمع بالواو والنون وبالألف والتاء ولم يطلق عليه اسم جمع المذكر السالم ولا جمع المؤنث السالم .
- ١٥ - لم يفرد المصدر الميمي بالبحث وإنما أدرجه مع أوزان المصادر .
- ١٦ - لم يذكر أوجه بناء الأمر ، غير أنه ذكر أنه مبني على الوقف عند البصريين .
- ١٧ - لم يذكر المفعول المطلق المبين للنوع .
- ١٨ - لم يذكر لعل ومتى في حروف الجر وقد ذكرهما غيره .
- ١٩ - لم يذكر بدل الإضراب في أقسام البدل .
- ٢٠ - لم يذكر المعرف بالنداء مع جملة المعرف .

٢١ - ذكر أن ما خالف صيغ التصغير (فُعَيْل ، فُعَيْل ، فُعَيْل) لعلة وذلك ثلاثة أشياء: محقر أفعال كأجَيمال ، وما في آخره ألف تأنيث كحبَيلى وحميراء ، أو ألف ونون مضارعتان كسُكَيران^(١) .

وواضح أنه لم يستوفها جميعها، كما أنه لم يكن دقيقاً في التعبير ، فكان الأجدر أن يقول : محقر أفعال جمعاً لا إفراداً، إذ إن محقر (أفعال) في المفرد فعييل نحو : برمـة أعشـار - أعيـشـير ، كما أن ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة أو أكثر حذفت نحو : قرقـى - قـرـيقـر ، لـغـيزـى - لـغـيـغـيزـى ، بـرـدـراـيـا - بـرـيدـر ، وما فيه ألف ونون زائدتان مما لا يجمع على فعالين ، فإن جمع على فعالين صغر على فعييل نحو : سـلـطـان - سـلـيـطـين .

وبقي من الصيغ مما خالف صيغ التصغير : ما فيه تاء التأنيث نحو : وُرَيْدَة ، والمركب المزجي نحو : بُعَيْلِبَك ، وما فيه علامـةـةـ التـشـيـنةـ نحو : غـصـنـانـ - غـصـنـانـ ، وما فيه عـلـامـةـ الجـمـعـ السـالـمـ نحو : زـيـدـونـ - زـيـدـونـ ، وـهـنـدـاتـ - هـنـدـاتـ وـغـيـرـهـاـ^(٢) .

٢٢ - ذكر أنه إذا وصف بـ(ابن) بين علمين اتبعت حركة الأول حركة الثاني^(٣) .

وذكر غيره أنه إذا كان المنادى مفرداً علماً ووصف بـابن مضاف إلى علم ولم يفصل بين المنادى وبين (ابن) جاز لك في المنادى وجهان: البناء على الضم نحو : يا زـيـدـ بنـ عـمـرـ ، والفتح اتباعاً نحو : يا زـيـدـ بنـ عـمـرـ^(٤) .

٢٣ - لم يحدّ المفعول المطلق. وحَدَّهُ ابنُ الحاجب بأنه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه^(١)، وابن عقيل بأنه المصدر المتتصب توكيداً لعامله أو بياناً لنوعه أو عدده^(٢). على ما قيل في هذين التعريفين.

٢٤ - قال: وقالوا في المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم: يا غلامي ، يا غلام ، يا غلاما^(٣).

وبقي وجهان آخران لم يذكرهما وهما: يا غلامَ بفتح الميم ، ويَا غلامِي^(٤). وربما قيل يا غلام^(٥).

٢٥ - لم يذكر الإغراء باسمه، وإنما أدرجه مع التحذير فقال: ويقولون: الأسد الأسد ، والجدار الجدار ، والصبي الصبي ، إذا حذروه الأسد والجدار المتداعي وإيطة الصبي . ومنه أخاك أخاك ، أي: الزمة ، والطريق الطريق ، أي: خَلَه^(٦).

و واضح أن أخاك أخاك إغراء.

٢٦ - قال ومما يختار فيه أن يلزم الظرفية صفة الأحيان ، تقول: سير عليه طويلاً ، وكثيراً ، وقليلاً ، وقدি�ماً ، وحديثاً^(٧).

وكان الأولى أن يقول: سير عليه طويلاً من الوقت ، وكثيراً من الدهر ، ونحوهما ، لئلا يتوهم أنها صفة للمصدر وتكون نائبة عن المفعول المطلق نحو: سير عليه سيراً طويلاً ، وسيراً كثيراً ، ونحوهما.

(١) الرضي على الكافية ١/١٢١.

(٢) ابن عقيل ١/٤٧٢.

(٣) المفصل ١/١٢٥.

(٤) انظر ابن عقيل ٢/٢٧٤ ، الأشموني ٣/١٥٥.

(٥) الكافية ١/١٥٨.

(٦) المفصل ١/١٤١ - ١٤٠.

(٧) المفصل ١/١٥٧ - ١٥٨.

ولو قال: (طويلاً من الوقت) تعيّنت الظرفية.

٢٧ - لم يحد الظرف ، وقد حده غيره من النحوين كابن الأنباري وابن مالك وابن هشام وغيرهم^(١).

٢٨ - ذكر أن للمفعول له ثلاث شرائط : أن يكون مصدراً ، وفعلاً لفاعل الفعل المعلل ، ومقارناً في الوجود^(٢).

وعدها غيره خمساً ، والأخريان هما:

١ - كونه قليباً ، فلا يجوز : جئتكم قراءة للعلم ، ولا قتلاً للكافر.

٢ - كونه علة ، فلا يجوز : أحسنت إليك إحساناً^(٣).

٢٩ - ذكر أن دخول تاء التأنيث المتحركة على الاسم لوجوه ، ولم يذكر من الوجوه أنها تدل على الجمع في نحو: كمء - كماء وفقعة وجباء^(٤). وأنها تدخل للدلالة على الاسمية نحو: ذبيحة ونطيبة ، وتمييزها من وصف فعيل بمعنى مفعول.

٣٠ - ذكر أن (ما) العجازية يبطل عملها إذا انتقض النفي بإلا أو تقدم الخبر^(٥) ، وفي مكان آخر أنهم اشترطوا لعملها شرطين : أحدهما: أن يستمر الاسم بعدها والخبر بعده ، والآخر: أن لا يبطل النفي^(٦) . وذكر غيره من النحوين أن شروط إعمالها أربعة ، والشرطان الآخران هما:

(١) أسرار العربية ١٧٧ ، ابن عقيل ١/٣٢٦ ، قطر الندى ٢٣٩ ، التصريح ١/٣٣٧.

(٢) المفصل ١/١٧٣.

(٣) التصريح ١/٣٣٤-٣٣٥ ، الأشموني ٢/١٢٢-١٢٣ ، الهمع ١/١٩٤.

(٤) ابن يعيش ٥/٩٦-٩٧ ، الرضي على الشافية ٢/٢٠٠.

(٥) المفصل ١/٢٤١.

(٦) أعجب العجب ١٥.



١ - ألا تدخل عليها إن النافية ، وهذا يمكن إدخاله ضمناً مع شرط استمرار النفي .

٢ - ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور^(١) .

٣١ - ذكر أنه يبدل المظاهر من المضمر الغائب دون المتكلم والمخاطب ، تقول: رأيته زيداً ، ومررت به زيد... ولا تقول بي المسكين كان الأمر ، ولا عليك الكريم المعول^(٢) .

وهذا إطلاق يحتاج إلى تخصيص ، فقد ذكر أنه يجوز أن يبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب إذا كان البدل بدل كلٌّ فيه معنى الإحاطة نحو قوله تعالى ﴿تَكُونُ لَنَا عِدَّا لَا وَلَنَا وَاءَ اخْرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]^(٣) ، أو كان بدل اشتغال ، أو بدل بعض من كلٍّ .

والغريب أنه أعرب (المن كان) في قوله تعالى ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١] بدلًا من لكم^(٤) ، وهو إبدال من ضمير المخاطب الذي منعه .

٣٢ - ذكر أن الاسم المبني هو الذي تكون آخره وحركته لا بعامل^(٥) ، علمًا بأن البناء ليس سكوناً وحركة فحسب ، بل يكون بالحرف أيضاً .

٣٣ - ذكر أن الضمير المستتر اللازم في أربعة أفعال: إفعل وتفعل للمخاطب وأفعل ونفعل^(٦) .

(١) ابن عقيل ١/٢٥٩-٢٦٣ ، التصريح ١٩٦-١٩٨ ، الأشموني ٢٤٧/١ .

(٢) المفصل ١٤/٢ .

(٣) الأشموني ٣/١٢٨-١٢٩ ، ابن عقيل ٢/٢٥٠ .

(٤) الكشاف ٢/٥٣٤ .

(٥) المفصل ٢/١٧ .

(٦) المفصل ٢/٢٥ .

علمًاً بأن الضمير المستتر يكون في غير هذه المواطن أيضًا ، فهو يكون - مثلاً - في أفعال الاستثناء خلا وعدا ولا يكون وليس ، وفي أفعال التعجب ، وبأفعال التفضيل في غير مسألة الكحل ، وباسم فعل ليس بمعنى المُضيّ كنزال وأف^(١).

٣٤ - ذكر أن (أن) المخففة لا بد لها من أحد الحروف الأربعه قد وسوف وحروف النفي والسين^(٢).

علمًاً بأن هذه الأحرف تكون في خبرها إذا كان جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء وليس خبرها مطلقاً. هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لم يذكر (لو) مع حروف الفصل كقوله تعالى ﴿وَأَلَّوْ أَسْتَقْمُوا عَلَى الظَّرِيقَةِ﴾ [الجن: ١٦]^(٣).

٣٥ - ذكر أن (إذ) لما مضى من الدهر ، و(إذا) لما يستقبل منه^(٤). والأولى أن يقول (في الغالب) ؛ لأن (إذ) قد تكون اسمًا للزمن المستقبل نحو قوله تعالى ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذْ أَلْأَغْلَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ [غافر: ٧١] فإن (يعلمون) مستقبل لفظاً ومعنى الدخول حرف التنفيس عليه ، وقد أعمل في (إذ) ، فيلزم أن يكون بمنزلة إذ^(٥).

و(إذا) قد تجيء للماضي كما في قوله: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحِمْلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبه: ٩٢] ، وقوله ﴿وَإِذَا رَأَوْا بَحْرًا أَوْ هُوَ أَنْقَضُوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]^(٦).

(١) الأشموني ١١٢ / ١١٣ .

(٢) شرح ابن عييش ٧١ / ٨ ، الأنموذج شرح الأردبيلي ٧٣ .

(٣) ابن عقيل ١ / ٣٢٩ - ٣٣٠ ، التصريح ١ / ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٤) المفصل ٢ / ٦٣ .

(٥) المغني ١ / ٨١ وانظر الهمع ١ / ٢٠٤ .

(٦) المغني ١ / ٩٥ وانظر الهمع ١ / ٢٠٦ .



٣٦ - ذكر أنه يستوي المذكر والمؤنث في فعول ومفعال ومفعيل وفعال بمعنى مفعول^(١).

وكان عليه أن يقول (فعول بمعنى فاعل)^(٢). وبقي مما يستوي فيه المذكر والمؤنث مفعَل كمدعس ومحشم، و(فَعال) كصناع وحصان، و(فِعال) كهجان^(٣). هذا إضافة إلى ما فيه التاء كعلامة وراوية وهُمزة ونحوها.

٣٧ - ذكر أنه تجذف الياء المتحركة من كل مثال قبل آخره ياءان مدغمة إحداهما في الأخرى في النسب نحو قولك في أسيّد وسيّد: أسيّدي وسيّدي^(٤).

وكان ينبغي أن يقول: ياء مشددة (مكسورة)، فإن كانت مفتوحة لا تجذف نحو مبيّن: مبيّني، وهبّيَخ: هبَّيَخ^(٥).

٣٨ - ذكر أن النسب إلى ما في آخره ألف ممدودة إن كان منصرفًا ككساء ورداء وعلباء وحرباء قيل كسائي وعلبائي، والقلب جائز كقولك: كساوي. وإن لم ينصرف فالقلب كحراوي^(٦).

ومعلوم أن ما في آخره همزة أصلية كإنشاء وابتداء ثبتت همزته ولا يجوز القلب مع أنه منصرف. وذكر النحاة ذلك بوجه آخر فقالوا: إن الممدود إذا كانت همزته أصلية ثبتت في النسب، وإذا كانت للتأنيث قلبت واواً، وإذا كانت منقلبة أو للإلحاق جاز فيها الوجهان^(٧).

(١) المفصل ٩٣/٢.

(٢) الصحاح (عدو)، تاج العروس (عدو)، لسان العرب (عدو)، الأشموني ١/٨١.

(٣) الرضي على الكافية ٢/١٧٩ - ١٨٠.

(٤) المفصل ٢/١٠١.

(٥) الأشموني ٤/١٨٥ ، الهمع ٢/١٩٤.

(٦) المفصل ٢/١٠٢.

(٧) التصرير ٤/٢ - ٣٣٢ ، الأشموني ٤/١٨٨.

وهو أدق من قسمة الزمخشري .

٣٩ - ذكر أن النسب إلى المقصور الذي ألفه ثلاثة أو رابعة منقلبة قلبت واواً كقولك عصوي ورحوي وملهوي ورموي^(١) .

في حين أن الرابعة لا تقلب واواً مطلقاً ، وإنما ينظر في ثاني الاسم المقصور الذي ألفه رابعة فإن كان ثانية ساكناً جاز الحذف وقلبها واواً . وإن كان متحركاً وجوب الحذف كجَمَزِي : جَمَزِي^(٢) .

٤٠ - ذكر أن المقصور ما في آخره ألف نحو العصا والرحي^(٣) . والصواب أن يقول هو الاسم المتمكن الذي حرف إعرابه ألف لازمة^(٤) .

٤١ - ذكر أن المدود ما في آخره همزة قبلها ألف كالرداء والكساء^(٥) . والصواب أن يقول هو الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء ، بخلاف أولاء وشاء فلا يسمى ممدوداً^(٦) .

٤٢ - ذكر أن القياسي من المقصور والممدود طريق معرفته أن ينظر إلى نظيره من الصحيح فإن انفتح ما قبل آخره فهو مقصور ، وإن وقعت قبل آخره ألف فهو ممدود^(٧) .

والأولى أن يقول إن المقصور القياسي مقصور يكون له وزن قياسي ، والممدود القياسي ممدود يكون له وزن قياسي . والحدان اللذان ذكرهما

(١) المفصل ١٠١/٢ .

(٢) التصريح ٣٢٨/٢ ، الهمع ١٩٤/٢ .

(٣) المفصل ١١٠/٢ .

(٤) التصريح ٢٩١/٢ ، الأشموني ٤/١٠٦ .

(٥) المفصل ١١٠/٢ .

(٦) التصريح ٢٩١/٢ ، الأشموني ٤/١٠٦ .

(٧) المفصل ١١٠/٢ .



المصنف لا يدخل فيهما نحو الكبرى تأنيث الأكبر ، وحرماء تأنيث الأحمر^(١) . ولا نحو جرحى وقتلى وأنبياء وكرماء.

٤٣ - لم يذكر (الهيئة) باسمها ، وإنما قال: وتقول في الضرب من الفعل هو حسن الطعمة والرّكبة^(٢) .

٤٤ - ذكر أنه يشترط في إعمال اسم الفاعل اعتماده على مبتدأ أو موصوف أو ذي حال أو حرف نفي^(٣) .

ولم يذكر حرف النداء نحو: يا طالعاً جبلاً^(٤) . ولعدم ذكره مسوغ.

٤٥ - ذكر من أوزان اسم الآلة مفعلاً ، مفعلاً ، مفعلة^(٥) .

ولم يذكر (فعلاً) كالنظام والشداد والوثاق ، وقد ذكره الرضي^(٦) .

٤٦ - ذكر أن الفعل المضارع ينصب بأن مضمرة بعد خمسة أحرف وهي: حتى واللام وأو بمعنى إلى وواو الجمع والفاء في جواب الأشياء الستة^(٧) . ولم يذكر معها (ثم)^(٨) قوله:

إنني وقتلي سليكاً ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر

٤٧ - ذكر أن ذا الرمة خطيء في قوله:

حراجيج ما تنفك إلا مناخة^(٩)

(١) الرضي على الشافية ٢/٣٢٥.

(٢) المفصل ٢/١١٦.

(٣) المفصل ٢/١٢٢.

(٤) ابن عقيل ٢/٨٢ ، الأشموني ٢/٢٩٣ ، حاشية الصبان ٢/٢٩٣.

(٥) المفصل ٢/١٣٣ - ١٣٢.

(٦) الرضي على الشافية ١/٨٨.

(٧) المفصل ٢/١٣٩ ، مقدمة الأدب ٢٨٨.

(٨) سيبويه ١/٤٣٠ ، الأشموني ٣/٣١٤ - ٣١٣ ، همع الهوامع ٢/١٧.

(٩) المفصل ٢/١٦٠.

وذكر الأشموني أن (تنفك) هنا تامة، و(مناخة على الخسف) حال ، قال: ويجوز أن تكون ناقصة، وخبرها (على الخسف)، و(مناخة) منصوب على الحال ، أي : لا تنفك على الخسف إلا في حال إناختها^(١).

٤٨ - ذكر أن من أصناف الحرف حرف التعليل وهو كي^(٢). ولست أدرى لم يذكر لام التعليل؟

٤٩ - ذكر أن حرف الصلة (الزيادة): إنْ وَأْنْ وَمَا وَلَا وَمِنْ وَالباء^(٣).

ولم يذكر (الكاف) نحو: ليس كمثله شيء ، ولو احقر الأقرباب فيها كالمحقق ، و(اللام) نحو ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النحل: ٧٢] ، ولا أبالك ﴿وَمَا أَمْرَوْا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مَخْلُصِين﴾ [آلية: ٥]^(٤) ، و(على) وتكون زائدة للتعويض أو غيره نحو:

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلُ إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَىٰ مَنْ يَتَكَلَّ أَيْ مَنْ يَتَكَلَّ عَلَيْهِ^(٥).

و(عن) وتكون زائدة للتعويض من أخرى محدوفة كقوله: أتجزع إن نفس أتها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع أراد: فهلاً تدفع عن التي بين جنبيك ، فحذفت (عن) من أول الموصول وزيدت بعده^(٦).

٥٠ - قال: ومن أصناف الحرف الحرفان المصدريان وهما: ما وأن ،

(١) الأشموني ١/٢٤٦ ، حاشية الصبان ١/٢٤٦.

(٢) ابن عييش ٩/١٤.

(٣) المفصل ٢/٢٠٥.

(٤) الرضي على الكافية ٢/٤٢٧ ، ٣٦٤-٣٦٥ ، ٣٨٠ ، المغني ١/٢١٥-٢١٩.

(٥) المغني ١/١٤٤ (على).

(٦) التمام لابن جني ١٤٦ ، المغني ١/١٤٩ (عن).



ولم يذكر الأحرف المصدرية الباقيّة وهي: لو، كي، أن، و(الذى) عند بعضهم نحو: ﴿وَخُضْتُمْ كَلَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبه: ٦٩] ^(١) أي: كخوضهم ^(٢).

٥١ - ذكر أن الإضافة المعنوية لا تخلو من أن تكون بمعنى اللام أو بمعنى من ^(٣).

ولم يثبت معنى (في) ^(٤). وقد ذكر في «الفائق» قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ أَيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] وقال: بمعنى: بل مكركم فيهما ^(٥).

٥٢ - ذكر أن الياء إذا حصلت معها ثلاثة أحرف أصول فهي زائدة...
وإذا حصلت معها أربعة فإن كانت أولًا فهي أصل ^(٦).

وال الأولى أن يقول: وإذا حصلت معها أربعة أحرف (أصول) ^(٧) وإلا ف(ينبوع) ياؤها زائدة ومعها أربعة أحرف.

٥٣ - ذكر أن الواو لا تزداد أولًا ، وأما غير أول فلا تكون إلا زائدة ^(٨).
والصواب أن يقول مع ثلاثة أصول فصاعداً ^(٩) وإلا فثوب ومقام فيهما الواو أصلية لا شك.

٥٤ - لم يحد المنادى. وقال ابن الحاجب إن الزمخشري لم يحد

(١) المفصل ٢/٢٠٧.

(٢) المغني ١/١٨٢ ، ٢٦٥ ، ٤٠ - ٣٩ ، ٢٨٧/٢ ، ١٢٠/١ ، ١٢٢ - ١٢٢ ،
الأشموني ١/١٧٥ - ١٧٦ .

(٣) المفصل ١/٢٤٣ .

(٤) ابن عقيل ٢/٣٣ ، الأشموني ٢/٢٣٨ .

(٥) الفائق ١/٤٣٤ .

(٦) المفصل ٢/٢٥١ .

(٧) الرضي على الشافية ٢/٣٧٤ - ٣٧٥ ، شرح الشافية لسيد عبد الله ١٣٨ .

(٨) المفصل ٢/٢٥١ .

(٩) الرضي على الشافية ٢/٣٧٥ ، شرح الشافية لسيد عبد الله ١٣٨ .

المنادى لإشكاله . وقد حَدَّهُ في الكافية بقوله : هو المطلوب بحرف نائب مناب (أدعوه) لفظاً أو تقديرأ . وقال الرضي : والظاهر أن جار الله لم يحدّه لظهوره لا لإشكاله^(١) .

ملاحظات اجتهادية :

١ - ذهب الزمخشري إلى أن الكلام هو الجملة ، فقد ذكر أن الكلام مؤلف إما من اسمين أُسند أحدهما إلى الآخر نحو : زيد قائم ، أو من فعل واسم نحو : ضرب زيد ويسمى كلاماً وجملة^(٢) .

والصواب أنها أعم منه ، إذ شرطه الإفاده بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام^(٣) .

٢ - ذكر أن الاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً بحركة أو حرف ، أو محلأ ، واختلافه محلأ في نحو : العصا وسعدى ، والقاضي في حالي الرفع والجر ، وهو في النصب كالضارب^(٤) .

ولم يذكر في الإعراب التقديرى المضاف إلى ياء المتكلم ، وهو مبني عنده^(٥) . ولا المحكى كالمركبات الإسنادية ونحوها .

٣ - ذكر أن من الحال غير الصفة نحو قولهم : جاء البر قفيزين^(٦) . وذكر ابن الحاجب أن (جاء) هنا فعل ناقص ، قال : وقيل هو حال ،

(١) الرضي على الكافية ١/١٤١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/١٨ ، الفيروزج شرح الأنموذج ص ٣.

(٣) مغني اللبيب ٢/٢٧٤ ، الهمع ١/١٢-١٣ ، الفيروزج ص ٣.

(٤) المفصل ١/٤١-٤٣.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣١ ، أعجب العجب ٥٦.

(٦) المفصل ١/١٨١.



وليس بشيء لأنه لا يراد أن البر جاء في حال كونه قفيزين ولا معنى له^(١).

٤ - ذكر أنه يجوز أن يجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز تأكيداً
فيقال: نعم الرجل رجلاً زيد ، قال جرير:

تزوّد مثل زاد أبيك فينا فنعمزاد أبيك زاداً^(٢)
ورده ابن هشام فقال: «فالصحيح أن زاداً معمول للتزوّد إما مفعول
مطلق إن أريد به التزوّد ، أو مفعول به إن أريد به الشيء الذي يتزوده من
أفعال البر»^(٣).

٥ - ذكر أن صيغة التعجب (أفعِلْ به) فعل أمر والباء مزيدة ، مثلها في
قوله تعالى ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْهَنْكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] للتأكيد والاختصاص ،
أو هي للتعديـة^(٤).

وعند جمهور النحاة أنه فعل لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب لا الأمر ،
وهو فعل ماض والباء زيدت في الفاعل^(٥).

٦ - ذكر أن الباء تكون مزيدة في المنصوب كقوله تعالى ﴿وَلَا تُلْقُوا
بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْهَنْكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] ، قوله ﴿يُأَيِّدُكُمُ الْمَفْتُون﴾ [القلم: ٦]^(٦).
والثانية عند سيبويه من قبيل زيادة الباء في المبتدأ . وقيل (المفتون)
مصدر بمعنى الفتنة^(٧). فتكون متعلقة بمحذوف .

٧ - ذكر في (كسر همزة إنٌ وفتحها) أن من المواقع ما يحتمل المفرد

(١) الرضي على الكافية ٢/٣٢٣ ، الصبان ١/٢٢٩.

(٢) المفصل ٢/١٦٦.

(٣) المغني ٢/٤٦٤ - ٤٦٣.

(٤) المفصل ٢/١٧٠ - ١٦٩.

(٥) الرضي على الكافية ٢/٣٤٤ ، التصريح ٢/٨٨ ، الأشموني ٣/١٩.

(٦) المفصل ٢/١٧٨.

(٧) المغني ١/١٠٩.

والجملة ، فيجوز إيقاع أيتها شئت ، نحو قوله : (أول ما أقول أني أحمد الله) إن جعلتها خبراً للمبتدأ فتحت ، كأنك قلت : أول مقولي حمد الله . وإن قدرت الخبر محدوداً كسرت حاكياً^(١) .

وخطأ ابن هشام الزمخشري في قوله هذا فقال : «قد يقع القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها ، وذلك نحو (أول قولي إني أحمد الله) إذا كسرت (إن) ، لأن المعنى : أول قولي هذا اللفظ ، فالجملة خبر لا مفعول ، خلافاً لأبي علي ، زعم أنها في موضع نصب بالقول ، فبقي المبتدأ بلا خبر ، فقدر (موجود) أو (ثابت) ، وهذا المقدر يستغني عنه ، بل هو مفسد للمعنى . . . وتابع الزمخشري أبا علي في التقدير المذكور ، والصواب خلاف قولهما»^(٢) .

٨ - ذكر أن (حاشا) كلمة تفيد معنى التنزيه في باب الاستثناء^(٣) . «وما ذكره من أنها تفيد معنى التنزيه في باب الاستثناء غير معروف عند النحوين» وحاشا التنزيهية عندهم غير الاستثنائية^(٤) .

٩ - ذكر أن لام الابتداء لا تجتمع إلا (إن) المكسورة الهمزة ، أما قوله :

* ولكتني مِنْ حُبّها لعميد *

فعلى أن الأصل : ولكن إني ، كما أن أصل قوله تعالى ﴿لَنَكَانَ هُوَ اللَّهُ رَبِّ﴾ [الكهف : ٢٨] لكن أنا^(٥) .

وذكر في (أعجب العجب) أن هذا شاذ لا يعول عليه ، قال : «وأما

(١) المفصل ٢/١٨٧ .

(٢) المغني ٢/٤١٥ .

(٣) المفصل ٢/١٨٣ ، الكشاف ٢/١٣٤ .

(٤) النهر الماد ٥/٣٠١ ، المغني ١/١٢١ - ١٢٢ ، التصريح ١/٣٦٥ .

(٥) المفصل ٢/١٨٧ .

(لكن) فلم تدخل اللام في خبرها في الاختيار ، وما يروى * ولكنني من جبها لعميد * فشاذ لا يعول عليه»^(١).

فقد عدّها في (المفصل) واقعة في خبر (إن) ، وفي (أعجب العجب) في خبر لكن .

١٠ - ذكر أن من أصناف الحرف حرف الشرط وهما (إن ولو)^(٢). ولم يذكر (إذ ما) وهي حرف عند سيبويه والأكثرين^(٣) ، وأما ما كان معنى الشرط فكثير .

١١ - ذكر أن اسم لا النافية للجنس إذا كان مفرداً فهو مفتوح وخبره مرفوع . . . وأما قوله :

* لا نسب اليوم ولا خلة*

على إضمار فعل كأنه قال : ولا أرى خلة^(٤).

ولست أدرى لم يجعله معطوفاً على اسم لا مع تكرر (لا) ، ومعلوم أنه يجوز في ذلك النصب^(٥) . كما ذكر هو في مكان آخر أنه في (لا حول ولا قوة إلا بالله) ستة أوجه منها النصب للثاني^(٦) .

ورد ابن هشام على الزمخشري إعرابه هذا ثم قال : «وإنما النصب مثله في لا حول ولا قوة»^(٧) .

(١) أعجب العجب ٦.

(٢) المفصل ٢١٣/٢.

(٣) ابن عقيل ٢٧٥/٢ ، المغني ٨٧/١ ، الأشموني ٤/١١ .

(٤) المفصل ١/٢١٦ .

(٥) الأشموني ٩/٢ ، الشواهد على الأشموني للعيني ٩/٢ .

(٦) المفصل ١/٢٤٠ .

(٧) المغني ٢/٦٠٠ .

١٢ - اشترط الجرجاني والزمخشي زيادة تخصص عطف البيان، قال النحويون: وليس ب صحيح؛ لأنه في الجامد بمنزلة النعت في المستق، ولا يشترط زيادة تخصص النعت، فكذا عطف البيان، بل الأولى بهما العكس لأنهما مكملان. وقد جعل سيبويه ذا الجمة من (يا هذا ذا الجمة) عطف بيان مع أن (هذا) أخص^(١).

قال الزمخشي: وعطف البيان أن تتبع المذكور بأشهر اسميه نحو جاءني أخوك زيد. قال: وتقول: (يا هذا ذا الجمة)، على البدل^(٢).

١٣ - جاء في (الهمع): إن المفعول به «يحذف عامله قياساً لقرينة، ويجب سماعاً في مثل وشبهه إلا إن لم يكثر استعماله، خلافاً للزمخشي... قال أبو حيان وقد غفل الزمخشي عن هذا، فجعل: انتهوا خيراً منه، وانته أمرأ^(٣)، سواء في وجوب إضمار الفعل. وقد نص سيبويه على أنه لا يجب الإضمار في الثاني، وعلله بأنه ليس في كثرة الاستعمال كال الأول»^(٤).

١٤ - ذكر الزمخشي أن (أجل) لا يصدق بها إلا في الخبر خاصة^(٥). وذكر غيره من النحاة أنها حرف جواب مثل نعم فيكون تصديقاً للمخبر وإعلاماً للمستخبر و وعداً للطالب^(٦).

١٥ - ذكر الزمخشي أن (بات) تأتي بمعنى صار^(٧).

(١) التصريح ١٣٢/٢ ، الهمع ١٢١/٢.

(٢) المفصل ١/١١٩ ، الأنموذج ص ٧.

(٣) انظر المفصل ١/١٤٠.

(٤) الهمع ١/١٦٨ وانظر الكافية ١/١٣٩.

(٥) المفصل ٢/٢٠٣.

(٦) المغني ١/٢٠ ، الهمع ٢/٧١.

(٧) المفصل ٢/١٦٠.



قيل : وليس بصحيح لعدم شاهد على ذلك مع التتبع والاستقراء^(١) .

١٦ - ذكر الزمخشري أن من الحال أسماء جامدة متضمنة توبيخاً على ما لا ينبغي من التقلب في الحال كقولهم : أتميمياً مرة وقيسياً أخرى^(٢) ؟

قال الرضي في شرح الكافية : هذا مذهب السيرافي والزمخشري ... ومذهب سيبويه وهو الحق انتسابها على المصدرية^(٣) .

١٧ - ذكر الزمخشري أنه قد تجري أسماء غير مصادر مجرى المصادر.

وذكر من الصفات نحو قولهم : هنيئاً مريئاً ، وعائذاً بك ، وأقائماً وقد قعد الناس ؟ وأقاعدأً وقد سار الركب^(٤) ؟

ورجح ابن يعيش نصبهما على الحال^(٥) .

١٨ - ذكر الزمخشري أن (م) في القسم هي (من) الداخلة على (ربي) حذفت نونها^(٦) . ورده ابن مالك بأنها لو كانت كذلك لجاز دخولها على (ربى) كالأصل . وأجاب أبو حيان بأنه قد سمع ذلك^(٧) .

١٩ - ذهب الزمخشري إلى أن الضمير برب نكرة^(٨) . والأكثرون على

(١) الهمع ١١٤ / ١ ، الأشموني ١ / ٢٣٠ ، النهر الماد ٤٤ / ٣ - ٤٥ ، الدر اللقيط ٤٥ / ٣ .

(٢) المفصل ١ / ١٨٧ - ١٨٨ .

(٣) سيبويه ١ / ١٧٢ - ١٧٣ ، الرضي على الكافية ١ / ٢٣٢ .

(٤) ابن يعيش ١ / ١٢٢ .

(٥) ابن يعيش ١ / ١٢٢ - ١٢٣ .

(٦) المفصل ٢ / ٢٣٧ ، ٢٣٩ .

(٧) الهمع ٢ / ٤٠ .

(٨) المفصل ٢ / ٢٧ .

أنه معرفة^(١). والظاهر أن الزمخشري ذهب إلى ذلك لأن ربَّ لا يكون مجرورها إلا نكرة ، والآخرين ذهبوا إلى أن الضمير معرفة فلا يكون نكرة ، ولكلِّ وجه.

٢٠ - ذكر الزمخشري أن (ما) يُصيِّب ألفها القلبُ والحذف ، فالقلب في حديث أبي ذؤيب: قدمت المدينة وأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام فقلت: مَهْ؟ فقيل: هلك رسول الله عليه الصلاة والسلام^(٢).

قال الرضي: «وحملها على المجرورة في نحو: مثل مه ومجيء منه أولى. أعني جعله هاء السكت جيء بها بعد حذف الألف كالعوض منه»^(٣).

٢١ - ذكر الزمخشري أن اللام الداخلة على اسم الفاعل والمفعول منقوصة من الذي وأخواته^(٤). قال الرضي: «والأولى أن نقول: اللام الموصولة غير لام الذي؛ لأن لام (الذي) زائدة، بخلاف اللام الموصولة»^(٥). وخطأ أبو حيان اجتهاد الزمخشري وقال: «لو كانت اللام بقية (الذي) لكان لها موضع من الإعراب كما كان للذي»^(٦).

٢٢ - ذكر أنه «إذا كان المضاف إليه ضميراً متصلةً جاء ما فيه تنوين أو نون، وما عدم واحداً منهما شرعاً في صحة الإضافة»^(٧). وعلى هذا

(١) التصريح ٤/٢.

(٢) المفصل ٣٩/٢.

(٣) الرضي على الشافية ٢/٢٩٦.

(٤) المفصل ٢/٣٦.

(٥) الرضي على الكافية ٢/٤١.

(٦) البحر المحيط ١/٧٧.

(٧) شرعاً ، أي سواء ، «المفصل» ١/٢٤٨ - ٢٤٩ ، ذكر المجرورات.



فالكاف والهاء نحو: الضارب والضاربه مضاد إلية.

وهذا مخالف لسيبويه، قال: «إن لم يكن ذو اللام مثنى أو مجموعاً بالواو والنون فهو منصوب لا غير ، نحو: الضاربه»^(١).

٢٣ - ذكر الزمخشري أن قولهم: افعل هذا بادي بدي ، وبادي بدا ، أصله: بادي بداء ، وبادي بداء ، فخفف بطرح الهمزة والإسكان ، وانتصابه على الحال ، ومعناه: مبتدئاً به قبل كل شيء^(٢).

«وجعلها سيبويه من باب خمسة عشر ، وهو الأولى ، وإن كان على جهة التشبيه ، ولو كان الأمر كما قال جار الله لوجب إدخال التنوين في بدي وبدا ؛ لأن فيما تركياً بلا علمية ولم يُسمعا منونين»^(٣).

ملاحظات أخرى:

١ - ذكر أن (مه) اسم فعل غير متعدّ بمعنى اكفف^(٤).

قال ابن هشام: «ومه بمعنى (انكف)، ولا تقل: بمعنى اكفف ، كما يقول كثير منهم ؛ لأن (اكف) يتعدى ، و(مه) لا يتعدى»^(٥).

٢ - ذكر أن (قطام) علماً لأنثى ممنوع من الصرف ، وينصرف عند التنكير ، علماً بأن (قطام) مبنية على الكسر لأنه معدول عن قاطمة^(٦). هذا في لغة أهل الحجاز ، أما تميم فإنها تمنع من الصرف كما ذكر هو

(١) الرضي على الكافية ١/٣١٠.

(٢) المفصل ٢/٧٢.

(٣) الرضي على الكافية ٢/١٠١ - ١٠٠.

(٤) المفصل ١/٤٤.

(٥) «شذور الذهب» ١١٦.

(٦) شرح الرضي على الكافية ٢/٨٧ ، (همع الهوامع) ١/١٦ ، (ابن يعيش) ١/٦٩.

نفسه في مكان آخر من المفصل ، فقد ذكر أن «قطام مبنية ، وهي لغة الحجاز ، وعند تميم المنع من الصرف»^(١).

٣ - ذكر أن المبتدأ والخبر هما الأسمان المجردان للإسناد نحو قولك : (زيد منطلق) ، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي كان وإن وحسبت^(٢).

ومعنى هذا أن حد المبتدأ هو حد الخبر «ومثل ذلك غير مستقيم ، إذ لا يستقيم أن يحد مختلفان بحقيقة واحدة»^(٣). ثم ذكر أن المراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل ، وكان ينبغي أن يقول : «من العوامل غير الزائدة» لأنه قد تدخل عليه عوامل زائدة نحو : هل من رجل في الدار؟ وبحسبك درهم ، ونحوهما.

وفي (شرح الأشموني) أن المبتدأ هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمستغني به^(٤).

والخبر الجزء المتمم الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور^(٥).

٤ - ذكر أنه قد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معاً كقولك : زيد المنطلق... ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ^(٦).

(١) ابن يعيش ٤/٦٤.

(٢) المفصل ١/٦٧.

(٣) الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب - الورقة ٣٤.

(٤) الأشموني ١/١٨٨ - ١٨٩ وانظر الرضي على الكافيه ١/٩١ ، أسرار العربية لابن الأنباري ٦٦ ، التصريح ١/١٥٤ - ١٥٥ ، الهمع ١/٩٣ ، التعريفات للجرجاني ١٧٣.

(٥) الأشموني ١/١٩٤ - ١٩٥ وانظر المصادر السابقة.

(٦) المفصل ١/٧٨ - ٧٩.

وواضح أنه يجوز تقديم الخبر عند أمن اللبس نحو: أبو حنيفة أبو يوسف نحو:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بـنـوـهـنـ أـبـنـاءـ الرـجـالـ الأـبـاعـدـ^(١)

٦ - ذكر أن جميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم في خبر (إن) ما خلا جواز تقديمه ، إلا إذا وقع ظرفاً كقولك (إن في الدار زيداً)^(٢).

علمًاً بأن من الخبر ما لا ترفعه كالخبر الإنسائي^(٣) نحو: زيد اضربه ، وأين زيد؟

٧ - ذكر أنه إذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان حُذفت الأخيرة وصار المصغر على مثال فُعِيل كقولك في عطاء... عطي^(٤).

وكان الصواب أن يقال: إذا ولّي ياء التصغير ياءان أو أكثر في الطرف أُبقيت مع ياء التصغير ياء واحدة وحذف الباقى نحو: معاوية - معيّة ، فإن لم تكن في الطرف فليس ثمة حذف نحو: مهَيِّم تصغير مهِيام ، وكذلك إن لم يلّيا ياء التصغير بالرغم من اجتماعهما في الطرف نحو حُيَيْ تصغير حيّ.

٨ - ذكر أن البدل غير اللازم يُردد إلى أصله في التصغير كما يرد في التكسير . تقول في ميزان: مُؤيَّزِين ، وفي متّعد ومتسّر: مويعَد ومييسَر^(٥).

وواضح أن الذي يرد إلى أصله في التصغير ذو البدل الكائن آخرًا ، فإن لم يكن آخرًا فيشترط فيه شرطان: أحدهما: أن يكون حرف لين ،

(١) ابن عقيل ١/١٣٣ - ١٣٤ ، الأشموني ١/٢١٠.

(٢) المفصل ١/٨٤ ، الأنموذج ص ٤.

(٣) التصريح ١/٢١٠ ، حاشية الصبان ١/٢٦٩.

(٤) المفصل ١/٩٧.

(٥) المفصل ١/٩٦.

والآخر ألا يكون بدلاً من همزة تلي همزة. وعلى هذا تقول في متّعد ومتشّر: مُتَيَّعِداً ومتيسراً، خلافاً للزجاج. وتقول في نحو آكل (اسم تفضيل): أُويكل ، لا أُويكل^(١).

٩ - ذكر أن المختار نصبه في (الاشغال) في موضعين: أحدهما: إن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية ، والثاني: أن يقع موقعاً هو بالفعل أولى ، وذلك أن يقع بعد حرف الاستفهام... وأن يقع بعد (إذا وحيث) كقولك : (إذا عبد الله تلقاه فأكرمه) و(حيث زيداً تجده فأكرمه).
وذكر أن النصب يكون مختاراً ولازماً^(٢).

ومن المعلوم أنه يجب نصب الاسم إذا وقع بعد أداء لا يليها إلا الفعل كأدوات الشرط و(إذا) من أدوات الشرط^(٣). وعلى هذا يجب نصب الاسم بعدها في الاشتغال.

ومن الناحية الثانية ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على خمسة أقسام: أحدها: ما يجب فيه النصب ، والثاني: ما يجب فيه الرفع ، والثالث: ما يجوز فيه الأمران والنصب أرجح ، والرابع: ما يجوز فيه الأمران والرفع الرجح ، والخامس: ما يجوز فيه الأمران على السواء^(٤). وهو تقسيم أدق من تقسيم الزمخشري .

١٠ - ذكر أن من الظروف التي تلزم النصب على الظرفية (عند)^(٥).
في حين أن (عند) تفارق النصب على الظرفية إلى الجر بـ (من) كما قال تعالى: ﴿رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا﴾ [الكهف: ٦٥].

(١) الأشموني ٤/١٦٥ ، همع الهوامع ٢/١٨٨.

(٢) المفصل ١/١٤٣ - ١٤٤.

(٣) ابن عقيل ١/٢٩٤ ، ابن يعيش ٢/٣٦.

(٤) ابن عقيل ١/٤٠٠ ، الأشموني ٢/٨٠ - ٨١.

(٥) المفصل ١/١٥٧ - ١٥٨.

١١ - ذكر أن المفعول فيه ينقسم إلى مبهم ومؤقت ، وذكر من المؤقت نحو: اليوم والليلة والسوق والدار^(١).

ومعلوم أن نحو: السوق والدار لا يمكن أن يكون ظرفاً لأنه مختص وشرط ظرف المكان أن يكون مبهاً نحو فوق وتحت^(٢).

١٢ - عرف المفعول له بأنه علة الإقدام على الفعل وهو جواب لمه^(٣)? ومن الواضح أن هذا ليس حداً نحوياً فالعلة قد تذكر بالفعل مع حرف التعليل نحو: جئت كي أستفيد ، ولا شك أن علة المجيء المذكورة ليست مفعولاً له.

وَحَدَّهُ ابْنُ هِشَامَ بِقَوْلِهِ :

هُوَ الْمَصْدُرُ الْمَعْلُلُ لِحَدِيثِ شَارِكِهِ وَقَتَّا وَفَاعِلًا^(٤).

١٣ - ذكر أن جملة الحال إذا كانت اسمية لزمت الواو إلا ماشد من قولهم: كلمته فُوهُ إِلَى فِيَّ . وذكر أن جملة الحال إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت فهي بغير واو ، وكذلك الماضي^(٥).

وليس الأمر كذلك ، فقد وردت في التنزيل في مواضع جملة الحال اسمية بغير واو نحو قوله تعالى ﴿أَهِبُّطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌ﴾ [البقرة: ٣٦] ونحو ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَجُوْهُهُمْ مُسَوَّدَةٌ﴾ الزمر: ٦٠^(٦).

(١) المفصل ١/١٥٧.

(٢) التصريح ١/٣٤٠ ، الأشموني ٢/١٢٩.

(٣) المفصل ١/١٧٣.

(٤) قطر الندى ٢٢٦.

(٥) المفصل ١/١٨٥.

(٦) المغني ٢/٥٠٥ ، ابن يعيش ٢/٦٦ ، ابن عقيل ١/٣٧١ - ٣٧٢ ، الأشموني ٢/١٨٧ - ١٩٢.

أما المضارع المثبت إذا اقترن بقد فهو يلزم اقترانه بالواو نحو: ﴿ وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾ [الصف: ٥] ^(١).

وأما الماضي - وهو غالباً بقد أو دائمًا - فيجوز فيه الأمران تقول: جاء زيد وقد قام عمرو ، وجاء زيد قد قام أبوه ^(٢).

١٤ - ذكر أن التمييز هو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته ^(٣).

و واضح أن هذا التعريف ينطبق على عطف البيان أيضًا، فعندما تقول: (جاء أخوك زيد) و(عندك أكثر من آخر) فقد نصحت على أحد المحتملات، ولا سيما عند من يرى أن عطف البيان قد يبين الجملة كما يبين المفرد.

و حَدَّهُ ابن عقيل بقوله: التمييز «كل اسم نكرة متضمن معنى من لبيان ما قبله من إجمال» ^(٤).

وفي (التصريح) أنه «اسم نكرة بمعنى (من) مبين لإبهام اسم أو إبهام نسبة» ^(٥).

١٥ - ذكر أن المستثنى بعد ما عدًا وما خلا حكمه النصب ليس إلا ^(٦).

وأُجيز الجرُّ بعد (ما) على جعل (ما) زائدة ، وجعل (خلا وعدًا) حرفي جر ^(٧).

(١) الأشموني ١/١٨٩.

(٢) ابن عقيل ١/٣٧١ - ٣٧٢.

(٣) المفصل ١/١٨٨.

(٤) ابن عقيل ١/٣٧٤.

(٥) التتصريح ١/٣٩٤ وانظر الكافية ١/٢٣٤.

(٦) المفصل ١/١٩٣.

(٧) ابن عقيل ١/٣٩٤.

١٦ - ذكر أن ما قدم من المستثنى كقولك: (ما جاءني إلا أخاك أحد) واجب النصب^(١).

مع أنه حكي جواز رفعه أيضاً، ومنه قوله:
فإنهم يرجون منه شفاعةً إذا لم يكن إلا النبيون شافع^(٢)
قال سيبويه: «وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون:
(مالي إلا أبوك أحد) فيجعلون (أحداً) بدلاً»^(٣).

١٧ - ذكر أن دخول الباء في خبر (ما) نحو: «ما زيد بمنطلق» إنما يصحُّ على لغة أهل الحجاز لأنك لا تقول: زيد بمنطلق^(٤).

علمًا بأنه لا يختص دخول الباء في خبر (ما) الحجازية ، بل تدخل في خبر (ما) التميمية^(٥). ومنه قول الفرزدق (وهو تميمي):

لعمرك ما معنٌ بتارك حَقِّهِ ولا مُنسىٌ معن ولا متيسر

١٨ - ذكر أن التوابع هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها^(٦).

ومن المعلوم أن التوابع ليست أسماء فحسب ، بل تكون أفعالاً وحروفًا ، فالبدل يقع في الأسماء والأفعال ، والتأكيد في الأسماء والأفعال والحرروف ، كما ذكر هو نفسه^(٧).

(١) المفصل ١/١٩٥.

(٢) انظر ابن عقيل ٣٣٧/١ ، التصريح ٣٥٥/١ ، الأشموني ١٤٨/٢.

(٣) سيبويه ٣٧٢/١.

(٤) المفصل ١/٢٤١.

(٥) الأشموني ٢٥٢/١ ، ابن يعيش ١١٦/٢ ، المغني ٥٦٠/٢ ، الرضي على الكافية ٢٩٢/١ ، همع الهوامع ١٢٧/١.

(٦) المفصل ٢/٣.

(٧) المفصل ٢/٤.

١٩ - ذكر أن التأكيد بتصريح التكرير جاري في كل شيء ، في الاسم والفعل والحرف والجملة . . . تقول ضربت زيداً زيداً ، وضربت ضربت زيداً ، وإن إن زيداً منطلق^(١) .

وعلمون أنه إذا أريد توكيد الحرف الذي ليس للجواب يجب أن يعاد مع الحرف المؤكد ما اتصل بالمؤكد نحو : (إن زيداً إن زيداً قائم) ، ولا يجوز : (إن إن زيداً قائم) ، ولا : (في في الدار زيد)^(٢) .

٢٠ - ذكر أن المنقوص لا يخلو من أن تكون ألفه ثلاثة أو فوق ذلك^(٣) . . . كقولك : قفوان وعصوان .

و واضح أنه يعني المقصور .

٢١ - وذكر في تثنية الممدود أن الممدود قد تكون همزته أصلية كقراء ، ومنقلبة عن حرف أصل كرداء وكساء ، وزائدة في حكم الأصلية كعلباء وحرباء ، ومنقلبة عن ألف تأنيث كحمراء وصحراء ، فهذه الأخيرة تقلب واواً لا غير ، كقولك : حمراوان وصحراء ، والباب في الباقي أن لا يُقلبن ، وقد أجيزة القلب أيضاً^(٤) .

وعلمون أنه إذا كانت همزة الممدود أصلية وجب إيقاؤها ، فنقول : في قراء : قراءان ، ووضاء : وضاءان^(٥) .

٢٢ - ذكر أن اسم التفضيل لا يعمل عمل الفعل ، فلم يجيروا (مررت برجل أفضل منه أبوه) ولا (خير منه أبوه)^(٦) .

(١) المفصل ٤/٢.

(٢) ابن عقيل ١٦٢/٢ ، التصريح ١٣٠/٢ ، الأشموني ٨٢/٣ ، الهمع ١٢٥/٢ .

(٣) المفصل ٧٦/٢ - ٧٨ .

(٤) المفصل ٧٨/٢ .

(٥) ابن عقيل ٣٣٣/٢ ، الأشموني ١١٣/٤ .

(٦) المفصل ١٣٠/٢ .



ومعلوم أنه يصح أن يرفع اسمًا ظاهراً قياساً مطرداً في كل موضع وقع فيه بعد نفي أو شبهه وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين نحو (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد)^(١).

٢٣ - ذكر أن الفعل المضارع يبني مع النون المؤكدة كقولك:
لا تضرِّبَنْ ولا تضرِّبُنْ^(٢).

علمًا بأن المثال الأخير (لا تضرِّبَنْ) معرب لا مبني؛ لأن نون التوكيد لم تباشر الفعل، وهو شرط في بنائه. قال ابن عقيل «و كذلك يعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد واو جمع أو ياء مخاطبة نحو (هل تضرِّبَنْ يا زيدون؟ وهل تضرِّبُنْ يا هند؟)»^(٣).

٢٤ - ذكر أن (أنْ) إذا دخلت على المضارع لم يكن إلا مستقبلاً، ومن ثم لم يكن منها بد في خبر عسى^(٤).
والصواب أن الأكثر هو اقتران خبرها بـ(أنْ)^(٥).

٢٥ - ذكر أن اللام الفارقة لازمة لخبر (إنْ) المكسورة إذا خفت^(٦).
والصواب أنها لا تلزمها إلا إذا أهملت، فارقة بينها وبين (إنْ) النافية، أما إذا أعملت فلا تلزمها اللام^(٧).

٢٦ - ذكر أن الفعل هو ما دل على اقتران حدث بزمن^(٨).

(١) ابن عقيل ١٤٢/٢ ، الأشموني ٥٣/٣ - ٥٥.

(٢) المفصل ١٣٧/٢.

(٣) ابن عقيل ١٦/١ - ١٧ ، الأشموني ٦١/١.

(٤) المفصل ٢١٠/٢ - ٢١١.

(٥) ابن عقيل ٢٨٠/١ ، الأشموني ١/٢٦٠.

(٦) المفصل ١٩٠/٢ - ٢٢١/٢.

(٧) ابن عقيل ٣٢٣/١ ، التصریح ٢٣١/١ ، الأشموني ١/٢٨٨.

(٨) ابن يعيش ج ٧ ص ٢.

قال ابن الحاجب: «فقوله: ما دل على اقتران حدث بزمان ليس بجيد؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمان جمِيعاً، فإذا قال: ما دل على اقتران حدث فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول، وخرج الحدث والزمان عن الدلالة، ولا ينفعه كونهما متعلقان؛ لأنك تقول: أعجبني اقتران زيد وعمرو دونهما»^(١).

ونحوه قال ابن يعيش. وقال أيضاً: «هذا يبطل بقولهم: (القتال اليوم) فهذا حدث مقترب بزمان وليس فعلاً، فوجب أن يؤخذ في الحد (كلمة) حتى يندفع هذا الإشكال»^(٢).

٢٧ - جاء في (شرح الكافية) للسيد عبد الله أن ما أشبه الزائد من الحروف يحذف في التصغير إذا كان في الطرف أو قريباً من الطرف. «أما إذا لم يكن في الطرف ولا قريباً منه فلا يحذف، فلا يقال في (جحرمش) جُحَيْرِش بحذف الميم؛ لأنها بعيدة من الطرف الذي هو محل التغيير... وقال الزمخشري: يحذف شبه الزائد أين كان، وهو وَهَمٌ منه»^(٣).

ووهم السيد عبد الله في نقله هذا عن الزمخشري، فإن الزمخشري قال: «وأما الخماسي فتصغيره مستكره كتكسيره لسقوط خامسه فإن صغر قيل في فرزدق: فُرَيْزَدُ، وفي جحرمش: جُحَيْمُ.

ومنهم من قال: (فُرَيْزَقُ وجُحَيْرِش) بحذف الميم؛ لأنها من الزوائد والدال لشبهها بما هو منها وهو التاء، والأول الوجه. قال سيبويه: لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتفع فإنما حذف الذي ارتفع عنده»^(٤).

(١) الإيضاح شرح المفصل ، الورقة ٢٠٧.

(٢) ابن يعيش ج ٧ ص ٣.

(٣) شرح الكافية - للسيد عبد الله ص ٥٠.

(٤) ابن يعيش ١١٦ / ٥ - ١١٧.

٢٨ - ذكر الزمخشري أن (أن ولو) «لابد من أن يليهما الفعل ... ولطلبهما الفعل وجب في (أن) الواقعة بعد (لو) أن يكون خبرها فعلاً كقولك : (لو أن زيداً جاءني لأكرمنه)، وقال الله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوَعَظُونَ بِهِ﴾ [النساء: ٦٦] ولو قلت : (لو أن زيداً حاضري لأكرمنه) لم يجز»^(١).

ورد ابن الحاجب بقوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمُ﴾ [لقمان: ٢٧] ، وابن هشام بقوله تعالى : ﴿يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٠]^(٢).

٢٩ - جاء في (الهمع) : «قال أبو حيان : لم يصرح أحد بأن إعمال (لا) عمل (ليس) بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب (المُغرب) ناصر المطرزي ، فإنه قال فيه : بنو تميم لا يعملونها ، وغيرهم يعملها. وفي كلام الزمخشري : أهل الحجاز يعملونها دون طيء»^(٣).

وهذا وهم ، فإن الزمخشري لم يقل : أهل الحجاز يعملونها دون طيء ، وإنما ذكر أن بنى تميم لا يعملونها. قال في (خبر ما ولا المشبهتين بليس) : «هذا التشبيه لغة أهل الحجاز ، وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء»^(٤).

٣٠ - ذكر أن «الواو تبدل من أختيها ومن الهمزة ، فإذا دالها من الألف في نحو ضوارب وضoirب تصغير ضيراب مصدر ضارب (ذكر ذلك مرتين في نفس الصفحة)»^(٥).

(١) المفصل ٢/٢١٦.

(٢) المغني ١/٢٧٠.

(٣) الهمع ١/١٢٥.

(٤) المفصل ١/٢٤١.

(٥) المفصل ٢/٢٥٩.

وهو وهم منه فإن (ضويرباً) تصغير ضارب لا ضيراب، وليس في (ضيراب) ألف قلبت واواً. وتصغير ضرائب ، ولعله يعني تصغير (ضيراب) مصدر (ضارب) فإن تصغيرها (ضويريب)^(١) والواو هنا أبدلت من الياء لا من الألف.

٣١ - ذكر الزمخشري في مررت بك بك أن الثاني بدل^(٢).

والصواب أنه تأكيد ، قال الرضي : « هو صريح التكرير لفظاً ومعنى ، فهو تأكيد لا بدل »^(٣).

٣٢ - ذكر أنبني تميم لا يثبتون خبر لا النافية للجنس أصلاً^(٤). « قال ابن مالك : ومن نسب إلى تميم التزام حذف الخبر مطلقاً فقد غلط ؛ لأن حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة والعرب مجتمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه »^(٥).

وقال الأندلسي : « والحق أنبني تميم يحذفونه وجوباً إذا كان جواباً ، أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه . وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأساً ، إذ لا دليل عليه »^(٦).

٣٣ - ذكر الزمخشري أن العرب أجروا نحو حيي وعيي مجرى بقى وفني فلم يعلوه ، وأكثرهم يدغم فيقول : حيّ وعيّ بفتح الفاء وكسرها^(٧).

(١) شرح الشافية لسيد عبد الله . ٥١

(٢) المفصل ٢/١٤ .

(٣) الرضي على الكافية ١/٣٦٤ ، حاشية التصریح ٢/١٥٩ .

(٤) ابن عييش ١/١٠٧ .

(٥) الهمع ١/١٤٦ - ١٤٧ .

(٦) الرضي على الكافية ١/١١٩ - ١٢٠ .

(٧) المفصل ٢/٢٨٧ .

وغلط الرضي الزمخشري في قوله بكسر الفاء. والصواب أنها لا تكسر^(١).

٣٤ - ذكر الرضي والأشموني أن الزمخشري عَدَ حروف الإبدال ثلاثة عشر وجمعها بقوله (استنجده يوم طال) فأسقط الزياء والصاد. وقال ابن الحاجب ذلك وهم^(٢).

وفي (المفصل) أن حروف الإبدال يجمعها قولك «استنجده يوم صالح زط»^(٣) فأدخل الزياء والصاد ، وبذلك يرتفع عنه ما نسبه إليه هؤلاء من وهم .

وأظن أن هذا الوهم إنما وقع لابن الحاجب أولاً شارح كتاب (المفصل للزمخشري) ، إذ ربما وقعت في يده نسخة فيها سقط ، ثم تبعه الرضي شارح كتاب (الشافية لابن الحاجب) ، ثم امتد الوهم منهما إلى غيرهما كالأشموني .

٣٥ - ذكر الزمخشري أن إمالة الكِبِا والعَشِيَا والمَكِا ومِال شاذة ؛ لأن الألف منقلبة عن واو ولا تؤثر الكسرة في المنقلبة عن واو. وأما إمالة الرّبِّيا فلأجل الراء^(٤).

قال الرضي : هذا وهم ، إذ ليس ثمة فرق في تأثير الكسرة بين الألف المنقلبة عن واو وبين غيرها. ولم أر أحداً فرق بينهما إلا الزمخشري والمصنف ، يعني ابن الحاجب^(٥).

(١) الرضي على الشافية ٣/١١٢.

(٢) الرضي على الشافية ٣/١٩٩ ، الأشموني ٤/٢٨٣.

(٣) الرضي على الشافية ٣/١٩٩ ، الأشموني ٤/٢٨٣.

(٤) انظر المفصل ٢/٢٣٠ والفاائق ٢/١٢٤.

(٥) الرضي على الشافية ٣/٨.

٣٦ - قال الرضي : «وما حكى الزمخشري من قولهم : (ها إن زيداً منطق) و(ها افعل كذا)^(١). مما لم أثر له على شاهد»^(٢).

٣٧ - ذكر الزمخشري أن (يا) حرف النداء للبعيد^(٣).

وقال ابن الحاجب : هي أعم الحروف . قال الرضي : «وما ذكره المصنف أولى ؛ لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ، ودعوى المجاز في أحدهما ، أو التأويل على خلاف الأصل»^(٤).

٣٨ - ذكر الزمخشري أن (هات) اسم فعل أمر^(٥) . والصواب أنه فعل أمر قال تعالى ﴿هَاٰئِنَّا بُرْهَنَنَّاٰتُم﴾ [البقرة: ١١١] ، واسم الفعل يكون بلفظ واحد^(٦).

٣٩ - قال الزمخشري : «وال فعل الذي يدخل على (أن) المفتوحة مشددة أو مخففة يجب أن يشاكلها في التحقيق كقوله تعالى ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥] ، قوله ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾ [طه: ٨٩] ، فإن لم يكن كذلك نحو (أطعم وأرجو وأخاف) فليدخل على أن الناسبة للفعل . . . وما فيه وجهان كظنت وحسبت وخلت فهو داخل عليهما جميعاً»^(٧).

قال الرضي : «وفيما قاله نظر ، لقوله :

وددت وما يغنى الودادة أتنى بما في ضمير الحاجبية عالم»^(٨)

(١) المفصل ٢/٢٠٠.

(٢) الرضي على الكافية ٢/٤٢٢.

(٣) المفصل ٢/٢٠٠.

(٤) الرضي على الكافية ٢/٤٢٢.

(٥) المفصل ٢/٤٤.

(٦) انظر التصريح ١/٤١.

(٧) المفصل ٢/١٩٢.

(٨) الرضي على الكافية ٢/٢٥٧.

٤٠ - جاء في (المفصل): «وبعض الأعلام يدخله لام التعريف ، وذلك على نوعين: لازم وغير لازم. فاللازم في نحو النجم للثريا . . . وغير اللازم في نحو الحارت والعباس والمظفر والفضل والعلاء وما كان صفة في أصله أو مصدرأً^(١) . . .».

والصواب: أن اللام في نحو الحارت والعباس والمظفر ليست لام تعريف ، وإنما هي للملحق الأصل . وهي قسم برأسه عند ابن عقيل ، ليست معرفة ولا زائدة^(٢) . وذكر غيره أنها زائدة زيادة غير لازمة وهو ما يسمى بملحق الأصل^(٣) .

وأما في نحو النجم فهي في الأصل معرفة للعهد^(٤) .

٦٠ - ذكر أنت تتول . (وَإِنْ أَتَيْتَنِي لَمْ أُغْلِنْ تَذَاهَبْ) ، بائرخع ، و(أنا والله إن تأتني لا آتك) بالجزم لأن الأول لليمين والثاني للشرط^(٥) .

والصواب أنه يجوز في الجملة الأخيرة وجهان: الرفع والجزم ، وذلك لأنه تقدم الشرط والقسم ما يحتاج إلى خبر وهو الضمير أنا^(٦) .

ومن الواضح أن قسماً من هذه المسائل أخذناها عليه بالنسبة للنحو المتأخرين عنه ، وله في ذلك عذر .

ونكتفي بهذا القدر ، وهو ليس على سبيل الاستقصاء ، وقد ذكر مسائل أخرى في أماكن نراها أليق بها منها هنا .

* * *

(١) المفصل ١/٣٣-٣٤.

(٢) ابن عقيل ١/١٥٩-١٦٠.

(٣) التصريح ١/١٥١-١٥٢ ، شرح الأشموني ١/١٨١-١٨٤.

(٤) التصريح ١/١٥١-١٥٢ ، شرح الأشموني ١/١٨١-١٨٤.

(٥) المفصل ٢/١٤٩.

(٦) التصريح ٢/٢٥٣ ، الأشموني ٤/٢٩.



أساس البلاغة

مكانته - الغاية من تأليفه - مصادره - ترتيبه
خصائصه وطريقته - المأخذ عليه

مكانته:

(أساس البلاغة) معجم متميز عن بقية المعجمات ، لم يُؤلف قبله ولا بعده مثله في حدود علمنا . ولم يُؤلف على طريقة معجم آخر . ولذلك بقي متميزاً، سهل الترتيب، لا تغنى عنه المعجمات الأخرى، وهو أيضاً لا يعني عنها . ويبدو أن (أساس البلاغة) سيبقى حياً بين المعجمات ، على حين مات منها كثير . جاء في (كشف الظنون) أن أساس البلاغة «كتاب كبير الحجم ، عظيم الفحوى ، من أركان فن الأدب ، بل هو أساسه ، ذكر فيه المجازات اللغوية والمزايا الأدبية وتعبيرات البلاغة على ترتيب موادها»^(١) ، وقال الأستاذ جرجي زيدان «هو معجم في اللغة العربية لا مثيل له في طريقة؛ لأنَّه يبحث على الخصوص في استعمال الألفاظ ومواضعها من الجمل بقطع النظر عن معانيها المستقلة أو اشتقاقيها . فإذا أراد شرح مادة أتاك بجملة فيها تلك المادة في موضعها من الاستعمال . وهو جزيل الفائدة»^(٢) وقال الأستاذ طه الرواوي : «هو أحسن

(١) كشف الظنون ١/٧٤ .

(٢) تاريخ آداب اللغة العربية ٣/٤٧ .

كتاب ألف في بابه، ويشرح فيه الألفاظ بإدخالها في جمل هي غاية في البلاغة، ويفصل استعمال الألفاظ على وجه الحقيقة ثم على وجه المجاز، ولو كان فيه شيء من التوسع لما فضلته معجم من المعاجم التي سلك فيها مؤلفوها المسلك اللغظي»^(١).

وقال: «وعليك بـ(أساس البلاغة) للزمخشري، فإنه أعدب مورد في هذا الباب»^(٢).

وقال الأستاذ أحمد حسن الزيات فيه وفي (فقه اللغة) للثعالبي: « وإنك لتجد في هذين الكتابين من الكشف عن خصائص اللغة والفحص عن أسرار العربية ما لا غنية عنه لكاتب ولا غاية بعده لطالب»^(٣).

وقال الأستاذ أمين الخولي: «تنتصر الحياة اليوم أو غداً فتوجد معاجم تتبع تطور اللغة وتتساير تدرجها... . ويبقى الأصلاح فيتداول الناس المعاجم الجديدة الحيوية... . ويوم يكون ذلك - وهو لابد كائن - تمسي المعاجم القديمة مراجع تاريخية ومراحل أثرية في سير الحياة اللغوية العربية... . لكن حين يكون ذلك شأن عامة المعاجم كـ«اللسان» و«القاموس» و«الصحاح» وما إليها يكون من بينها معجم يستطيع أن يحيى حياة غير أثرية ويقوم غير تلك القيمة التاريخية وذلك هو (أساس البلاغة) لجار الله أبي القاسم محمود ابن عمر الزمخشري ، المتوفى سنة ٥٣٨ هـ رحمة الله»^(٤).

ومن الغريب حقاً أن يغفله الأستاذ محمد أحمد الغمراوي في مقاله

(١) تاريخ علوم اللغة العربية ١٠٣.

(٢) تاريخ علوم اللغة العربية ٣٩.

(٣) تاريخ الأدب العربي ٣٧١.

(٤) أساس البلاغة بين المعاجم - مقدمة أساس البلاغة للأستاذ أمين الخولي ص هـ.

(كتب المراجعة في اللغة العربية)^(١) ولم يشر إليه مع أنه أول من ابتكر الترتيب المعجمي الحديث.

الغاية من تأليف الكتاب:

ذكر المؤلف نفسه الغاية من تأليف هذا الكتاب في مقدمة الأساس ، فلم يؤلفه لغرض تدوين معاني المفردات لغوياً ولا كان هذا همه فيه ، ولم يكن همه تسجيل الفاظ اللغة ، وإنما كان همه تخيّر أسلوب وانتقاء تعبير قال : «ولما أنزل الله كتابه مختصاً من بين الكتب السماوية بصفة البلاغة التي تقطعت عليها أعناق العتاق السبق . وونَت عنها خطى الجياد الْقُرَح ، كان الموفق من العلماء الأعلام أنصار ملة الإسلام ، الذين عن بيضة الحنفية البيضاء ، المبرهنين على ما كان من العرب العَرَباء حين تحدّوا به من الإعراض عن المعارضة بأسئلتهم ، والفرز إلى المقارعة بأسئلتهم ، من كانت مطامح نظره ومطارح فكره الجهاتِ التي توصل إلى تبيان مراسيم البلاغاء ، والعثور على مناظم الفصحاء ، والمخايره بين متداولات الفاظهم ومتعاورات أقوالهم ، والمغايره بين ما انتقوا منها وانتخلوا ، وما انتفوا عنه فلم يتقبلوا ، وما استرگوا واستنزلوا ، وما استفصحوا واستجزلوا ، والنظر فيما كان الناظر فيه على وجوه الإعجاز أو قف ، وبأسراره ولطائفه أعرف ، حتى يكون صدر يقينه أثلج ، وسهم احتجاجه أفلج ، وحتى يقال : هو من علم البيان حظي ، وفهمه فيه جاحظي ، وإلى هذا الصوب ذهب عبد الله الفقير إليه محمود بن عمر الزمخشري عفا الله عنه في تصنيف كتاب (أساس البلاغة)^(٢).

(١) هو مقال نشره مديلاً كتاب (مرشد المتعلم) تأليف سير جون آدمز ط ١ ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٤ من ص ٢٧٣ - ٣٠٨.

(٢) «مقدمة أساس البلاغة» للزمخشري.

مصادر٥:

ذكر المؤلف مصادره التي رجع إليها في تأليف هذا الكتاب ، فقد أخبر أنه جمعه مما انتقاه من فصيح اللغات وما سمع من الأعراب من نثر بشتى فنونه وشعر في شتى صوره وما طولع في بطون الكتب ومتون الدفاتر من روائع الألفاظ ، قال : «فُلِيَّتْ لِهِ الْعَرَبِيَّةُ وَمَا فَصَحَّ مِنْ لُغَاتِهَا ، وَمُلَحَّ مِنْ بِلَاغَاتِهَا ، وَمَا سَمِعَ مِنْ الْأَعْرَابِ فِي بَوَادِيهَا ، وَمِنْ خُطُبَاءِ الْحَلَلِ فِي نَوَادِيهَا ، وَمِنْ قِرَاضِبَةِ نَجْدِ فِي أَكْلَائِهَا وَمَرَاطِعِهَا ، وَمِنْ سَمَاسِرَةِ تَهَامَةِ فِي أَسْوَاقِهَا وَمَجَامِعِهَا ، وَمَا تَرَاجَزَتْ بِهِ السَّقَاهُ عَلَى أَفْوَاهِ قُلُوبِهَا ، وَتَسَاجَعَتْ بِهِ الرَّعَاةُ عَلَى شَفَاهِ عُلَبِّهَا ، وَمَا تَقَارَضَتْ شَعَرَاءُ قَيْسٍ وَتَمِيمٍ فِي سَاعَاتِ الْمَمَاتَنَةِ ، أَوْ مَا تَزَامَلَتْ بِهِ شَعَرَاءُ ثَقِيفٍ وَهَذِيلٍ فِي أَيَّامِ الْمَفَاتِنَةِ ، وَمَا طَوَّلَ فِي بَطُونِ الْكُتُبِ وَمَتُونِ الدَّفَاتِرِ مِنْ روائعِ الْأَلْفَاظِ مَفْتَنَةً ، وَجَوَامِعَ كَلْمٍ فِي أَحْشَائِهَا مَجْتَنَةً»^(١).

ونلخص أهم مصادره بما يأتي :

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - الحديث النبوى من مثل قوله ﷺ: «وَلَا تُؤْبِنْ فِي الْحَرَمِ» ، و«سِتُّرُونَ بَعْدِي أَثْرَةً» .
- ٣ - أقوال الصحابة ، وغيرهم من الفصحاء كعمر وعلي .
- ٤ - شعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين .
- ٥ - الأمثال نحو : (آبُلُ مِنْ حُنَيْفَ الْحَنَاطِ) في مادة (آبل) و(سَمْنُوكْ هُرِيقَ فِي أَدِيمَكْ) مادة (أدم) .
- ٦ - كلمات متورة للعرب ، مثل ما جاء في مادة (أزم) : «وَتَقُولُ

(١) «مقدمة أساس البلاغة» للزمخشري .

العرب: أصل كل داء البردة ، وأصل كل دواء الأزم» ، وفي مادة (أسر) : «وفي أدعيةهم أبي الله لك أسرًا» ، وفي مادة (أسل) : «وقال أعرابي لآخر: كيف كانت مطرتكم أسلت أم عَظَمت؟».

٧ - الشعراء المولدين ، كما جاء في مادة (أهب) : «قال أبو نواس في طردياته :

تراه في الحضر إذا هَا هَا به كأنما يخرج من إهابه

٨ - ما سمعه هو بنفسه ، كما جاء في مادة (أهل) : «قال: وهو مستأهل له ، وسمعت أهل الحجاز يستعملونه استعمالاً واسعاً».

٩ - كلمات له ، كما جاء في مادة (جذب) : «وفي نوابغ الكلم: من كان آدب كان رحله أجدب».

١٠ - المعجمات العربية القديمة وما رواه اللغويون قبله ، جاء في مادة (أكل) : «وفي كتاب (العين) : الواو في مرئي أكلتها الياء؛ لأن أصله مرؤوي».

وفي مادة (بضض) : «الأصمعي: أبيض بَضْ ولهق بمعنى واحد ، وهو الشديد البياض . وقال ابن دريد: هو الناصع اللون في سِمن . وقال المبرد: هو الرقيق البشرة الذي يؤثر فيه كل شيء^(١)».

وأما قول صاحب رسالة (الزمخشي اللغوي) : «ولا شك أن الزمخشي قد اعتمد على معاجم اللغة كلها في تأليف الأساس وخاصة العين والجمهرة»^(٢). فهو قول تنقصه الدقة العلمية ، ويظهر عدم التدقيق واضحًا إذا قورن هذا القول بما ذكره هو بعد صفحتين ، فإنه شك في أن

(١) انظر أيضًا مادة (ثقب) و(جرب) و(حنف) و(حنق) و(رأى) و(رحب) وغيرها.

(٢) الزمخشي اللغوي لمرتضى آية الله الشيرازي . ٢٤٠

يكون الزمخشري اطلع على كتاب (المفردات في غريب القرآن) للراغب الأصفهاني الذي عاش في المائة الخامسة للهجرة ، قال : «ومعرفة ما إذا كان الزمخشري قد قلد في الصنيع اللغوي في الألفاظ التي ذكرها أمر صعب كل الصعوبة ، فإن الزمخشري لم يشر إلى هذا الإمام في أساسه»^(١) . وهو مناقض لما ذكره آنفًا .

مما تقدم يبدو واضحاً أنه يعمد إلى استعمال الكلام البليغ والتعبير الجيد الذي يتعلق بالمادة أياً كان مصدره سواء في عهد الفصاحة أم العهود التي تلتة .

ترتيبه:

رتب الزمخشري معجمه هذا على أساس الحروف الهجائية تبدأ بالحرف الأول فالثاني كالمعجمات الحديثة والتزم هذا الترتيب . وقد ذكر في مقدمة الكتاب أنه رتبه «على أشهر ترتيب متداولاً ، وأسهله متناولاً ، يهجم فيه الطالب على طلبه موضوعة على طرف الثمام وحبل الذراع ، من غير أن يحتاج في التنقير عنها إلى الإيجاف والإيضاع ، وإلى النظر فيما لا يصل إلا بأعمال الفكر إليه ، وفيما ددق النظر فيه الخليل وسيبويه»^(٢) .

لم تكن هذه الطريقة مألوفة في ترتيب المعجمات ، فقد كانت هناك طريقة التقليب^(٣) ، والترتيب المخرجي للحروف وهي طريقة العين ، ثم سار على طريقة التقليب ابن دريد وآخرون . وكانت أيضاً طريقة القافية

(١) الزمخشري اللغوي . ٢٤٢ .

(٢) مقدمة أساس البلاغة - للزمخشري .

(٣) معنى التقليب أن تأخذ مادة لغوية وتقلبها على الأوجه المحتملة نحو ما جاء في العين ص ٤١ - ٤٣ (هعل ، عله ، هلع ، لهع) ، وما جاء فيه أيضاً ص ٦٣ - ٦٨ (قعد ، قدع ، عقد ، عدق ، دقع ، دفع) ومثل ما جاء في (جمهرة اللغة) لابن دريد ص ٢١٧ في مادة (ب ح ر) (البحر ، البح ، الحبر ، الحرب ، الريح ، الرحب) .

«وتعنى بتنظيم الكلمات حسب أواخرها ، وقد سار عليها الجوهرى والفيروزأبادى وابن منظور»^(١) ، وأخرون غيرهم .

واتخذ أحمد بن فارس في (المقاييس) نظاماً خاصاً ، فقد «اتخذ الألف باء أساساً ، ولكن ينتهي الحرف مع ما يليه ، فيأخذ باب الباء مثلاً مع التاء لا الهمزة أو الباء ، وباب التاء مع الثاء... . وباب العين مع الغين... . وأهمل الترتيب في أبواب ما زاد على ثلاثة أصول مكتفياً بأن تبدأ الكلمات بالحرف المعقود له»^(٢) .

وذكر أن الزمخشري هو أول من التزم هذا الترتيب الحديث^(٣) ، وربما سبق إليه بعض أصحاب الرسائل اللغوية الصغيرة والمعجمات الخاصة^(٤) .

وجاء (في مقدمة الصحاح) للأستاذ أحمد عبد الغفور عطار أن أبا المعالي محمد بن تميم البرمكي اللغوي (المتوفى سنة ٣٩٧ هـ) صنف كتاب (المنتهى) على أساس التزام الحروف الهجائية ابتداء من الحرف الأول ، وسبق الزمخشري إلى ذلك ، قال «ومنهج البرمكي في ترتيب مواده مبتكر ، وهو أول من رتب هذا الترتيب - بعد أبي عمر الشيباني^(٥) - وقد سبق البرمكيُّ الزمخشريَّ في نظامه الذي اتبعه في (أساس البلاغة) . ووهم الناس فطنوا أن الزمخشري مبتكر طريقة ترتيب المعجم على أوائل

(١) المعاجم العربية للدكتور عبد الله درويش ص ٩.

(٢) المعجم العربي للدكتور حسين نصار نصار ٤٠١.

(٣) المعاجم العربية لعبد الله درويش ١٢٦.

(٤) المعجم العربي - لنصار ٦٥٦ - ٦٥٧.

(٥) هو صاحب كتاب (الجيم) رتبه على حروف الهجاء وافتتح كتابه بالألف ذاكراً فيه كل كلمة مبدوعة بالألف دون مراعاة الحرف الثاني والثالث.

وافتتح كتابه بكلمة (الأوق) ثم (الألب)... . ثم يتنتقل إلى الحروف الأخرى . (مقدمة الصحاح ص ٧٤).

الحروف مثل ترتيب المعاجم الحديثة. وكان عمل البرمكي الصحيح أنه جعله على الترتيب المعروف في معجماتنا هذه الأيام»^(١).

وقال صاحب رسالة (الزمخشري اللغوي): «ثم جاء بعده (أي بعد أبي عمرو الشيباني صاحب الجيم) محمد بن تميم البرمكي اللغوي (م بعد ٣٩٧هـ). وقد رتب معجم (الصحاح) للجوهري بعد ذلك بحسب الحروف الأول»^(٢). ثم أشار إلى ما ذكره الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار في مقدمة الصحاح من أن البرمكي سبق الزمخشري في نظام ترتيب الحروف.

أما قول صاحب الرسالة أن البرمكي رتب (معجم الصحاح) بحسب الحروف الأول فلست أدرى من أين أتى به. ولعل أساس هذا القول ما ذكره ياقوت «والذي أشك فيه أن البرمكي نقل كتاب (الصحاح)»^(٣). ومن الملاحظ أن في (المتهى) مواد ليست في الصحاح. وقد ذكر ياقوت أنه زاد فيه أشياء قليلة^(٤). ففيه على سبيل التمثيل:

كدب ، كعدب ، عسقب ، قال: والعسبة العنقود الصغير ، حתרب ، حثرب ، حصرب ، عزرب ، عسكب ، شبت ، عبت ، لبت ، وحت ، صحت ، سحلت ، ملت ، وأيت ، وهذه كلها في الصحاح.

وأما ما ذكره الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار فالصواب أن الأمر لم يكن كذلك ، وإنما ألف البرمكي (المتهى) على نظام القوافي . والبقية الباقية من هذا المعجم تثبت ذلك بصورة واضحة.

(١) مقدمة الصحاح للجوهري لأحمد عبد الغفور عطار ١٦٧.

(٢) الزمخشري اللغوي ٢٣٥.

(٣) انظر إرشاد الأريب ٤١٩/٦ - ٤٢٠.

(٤) المصدر السابق.

ففي حرف (الباء) ذكر: قطرب ، دعرب ، فرب ، عزرب ، وزب ،
قعيسب ، دعسپ ، رشب ، دعشب ، قعشب ، طغضب . . . عصليب ،
حطلب ، خطلب ، سقلب^(۱) .

وفي حرف (الباء) يبدأ بـ: ذات ، شبـت... عـبت ، لـبت ، هـبت ،
شـبت ، صـحت ، وـحت ، دـشت ، دـعـت ، صـغـت ، مـكـت ، وـكـت ،
حـلت ، سـحلـت ، مـلـت ، ثـمـت ، ذـمـت ، غـمـت ، كـنـت... أـوـت ،
لـوـت ، نـوـت... ثـمـ أـيـت .

وفي حرف (الثاء) يضع: حربث ، هبث ، طث . . . الخ.

ومن هذا يتضح جلياً منهج البرمكي في ترتيب معجمه ، فهو يأخذ الحرف الأخير و يجعله باباً ثم يأخذ الحرف الذي قبل الأخير فيجعله فصلاً ويقلب الحروف الأول بموجب الفصل حتى ينتهي ، ثم ينتقل إلى حرف آخر .

فهو - كما نرى في باب التاء مثلاً - أخذ معه الحرف الذي قبل الآخر بادئاً بالهمزة فذكر: ذات. ثم (الباء) فذكر: شبت ، عبت ، لبت ، هبت. ثم (التاء) فذكر: شتت. ثم (الحاء) فذكر: صحت ، وحت. ثم (الشين) فذكر (دشت). ثم (العين) فذكر: دعت. ثم (الفاء) فذكر: صفت. ثم (الكاف) فذكر: مكت ، وكت. ثم (اللام) وذكر: حلت ، سحلت ، ملت. ثم (الميم) فذكر: ثمت ، ذمت ، غمت. ثم (النون) فذكر: كنت. ثم (الواو) فذكر: أوت... بوت... نوت. ثم (الياء) وذكر فيه: أيت.

(١) المنهى - مخطوطه مصورة في أمانة الجامعة العربية - معهد المخطوطات ٢٧٦ لغة الورقة ٢٦ وما بعدها.

فمنهجه إذن واضح جداً ، يتبع نظام القافية ، ثم يأخذ الحرف الذي قبل الآخر فيجعله فصلاً ويجري عليه التقليل . وهو يختلف في هذا عن الجوهرى والفيروزبادى اللذين اتخذا نظام القافية أيضاً ، غير أنهما جعلا الأوائل فصولاً ، فهما مثلاً في (باب التاء) فصل الهمزة وضععا: أبت ، أتت ، أرت ، أست ، أشت ، أصن... . وفصل الباء: بت ، بحت ، برت ، بست ، وفي فصل التاء: تبت ، تحت ، تخت... . ينت . فهما وضععا (شبت) في فصل الشين ، و(لبت) في فصل اللام ، و(هبت) في فصل الهاء ، بينما وضعها البرمكي في مكان واحد يمكن أن نسميه (فصل الباء)^(١) .

خصائصه وطريقته:

ذكر المصنف خصائص (أساس البلاغة) في مقدمة الكتاب وعدّ له ثلث خصائص . قال :

١ - «ومن خصائص هذا الكتاب تخير ما وقع في عبارات (المبدعين) وانطوى تحت استعمالات المفلقين أو ما جاز وقوعه فيها ، وانطواوه تحتها من التراكيب التي تملح وتحسن ، ولا تنقبض عنها الألسن لجريها رسّلات على الأسلات ، ومرورها عذبات على العذبات» .

٢ - «ومنها التوقيف على مناهج التركيب والتأليف ، وتعريف مدارج الترتيب والترصيف بسوق الكلمات متناسبة لا مرسلة بددأ ، ومتناظمة لا طرائق قدداً ، مع الاستكثار من نوابغ الكلم الهدادية إلى مراسد حر المنطق ، الدالة على ضالة المنطيق المفلق» .

٣ - «ومنها تأسيس قوانين فصل الخطاب والكلام الفصيح ، بإفراد

(١) ذكر ياقوت أن البرمكي أغرب في ترتيب المنتهى (إرشاد الأريب ٤١٩/٦).

المجاز عن الحقيقة ، والكناية عن التصريح»^(١).

وهذه التي ذكرها هي فعلاً من أبرز خصائصه.

إن من أبرز الظواهر في هذا الكتاب هي ظاهرة إفراد الحقيقة عن المجاز ، وهو لا يذكر ذلك في كل مادة لغوية وإنما في كثير من المواد اللغوية ، بحيث يجعله طابعاً مميزاً له. فهو لا يذكره مثلاً في (أبب ، أبس ، أبش ، أبض ، أبق ، أبه...).

والمجاز الذي يذكره قد يكون مجازاً مرسلاً كقوله في (أذن) : «ومن المجاز: فلان أذن من الآذان ، إذا كان سمعة». وقد يكون كناية كقوله في (أرض) : «ومن المجاز فرس بعيد ما بين سمائه وأرضه إذا كان نهداً». وهو كناية عن صفة. وكقوله في (جمر) : «ومن المجاز الجمر في كبدى، والجمار في خلآلهم» وهو في التعبير الأخير كناية عن موصوف. وقد يكون مجازاً عقلياً كما في (بصر) قال: «ومن المجاز هذه آية مبصرة، وأبصر الطريق».

وربما ذكر مجازاً أصبح حقيقة وضاع أصله ، كما في (وصى) قال: «وصى الشيء بالشيء: وصله به... ومن المجاز أوصيك بتقوى الله ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَاٰ إِبْرَاهِيمَ بْنَيْهِ﴾ [البقرة: ١٣٢]... واستوص بفلان خيراً» فهذا التعبير أصبح حقيقة لا مجازياً ، وربما كان أصله في القديم مجازاً.

ويستعمل أحياناً كلمة (الكناية) كما في (أدم) قال: «ومن الكناية ليس بين الدرام والأدم مثله». ويستعمل (مجاز المجاز) كما في (جمر) قال: «ومن مجاز المجاز قول أبي صخر الهدلي :

إِذَا عُطِفْتْ خَلَالِهِنَّ غَصَّتْ بِجَمَّارَاتِ بُرْزِدِيِّ خِدَالِ

(١) مقدمة أساس البلاغة للزمخشري.



شبّه أسوق البرديّ الغضّة بشحّم النخل فسماه جمّاراً ، ثم استعاره لأسوق النساء». وكما في (دعا) قال: «ومن مجاز المجاز تداعت إبلبني فلان: هزلت أو هلكت». ويستعمل أحياناً (المجاز والكناية) كما في (رخص) قال: «ومن المجاز والكناية: هذه سوءة لا ترخصها عنك ، ورخص المحموم».

قال الدكتور حسين نصار: «وأهم الظواهر في (الأساس) عنایته الشديدة بالمجاز حتى أفرد له قسماً خاصاً في أكثر المواد فصله عن القسم الذي يتناول المعاني الحقيقة. بل نشر كثيراً من العبارات المجازية أيضاً في هذا القسم الحقيقي. و(الأساس) المعجم الوحيد في العربية الذي يعني بهذا الجانب حتى تأثر به أصحاب المعاجم المتأخرة»^(١).

ومما وضع الزمخشري في المجاز التعبيرات الخاصة التي فقدت معناها الحرفي من ألفاظها المؤلفة وصار لها معانٍ أخرى جديدة نحو: لا أبا لك ، ولا أبا لغيرك^(٢).

وذكر الأستاذ أمين الخولي له عنصرين من العناصر التي يهتم بها فن القول وهذان العنصران هما سر خلود هذا المعجم ، قال:

«أول هذين العنصرين هو: أثر الاستعمال في حياة الكلمة ، وتعيين دلالتها ، وتحديد معناها. فبتخيّر الزمخشري ما انطوى تحت استعمالات المقلّقين - كما يقول - يعطينا مواد لمعرفة استعمال الكلمات حتى القرن السادس وينير الطريق لمن يحاول تاريخ الدلالات تارياً يعرّف أهميته من يتصدى للدرس الأدبي . . .

(١) المعجم العربي ٦٦١.

(٢) انظر: «المعجم العربي» ٥٥٦.

وثاني العنصرين اللذين يقدمهما الزمخشري بـ«أساسه» إلى أصحاب فن القول هو: شيء عن إيحاء الكلمة ووقعها على نفس سامعها. فإن أصحاب هذه العناية الفنية يقررون أن الدلالة المعجمية المجردة التي يقدمها المعجم عادة حين يسرد المعاني سرداً غير لافت إلى شيء من التراكيب الحسنة. . . هذه الدلالة المعجمية المجردة ليست هي كل دلالة الكلمة ، بل ليست الدلالة الأدبية التي تحمل عنصر التأثير النفسي للكلمة وما لها من وقع على سامعها. . .

فأبو القاسم حين لا يكتفي بسرد اللفظة المفردة وإلى جانبها معناها المجرد الذي ليس إلا الهيكل العظمي لدلالتها ، بل يقدمها في تركيب ويهدي إلى مرشد حر المنطق. . . إنما يهدينا إلى شيء غير قليل من مصادر إيحاء اللفظة وأثرها النفسي الذي هو معيار تقديرها الأدبي ووسيلة تقويم النظم الفني. . .

وذلك - وما إليها - هي الميزة أو المزايا التي تجعل معجماً كـ«أساس البلاغة» يحيا حياة غير أثرية يوم تنتصر الحياة ويخرج المعجم الجديد الصالح للبقاء الذي يجعل المعاجم العادبة أثرية فحسب»^(١).

المآخذ عليه:

ومهما قيل من ثناء على هذا الكتاب فإنه لم يخل من مآخذ وهنات ، ولم يسلم من النقد الذي لا يغض من مكانته ومنزلته . ومن هذه المآخذ ما أبداه الدكتور حسين نصار ، قال: «وهي أمور قليلة ولكنها لها خطرها ، ونجملها فيما يلي :

١ - اضطراب الترتيب ، وظهر هذا ذات مرة حين وضع المضاعف

(١) أساس البلاغة بين المعاجم في مقدمة أساس البلاغة ح - ط.

الثاني من الهمزة مع الياء (أيّ) في مقدمة الفصل ، وحقه أن يؤخره بحسب منهجه الذي سار عليه في الكتاب كله.

٢ - الاضطراب بين المعتل الواوي واليائي. وظهر هذا في مادة (أبي) ، وضعها في (أبو).

وهذا المأخذان قليلان تافهان ، ولكن المأخذين الآتيين كثيران متكرران.

٣ - إدخال المواد الرباعية في الثلاثية ، فقد أدخل (حدبر) في (حدب) ، و(حدرج) في (حدر) ، و(حشرج) في (حشر).

٤ - الاضطراب في تحديد المجاز ، فربما وضع تعابير حقيقة في المجاز.

٥ - إغفاله ذكر أصحاب العبارات والأسجاع»^(١).

أما اضطراب الترتيب فسيأتي بشأنه شيء نذكره في حينه ، وأما ما ذكره الدكتور نصار من أنه وضع (أبي) في (أبو) فوهم ، وقد أفرد

الزمخشري في الأساس (أبو) عن (أبي)^(٢).

وأما المآخذ الباقي فصحيحة.

وذكر الدكتور إبراهيم أنيس أن مفهوم المجاز والحقيقة يتغير من بيئته إلى بيئته ، ومن جيل إلى جيل «ولا يكون الحكم صحيحاً على الحقيقة والمجاز في الألفاظ إلا إذا اقتصر على بيئه معينة وجيل خاص . فالمجاز القديم مصيره إلى الحقيقة ، والحقيقة القديمة قد يكون مصيرها إلى الزوال والاندثار ، وتبقى الألفاظ إذا قدر لها البقاء تنتقل من مجال إلى

(١) المعجم العربي للدكتور حسين نصار ٦٧٣.

(٢) أساس البلاغة ، مطبعة دار الكتب ، وطبعه مطابع الشعب.

آخر جيلاً بعد جيل ، وذلك هو التطور الدلالي . . .

تلك هي الظاهرة التي جهلها أو تجاهلها الزمخشري حين عرض للحقيقة والمجاز في معجمه (أساس البلاغة). ففي رأيه أن الكتابة القراءة والخلق والهجاء كلها من المجاز. ويقول: إن الدلالة الحقيقة للفعل (كتب) هو في مثل: كتب السقاء أي خرزه بسيرين ، أي بمعنى (الضم والجمع) ، أما الكتابة المألوفة فدلالتها مجازية ، وكان أيضاً يقول: إن الدلالة الحقيقة للقراءة هي الجمع والضم ، وإن الدلالة الحقيقة للفعل (خلق) هي التي في مثل خلق الحذاء الأديم ، والخياط الثوب ، قدره قبل القطع ، ومن المجاز: خلق الله الخلق . . .

هو إذن يفترض أن العرب قد عرروا من (الكتابة) خرز السقاء قبل أن يعرفوها بمدلولها الشائع الآن ، وتلك قضية ليس من اليسير البرهنة عليها حتى مع علمنا بشيوع الأمية لدى العرب القدماء. ومع هذا فإذا سلمنا جدلاً بصحة تلك الأصالة والفرعية في دلالة (الكتابة) فمن الواجب ألا يفوتنا أن الدلالة الحقيقة قد تتعدد ، أي أن اللفظ ينحرف من مجاله الحقيقي إلى مجال مجازي ثم يشيع ذلك المجاز حتى يصبح مألفاً ، ويعود حيثئذ من الحقيقة^(١).

إن ما ذكره الدكتور إبراهيم أنيس في تطور الحقيقة والمجاز قد يكون مقبولاً. أما ما ذكره بشأن الأساس من أنه «جعل الدلالة الحقيقة للفعل (كتب) هو في مثل: كتب السقاء أي خرزه بسيرين ، أي معنى الضم والجمع ، أما الكتابة المألوفة فدلالتها مجازية» فوهم ، وليس كذلك مادة (كتب) في الأساس وإنما هي العكس تماماً.

(١) دلالة الألفاظ ١٣١ - ١٣٢ .

قال الزمخشري في (أساس البلاغة) في مادة (كتب):
«كتب الكتاب يكتبه كِتبَةً وكتاباً وكتابَةً وكَتْبَاً، واكتتبه لنفسه:
انتسخه... وفلان مُكتَبٌ ومُكَتَّبٌ يكتَبُ الناس يعلمهم الكتابة أو عنده
كُتُبٌ يكتَبُها الناس يُنْسِخُهم... إلخ.

ومن المجاز: كُتِبَ عليه كذا: قُضِيَ عليه... وكتب النعل والقربة:
خرزها بسيرين»^(١).

وبهذا تسقط هذه المؤاخذة.

وما ذكره الدكتور من أن الدلالة الحقيقة للفعل (خلق) هي التي في
مثل خلق الحَدَاءُ الأديم ، والخِيَاطُ الثوب: قدره قبل القطع ، ومن
المجاز: خلق الله الخلق ، فهو نحو ما ذكره الجوهرى. جاء في
(الصحاح):

«الخلق: التقدير. يقال: خلقت الأديم إذا قدرته قبل القطع...
والخليقة: الطبيعة... والخلقيقة: الْخَلْق... وهو في الأصل
مصدر»^(٢).

ومنه قول الحجاج في خطبته المشهورة في أهل العراق: «ولَا أَخْلُقُ
إِلَّا فَرِيتُ» أي ولا أقدر إلا أقطع.

ولعل اعتراف الأستاذ قائم على التفريق بين الحقيقة والمجاز في مثل
هذين المدلولين ولا بأس من ذكر التطور الدلالي للكلمات.

وذكر الدكتور علي عبد الواحد وافي أن من مأخذ بعض الناقدين:
١ - إغفاله لكثير من المفردات.

(١) أساس البلاغة - مادة (كتب) مطبع الشعب ٨٠٨.

(٢) الصحاح - للجوهرى /٤ ١٤٧٠ - ١٤٧١.

٢ - خطأه في تفسير بعض الكلمات - ولم يضرب مثلاً لذلك -.

٣ - عدم دقته أحياناً في التفرقة بين معاني الكلمات الحقيقة والمجازية^(١).

وهي مأخذ صحيحة في جملتها ، إلا أنه لم يضرب مثلاً لخطئه في تفسير بعض الكلمات .

ومن الملاحظات عليه أنه لا يعطي معاني الكلمات أحياناً ، وإنما يعتمد على الجملة في إعطاء المعنى وتوضيحه ، وربما كانت الجملة لا توضح المعنى المقصود ، ففي (أطل) مثلاً يقول : «خيلٌ لُحْقُ الآطَالِ والأياطِل ، تقول : هم أهل العواتق العياطل والعِتاقِ اللُّحْقِ الأياطِل».

وفي (أفل) : «نجوم أَفَلَ وَأَفْولٌ ، وَفَلَانَ كَعْبَه سَافَلَ وَنَجْمَه آفَلَ . والقرم من الأفيل ، أي الكبير من الصغير».

وفي (أقط) : «تَلَاحَمُوا فِي مَأْقِطِ الْحَرْبِ . وَتَقُولُ : فَلَانُ مِنْ عَمَلَةِ الْأَقِطِ لَا مِنْ حَمَلَةِ الْمَأْقِطِ».

وفي (ألت) : «﴿وَمَا أَنَّتَهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ﴾ [الطور: ٢١] . وَتَقُولُ : مَا في مزاودهم أَلْتُ ، ولا في مزايدهم أَمْت».

وفي (تنم) لم يقل إلا : «انكست الشمس فآضت كأنها تُنْوِمةً».

وفي (خضف) : «خضف الجمل».

ولهذا - كما ترى - لا يمكن الاعتماد عليه في تحديد المعنى المعجمي للمفردات .

ولو نظرنا في كيفية شرح بعض المفردات فيه وفي (الصحاح) وفي

(١) فقه اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي ص ٢٨٢ .

(اللسان) لوجدنا اختلافاً كبيراً. ونأخذ على سبيل المثال مادتي (أشر) و(بوج).

أشر:

(أساس البلاغة): «أشر: فلان بَطِرُ أَشِرٌ وقوم أُشارى جمع أَشْرَان». (الصحاح): «الأَشَرُ: البَطْرُ. وقد أَشِر بالكسر يأشر أَشَرًا، فهو أَشِرٌ وأَشْرَان...».

ومنه ناقة مُتَشِير ، وجواب مُتَشِير ... وتأشير الأسنان: تحزيفها ...
والجُعلُ مُؤَشِّرُ العَضُدِين ...
وأشرتُ الخشبة بالمِتَشَارِ مهموز».

«تلاحظ المادة في نصف صفحة».

(لسان العرب): «الأَشَرُ: المرح. والأَشَرُ: البَطْرُ. أَشِرَ الرجل بالكسر يأشر أَشَرًا، فهو أَشِرٌ وأَشْرٌ وأَشْرَان: مَرِح... وأَشِرَ النخلُ أَشَرًا: كثُر شربه للماء فكثُرت فراخه. وأَشَرَ الخشبة بالمتشار ، مهموز: نَشَرها. والمِتَشَارُ: ما أَشِرَ بِه... وأَشُرُ الأسنان وأَشَرُها: التحريز الذي فيها يكون خِلْقَةً وَمُسْتَعْمَلًا... والتَّأْشِيرَةُ: ما تَعَضُّ بِه الجرادة».

(تلاحظ المادة من ص ٢٠ - ٢٢).

بوج:

(أساس البلاغة): «بوج: تبوج البرق». (الصحاح): «البائجة: الدهنية. يقال: باجْتَهُم البائجة تبوجُهم ، أي أصابتهم.

وقال الأصمسي: انباجت عليهم بوائح منكرة ، إذا انفتحت عليهم دَوَاهِ . وأنشد للشماخ يرثي عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

قضيت أموراً ثم غادرت بعدها بوائج في أكمامها لم تُفتقِ وتبوّج البرق: لمع وتكشّف».

(لسان العرب): «بوج: صيّح. ورجل بوج: صيّاح. وباج البرق
يبوج بوجاً وبوجاناً. وتبوج إذا برق ولمع وتكشف... . وتبوج البرق:
تفرّق في وجه السحاب ، وقيل: تتبع لمعه. ابن الأعرابي: باج الرجل
يبوج بوجاً إذا أسفر وجهه بعد شحوب السفر، البائج عرقٌ في باطن
الفخذ... . والبائجة: ما اتسع من الرمل ، والبائجة: الدهنية... .
والباجة: الاختلاط ، وباجهم بالشّرّ بوجاً: عَمِّهم. ابن الأعرابي: الباچ
يهمز ولا يهمز ، وهو الطريقة من المحاجّ المستوية... . وبغير بائج إذا
أعيا. وقد بحثت أنا: مشيت حتى أعييت».

وهو اختلاف - كما نرى - واسع ، ولهذا لا يسعف الأساس الباحث الذي يبحث في المعنى الدقيق للمفردات .
هذا من حيث الشرح والتفسير .

أما من حيث الترتيب فقد ذكر الدكتور حسين نصار طرفاً من الاضطراب فيه. وسأذكر قسماً آخر:

١ - من الملاحظ في ترتيب (الأساس) أنه يجعل الحرف الأول من الكلمة باباً ثم يقلب معه الحرف الثاني والثالث بحسب حروف المعجم . فمثلاً يعرض في باب (الهمزة) : الهمزة مع الهمزة ، ثم الهمزة مع الباء ، ثم الهمزة مع التاء . . . إلخ . وفي باب (الباء) : الباء مع الهمزة فالباء مع الباء ، فالباء مع التاء . . . إلخ ، وهكذا .

والملحوظ في الحرف الثاني من الكلمة أنه يجعل الواو قبل الهاء في جميع أبواب المعجم . فالهمزة مع الواو أسبق من الهمزة مع الهاء ، والباء مع الواو أسبق منها مع الهاء ، ف(أوب) يذكرها قبل (أهب) وهكذا . غير

أنه بالنسبة للحرف الأخير من الكلمة يذكر الهاء قبل الواو، أي يعكس القضية ، فقد مر بنا أن (أوب) قبل (أهب) ، ولكنه يذكر (أبه) قبل (أبو) ، و(أله) قبل (ألو) ، و(بده) قبل (بدو) ، واطرد في هذا المنهج إلا في مادتين اضطراب ترتيبه فيما ، فقد عرض لـ(عتو) قبل (عنه) ، و(علو) قبل (علهز) .

ولست أدرى سر اتخاذ هذا الترتيب أولاً ، واضطراب منهجه في هاتين المادتين ثانياً .

٢ - من نهجه أن يجعل الرباعي المضعف مع الثلاثي في نسق واحد، فمثلاً بحث (شحشح) في (شح) ، و(سجج) في (سجسج) ، و(سلسل) في (سلل) ، و(زلزل) في (زل) ، إلا أنه في (ضهضه) جعل الرباعي المضعف أصلاً ، فذكر (ضهضج) وبحث فيها (ضّح) ، وذكر (فددف) وبحث فيها الفديد والفداد والفدان . وهو خلاف ما جرى عليه . علمًا بأن الثلاثي المضعف ليس أصلًا للرباعي المضعف عنده كما يذهب إليه الكوفيون .

٣ - من نهجه أن يعدّ الرباعي كالثنائي الأصل فيعتمد بالقطع الأول ويعد المقطع الثاني تكراراً ، فيذكر (زحزح) مثلاً في الزاي مع الحاء ولا يعد الحرف الثالث في الترتيب ، ولذا وضع (زحزح) قبل (زحر) ولم يعد الزاي الثانية ذات أثر في الترتيب ، ووضع (صاصأ) قبل (صائب) ، و(طحطح) قبل (طحر) ، فلم يعتمد (بالصاد) الثانية والطاء الثانية . غير أنه اضطراب ترتيبه هذا في مادة (فأفأ) ، فقد وضعها بعد (فأس) ، وذكر بعد (فأفأ) : (فأل) ، وهذا خلاف ما جرى عليه .

٤ - في (الراء مع الهاء) بدأ بـ(رهيأ) ثم رهب ورهج . ولعله لم يعتمد بالياء الثالثة لأن الفعل من ملحقات الرباعي . وكذا ذكر (هرول) قبل (هرم) ، و(هيمن) قبل (همي) ، و(هيئم) قبل (هنو) .

٥ - وضع (سلهب) قبل (سلو) فذكر الهاء قبل الواو ، في حين أنه - كما مر - يجعل الواو أسبق من الهاء ، إلا في الحرف الأخير ، فإنه يجعل الهاء قبل الواو.

٦ - قد يفرق أحياناً بين الواوي واليائي ، فقد وضع مادة (جرو) منفصلة عن (جري) ، ومادة (أبو) منفصلة عن (أبي) ، ومادة (لوو) منفصلة عن (لوى) ، بينما وضع (خفا) البرق خفوأ في (خفى) ، و(دلا - يدلو) في (دلي) ، و(تدروه الرياح) في (ذرى) ، و(ذكت النار تذكو) في (ذكي) ، و(زق) المنية في (زوى) ، و(الصلوة والصلوات والصلوين) في (صلي) ، و(العصا) في (عصي) ، و(عان وعوان وعننا وعنوة) في (عني) ، و(قرى الضيف يقريه) في (قرو) ، وهو عكس ما صنع من وضع الواوي في اليائي ، فقد وضع هنا اليائي في الواو ، وكذا صنع في (الحياة ولحية) وضعها في (لحو) ، و(يقلية ويقلاه) في (قلو) . ووضع (القوة) في (لقي) ، و(حنو) في (حنى) ، و(دوا الليل) في (دجي) ، و(تسفي الرياح) في (سفو) ، و(المرwo) في (مرى) وهذا خلط غريب.

والغريب أنه في (عني) تكلم في اليائي أولاً ثم في الواوي فقال: «(عني): عُني بكذا... وعَنِيتُ بكلامي كذا... وهو عان من العناة. والنساء عوان... وفتحت مكة عنوة». في حين أخر (لحي) عن (لحو)، و(تسفي) عن (سفو) وهو أمر طبيعي.

ولم يقتصر هذا الخلط على اللام ، بل حصل في العين أيضاً ، فجعل (العيد والعيدان) في (عيد) ، و(راق الشراب وتريق) في (ريق).

٧ - جعل مادة (القوة) في (قوى): هو قوي... وقوى على الأمر. والصواب أن يضعها في (قوو)؛ لأن أصل الياء واو ، كما جعل (رضي) في (رضاو) ، و(شقي) في (شقوا) ردأ للأصل.



٨ - ذكر (سرول) بعد (سرول)، بينما ذكر (صلع) قبل (صلعك)، و(عصف) قبل (عصف)، و(فرن) قبل (فرند). ولعل ذلك يعود إلى أن (سرول) من ملحقات الرباعي.

٩ - ذكر (سبط ومسبطّ واسبطّ) في (سبط)، وذكر (حملق) مع (حمل)، في حين لم يجعل (خضم) مع (خضر)، ولا (عصف) في (عصف).

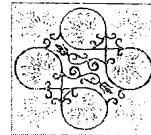
١٠ - جعل (رويد) مادة بحث تحتها (رَوِيد وَأَرْوِيد وَرُوَيد وَأَرَاد وَرَادت تَرُود) في حين أن أصل المادة (رود). و(رويد) تصغير (إرواد) تصغير ترخييم. وجعل هذه الكلمة قبل (روز). ولعله نظر إلى أصلها (رود).

١١ - وضع (شروع) واستشرى ويشرون الحياة واشتروا الضلاله تحت مادة (شو). والصواب وضعها تحت (شري). وأما (شروع) فهي كتقوى وفتوى قلبت الياء إلى واو؛ لأنه اسم على وزن (فعلى).

١٢ - وضع: (رجل كنتي)، وهو المُسِئ يقول: كنتُ كذا أو كنت كذا، تحت مادة (كنت). والصواب وضعها في (كون).

١٣ - ذكر في مادة (أضا): «وعليه درع كالأشعة وهي الغدير»، والمفروض أن يذكر أصل الألف.

* * *



موقفه من الشواهد وأدلة الصناعة

موقفه من الشواهد:

١ - القرآن الكريم والقراءات:

ذكرنا في موطن سابق موقف النحاة من القرآن الكريم ومن القراءات، وعرفنا أن النحاة يستشهدون بالقرآن الكريم، بل يجعلونه في رأس الشواهد النحوية، غير أنهم قد يلحنون ويضعفون ويردون طائفة من القراءات ولو كانت من القراءات السبع المتواترة.

فما موقف أبي القاسم الزمخشري من ذلك؟

إن أبي القاسم الزمخشري لا يختلف عن عموم النحاة في ذلك، فهو - كما يستشهد بالقرآن الكريم - يرد ويضعف ويلحن ويرجح طائفة من القراءات على طائفة ويستعين ببعضها على إثبات رأي نحوه أو لغوي.

(أ) فهو يستدل بالقراءات على أمور نحوية، كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُم﴾ [النساء: ٩٠]، قال: «(حضرت صدورهم) في موضع الحال بإضمار قد ، والدليل عليه قراءة من قرأ (حصرة صدورهم) و(حضرات صدورهم) و(حضرات صدورهم)»^(١).

(١) الكشاف ٤١٥ / ١.

ويستعين بقراءة على تقدير مضاف. قال في قوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجَّ وَعَمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ [التوبه: ١٩]: «ولا بد من تقدير مضاف مذوف تقديره أجعلتم أهل سقاية... وتصدقه قراءة ابن الزبير وأبي وجزة السعدي - وكان من القراء - سقاية الحاج وعمرمة المسجد الحرام»^(١).

ويستدل بقراءة لإثبات شاهد نحوي ، قال: «ويسقطان - يعني الواو والياء لامين - في الجزم سقوط الحركة. وقد ثبتنا في قوله:

هجوت زبائن ثم جئت معذراً من هجو زبائن لم تهجو ولم تدعني ... وفي بعض الروايات عن ابن كثير أنه قرأ ﴿مِنْ يَتَقَى وَيَصْبِر﴾^(٢).

ويستدل بقراءة لإثبات حكم نحوي ، قال: «توابع المنادى المضموم غير المبهم إذا أفردت حملت على لفظه ومحله ، كقولك: يا زيد الطويل والطويل... وقريء (والطير) رفعاً ونصباً»^(٣).

(ب) ويستدل بالقراءة في الأحكام اللغوية. قال في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾ [البقرة: ١٧]: «والإضاءة فرط الإنارة... وهي في الآية متعدية ، ويحتمل أن تكون غير متعدية مسندة إلى (ما حوله) والتأنيث للحمل على المعنى ؛ لأن ما حول المستوقد أماكن وأشياء ، ويعضده قراءة ابن أبي عبلة (ضاءات)»^(٤).

وقال في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾ [البقرة: ٢٠]: «وأظلم يحتمل أن يكون غير متعد وهو الظاهر ، وأن يكون متعدياً منقولاً من (ظلم الليل) وتشهد له قراءة يزيد بن قطيب (أظلم) على ما لم يسم فاعله»^(٥).

(١) الكشاف ٣٢/٢.

(٢) المفصل ٢/٢٨١ - ٢٨٢.

(٣) المفصل ١/١١٠ ، يعني قوله تعالى: ﴿يَنْجِالُ أَوِي مَعْهُ وَالْطَّيْرُ﴾ [سبأ: ١٠].

(٤) الكشاف ١/١٥٢.

(٥) الكشاف ١/١٦٩.

ورد السيد الجرجاني هذه الشهادة بجواز كونه لازماً ومسندأً إلى الظرف^(١).

وقال مستدلاً لإدغام اللام في التاء: «وَقَرِئَ هُثُوبُ الْكُفَّارِ»^(٢) ، ولإدغام الجيم في التاء: «رَوَى الْيَزِيدِيُّ عَنْ أَبِي عُمَرٍ إِدْغَامُهَا فِي التاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ذِي الْمَعَارِجَ تَرْجُعٌ» [المعارج: ٤]^(٣) ، ولإدغام الغين والخاء في مثلها وفي أختها استدل بقراءة أبي عمرو «وَمَنْ يَتَعَنَّ غَيْرَ إِسْلَامَ دِينَنَا»^(٤) ، ولإدغام العين في الحاء وقعت بعدها أو قبلها استدل بما رواه اليزيدي عن أبي عمرو «فَمَنْ زَحَرَ عَنِ النَّارِ بِإِدْغَامِ الْحَاءِ فِي الْعَيْنِ»^(٥) .

وجاء في (المفصل): «إِذَا خَفَّتْ هَمْزَةُ الْأَحْمَرِ عَلَى طَرِيقِهَا فَتَحَرَّكَتْ لَامُ التَّعْرِيفِ اتَّجَهَ لَهُمْ فِي أَلْفِ الْلَّامِ طَرِيقَانِ: حَذْفُهَا وَهُوَ الْقِيَاسُ ، وَإِبْقاؤُهَا لَطْرُو الْحَرْكَةِ فَقَالُوا لَهُمْ وَالْحَمْرُ وَمِثْلُ (الْحَمْرِ): (عَادٌ لَّوْلِي) فِي قِرَاءَةِ أَبِي عُمَرٍ»^(٦) .

(ج) ويستدل بقراءة على ترجيح قراءة أخرى ، قال في قوله تعالى: «مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ» [الفاتحة: ٤]: «قَرِئَ مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ وَمَالِكٌ وَمَلِكٌ بِتَخْفِيفِ الْلَّامِ. وَقَرَأَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ) بِلِفْظِ الْفَعْلِ وَنَصْبِ الْيَوْمِ. وَقَرَأَ أَبُو هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مَالِكٌ) ، بِالنَّصْبِ ، وَقَرَأَ غَيْرُهُ (مَلِكٌ) وَهُوَ نَصْبٌ عَلَى الْمَدْحُ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَرَأَ (مَالِكٌ) بِالرَّفْعِ.

(١) حاشية على الكشاف ١٦٩/١.

(٢) المفصل ٢٩٥/٢.

(٣) المفصل ٢٩٤/٢.

(٤) المفصل ٢٩٤/٢.

(٥) المفصل ٢٩٣/٢ - ٢٩٤/٢.

(٦) المفصل ٢٤٤/٢ ، وانظر المفصل أيضاً ٢٢٢/٢ - ٢٢٣/٢ و ٢٥٣/٢ والكشاف ٥٢٣/١.

و(ملك) هو الاختيار ؛ لأنَّه قراءة أهل الحرمين ، ولقوله : ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمُ﴾ ولقوله : ﴿مَلِكُ النَّاسِ﴾ ولأنَّ المُلْك يعم ، والمِلْك يخص»^(١).

وقال في قوله تعالى : ﴿وَلَنْ تُغْنِيَ عَنْكُمْ فِتْنَتُكُمْ شَيْئًا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١٩] : «قرىء بالفتح - آن - على (ولأنَّ الله معين المؤمنين كان ذلك). وقرىء بالكسر ، وهذه أوجهه ، ويعضدها قراءة ابن مسعود : والله مع المؤمنين»^(٢).

(د) ويستدل بالقراءات للوصول إلى المعنى وترجيح المقصود. قال في قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا﴾ [آل عمران: ١٨٨] : «ومعنى (بما أتوا) بما فعلوا. وأتي وجاء يستعملان بمعنى فعل... . ويدل عليه قراءة أبي : (ويفرحون بما فعلوا)»^(٣).

وقال في قوله تعالى : ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩] : «وقيل (أنها) بمعنى (لعلها) ، من قول العرب : ائت السوق أنك تشتري لحمًا.. . وتقوّيها قراءة أبي (لعلها إذا جاءت لا يؤمنون)»^(٤).

وقال في قوله تعالى : ﴿وَتَثِيَّبَتَا مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥] : «ويحتمل أن يكون المعنى : وتشيّباً من أنفسهم عند المؤمنين أنها صادقة الإيمان مخلصة فيه. وتعضده قراءة مجاهد (وتبييناً من أنفسهم)»^(٥).

وقال في قوله تعالى ﴿وَكَفَلَهَا زَكْرِيَّا﴾ [آل عمران: ٣٧] «بتشدید الفاء ونصب زكرياء ، الفعل لله تعالى بمعنى : وضمّها إليه وجعله كافلاً لها

(١) الكشاف ١/٤٥.

(٢) الكشاف ٢/١٠.

(٣) الكشاف ١/٣٦٧.

(٤) الكشاف ١/٥٢٣.

(٥) الكشاف ١/٢٩٨.

وضامناً لمصالحها ، ويؤيدها قراءة أبي (وأكفلها) من قوله تعالى : ﴿فَقَالَ أَكْفَلْنِيهَا﴾ [ص : ٢٣] ^(١).

وقال في قوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأనفال : ٢٥] :

«(لا تصيبن) لا يخلو من أن يكون جواباً بالأمر ، أو نهياً بعد أمر ، أو صفة... وكذلك إذا جعلته صفة على إرادة القول ، كأنه قيل : (واتقوا فتنة مقولاً فيها)... ويعضد المعنى الأخير قراءة ابن مسعود (لتصيبن) على جواب القسم المحدوف» ^(٢).

وقال في قوله تعالى : ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد : ١١] : «وليس (من أمر الله) بصلة للحفظ ، كأنه قيل : له معقبات من أمر الله ، أو يحفظونه من أجل أمر الله ، أي : من أجل أن الله أمرهم بحفظه ، والدليل عليه قراءة علي رضي الله عنه وابن عباس وزيد بن علي وجعفر بن محمد وعكرمة : (يحفظونه بأمر الله)» ^(٣).

وقال في قوله تعالى : ﴿فَازْلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة : ٣٦] : «من النعيم والكرامة ، أو من الجنة إن كان الضمير للشجرة في (عنها) وقرأ عبد الله (فوسوس لهما الشيطان عنها) وهذا دليل على أن الضمير للشجرة ؛ لأن المعنى صدرت وسوسته عنها» ^(٤).

وقال في قوله تعالى : ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ﴾ [البقرة : ٩] : «وجهه أن يقال : عنى به (فعلت) إلا أنه أخرج في زنة (فاعلت) ؛ لأن الزنة أصلها للمغالبة

(١) الكشاف ١/٢٩٨.

(٢) الكشاف ٢/١١.

(٣) الكشاف ٢/١٦١.

(٤) الكشاف ١/٢١١.

والعبارة . والفعل متى غولب فيه فاعله جاء أبلغ وأحكم منه إذا زاوله وحده من غير مغالب ولا مبارز لزيادة قوة الداعي إليه . ويعضده قراءة من قرأ (يخدعون الله والذين آمنوا) وهو أبو حيّة^(١) .

(هـ) ويستدل على إثبات قراءة بقراءة أخرى . قال في قوله تعالى : ﴿مَنْ يُصْرِفَ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ﴾ [الأنعام: ١٦] : «وَقَرِئَ (من يصرف عنه) على البناء للفاعل . . . ويجوز أن ينتصب (يومئذ) بصرف انتساب المفعول به ، أي : من يصرف الله عنه ذلك اليوم . . . وينصر هذه القراءة قراءة أبي رضي الله عنه (من يصرف الله عنه)»^(٢) .

(و) قد يضعف قسماً من القراءات ولو كان قارئها من السبعة . جاء في قوله تعالى : ﴿أَصَطَّفَ الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ [الصفات: ١٥٣] : «فكيف صحت قراءة أبي جعفر بكسر الهمزة على الإثبات؟ قلت : جعله من كلام الكفرا بدلاً من قولهم : (ولد الله) . وقد قرأ بهما حمزه والأعمش رضي الله عنهم ، وهذه القراءة - وإن كان هذا محملها - فهي ضعيفة^(٣) والذي أضعفها أن الإنكار قد اكتنف هذه الجملة من جانبها»^(٤) . وحمزة من القراء السبعة .

وقال في قوله تعالى : ﴿عَسَيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢] : «وَقَرِئَ عَسَيْتُمْ بكسير السين ، وهي ضعيفة»^(٥) .

وقال في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِإِدَمَ﴾ [البقرة: ٣٤] : «وَقَرِئَ أَبُو جعفر : للملائكة اسجدوا ، بضم التاء للإتباع ، ولا يجوز

(١) الكشاف ١/١٣٢ وانظر الكشاف ١/١٤٤ .

(٢) الكشاف ١/٤٩٨ .

(٣) ينبغي أن يقول (ضعف) بدلاً من (فيه ضعيفة) لأنها خبر (هذه) ، وإنما بقيت هذه بلا خبر .

(٤) الكشاف ٢/٦١٣ .

(٥) الكشاف ١/٢٨٧ .

استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلا في لغة ضعيفة كقولهم:
الحمد لله»^(١).

وقال في قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ [إبراهيم: ٢٤] «قرىء (ألم تر) ساكنة الراء ، كما قرىء: (من يتق) وفيه ضعف»^(٢).

وقال في قوله تعالى ﴿لَا تَقْصُصْ رُءَيَاكَ﴾ [يوسف: ٥]: «وسمع الكسائي رُءَاكَ ورِئَاكَ بالإدغام ، وضم الراء وكسرها ، وهي ضعيفة»^(٣).

وقال في قوله تعالى ﴿نَخْسَفَ بِهِمُ﴾ [سبأ: ٩]: «وقرىء بـإدغامها في الباء ، وهو ضعيف تفرد به الكسائي»^(٤). والكسائي من القراء السبعة .

وقال في قوله تعالى ﴿لِبَعْضِ شَائِنِهِمْ﴾ [النور: ٦٢]: «وأما ما رواه أبو شعيب السوسي عن اليزيدي أن أبا عمرو كان يدغمها في الشين في قوله تعالى ﴿لِبَعْضِ شَائِنِهِمْ﴾ فما برئت من عيب رواية أبي شعيب»^(٥).

وقال في قوله تعالى ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِخٍ كُمْ وَمَا أَنْتُ بِمُصْرِخٍ كُمْ﴾ [إبراهيم: ٢٢]: «وقرىء (بـمـصـرـخـيـ) بكسر الياء وهي ضعيفة»^(٦). وذكر سبب تضعيـفـهـ لـهـاـ . وـهـذـهـ قـرـاءـةـ حـمـزـةـ وـيـحـيـيـ بـنـ وـثـابـ وـالـأـعـمـشـ . وـحـمـزـةـ من القراء السبعة . علمـاـ بـأـنـ الـكـسـرـ مـطـرـدـ فـيـ لـغـةـ بـنـيـ يـرـبـوـعـ»^(٧) . جاءـ فـيـ

(١) الكشاف ١/٢١٠.

(٢) الكشاف ٢/١٧٨.

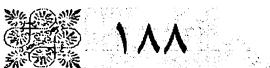
(٣) الكشاف ٢/١٢٣.

(٤) المفصل ٢/٢٩٧.

(٥) المفصل ٢/٢٩٥.

(٦) الكشاف ٢/١٧٧.

(٧) التصريح ٢/٦٠ وانظر حاشية التصريح ٢/٦٠ ، البحر المحيط ٤١٩/٥ ، ابن يعيش ٣٦/٣.



(حاشية التصريح) أن هذا مبني منه على أصل فاسد ، وهو أن القراءة بالرأي ، والحق أنها سنة متّبعة^(١) .

(ز) ونسب طائفة من القراءات إلى الغرابة ، قال في قوله تعالى ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢]: «وقرأ نافع بكسر السين ، وهو غريب»^(٢) ، ونافع من القراء السبعة .

وجاء في (المفصل) أن ياء الإضافة مفتوحة إلا ما جاء عن نافع (محياني ومماتي) ، وهو غريب^(٣) .

(ح) قد ينسب بعضها إلى عدم الفصاحة . قال تعالى ﴿فَإِذَا فَرَغَتْ فَأَنْصَبْ﴾ [الشرح: ٧]: «وقرأ أبو السمّال (فرغت) بكسر الراء ، وليست بفصيحة»^(٤) .

(ط) وقد يردها أو يرذّلها أو ينسبها إلى التعسف . قال في قوله تعالى ﴿أَقْطَرْهُ﴾ [البقرة: ١٢٦]: «وقرأ ابن محيصن (فأَطْرَه) بإدغام الضاد في الطاء ، كما قالوا: اطّبع ، وهي لغة مرذولة»^(٥) .

وقال في قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ نُثْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنياء: ٨٨] فيمن قرأ (نجي): «والنون لا تدغم في الجيم ، ومن تمحل لصحته فجعله فعل . وقال: نجي النجاء المؤمنين ، فأرسل الياء وأسنده إلى مصدر ونصب المؤمنين بالنجاء فمتعسف بارد التعسف»^(٦) .

(١) حاشية التصريح ٦١/٢ .

(٢) الكشاف ١٣٢/٣ .

(٣) المفصل ٣١١/١ .

(٤) الكشاف ٣٤٧/٣ .

(٥) الكشاف ٢٣٨/١ .

(٦) الكشاف ٣٣٦/٢ .

وجاء في (حاشية على الكشاف) لمجهول أن لمثل هذا الإدغام وجهاً كما ذكره الجوهرى للتجانس في الانفتاح والاستقال^(١) والجهر... . كيف وقد سبق أن اللغة تؤخذ من القراءة ويصح بها لا العكس^(٢)؟

(ي) وقد يرد القراءة إذا لم تتوافق رأيه، جاء في قوله تعالى: ﴿الَّمَ﴾ [آل عمران: ١]: «فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا وَجَهَ قِرَاءَةُ عُمَرٍ بْنِ عَبْدِ الْكَسْرِ؟ قُلْتَ: هَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَلَى تَوْهِمِ التَّحْرِيكِ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَمَا هِيَ بِمُقْبُولَةٍ»^(٣).

(ك) قد يخطئ قسماً من القراءات ويلحقها ولو كانت من القراءات السبع. جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَوْدِ الَّذِي أَوْتَمْنَاهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]: «وعن عاصم أنه قرأ (الذي اطمأن) بإدغام الياء في التاء قياساً على (اتسر) في الافتعال من اليسر ، وليس ب صحيح؛ لأن الياء منقلبة عن الهمزة ، فهي في حكم الهمزة»^(٤).

وقال في (الفائق): «وقد غلط من قرأ (الذي اطمأن)»^(٥) وعاصم من القراء السبعة.

وقال في قوله تعالى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾: «فَإِنْ قُلْتَ: مَا تَقُولُ فِيمَنْ يَقْلِبُ الثَّانِيَةَ أَلْفَأً؟ قُلْتَ: هُوَ لَا حُنْ خارج عن كلام العرب»^(٦). وهي قراءة ورش. وجاء في (البحر المحيط) أن (قراءة ورش) «صحيحة النقل لا تدفع باختيار المذاهب، ولكن عادة هذا الرجل إساءة الأدب على أهل الأداء

(١) كذا في المخطوط ، ولعل الأصل (والاستفال).

(٢) حاشية على الكشاف لمجهول الورقة ٢٤٠.

(٣) الكشاف ١/٣٠٩.

(٤) الكشاف ١/٣٠٦ - ٣٠٧.

(٥) الفائق ١/١٥.

(٦) الكشاف ١/١١٨ - ١١٩.



ونقلة القرآن»^(١). وذكر أن إنكار هذه القراءة على المذهب البصري.

وقال في قراءة حمزة ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُنَّ بِهِ وَالْأَرْحَام﴾ [النساء: ١] بجر الأرحام «والجر على عطف الظاهر على المضمر، وليس بسديد . . . وقد تم حل لصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجار»^(٢).

وجاء في (البحر المحيط): «وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطيه من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار . . . غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك، وأنه يجوز». وذكر أن الزمخشري كثيراً ما يطعن في نقل القراء وقراءاتهم ، ثم قال: « وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية لا أصحاب الكنائش^(٣) المشغلون بضرورب من العلوم الآخذون، عن الصحف دون الشيوخ»^(٤).

وجاء في حاشية الكشاف لمجهول: « قوله - يعني الزمخشري - : (وقد تم حل لصحة هذه القراءة) ، القراءة صحيحة وإنما يؤخذ منها صحة العطف والإضمار»^(٥).

وقال في قراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زُيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِم﴾ [الأنعام: ١٣٧] برفع القتل ونصب الأولاد وجرا الشركاء: « وأما قراءة ابن عامر . . . فشيء لو كان في

(١) البحر المحيط ١/٤٨.

(٢) الكشاف ١/٣٧٢ ، المفصل ٢/١٧.

(٣) في الأصل (الكنائس) وهو تصحيف ، والكتاش - في قانون ابن سينا - مشتق من (كنش) الآرامي أي جمع ، والمراد به دفتر يدرج فيه ما يراد استذكاره (تفسير الألفاظ الدخلية ص ٦٤).

(٤) البحر المحيط ٣/١٥٧ - ١٥٩ ، النهر الماد ٣/١٥٥ - ١٧٥ ، الدر اللقيط ٣/١٥٨ - ١٥٩.

(٥) حاشية على الكشاف لمجهول الورقة ١٠١.

مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً... فكيف به في الكلام المنشور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟ والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء. ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء ، لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم ، لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب»^(١).

وقد علق عليه ابن المنير في الانتصاف من الكشاف بقوله: «لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء ، وتأه في تيهاء... فإنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاًقرأ به اجتهاداً لا نقاًلاً وسماعاً فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه... فهذا كله - كما ترى - ظنٌ من الزمخشري أن ابن عامرقرأ قراءته هذه رأياً منه وكان الصواب خلافه والفصيح سواه ، ولم يعلم الزمخشري أن هذه القراءة بنصب الأولاد والفصل بين المضاف والمضاف إليه بها يعلم ضرورة أن النبي ﷺ قرأ على جبريل كما أنزلها عليه كذلك، ثم تلاها النبي ﷺ على عدد التواتر من الأئمة، ولم يزد عدد التواتر يتناقلونها ويقرؤون بها خلفاً عن سلف إلى أن انتهت إلى ابن عامر فقرأها أيضاً كما سمعها... وأما الزمخشري فظن أنها ثبتت بالرأي غير موقوفة على النقل، وهذا لم يقل به أحد من المسلمين، وما حمله على هذا الخيالي إلا التغالي في اعتقاد اطراد الأقise النحوية فظنها قطعية حتى يرد ما خالفها»^(٢). ثم يذهب في تحريرها.

وقال أبو حيان في (البحر المحيط) وقد غلت في رأسه الحمية للدفاع عن القراء: «وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت.

(١) الكشاف ١/٥٣٠.

(٢) الانتصاف من الكشاف ١/٥٢٩ - ٥٣٠.

وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً ، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم»^(١) .

وجاء في (التصريح) أن قراءة ابن عامر هذه حسّنها «ثلاثة أمور: كون الفاصل فضلة ، فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به ، وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف ، وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشاف»^(٢) .

وجاء في (الكساف) في قوله تعالى ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ [الأనفال: ٥٩]: «وقرأ حمزة (ولا يحسن) بالياء على أن الفعل للذين كفروا... . وليس هذه القراءة التي تفرد بها حمزة بنيرة»^(٣) .

وذكر أبو حيان أن هذه القراءة لم يتفرد بها حمزة «بل قرأ بها ابن عامر ، وهو من العرب الذين سبقو اللحن ، وقرأ علي وعثمان وحفص عن عاصم وأبو جعفر يزيد بن القعقاع وأبو عبد الرحمن وابن محيسن وعيسي والأعمش ، وكذا ذكر التفتازاني وغيره»^(٤) .

وجاء في (الكساف) في قوله تعالى ﴿وَجَاءَ الْمُعَذَّرُونَ مِنْ الْأَعَرَابِ﴾ [التوبه: ٩٠]: «وقرئ ﴿الْمُعَذَّرُونَ﴾ بتشديد العين والذال ، من تعذر ، بمعنى: اعتذر ، وهذا غير صحيح ، لأن التاء لا تدغم في العين»^(٥) .

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿فَأَبْعَثُوا أَحَدًا كُمْ بُورِقِكُم﴾ [الكهف: ١٩]:

(١) البحر المحيط /٤ . ٢٣٠ .

(٢) التتصريح /٢ . ٥٧ .

(٣) الكشاف /٢ . ٢١ .

(٤) البحر المحيط /٤ . ٥١٠ .

(٥) الكشاف /٢ . ٥٣ .

«وَعَنْ أَبْنَ مُحِيطْسْ أَنَّهُ كَسَرَ الْوَاءَ وَأَسْكَنَ الرَّاءَ وَأَدْغَمَ ، وَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ ، لِالتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ لَا عَلَى حَدِّهِ»^(١).

وجاء فيه قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ شَيْءٌ سُنْدِسٌ حُضُرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ [الإنسان: ٢١]:

«وَقَرِئَ وَإِسْتَبْرَقَ نَصِبًا في موضع الْجَرِ على منع الصرف لأنَّهُ أَعْجمِيٌّ ، وَهُوَ غَلْطٌ لأنَّهُ نَكْرَةٌ يَدْخُلُهُ حَرْفُ التَّعْرِيفِ ، تَقُولُ: الإِسْتَبْرَق»^(٢).

(ل) قد ينسب الخطأ والوهم إلى نقلة القراءة لا إلى القراء أنفسهم ، قال في قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَعْذِبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] «إِنْ قَلْتَ: كَيْفَ يَقْرَأُ الْجَازِم؟ قَلْتَ: يُظْهِرُ الرَّاءَ وَيَدْغُمُ الْبَاءَ ، وَمَدْغُمُ الرَّاءِ فِي الْلَّامِ لَاحِنٌ مُخْطَلٌ خَطَأً فَاحْشَاءً ، وَرَاوِيهِ عَنْ أَبِي عُمَرٍ وَمُخْطَلٌ مَرْتَيْنِ ؛ لَأَنَّهُ يَلْحُنُ وَيُنْسَبُ إِلَى أَعْلَمِ النَّاسِ بِالْعَرَبِيَّةِ مَا يَؤْذِنُ بِجَهَلِ عَظِيمٍ ، وَالسَّبَبُ فِي نَحْوِ هَذِهِ الرَّوَايَاتِ قَلْةُ ضَبْطِ الرَّوَاةِ ، وَالسَّبَبُ فِي قَلْةِ الضَّبْطِ قَلْةُ الدِّرَايَةِ وَلَا يُضَبِّطُ نَحْوُ هَذَا إِلَّا أَهْلُ النَّحْوِ»^(٣).

وقال أبو حيان في (البحر المحيط): إن «ذَلِكَ عَلَى عَادَتِهِ فِي الطَّعْنِ عَلَى الْقِرَاءَةِ» ثم قال: «وَقَدْ اتَّفَقَ عَلَى نَقْلِ إِدْغَامِ الرَّاءِ فِي الْلَّامِ كَبِيرِ الْبَصَرِيِّينَ وَرَأْسِهِمْ: أَبُو عُمَرٍ بْنَ الْعَلاءِ ، وَيَعْقُوبَ الْحَضْرَمِيِّ ، وَكَبْرَاءَ أَهْلِ الْكُوفَةِ: الرَّؤَاسِيِّ وَالْكَسَائِيِّ وَالْفَرَاءِ ، وَأَجَازُوهُ وَرَوَوْهُ عَنِ الْعَرَبِ ، فَوَجَبَ قَبْولُهُ وَالرجُوعُ إِلَى عِلْمِهِمْ وَنَقْلِهِمْ ، إِذَا مَنْ عَلِمَ حَجَةً عَلَى مَنْ لَمْ يَعْلَمْ ، وَأَمَّا قَوْلُ الزَّمْخَشْرِيِّ إِنْ رَاوَيْ ذَلِكَ عَنْ أَبِي عُمَرٍ وَمُخْطَلِ مَرْتَيْنِ ، فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ ذَلِكَ صَوَابٌ ، وَالَّذِي رَوَى ذَلِكَ عَنْهُ الرَّوَاةُ ، وَمِنْهُمْ: أَبُو مُحَمَّدِ الْيَزِيدِيِّ ، وَهُوَ إِمامٌ فِي النَّحْوِ ، إِمامٌ فِي الْقِرَاءَاتِ ،

(١) الكشاف ٢/٢٥٣.

(٢) الكشاف ٣/٢٩٩ وانظر الكشاف ٢/١٠٨.

(٣) الكشاف ١/٣٠٧.



إمام في اللغات^(١) وذكر التفتازاني نحوً من ذا وصوب هذه القراءة والنقل^(٢).

وفي قوله تعالى ﴿أَنْلِزِ مُكْمُوْهَا﴾ [هود: ٢٨] قال: «وحكى عن أبي عمرو إسكان الميم ، ووجهه أن الحركة لم تكن إلا خلسة خفيفة ، فظنها الراوي سكوناً، والإسكان الصريح لحن عند الخليل وسيبوه وحذاق البصريين؛ لأن الحركة الإعرابية لا يسوغ طرحها إلا في ضرورة الشعر»^(٣).

وفي قوله تعالى ﴿أَنْ تَأْنِيْهُمْ بَغْتَةً﴾ [محمد: ١٨] قال: «وقرئ (بغثة) بوزن (جريدة) وهي غريبة لم ترد في المصادر أختها ، وهي مروية عن أبي عمرو ، وما أخويفني أن تكون غلطة من الراوي على أبي عمرو ، وأن يكون الصواب (بغثة) بفتح الغين من غير تشديد»^(٤).

(م) قد يذهب به الرأي إلى أن القراءة رأي واجتهاد ، وهي تؤدي حسب المعنى ، ويغفل ناحية السنن - وقد مر بنا شيء من هذا - وهذا أمر باطل كما سبق أن ذكرنا . قال في قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي﴾ أن يضرب مثلاً مَا بعوضةً فما فوقها^(٥) [البقرة: ٢٦] «فإن رفعها - بعوضة - فهي موصولة ما ، ووجه آخر حسن جميل وهو أن تكون التي فيها معنى الاستفهام . . . وهذه القراءة تعزى إلى رؤبة بن العجاج ، وهو أمضغ العرب للشيخ والقيصوم ، المشهود له بالفصاحة ، وكانوا يشبهون به الحسن ، وما أظنه ذهب في هذه القراءة إلا إلى هذا الوجه»^(٦)

(١) البحر المحيط ٢/٣٦١ - ٣٦٣.

(٢) حاشية على الكشاف الورقة ١٧١.

(٣) الكشاف ٢/٩٦.

(٤) الكشاف ٣/١٣١.

(٥) الكشاف ١/٢٠٥.

وقال أحمد بن المنير في (الانتصاف) تعليقاً على هذا الكلام: «وأما تبجحه بالعثور على الوجه الذي ظن أنه رؤبة بن العجاج رعاه في قراءته فكلام ركيك توهم أن القراءة موكولة إلى رأي القارئ وتوجيهه لها ونصرته بالعربية وفصاحتها في اللغة، وليس الأمر كذلك، بل القراءة على اختلاف وجهها وبعده حروفها سنة تتبع وسماع يقضي بنقله الفصيح وغيره على حد سواء لا حيلة للفصيح في تعسر شيء منه عما سمعه عليه»^(١).

وجاء في المفصل في قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَتَلْعَبُ الْأَسْبَابَ ﴾^{٣٦} أَسْبَابَ الْسَّمَوَاتِ فَأَطْلَعَ﴾ [غافر: ٣٧]: «وقد لمح فيها معنى التمني من قرأ (فأطلع) بالنصب ، وهي في حرف عاصم»^(٢).

وجاء في (المفصل) أيضاً: «ولقد جد في الهرب من التقاء الساكنيين من قال دأبٌة وشأبٌة ومن قرأ (ولا الضالين) (ولا جآن) وهي عن عمرو بن عبيد ، ومن لغته النَّقْر في الوقف على النَّقْر»^(٣).

وجاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَزَّلْتَ بِهِ الشَّيْطِينُ﴾ [الشعراء: ٢١٠]: «وقرأ الحسن (الشياطون).... وعن الفراء: غلط الشيخ في قراءته (الشياطون)، ظن أنها النون التي على هجاءين فقال النضر بن شميل: إن جاز أن يحتاج بقول العجاج ورؤبة فهلا جاز أن يحتاج بقول الحسن وصاحبـه ، يريـد: محمد بن السـمـيـفـ ، معـ أنا نـعـلمـ أـنـهـمـاـ لـمـ يـقـرـءـاـ بـهـ إـلـاـ وـقـدـ سـمـعـاـ فـيـهـ!»^(٤).

وجاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]

(١) الانتصاف ١/٢٠٥.

(٢) المفصل ٢/١٩٦.

(٣) المفصل ٢/٢٤٧.

(٤) الكـسـافـ ٢/٤٣٨.

«وقرأ الحسن البصري (الحمد لله) بكسر الدال لإتباعها اللام ، وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة (الحمد لله) بضم اللام لإتباعها الدال ، والذي جسراهما على ذلك - والإتباع إنما يكون في كلمة واحدة كقولهم: (منحدر الجبل ومعبره) - تنزلُ الكلمتين منزلة كلمة لكثره استعمالهما مقتربتين . وأشف القراءتين قراءة إبراهيم ، حيث جعل الحركة البنائية تابعة للإعرابية التي هي أقوى ، بخلاف الحسن»^(١) .

وقد علق الجرجاني على هذا القول بقوله «(قوله : والذي جسراهما) : قيل فيه جسارة لإشعاره بأن قراءتهما نشأت عن متابعة أحكام اللغة بلا رواية ، والسلف مبرؤون عنها ، فإن قراءتهم مأخوذة بخصوصياتها عن روایات وصلت إليهم ، لكن المصنف لا يتحاشى عن أمثال ذلك»^(٢) .

وبهذه نرى أن الزمخشري لا يختلف عن سبقه من نحاة البصرة - بصورة خاصة - في موقفه من الشواهد القرآنية^(٣) .

(٢) الحديث النبوى الشريف:

ذكرنا في موطن سابق أن عموم النحاة لا يستشهدون بالحديث النبوى ، وذكرنا الأسباب التي دعتهم إلى ذلك ، كما ذكرنا قسمًا من النحاة الذين كانوا يستشهدون بالحديث ، وذكرنا منهم ابن خروف الذي ادعى قسم من الباحثين أنه أول من استشهد بالحديث النبوى ، وذكرنا منهم ابن مالك وابن هشام وغيرهم .

وفي الحق أن يوضع الزمخشري في أوائل الذين يستشهدون بالحديث النبوى الشريف في النحو وفي اللغة .

(١) الكشاف ١/٤١ - ٤٢ .

(٢) تعليق السيد الجرجاني على الكشاف ١/٤٢ .

(٣) انظر (مذاهب التفسير الإسلامية) لجولد تسهير ص ٦٧ .

فمن استشهاده به في النحو ما جاء في (المفصل) أن حَيَّهُلْ وحَيَّهُلْ
وحيهلا جاء معدى بنفسه وبالباء وبالإلى وبعلى. وفي الحديث: إذا ذكر
الصالحون فحيهلا بعمر^(١).

وجاء فيه أن العلم المثنى والجمع يعرف بـأَلْ ، وفي حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه (هؤلاء المحمدون بالباب)^(٢).

وذكر فيه أيضاً أن اسم التفضيل يفرد أو يطابق إذا أضيف إلى معرفة ، قال: «وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام: (ألا أخبركم إليّ وأقربكم مني مجالس يوم القيمة؟ أحسنكم أخلاقاً الموطئون أكنافاً الذين يألعون ويؤلدون. ألا أخبركم بأبغضكم إليّ وأبعدكم مني مجالس يوم القيمة؟ أساوئكم أخلاقاً الثرثرون المتفيهرون)»^(٣).

قال: «وفي حديث طلحة رضي الله عنه فوضعوا اللح^(٤) على قفيّ يجعلونها إذا لم تكن للتثنية ياء ويدغمونها»^(٥).

وذكر في (أعجب العجب) أن نون (من) إذا «دخلت على ما أوله همزة وصل وليس في المصاحبة للام التعريف كسرت فتقول: من ابنك؟ بكسر النون. وفي الحديث (وشقت لها اسماً من اسمي) بكسر نون من ، وهذه الرواية هي المحفوظة وهي التي ينبغي أن لا يعدل عنها»^(٦).

وجاء في (المفصل): «وعن ابن عباس: بالإيواء والنصر إلا

(١) المفصل ٤٦/٢.

(٢) المفصل ٤١/١.

(٣) المفصل ٢٥٩/١.

(٤) اللح: السيف.

(٥) المفصل ٣١٠/١.

(٦) أعجب العجب ١٨.



جلستم ، وفي حديث عمر (عزمت عليك لَمَّا ضربت كاتبك سوطاً) ،
بمعنى إلا ضربت»^(١) .

وجاء في (المفصل) في (إضمار المصدر) : «ومن إضمار المصدر قولك : عبد الله أظنه منطلق ، تجعل الهاه ضمير الظن كأنك قلت : عبد الله أظن ظني منطلق . وما جاء في الدعوة المرفوعة (واجعله الوارث منا) محتمل عندي أن يوجه على هذا»^(٢) .

ومن استشهاده به في اللغة ما جاء في (المفصل) في إبدال الواو المفتوحة همزة «ومنه أَحَدْ أَحَدْ في الحديث»^(٣) .

وجاء فيه أيضاً «ولا يقال حمراوات ، وأما قوله ﷺ: ليس في الخضراوات صدقة فلجريه مجرى الاسم»^(٤) .

وذكر في (أـل) أن «أهل اليمن يجعلون مكانها الميم ، ومنه (ليس من أمبرامصيام في امسفر)»^(٥) .

وذكر أن (لو) تكون للمبالغة . . . كما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : نعم العبد لو لم يخف الله لم يعصيه ، فمع خوفه بطريق الأولى أن لا يعصيه ، ولو لم يرد المبالغة لكان المعنى أن يعصي الله لأنه يخافه^(٦) .

وذكر أن (بادي بدبي) قد يستعمل مهموزاً وفي حديث زيد بن ثابت : أما بادىء بدء فإنني أحمد الله^(٧) .

(١) المفصل ١/٢٠٧ .

(٢) المفصل ١/١٠٠ وانظر الفائق ١/٤٦ - ٤٧ ، ٢/٣٠٦ والمفصل ٢/٣٩ .

(٣) المفصل ٢/٢٥٥ .

(٤) المفصل ٢/٨٨ .

(٥) المفصل ٢/٢١٩ .

(٦) أتعجب العجب ٢٩ .

(٧) المفصل ٢/٧٢ .

ومن استعانته به في شرح الكلمات الصعبة ما جاء في (مقامات الزمخشري): «الشكير: الزغب . . . وفي الحديث هل بقي من شيخبني مجاعة؟ قال: نعم وشكير كثير ، يريد الأحداث»^(١).

وقال: «الطمر: الثوب الخلق ، وفي الحديث: رب أشعث أغبر ذي طمرين»^(٢).

وقال: «إبار النخل تلقيحها ، يقال: أبر النخل وأبره ، ومنه قول رسول الله ﷺ: من باع نخلاً مؤبراً فثمرته للبائع إلا أن يشرط البائع»^(٣).

وقال: «الضناك: السمية ، لأن جلدتها يضيق عنها ، ألا ترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام: لا مُقْوَرَّةُ الألياط ولا ضناك ، كيف قابل بها المقورة ، وهي المهزولة المتسبة الجلد من قولهم: دار قوراء»^(٤)؟

وفي (أعجب العجب): «الصبر حبس النفس عن الجزء . . . وصبرته حبسته ، وفي حديث عن النبي ﷺ في رجل أمسك رجلاً وقتلته آخر: اقتلوا القاتل واصبروا الصابر ، أي احبسو الذي حبسه للموت حتى يموت»^(٥).
ومنه أن «ضاحياً» معناه بارز ، ومنه قوله عليه السلام «أضخ لمن أحربت له»^(٦).

وفي (مقدمة الأدب) «سبّيحة الله عنك الحمى: خفّها. وقال عليه السلام لعائشة رضي الله عنها حين دعت على سارق سرق منها:

(١) مقامات الزمخشري ص ٦٠ - شرح رقم (٤).

(٢) مقام الزمخشري ص ١٣.

(٣) مقامات الزمخشري ص ٣٨.

(٤) مقامات الزمخشري ص ٤٠.

(٥) أعجب العجب ٥٤.

(٦) أعجب العجب ٥٣.

لا تسبّخي عنه بدعائك عليه ، أي : لا تخفي عنه إثمه عليه»^(١) .

وفي (الكساف) : «ضرب المثل : اعتماده وصنعه ، من ضرب اللبن وضرب الخاتم . وفي الحديث : اضطرب رسول الله ﷺ خاتماً من ذهب»^(٢) .

وربما أُسند اللحن أو الوهم إلى رواة الحديث ، كما فعل مع رواة القراءات ، جاء في (الفائق) : «عمر رضي الله عنه قال لسلمان رضي الله عنه : أين تأخذ إذ صدرت أعلى المعربة أم على المدينة؟ هكذا رويت مشددة ، والصواب التخفيف ، هي طريق كانت قريش تسلكها إذا صارت إلى الشام تأخذ على ساحل البحر»^(٣) .

وجاء في (الفائق) أيضاً أن رجلاً من بنى تميم قال : «ما أرى عمر إلا سيعرفني بسني هذه الشاغية... رواه المحدثون في حديث عمر بالنون - شاغنة - وهو لحن ، ولم نسمع من هذا التأليف غير الشغنة ، وهي حال الثياب»^(٤) .

وفي (الفائق) أيضاً له عن النبي ﷺ «أنه قيل له : يا رسول الله : أين ندفن ابنك؟ قال عند فَرَطنا عثمان بن مظعون ، وكان قبر عثمان عند كِبَا بنى عمرو بن عوف .

الكبا : الكناسة... وعلى الأصل جاء الحديث ، إلا أن المحدث لم يضبط الكلمة فجعلها (كبوة) بالفتح ، وإن صحت الرواية فوجهها أن

(١) مقدمة الأدب ٢١١ وانظر أيضاً ٢٥٤.

(٢) الكشاف ١/٢٠٤ وانظر أيضاً مقامات الزمخشري ١٢ ، ٢١ ، ٢٨ ، ٣١ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٦... إلخ.

(٣) الفائق ٢/١٣٥.

(٤) الفائق ١/٦٦٧ ، ٦٦٨ وانظر تاج العروس ولسان العرب في مادة (شغن).

تطلق الكبوة ، وهي الكسحة على الكساحة»^(١) .

وجاء فيه عن عائشة (رضي الله عنها) «في قصة الإفك ، أنها قالت: أتينا الجيش بعدما نزلوا موغرین في حر الظهيرة... أي داخلين في الوغرة ، وهي فورة القيس وشدته... ومغورين من التغوير ، وهو النزول للقائلة شديد الطلاق لهذا الموضع لولا الرواية . على أن تحريف النقلة غير مأمون لترجمل كثير منهم في علم العربية ، والإتقان في ضبط الكلم مربوط بالفروسيّة فيه»^(٢) .

وفيه أيضاً عن الخدرى (رضي الله عنه) «إذا أصبح ابن آدم فإن الأعضاء كلها تكفر اللسان ، تقول: نِشْدُكَ اللَّهُ فِينَا ، إِنْكَ إِنْ اسْتَقْمَتْ اسْتَقْمَنَا وَإِنْ اعْوَجْجَتْ اعْوَجْجَنَا...»

وأما نِشْدُكَ اللَّهُ ففيه شبهة لقول سيبويه: وكان قوله: عَمْرَكَ اللَّهُ وَقِعْدَكَ اللَّهُ بِمَنْزِلَةِ نِشْدُكَ اللَّهُ ، وإن لم يتكلم بِنِشْدُكَ... ولعل الراوى قد حرفه ، وهو نِشْدُكَ اللَّهُ»^(٣) .

ومن هذا يتضح جلياً أن الزمخشري استشهد بالحديث النبوى فى النحو واللغة واستعان به فى شرح كثير من الكلمات.

(٣) كلام العرب من شعر ونشر:

مما لا شك فيه أن كلام العرب الفصحاء من شعر ونشر أهم الينابيع لل Shawahed النحوية واللغوية ، وقد ذكرنا أن الزمخشري استشهد في (المفصل) بـ ٤٢٤ شاهد شعري فيها أكثر من سبعين ومائة شاهد مجهول القائل ، ومختلف في نسبته إلى صاحبه ، كما استشهد بالنشر من كلام

(١) الفائق ٣٩٣/٢ .

(٢) الفائق ١٧٤/٣ .

(٣) الفائق ٤١٩/٢ ، كتاب سيبويه ١٦٣/١ .



العرب. جاء في (المفصل): «وفي مثل العرب (لو ذات سوار لطمني) . . . ومنه المثل (إلا حَظِيَّةُ فَلَا أَلِيَّةٌ)»^(١).

وفي حذف حرف النداء قال: «ولا يحذف عما يوصف به ، أيّ: فلا يقال (رجل) ولا (هذا). وقد شذ قولهم: أَصْبَحَ لِيلٌ ، وَافْتَدَ مَخْنَقٌ ، وَأَطْرَقَ كَرَأً وَ(جَارِيٌ لا تَسْتَكْرِي عَذِيرِي)»^(٢).

وقال: «وَكَسَرُوا نُونَ (من) عِنْدَ مَلَاقَاتِهَا كُلُّ سَاكِنٍ سَوْيَ لَامَ التَّعْرِيفِ ، فَهِيَ عِنْدَهَا مَفْتُوحَةٌ ، تَقُولُ: مِنْ ابْنَكَ ، وَمِنْ الرَّجُلِ. وَقَدْ حَكِيَ سَيِّبُويَّهُ عَنْ قَوْمٍ فَصَحَّاءٍ: مِنْ ابْنَكَ بِالْفَتْحِ ، وَحَكِيَ فِي (مِنْ الرَّجُلِ) الْكَسْرِ ، وَهِيَ قَلِيلَةٌ خَبِيثَةٌ»^(٣).

وجاء فيه أن هناك لغة رديمة يقول أهلها: رماتا^(٤).

وكان يستأنس بما يسمعه هو من كلام الأعراب في زمانه ، جاء في (مقامات الزمخشري) أن «هَبْ: اجْعَلْ. يَقُولُ: وَهَبْنِي اللَّهُ تَعَالَى فَدَاكَ ، وَرَأَيْتَهَا لِغَةً شَائِعَةً لِلنَّحْوِينَ ، يَقُولُونَ: وَهَبْتَ كَذَا عَلَى كَذَا. سَمِعْتَ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ وَقَدْ وَكَفَ السُّفْرَ: هَبْ عَلَيْهِ التَّرَابَ فَيَقْفَ»^(٥).

وفيها أن «الرَّسُلَ: اسْمُ مِنْ التَّرْسُلِ فِي الْأَمْرِ وَهُوَ الْأَتَّهَادُ فِيهِ . . . وَسَمِعْتُهُمْ يَقُولُونَ: امْشِ عَلَى رِسْلِكَ وَخُلِّ الْأَبَاعِرَ عَلَى رِسْلِهَا»^(٦).

وفي (الكساف): «وَمَا طَنَّ عَلَى أَذْنِي مِنْ مَلْحِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَسْمُونَ مَرْكَبًا مِنْ مَرَاكِبِهِمْ بِالشَّقْدَفِ ، وَهُوَ مَرْكَبٌ خَفِيفٌ لَيْسَ فِي ثَقْلٍ مَحْالِمٍ

(١) المفصل ١/٦٦.

(٢) المفصل ١/١٢٩.

(٣) المفصل ٢/٢٤٨.

(٤) المفصل ٢/٢٢١.

(٥) مقامات الزمخشري ١٧٨.

(٦) مقامات الزمخشري ٢١.

العراق ، فقلت في طريق الطائف لرجل منهم : ما اسم هذا المحمل؟ أردت المحمل العراقي ، فقال : أليس ذاك اسمه الشقحف؟ قلت : بلـى . فقال : هذا اسمه الشقحف . فزاد في بناء الاسم لزيادة المسمى^(١) .

وفيه «وقد اكتريت بمكة جمل أعرابي للحج فقال : أعطني من سلطاتهـنه . أراد من خيار الدنانير أو عدو لا»^(٢) .

وفي (المقامات) : «زورت فيهما أبياتك وزينت في شأنهما أبيات شعرك . . . والذـي سمعته من العرب (روـزت في نفسي كذا) بتقديم الراء على الـزاي ، بمعنى قدرته ، وهو من راز الشيء يروـزه إذا أراده وجربه»^(٣) .

وفيها : «عـين الشـيء إذا جعلـه مـعلوماً بـعينـه ، يـقال في معـناه شـخصـه . وسمـعت شـيخـاً من الطـائف يـقول : ما بـعـثـك إـلا أـدـماً مشـخصـة ، يـريد معـيـنة»^(٤) .

وقـال : «كان يـسمع منـيـ الحديث بمـكـةـ فـسـأـلـ بـعـضـ السـمـعةـ عنـ قولـ نـائـحةـ عمرـ رـضـيـ اللـهـ تـعـالـيـ عـنـهـ ماـذـاـ لـقـيـناـ بـعـدـكـ مـاـذـاـ أـدـدـ؟ـ فـقـالـ أـعـرابـيـ منـ وـرـاءـ الـحـلـقـةـ الأـدـدـ الشـدـةـ»^(٥) .

وقـالـ : «ـتـيـدـكـ : وـسـمـعـتـ مـنـ يـقـولـ مـنـهـمـ عـلـىـ تـيـدـكـ ، فـسـأـلـهـ عـنـ معـناـهـ ، فـقـالـ : معـناـهـ التـؤـدةـ»^(٦) .

وربـماـ استـشـهـدـ بـشـعـرـ مـنـ لـاـ يـحـجـ بـشـعـرـهـمـ مـنـ أـمـثالـ أـبـيـ تـمـامـ وـالـمـتنـبـيـ

(١) الكـشـافـ ١/٣٤ـ .

(٢) الكـشـافـ ١/٢٤٣ـ .

(٣) مقـامـاتـ الزـمـخـشـريـ ١١٩ـ .

(٤) مقـامـاتـ الزـمـخـشـريـ ٦١ـ .

(٥) مقـامـاتـ الزـمـخـشـريـ ١١١ـ .

(٦) مقـامـاتـ الزـمـخـشـريـ ٣٧ـ .

والبحتري. جاء في (مقامات الزمخشري): «أطّم: أغلب ، ومنه الطامة النازلة التي تطمُّ أي تغلب . قال البحتري:

* جرى الوادي فطم على القرى»^(١)

وقال: «السود: الجماعة العظمى ، ومنه قول الطائي (يعني أبي تمام) : إن شئت أن يسُودَ ظنك كله فاجعله في هذه السود الأعظم»^(٢)
وقال: «ذات: تأنيث ذو الذي هو وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس . . . ثم جرت مجرى حقيقة الشيء فقالوا: أعطانيه من ذات نفسه ، وقيل: ذات الله لحقيقة ونفسه ، وقال أبو تمام:
وجئتك في ذات الله ناصحاً»^(٣)

وقال: «شف الستر متى رقّ: رئي ما وراءه ، وشيء شفاف ، ويقال: شف عليه ثوبه شفوفاً وشفيفاً ، واستشافت ما وراءه: بصرته ، وفي شعر ابن الرومي:

تنفذ العين فيه حتى تراها
أخطأته من رقة المستشف
كهواء بلا هباء مشوب
بضياء أرفقْ بذاك وأصف»^(٤)

وفي (الكساف) في قوله تعالى: «مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ» [إبراهيم: ٤٩]: «والصفد: القيد ، وسمي به العطاء ، لأنَّه ارتباط للمنع عليه . . . وقال حبيب: (إن العطاء إسار) ، وتبعه من قال (المتنبي).
ومن وجد الإحسان قيداً تقيداً»^(٥).

(١) مقامات الزمخشري ٤٢.

(٢) مقامات الزمخشري ١١٧ ، ديوان أبي تمام ٢٥٠ / ٣ وفيه «فأجله بدل فاجعله».

(٣) مقامات الزمخشري ١٢٤.

(٤) مقامات الزمخشري ١٣٨.

(٥) الكشاف ٣٢١ / ٣.

وفيه في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ الْنَّمْلِ ﴾ [النمل: ١٨]: «إِنْ قُلْتَ: لَمْ عُدَىٰ (أَتَوَا) بِ (عَلَىٰ)? قُلْتَ: يَتَوَجَّهُ عَلَىٰ مَعْنَيَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ إِتْيَانَهُمْ كَانَ مِنْ فَوْقِ ، فَأَتَىٰ بِحَرْفِ الْأَسْتِعْلَاءِ ، كَمَا قَالَ أَبُو الطَّيْبِ:

* ولَشَدَّ مَا قَرَبَتْ عَلَيْكَ الْأَنْجُومُ^(١)

«قال الزركشي: ووقع في كلام الزمخشري وغيره الاستشهاد بشعر أبي تمام بل في (الإيضاح) للفارسي ، ووجه بأن الاستشهاد بتقرير النقلة كلامهم وأنه لم يخرج عن قوانين العرب»^(٢).

وذكر محققون (شرح الرضي على الشافية) وقد استشهد المؤلف بيت للمتنبي هو:

تعثرت به في الأفواه ألسُنُها والبُرْدُ في الطرق والأقلام في الكتب
إن «المتنبي ليس ممن يتحجج بشعره ، ولكن المؤلف قد جرى في هذا الكتاب وفي شرح الكافية على أن يذكر بعض الشواهد من شعر المتنبي وشعر أبي تمام والبحترى ، ولعله متأثر في ذلك بجار الله الزمخشري ، فإنه كان يستشهد على اللغة والقواعد بشعر هؤلاء ، وكأنه كما قال عن أبي تمام - وقد استشهد ببيتٍ له في الكشاف - أجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه»^(٣).

وهو لا يستشهد بشعر جميع المولدين ، وإنما يستشهد بشعر علماء العربية منهم كأبي تمام. جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَاتُلُوا ﴾ [البقرة: ٢٠]: «و(أظلم) يحتمل أن يكون غير متعد ، وهو الظاهر ، وأن يكون متعدياً منقولاً من ظلم الليل ، وتشهد له قراءة يزيد

(١) الكشاف ١٥/٣ - ١٦.

(٢) الكشاف ٤٤٦/٢.

(٣) تعليق على شرح الرضي على الشافية ٣٠٨/٢ رقم (١) ، وانظر الكشاف ١/١٧٠ .

ابن قطيب (أَظْلِم) على ما لم يُسْمَّ فاعله . وجاء في شعر حبيب بن أوس :
 هما أَظْلَمَا حَالَيِّ ثَمَّتَ أَجِلَّا ظلاميهما عن وجه أمرأة أشيبة
 وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء
 العربية ، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء :
 الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه»^(١) .

جاء في (الفائق) : «قرقة المرأة لباسها . . . ولا أرى (القرقر) بمعنى
 اللباس مسموعاً من الموثوق بعربتهم ، ولا واقعاً في كلام المأخذ
 بفصاحتهم ، وإنما يقع في كلام المولدين من نحو قول أبي نواس :
 وغادة هاروت في طرفها والشمس في قرقرها جانحه»^(٢)
 وفي (أعجب العجب) : «وأما اشتقاق الفعل من (كيف) نحو قولهم :
 (هذا شيء لا يكيف) فكلام ليس بعربي ، وإنما هو مولد ، ويشبه هذا في
 رداءة الاستعمال إدخالهم الألف واللام على (كيف) نحو قولهم :
 «الكيف»^(٣) .

ويمكن أن نلخص رأيه في الشواهد بما يلي :

- ١ - يستشهد بالقرآن الكريم وبالقراءات .
- ٢ - يرجح بعض القراءات على بعض ، ويستعين ببعضها على بعض
 ويلحق بعضها ، ويرد البعض الآخر ، وربما يذهب إلى أن القراءة تؤدي
 بحسب الرأي والمعنى ، وهو في موقفه ذلك لا يختلف عن سائر النحاة .
- ٣ - ينسب أحياناً إلى الرواية الوهم والخطأ في رواية القراءات .

(١) الكشاف ١/١٦٩ - ١٧٠ .

(٢) الفائق ٢/٣٣٠ .

(٣) أعجب العجب ٢١ .

- ٤ - يستشهد بالحديث النبوي في النحو وفي اللغة ، وهو في ذلك مخالف لغالبية النحاة .
- ٥ - ينسب أحياناً إلى رواة الحديث الوهم واللحن .
- ٦ - يستشهد بكلام العرب الفصحاء من شعر ونشر شأنه في ذلك شأن سائر النحاة .
- ٧ - كان يستأنس بما يسمعه من الأعراب في زمانه للوصول إلى معنى وثبت حكم .
- ٨ - كان يستأنس ويستشهد بأشعار علماء العربية من المولدين ممن لا يُحتاجُ بشعرهم من أمثال أبي تمام والمتنبي والبحتري ، بحيث يبدو أن ذلك سمة بارزة في بحوثه ، ولا يصنع ذلك مع سائر المولدين .

موقفه من أدلة الصناعة:

أ- السمع والقياس:

ذكرنا في موطن سابق موقف النحويين من السمع والقياس ، وعرفنا أن النحويين البصريين يقيسون على المسموع الكثير من الفصيح ولا يقيسون على المسموع النادر أو الشاذ . وأما الكوفيون فإنهم يقيسون على الشاهد الواحد ويتوسعون في الأخذ عن الأعراب الذين احتلزوا بالحاضر ولانت فصاحتهم . مما موقف أبي القاسم الزمخشري من ذلك؟

١ - ذكر أبو القاسم أنه أعلى شيء في اللغة ما تعاون على ثبوته القياس الصحيح والرواية الفصيحة ، جاء في (الفائق) أن أبا عثمان ذكر سلمان رضي الله عنه فقال : «كان لا يكاد يُفَقِّهَ كلامه من شدة عجمته ، وكان يسمى الخشب خشبان»^(١) .

(١) الصواب أن يقول «وكان يسمى الخشب خشباناً» .



قد أنكر هذا الحديث ، لأن كلامه يضارع كلام الفصحاء ، والخشبان في جمع الخشب صحيح مرويٌّ . ونظيره سلق وسلقان ، وحمل وحملان ولا مزيد على ما يتعاون على ثبوته القياس والرواية^(١) .

وجاء فيه «اتغارٌ واثغارٌ أيضًا ، وهما لغتان في الافتعال من التغر ، والأصل : اثغار فلما أن تقلب الثاء تاء ، وهو المشهور في الاستعمال والقويُّ في القياس ، وإما أن تقلب التاء ثاء»^(٢) .

وذكر أن البصريين لا يجيزون المائة البقرة والمائة الضائنة ويقولون : الصواب مائة البقرة ومائة الضائنة ، وبرهانهم القياس الصحيح واستعمال الفصحاء^(٣) .

وجاء في (المفصل) أن «ما قبله الكوفيون من قولهم (الثلاثة الأثواب) و(الخمسة الدراهم) فبمعزل عن أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء»^(٤) .

٢ - ينبغي أن يكون الراوي عن العرب ثقة قال : «وقد روى الثقات عن العرب لولاك ولولاي وعساك وعسانى»^(٥) .

وقال : «(ضاحت) : وعندي أنها مما رواه ابن الأعرابي - وهو الثقة المأمون - قال : يقال : (ضاحت عظامه إذا تحركت من الهزال)»^(٦) .

وقد ذكرنا أنه رد قسماً من القراءات والأحاديث ؛ لأنه يعتقد أن الناقل

(١) الفائق ١/٣٤٦ - ٣٤٧.

(٢) الفائق ١/١٤٨.

(٣) الفائق ١/٦١.

(٤) المفصل ٢/٨٢.

(٥) المفصل ١/٢٤٤.

(٦) الفائق ٢/٥٦.

غير دقيق في نقله. وجاء في (الفائق): «وإذا صحت الرواية مع وجود النظير في العربية فقد انسد باب الرد»^(١).

٣ - لا يصح القياس على القليل ، جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿ وَمَا آهَدِيْكُمْ إِلَّا سَيِّلَ الرَّشَادِ ﴾ [غافر: ٢٩]: «الرشاد: قيل هو من أرشد كجبار من أجبر ، وليس بذلك ؛ لأن فعالاً من أ فعل لم يجيء إلا في عدة أحرف نحو: دراك وسارا ، وقصير وحبّار ، ولا يصح القياس على القليل»^(٢).

وجاء في (المفصل): «وما حكاه الخليل عن بعض العرب: (إذا بلغ الرجل ستين فإيه وإيا الشواب) مما لا يعمل عليه»^(٣).

٤ - الاستعمال المستفيض أقوى من القياس الحسن. جاء في (الكشاف) في قراءة حمزة ﴿ وَمَا أَنْتُ بِمُصْرِخٍ ﴾ بكسر الياء قال: «وهي ضعيفة... فإن قلت: جرت الياء الأولى مجرى الحرف الصحيح لأجل الإدغام ، فكأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ، فحركت بالكسر على الأصل.

قلت: هذا قياس حسن ، ولكن الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات»^(٤).

٥ - من الممكن أن لا يرد في مسألة ما سمع لكت قد يجيزها القياس الصحيح.

جاء في (المفصل) في (شتان): «والذي عليه الفصحاء شتان زيد وعمرو ، وشتان ما زيد وعمرو... . وأما نحو قوله:

(١) الفائق ٢/٣٢٤.

(٢) الكشاف ٣/٥٢.

(٣) المفصل ٢/٢٠.

(٤) الكشاف ٢/١٧٧.



لشتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد سليم والأغر بن حاتم فقد أباه الأصمعي ، ولم يستبعده بعض العلماء عن القياس»^(١) .

٦ - إذا كانت الشواهد قليلة وبمعزل عن القياس فهي شاذة ، والشاذ لا يُعوَّل عليه . جاء في (المفصل) : «ولا ينادي ما فيه الألف واللام (إلا الله وحده) . . . وقال :

مِنْ أَجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَمْتَ قَلْبِي وَأَنْتِ بِخِيلَةٍ بِالْوَصْلِ عَنِي شبـهـهـ بـيـاـ اللـهـ وـهـ شـاذـ»^(٢) .

وفيـهـ : «وقد تجيـءـ الفـاءـ مـحـذـوفـةـ فـيـ الشـذـوذـ كـقـولـهـ :

* مَنْ يَفْعُلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا^(٣) *

وفيـهـ : الكـافـ : «وـلـاـ تـدـخـلـ عـلـىـ الضـمـيرـ اـسـتـغـنـاءـ عـنـهـ بـمـثـلـ ،ـ وـقـدـ شـذـ نحوـ قولـ العـجاجـ :

* وَأَمْ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا»^(٤) *

وجـاءـ فـيـ (الفـائقـ)ـ فـيـ قولـ رسولـ اللـهـ ﷺـ :ـ «اـذـهـبـواـ بـهـ فـأـدـفـوهـ»ـ «وـالـأـصـلـ أـدـفـئـوـهـ فـخـفـفـهـ بـحـذـفـ الـهـمـزةـ ،ـ وـهـوـ تـخـفـيفـ شـاذـ»^(٥)ـ .

وفيـ (أـعـجـبـ العـجـبـ)ـ :ـ «وـأـمـاـ لـكـنـ فـلـمـ تـدـخـلـ الـلـامـ فـيـ خـبـرـهاـ فـيـ الـاخـتـيـارـ ،ـ وـمـاـ يـرـوـيـ :

* وـلـكـنـنـيـ مـنـ حـبـبـهـاـ لـعـمـيدـ *

(١) المفصل ٢/٥٤-٥٦.

(٢) المفصل ١/١١٩-١٢١.

(٣) المفصل ٢/٢١٤.

(٤) المفصل ٢/١٨٢.

(٥) الفائق ١/٤٠١-٤٠٢.

فشاذ لا يعوّل عليه»^(١).

وفي (المفصل) في «ذو» أنه «لا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس الظاهرة ، وفي شعر كعب :

صَبَحْنَا الْخَرْزَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذُوي أَرْوَمَتِهَا ذَوْهَا
وهو شاذ»^(٢).

«وقوله :

* هُمُ الْأَمْرُونَ الْخَيْرَ وَالْفَاعِلُونَ *
مما لا يعمل عليه»^(٣).

٧ - هناك ما يسميه بالقياس المرفوض . جاء في (المفصل) : «وقد عمل على القياس المرفوض من قال :

* ظرفٌ عجوزٌ فيه ثنتا حنظلٌ»^(٤).

٨ - ما لم يرد إلا في الشعر فهو ضعيف ، وذلك كدخول (لا) على الخبر ولم تكرر ، «وقوله :

قضت وطراً واسترجعت ثم آذنت ركائها أن لا إلينا رجوعها
ضعف لا يجيء إلا في الشعر»^(٥).

(١) أعجب العجب ٦.

(٢) المفصل ١/٣١٢.

(٣) المفصل ١/٢٥٠.

(٤) المفصل ٢/١٠٦ - ١٠٥.

(٥) المفصل ١/٢٣٨ - ٢٣٩.



٩ - هناك لغات ضعيفة وردية لا يصح القياس عليها ، جاء في (المفصل) أن «لغة ردية يقول أهلها رماتا»^(١).

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قُنَا لِلْمَلَائِكَةِ أَسْجَدُوا لِأَدَمَ﴾ [البقرة: ٣٤] : «وقرأ أبو جعفر ﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجَدُوا﴾ بضم التاء للإتباع ، ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلا في لغة ضعيفة ، قولهم ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٢).

وربما وصفها بالخبث قال : «وحكى في (من الرجل) الكسر ، وهي قليلة خبيثة»^(٣).

١٠ - أمّا ما كان بمعزل عن استعمال الفصحاء وعن القياس فهو لحن.

قال في (المفصل) في هاء السكت : «وحقها أن تكون ساكنة ، وتحريكها لحن ، ونحو ما في إصلاح ابن السكينة من قوله :

* يا مَرْحَبَا بِحَمَارِ عَفْرَا *

* يا مَرْحَبَا بِحَمَارِ نَاجِيَهُ *

مما لا معّرج عليه للقياس واستعمال الفصحاء»^(٤).

من هذا نتبين أن الزمخشري أقرب ما يكون إلى البصريين ، بل ينهج نهجهم في السماع والقياس.

(ب) استصحاب الحال :

وهو من أدلة الصناعة المعتبرة. والمراد به استصحاب حال الأصل

(١) المفصل ٢/٢٢١.

(٢) الكشاف ١/٢١٠.

(٣) المفصل ٢/٢٤٨.

(٤) المفصل ٢/٢٢٥. وعند ابن جني في (الخصائص) أنه منزلة بين المنزلتين «انظر الخصائص ٢/٣٥٨ - ٣٥٩».

في الأسماء وهو الإعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء ، ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول : الأصل في الأسماء الإعراب ، وإنما يبني منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه ، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه فكان باقياً على أصله في الإعراب^(١).

وقد استدل به أبو القاسم الزمخشري ، جاء في (أعجب العجب) في بناء فعل الأمر : «ودليل البناء أن الأصل في الأفعال البناء ، فهي محکوم عليها به ، إلا أن يقوم دليل على إعراب شيء منها فيكون إخراجاً لها عن أصلها ، ولم يعرب منها سوى المضارع لشبهه بالاسم ، وهو ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع فيحکم عليه بالإعراب ما دام وصف المضارعة باقياً ، وذلك إذا كانت زائدة من الزوائد الأربع موجودة في أوله ، فمتى زايلته زال شبهه بالاسم فيعود إلى أصله من البناء»^(٢).

استدلالات أخرى:

١ - الاستدلال بالتقسيم: وهو على ضربين: أحدهما أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعاً فيبطل بذلك قوله. والثاني أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق به الحكم من جهته فيصح قوله^(٣).

وقد استدل أبو القاسم بهذا النوع من الاستدلال في مواطن متعددة ، جاء في (الفائق): «الأُلُوّة: ضرب من خيار العود وأجواده - بفتح الهمزة وضمها -، ولا يخلو من أن يقضى على همزتها بالأصالة فتكون فعلة

(١) لمع الأدلة ١٤١.

(٢) أعجب العجب ٤.

(٣) لمع الأدلة ١٢٧ - ١٢٨.

كعْرَقة ، أو فُعْلَة كعْنَصُورَة ، أو بالزيادة فتكون أَفْعُلَة كأنْمُلَة أو أَفْعُلَة كأَبْلُلَة ، فإن عمل بالأول وذهب إلى أنها مشتقة من ألا يألو كأنها التي لا تألو أَرِيَجاً وذكاء عَرْفَ كان ذلك من حيث إن البناء موجود والاشتقاق قريب جائز ، إلا أن مانعاً يعرض دون العمل به ، وذلك قولهم: لُوّة ولِيَة ، فالوجه الثاني إذن هو المعول عليه.

فإن قلت: فَمِمَّ اشتقاَقُهَا؟ قلت من (لو) المُتَمَنَّى بها في قولك: لو لقيت زيداً»^(١).

وجاء في (أعجب العجب) في «ذاك»: «ولا موضع للكاف من الإعراب ، وإنما هي حرف للخطاب وليس اسمًا ، إذ لو كانت اسمًا لكان إما مرفوعة أو منصوبة ، ولا رافع ولا ناصب ، وليس مجرورة لأن (ذا) مبهم والمبهمات لا تضاف»^(٢).

وفيه في (كيف): «إما أن تكون اسمًا أو فعلاً أو حرفاً ، لا جائز أن تكون حرفاً؛ لأن الحرف لا يفيد كلاماً مع غيره في غير النداء نحو: يا زيد ، وهذه تفید كقولك: كيف زيد؟ ولا جائز أن تكون فعلاً؛ لأن الفعل لا يلي الفعل من غير فصل ، وهذه تليه، فتعين أن تكون اسمًا»^(٣).

وفيه في (إياك): «الاسم (إيا) وما بعده من الحروف مثل الياء والكاف وغيرهما دالة على الخطاب والتكلم وغيرهما. وذلك أن (إيات) إما أن يكون اسمًا بمجموع حروفه أو لا. فإن كان اسمًا بمجموع حروفه فهو إما ظاهر أو مضمر ، وليس بظاهر؛ لأن الظاهر لا يختلف لفظه باختلاف المتكلم والغائب والمخاطب ، وإن كان مضمراً فإما أن يكون «إيا»

(١) الفائق ٤٧٨/٢ وفي هامش الكتاب ص ٤٧٨ رقم (٦) «ينقل صاحب (اللسان) عن الأصمي أنها فارسية وعن أبي منصور أنها هندية».

(٢) أُعجَبُ العَجَبَ ١٥.

(٣) أُعجَبُ العَجَبَ ٢١.

مضمراً وما بعده اسم مضمر، وهذا لا يصح؛ لأنَّه يكون قد دخل مضمر على مضمر لأنَّه على هذا الوجه يكون مضافاً ومضافاً إليه ولا يصح؛ لأنَّ المضمرات لا تضاف لكونها في أقصى غاية التعريف، وإنْ كان الأول مظهراً والثاني مضمراً لم يصح؛ لأنَّ الاسم الظاهر يقوم بنفسه و(إيا) لا يقوم بنفسه، ويمتنع أن يكون بعده اسم مضمر؛ لأنَّ حكم المضمرات أن تكون متصلة وليس متصلة هنا، إذ الاتصال يكون بالفعل والاسم الظاهر، وكلاهما باطل، فتعين أن يكون الاسم المضمر (إيا) وما بعده حروف»^(١).

٢ - الاستدلال الأولي: وهو أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل وزيادة ، وذلك مثل أن يدل على بناء أسماء الإشارة و(ما) التعبجية فيقول: «أجمعنا على أنَّ الاسم يبني إذا تضمن معنى حرف منطوق به ، فلا يبني أسماء الإشارة و(ما) التعبجية لتضمن حرف غير منطوق به كان ذلك من طريق الأولى»^(٢).

وقد استدل بهذا النوع من الاستدلال أبو القاسم الزمخشري ، جاء في (أعجب العجب): «الأصل في (إنِّي): (إنِّي) فحذفت النون الثانية؛ لأنَّ لو حذفت الأولى لاحتاجت إلى تسكين الثانية ليصبح إدغامها فيحصل عند ذلك حذف وتسكين وإدغام ، ولا كذلك الثانية ، فكانت أولى بالحذف. وإنما دخلت اللام المفتوحة في خبر (إن) لأنَّ موضوعها الأصلي تأكيد المبتدأ كقولك: (لزید قائم) فجمعوا بينها وبين (إن) طلباً لزيادة التوكيد... وإنما لم يجمعوا بينهما لئلا يتواتي حرفاً تأكيد، ولم يدخلوها على اسم إن مقدماً حذراً من الفصل بينها وبين معموليها؛ لأنَّ عملها ضعيف، ولأنَّ اللام إذا وليت (علمت) علقتها عن العمل ، فتعليقها

(١) أعجب العجب ٤٤ - ٤٥ وانظر ص ٣٠ أيضاً.

(٢) لمع الأدلة ١٣١.



الآن بطريق أولى، وتأخير اللام أولى من تأخير (إن)؛ لأن اللام مؤثرة في المعنى، و(إن) مؤثرة في اللفظ والمعنى، فكانت أحق بالتقديم»^(١).

وجاء فيه في الفعل المبني للمفعول: «والتغيير قد يكون بزيادة ونقصان وتغيير حركة، فكان بهذا الآخر أولى بإبقاء لصيغة الفعل على أصلها»^(٢).

٣ - الاستدلال ببيان العلة وذلك كقوله: « وإنما دخلت اللام المفتوحة في خبر (إن) لأن موضوعها الأصلي تأكيد المبتدأ كقولك: (لزید قائم) . . . وإنما لم يجمعوا بينهما لثلا يتوالى حرفا تأكيد ، ولم يدخلوها على اسم إن مقدماً حذراً من الفصل بينها وبين معموليها ؛ لأن عملها ضعيف»^(٣).

وذكر أن تغير آخر الفعل المبني للمفعول «ممتنع ؛ لأنه قد يبني للمفعول من الأفعال ما هو معرب وذلك هو الفعل المضارع»^(٤).
وسيأتي بيان موقفه من العلل.

٤ - مراعاة النظير: ذكر ابن جني في (الخصائص) أن النظير «مما يؤنس به، فاما ألاّ ثبت الأحكام إلا به فلا ، ألا ترى أنه قد أثبت في الكلام فَعُلتْ تفعَل وهو كُدتْ تقاد ، وإن لم يوجدنا غيره؟»^(٥).

وقد استدل به أبو القاسم الزمخشري ، جاء في (الفائق):
«ذو: وقياس لامها أن تكون ياء ؛ لأن باب طوى أكثر من باب قوي»^(٦).

(١) أعجب العجب ٥-٦.

(٢) أعجب العجب ٧.

(٣) أعجب العجب ٥-٦.

(٤) أعجب العجب ٧.

(٥) الخصائص ١/٢٥٢.

(٦) الفائق ١/٤٤١.

وجاء في (الكساف): «وقرأ الحسن (الأنجيل)، بفتح الهمزة، وهو دليل العجمة لأن (أفعيل) بفتح الهمزة عديم في أوزان العرب»^(١).

وجاء في (الفائق): «وإذا صحت الرواية مع وجود النظير في العربية فقد انسد باب الرد»^(٢).

موقفه من العلل:

ذكرنا سابقاً أن النحويين لجأوا إلى التعليل ابتداء ، وأن الخليل سئل عن العلل التي كان يذكرها أهي اختراع من نفسه أم أخذها عن العرب؟

كما ذكرنا أن الباحثين انقسموا على قسمين: قسم يرى أن العرب كانت تعرف هذه العلل وتراعيها في كلامها ، ومن أبرزهم: ابن جني ، وقسم يرى أن العرب كانوا يتكلمون سليقة ولا علم لهم بهذه العلل . كما ذكرنا أمثلة من هذه التعليلات.

إن أبا القاسم الزمخشري لم يختلف عن سائر النحاة الذين سبقوه في التعليل . ومن أمثلة ذلك ما جاء في (المفصل): «وقالوا في افعال من الحُوَّة: أحْوَاوِي، فقلبوا الواو الثانية ألفاً، ولم يدمغوا؛ لأن الإدغام كان يُصِّرُّهم إلى ما رضوه من تحريك الواو بالضم في نحو يغزو ويسرى ولو قالوا: أحْوَاوَ يحوَّاو»^(٣).

وفي (الكساف) في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُم﴾ [البقرة: ٦] إن إعراب «أنذرتهم» في موضع الرفع على الفاعلية لسواء الذي بمعنى مستوى .

(١) الكشاف ١/٣٠٩.

(٢) الفائق ٢/٣٢٤.

(٣) المفصل ص ٣٩٣ - مطبعة التقدم بمصر سنة ١٣٢٣ هـ.

«إِنْ قَلْتُ : الْفَعْلُ أَبْدًا خَبْرٌ لَا مُخْبِرٌ عَنْهُ فَكَيْفَ صَحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ فِي هَذَا الْكَلَامِ؟ قَلْتُ : هُوَ مِنْ جَنْسِ الْكَلَامِ الْمَهْجُورُ فِيهِ جَانِبُ الْلَّفْظِ إِلَى جَانِبِ الْمَعْنَى ، وَقَدْ وَجَدْنَا الْعَرَبَ يُمْيلُونَ فِي مَوَاضِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ مَعَ الْمَعْنَى مِيَالًا بَيْنَاهُ»^(١).

وجاء فيه: «إِنْ قَلْتُ : مِنْ حَقِّ حُرُوفِ الْمَعْنَى الَّتِي جَاءَتْ عَلَى حِرْفٍ وَاحِدٍ أَنْ تُبْنِيَ عَلَى الْفَتْحَةِ الَّتِي هِيَ أَنْتَ السُّكُونُ نَحْوَ كَافِ التَّشْبِيهِ وَلَامِ الْابْتِدَاءِ وَوَوَّا وَالْعَطْفِ وَفَائِهِ وَغَيْرِ ذَلِكِ ، فَمَا بَالَ لَامُ الِإِضَافَةِ وَبَائِهَا بُنِيَّتَا عَلَى الْكَسْرِ؟ قَلْتُ : أَمَا الَّامُ فَلِلْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَامِ الْابْتِدَاءِ ، وَأَمَا الْبَاءُ فَلَكُونُهَا لَازِمٌ لِلْحَرْفِيَّةِ وَالْجَرِ»^(٢).

وجاء في (أعجب العجب) في تأنيث العدد مع المذكر وبالعكس: «وَإِنَّمَا ثَبَّتَ الْهَاءُ فِي الْمَذْكُورِ مِنَ الْثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشَرَةِ دُونَ الْمَؤْنَثِ وَاللُّغَةِ تَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ مَعَ الْمَؤْنَثِ لِأَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَذْكُورَ أَصْلُ وَالْمَؤْنَثِ فَرعٌ عَلَيْهِ، وَالْعَدْ جَمَاعَةٌ وَالْجَمَاعَةُ مَؤْنَثَةٌ، وَالْأَصْلُ إِلَّا حَاقَّهَا فِي كُلِّ جَمَاعَةٍ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ أَرَادُوا الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْمَؤْنَثِ أَحْقُوهَا فِيمَا هُوَ الْأَصْلُ دُونَ الْفَرعِ، وَلِأَنَّ الْمَذْكُورَ أَخْفَى مِنَ الْمَؤْنَثِ وَإِلَّا حَقَّ الْعَلَمَةُ زِيَادَةً فَاحْتَمَلَهَا الْأَخْفُّ وَهُوَ الْمَذْكُورُ، لِأَنَّ التَّأْنِيَّثَ ثَقِيلٌ وَهُوَ أَحَدُ مَوَانِعِ الْصَّرْفِ»^(٣).

وجاء في (الكساف) في ﴿سَبْعُ عَجَافٌ﴾ [يوسف: ٤٣] أن «السبب في وقوع (عجاف) جمعاً لـعجفاء، وأفعال وفعلاء لا يجمعان على (فعال) حمله على (سمان)؛ لأنَّ نقِيضَهُ، ومن دأبهُم حمل النَّظير على النَّظير، والنَّقِيضُ على النَّقِيضِ»^(٤).

(١) الكشاف ١/١١٧.

(٢) الكشاف ١/٢٧.

(٣) أَعْجَبُ الْعَجَبِ ١٧.

(٤) الكشاف ٢/١٣٩.

وذكر في (المفصل) أن «البناء على السكون هو القياس ، فأما العدول عنه إلى الحركة فلأجل ثلاثة أسباب : للهرب من التقاء الساكنين نحو هؤلاء ، ولئلا يُبتدأ بساكن لفظاً أو حكماً كالكافين التي بمعنى مثل والتي هي ضمير ، ولعرضِ البناء وذلك في نحو يا حكم ولا رجل في الدار»^(١).

ومن أمثلة ما ذكره من العلل :

١ - أمن اللبس : وهي أهم العلل التي تراعيها العرب في كلامها ، لأن الغاية من التعبير هي الأفهام ، واللبس مناقض له . جاء في (أعجب العجب) : أن تغيير آخر الفعل المبني للمفعول ممتنع «لأنه قد يبني للمفعول من الأفعال ما هو معرب وذلك هو الفعل المضارع . . . وأخر المعرب حرف إعرابه وهو محل حركة الإعراب فكيف يغير؟ ولم يغير أوسطه لأنه إن ضم ففي الأفعال المسندة إلى الفاعل ما هو مضموم الوسط ، وكذا إن فتح أو كسر فيؤدي إلى اللبس بين المغير وغير المغير»^(٢) . وجاء فيه أن أصل (هم) (همو) «وإنما حذفت الواو لتالي الضممات وثقل الواو وقد أمن اللبس»^(٣) .

وجاء في (المفصل) : «وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعربوه بإعرابه ، والعلم فيه قوله تعالى : ﴿وَسَلِّ الْقَرِيَة﴾ [يوسف: ٨٢]^(٤) .

٢ - الخفة: وهي من العلل المهمة التي تراعيها العرب ، جاء في (الكشف) في قوله تعالى : ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلَ الَّذِي أَسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] :

(١) المفصل ٢/١٩.

(٢) أعجب العجب ٧.

(٣) أعجب العجب ١١ - ١٢.

(٤) المفصل ١/٢٩٤.



«والذي سوّغ وضع (الذى) موضع (الذين) . . . أمران: أحدهما: أن (الذى) لكونه وصلة إلى وصف كل معرفة بجملة، وتکاثر وقوعه في كلامهم، ولكن مستطلاً بصلته، حقيق بالتخفيض، ولذلك نهکوه بالحذف»^(١).

وجاء في (أعجب العجب) في (عَمْر): «ولا يستعمل في القسم من اللغات الثلاث إلا المفتوحة لأنها أخف اللغات وزنها أخف الأوزان الثلاثة كلها ، والقسم كثير الاستعمال عندهم فاختاروا له أخفها»^(٢).

والفرار من الثقل مطلوب ، وإنما حذفت الواو من (همو) لتوالي الضمادات وثقل الواو. ومنه الهرب من التقاء الساكنين^(٣). وجاء في (المفصل): «ولقد جد في الهرب من التقاء الساكنين من قال دائبة وشابة»^(٤).

٣ - الاختصار: جاء في (المفصل) أن الضمير «المتصل لكونه أخصر لم يسوّغوا تركه إلى المنفصل إلا عند تعذر الوصل»^(٥).

٤ - حمل الشيء على الشيء ومنه:

أ - حمل الشيء على نظيره: جاء في (أعجب العجب) أن الأصل في «(هم) همو بواو بعد الميم ؛ لأن علامة الجمع مقابلة لعلامة الثنوية، وقد تقرر أن الألف زيدت بعد الميم للثنوية فتزداد الواو للجمع ، ولأن علامة جمع المؤنث نحو (أنتن) حرفان ، ففي المذكر كذلك الميم والواو»^(٦).

(١) الكشاف ١/١٥٠ - ١٥١.

(٢) أعجب العجب ٩ - ١٠.

(٣) أعجب العجب ١١ - ١٢.

(٤) المفصل ٢/١٩.

(٥) المفصل ٢/٢٤٧ وانظر أعجب العجب ص ٧.

(٦) أعجب العجب ١١ - ١٢.

وجاء في (الفائق): «وإذا صحت الرواية مع وجود النظير في العربية فقد انسد باب الرد»^(١).

وذكر في (ذو) أن «قياس لامها أن تكون ياء ؛ لأن باب طوى أكثر من باب قوي»^(٢).

ب - حمل الشيء على نقضه: جاء في (الكساف) في «سبع عجاف»: «والسبب في وقوع عجاف جمعاً لعجفاء ، وأ فعل وفعلاء لا يجمعان على فعال: حمله على سمان ؛ لأن نقضه ، وأن دأبهم حمل النظير على النظير ؛ والنقض على النقض»^(٣).

وجاء في (المفصل) في خبر لا النافية للجنس أن «ارتفاعه بالحرف أيضاً لأن (لا) محدود بها حذو (إن) من حيث إنها نقضتها ولازمة للأسماء لزومها»^(٤).

٥ - التشاكل والشبه: جاء في (المفصل): «وقد أميل (والشمس وضحاها) وهي من الواو لتشاكل جلّها ويغشاها»^(٥).

وفي (المفصل) أنه قيل إن المستثنى إنما عمل فيه غير المتعدي لشبهه بالظرف لإبهامه^(٦).

٦ - إجراء شيء مجرى آخر: وذلك كإجراء الوصل مجرى الوقف ، قال: «وأما التشديد فيه عند من شدد فإنها التي تزاد في الوقف في قولهم:

(١) الفائق ٢/٣٢٤.

(٢) الفائق ١/٤٤١.

(٣) الكساف ٢/١٣٩.

(٤) المفصل ١/٩١.

(٥) المفصل ٢/٢٣٠.

(٦) المفصل ١/١٩٩.



هذا عمرٌ وفِرْجٌ وإنما زادها مجرياً للوصل مجرى الوقف كما قال:

* بِبَازِلْ وَجَنَاءُ أَوْ عَيْهَلَ^(١) *

وفي (الكساف) في ﴿عَمٍ يَتْسَائِلُونَ﴾ قال: «وعن ابن كثير أنه قرأ (عمه) بهاء السكت ، ولا يخلو إما أن يجري الوصل مجرى الوقف ، وإما أن يقف ويبدأ بـ ﴿يَتْسَائِلُونَ﴾^(٢) .

٧ - الإتباع: جاء في (الكساف): «وَقَرِيءَ (مردفين) بكسر الراء وضمها... فحركت الراء بالكسر على الأصل ، أو على إتباع الدال ، وبالضم على إتباع الميم»^(٣) .

٨ - مراعاة المعنى: جاء في (الكساف): «وَمَا طَنَّ عَلَى أَذْنِي مِنْ مُلْحِ
الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَسْمُونُ مَرْكَبًا مِنْ مَرَاكِبِهِمْ بِالشَّقْدَفِ ، وَهُوَ مَرْكَبٌ خَفِيفٌ لَيْسَ
فِي ثَقْلٍ مُحَامِلِ الْعَرَاقِ ، فَقَلَتْ فِي طَرِيقِ الطَّائِفِ لِرَجُلٍ مِنْهُمْ : مَا اسْمُ هَذَا
الْمَحْمَلِ؟ - أَرَدْتَ الْمَحْمَلَ الْعَرَاقِيِّ - فَقَالَ : أَلَيْسَ ذَاكَ اسْمُ الشَّقْدَفِ؟
قَلَتْ : بَلِي. فَقَالَ : هَذَا اسْمُ الشَّقْنَدَافِ ، فَزَادَ فِي بَنَاءِ الْاسْمِ لِزِيادةِ
الْمَسْمَى^(٤) .

وجاء في قوله تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [آل بقرة: ٦] أن إعراب (أنذرتهم) في موضع الرفع على الفاعلية لسواء الذي بمعنى (مستو).

(١) الفائق ١٥٧/١ ، العيهل: الطويلة أو الشديدة ، البازل: إذا طعن في السن وشق نابه ، وقيل: طعن في السنة الثامنة ودخل في التاسعة ، الوجناء: الضخمة.

(٢) الكساف ٣/٤٠٣.

(٣) الكساف ٢/٦.

(٤) الكساف ١/٣٤.

فإن قلت: «الفعل أبداً خبرٌ لا مخبر عنه فكيف صحَّ الإخبار عنه في هذا الكلام؟ قلت: هو من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى ، وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلاً بيناً»^(١).

٩ - الاستغناء بالشيء عن الشيء: قال في (المحاجة): «فإن قلت: هل يجوز أن يقال أسرىء في جمعه سريٌّ كأتقياء وأولياء؟ قلت: لم يقولوه، كما لم يقولوا: صغراء ولا سمناء استغناء عنهما بفعال، كذا ذكر سيبويه»^(٢).

وجاء في (المفصل) أن (الكاف) «لا تدخل على الضمير استغناء عنها بمثل. وقد شذ نحو قول العجاج:

* وأمْ أو عال كها أو أقرباً»^(٣)*

١٠ - عدم البدء بالساكن: جاء في (المفصل) أن «البناء على السكون هو القياس ، ويُعدُّ عنه إلى الحركة لأجل ثلاثة أسباب : للهرب من التقاء الساكنين نحو هؤلاء ، ولئلا يبتدا بساكن لفظاً أو حكماً كالكافين التي بمعنى مثل والتي هي ضمير . . .»^(٤).

١١ - الضرورة الشعرية: جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿أَنْلِزِمُكُومُهَا﴾ [هود: ٢٨] فيمن قرأ (أنزل مكموها) ، بإسكان الميم ، أن «الحركة الإعرابية لا يسوغ طرحها إلا في ضرورة الشعر»^(٥).

(١) الكشاف ١١٧/١ وانظر الكشاف ٤٧/٢ ﴿إِنْ تَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً﴾ [التوبه: ٦٦].

(٢) المحاجة ٣٩٣ - ٣٩٤.

(٣) المفصل ١٨٢/٢ وانظر المفصل ١٠٧/٢ - ١٠٨.

(٤) المفصل ١٩/٢.

(٥) الكشاف ٩٦/٢.



وذكر أن دخول (لا) على الخبر لا يجيء إلا في الشعر نحو:
 قضت وطراً واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعها^(١)
 أي للضرورة الشعرية.

١٢ - الشذوذ: جاء في (المفصل) أن العلم المرتجل على ضربين:
 قياسي وشاذ ، وأن الشاذ نحو محبب وموهب وموجب ومكوازة
 وحيوة^(٢).

وذكر في باب الاعتلال أنه شذ عن القياس نحو أجودت واستروح
 واستحوذ واستصوب وأطيبت^(٣)

إلى غير ذلك من العلل . وهذا على سبيل التمثيل لا على الاستقصاء .

* * *

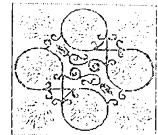
جزء

(١) المفصل ١/٢٣٨ - ٢٣٩ .

(٢) ابن عييش ١/٣٢ .

(٣) ابن عييش ١٠/٧٤ .

البَابُ الْيَاعِنُ



أثر الاعتزال والعامل في دراساته

أثر الاعتزال:

إن للعقيدة التي يعتنقها الفرد أثراً في سلوكه وتفسيراته ، وقد ذكرنا سابقاً أثر الفقه في النحو، وعرفنا كيف أن المذهب الظاهري أثر في ابن مضاء القرطبي فألف كتاباً في الرد على النحاة صاغ فيه النحو بموجب أسس هذا المذهب. وأن المعتزلة في بحوثهم حاولوا تأييداً لوجهة نظرهم أن يفسروا القرآن والحديث بموجب هذا المذهب، كما حاولوا أن يصرفوا كثيراً من التعبيرات من الحقيقة إلى المجاز بوجي هذا المذهب.

فابن جني مثلاً - وهو معتزلي - كان يرى أن قوله تعالى: ﴿خَلَقَ
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ١٦٤] مجاز لا حقيقة ، ولو كان حقيقة لا
مجازاً لكان خالقاً للكفر والعدوان وغيرهما^(١).

وإنه قال في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكَشَّفُ عَنِ سَاقِ﴾ [القلم: ٤٢]: «حتى
ذهب بعض هؤلاء في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكَشَّفُ عَنِ سَاقِ﴾ أنها ساق ربهم»^(٢).
ويقول أيضاً: «فاما قول من طغى به جهله ، وغلبت عليه شقوته ،

(١) الخصائص ٤٤٩/٢.

(٢) الخصائص ٢٤٦/٣.



حتى قال في قول الله تعالى ﴿يَوْمَ يُكَسَّفُ عَنْ سَاقِ﴾ أنه أراد به عضو القديم سبحانه . . . فأمر نحمد الله على أن نزَّهنا عن الإلحاد بحراه»^(١).

وذلك كله بوحى مذهب الاعتزالي.

إن أبا القاسم الزمخشري كان معتزلياً - كما ذكرنا - بل كان مجاهراً بمذهب الاعتزالي . فما أثر هذا الاعتزال في بحوثه اللغوية والنحوية؟

١ - لقد صرف صفات الله تعالى من الحقيقة إلى المجاز ، جاء في (الكساف) : «إِنْ قَلْتَ: مَا مَعْنِي وَصْفِ اللَّهِ تَعَالَى بِالرَّحْمَةِ ، وَمَعْنَاهَا: الْعَطْفُ وَالْحُنُو ، وَمِنْهَا الرَّحْمُ لَا نَعْطَافُهَا عَلَى مَا فِيهَا؟ قَلْتَ: هُوَ مَجازٌ عَنْ إِنْعَامِهِ عَلَى عِبَادِهِ؛ لِأَنَّ الْمَلَكَ إِذَا عَطَّفَ عَلَى رَعْيِتِهِ وَرَقَّ لَهُمْ أَصَابِّهِمْ بِمَعْرُوفٍ وَبِإِنْعَامِهِ»^(٢).

وجاء فيه في قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِيَّ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعْوَذَةً﴾ [البقرة: ٢٦].

«إِنْ قَلْتَ: كَيْفَ جَازَ وَصْفُ الْقَدِيمِ سَبَّحَانَهُ بِهِ وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ التَّغْيِيرُ وَالْخُوفُ . . .؟

قَلْتَ: هُوَ جَارٌ عَلَى سَبِيلِ التَّمثِيلِ . . .»^(٣).

وهذا رأى معتزلي ، وهو عندهم يسمى (التوحيد) ، ومضمونه نفيُ الصفات ، وأنه سبحانه لا يقوم به علم ولا قدرة ولا حياة ولا سمع^(٤).

(١) الخصائص ٣/٢٥١.

(٢) الكشف ١/٣٦.

(٣) الكشف ١/٢٠٤.

(٤) مقدمة في أصول التفسير - ابن تيمية ص ٣٧ ، الملل والنحل - للشهرستاني ٤٩ ، مفاتيح العلوم - للخوارزمي ص ٢٧.

٢ - صرف آيات الرؤية التي تتعلق بالله تعالى عن ظاهرها، وتفسيرها بما يوافق رأي المعتزلة، جاء في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]: «وتفسir آخر: وهو أن يريد بقوله: ﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ عرّفني نفسك تعريفاً واضحاً جلياً كأنها إرادة في جلائهما»^(١).

والمعزلة يعتقدون أن الله سبحانه لا يرى^(٢).

٣ - ولا تفاق المعتزلة على قاعدة نفي التشبيه عنه تعالى من كل وجه: جهة ومكاناً وصورة وجسمًا وتحيزاً وانتقالاً وزواياً وتغييراً وتأثيراً^(٣) أول الزمخشري كل ما يتعارض وذاك. جاء في (الفائق) أن أبا رزين العقيلي سأل رسول الله ﷺ: أين كان ربنا قبل أن يخلق السماوات والأرض؟ فقال: كان في عماء تحته هواء وفوقه هواء.

هو السحاب الرقيق. وقيل السحاب الكثيف المطبق... ولا بد في قوله: (أين كان ربنا) من مضاف ممحوف، كما حذف من قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] ونحوه^(٤).

وفيه في الحديث (إن الله تعالى لا ينام ولا ينبغي له أن ينام ، يخوض القسط ويرفعه ، حجابه النور ، لو كشف طبقه أحرقت سبات وجهه كل شيء أدركه بصره...).

(١) الكشاف ١/٥٧٦.

(٢) مقدمة في أصول التفسير ٣٧ ، (الملل والنحل) مطبوع مع كتاب الفصل لابن حزم ٦٦ - ٦٧ ، وانظر كتاب (مذاهب التفسير الإسلامية) لجولد تسيهر ١٢٥ - ١٢٧ وص ١٥٣.

(٣) مقدمة في أصول التفسير ص ٣٧ ، (الملل والنحل) مطبوع مع (الفصل) ١/٦٦ - ٦٧ .

(٤) الفائق ٢/١٨٦ .

«النور: الآيات البينات التي نصبها أعلاماً لتشهد عليه و تُطرق إلى معرفته والاعتراف به ، شُبّهت بالنور في إثارتها وهدايتها»^(١).

وجاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكَسَّفُ عَنْ سَاقِ﴾ [القلم: ٤٢]: «في معنى: يوم يشتَدُّ الأمر ويتفاقم ، ولا كشف ثمَّ ولا ساق... وأما من شبَّه فلضيق عطنه وقلة نظره في علم البيان»^(٢).

ويعني بقوله (وأما من شبه) أهل السنة الذين استندوا إلى الحديث الصحيح الذي رواه البخاري في قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَكْشِفُ عَنْ سَاقِ﴾ قال: «عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: يكشف ربنا عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة ، ويبيقى من كان يسجد في الدنيا رئاء وسمعة ، فيذهب ليسجد ، فيعود ظهره طبقاً واحداً»^(٣).

وفي حاشية على الكشاف للتفتازاني: «ومن العجائب أن يجعل كل ما يوافق هواه من الروايات الصحيحة بمتنزلة النص القاطع وإن لم يعرف له وجه صحة ، وما يخالفه افتراء وإن كان من صاحح الأحاديث والأثار بنقل الثقات»^(٤).

٤ - واستناداً إلى قاعدة أن الرب منزه أن يضاف إليه شرٌّ وظلم وكفر ومعصية صرف الزمخشري الآيات التي فيها إسناد الإضلal والإغواء إلى الله تعالى ونحو ذلك إلى المجاز وعمد إلى التأويل . جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ٧]: «إِنْ قَلْتَ: فَلَمْ أَسْنَد

(١) الفائق ٢/٣٤٥ - ٣٤٦.

(٢) الكشاف ٣/٢٦٠.

(٣) صحيح البخاري - كتاب التفسير (مطبع الشعب) ج ٦ ص ١٩٨.

(٤) حاشية على الكشاف الورقة ٢٠٧ ، في التعبير اضطراب ، ولعل الأصل من الروايات (غير) الصحيحة .

الختم إلى الله تعالى ، وإسناده إليه يدل على المنع من قبول الحق والتوصل إليه بطرقه وهو قبيح ، والله تعالى عن فعل القبيح علوًّا كبيراً لعلمه بقبحه وعلمه بغناه عنه . . . ؟

قلت : القصد إلى صفة القلوب بأنها كالمختوم عليها ، وأما إسناد الختم إلى الله عز وجل فلينبه على أن هذه الصفة في فرط تمكناها وثبات قدتها كالشيء الخلقي غير العرضي . . . ويجوز أن يستعار الإسناد في نفسه من غير الله لله ، فيكون الختم مسندًا إلى اسم الله على سبيل المجاز ، وهو لغيره حقيقة^(١) .

وعلق ابن المنير على هذا بقوله : « وهذا أول عشواء خبطها في مهواه من الأهواء »^(٢) .

وفي (الكساف) في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ زَيَّنَاهُمْ أَعْمَالَهُمْ فَهُمْ يَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٤] : « فإن قلت : كيف أنسد تزيين أعمالهم إلى ذاته وقد أنسده إلى الشيطان في قوله : ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ . . .﴾ [النمل: ٢٤]؟ »

قلت : بين الإسنادين فرق ، وذلك أن إسناده إلى الشيطان حقيقة ، وإسناده إلى الله عز وجل مجاز^(٣) .

وعلق ابن المنير على هذا بقوله : « وهذا الجواب مبني على القاعدة الفاسدة في إيجاب رعاية الصلاح والأصلاح »^(٤) .

(١) الكشاف ١/١٢١ - ١٢٣ .

(٢) الانتصار من الكشاف ١/١٢١ .

(٣) الكشاف ٢/٤٤٢ .

(٤) الانتصار من الكشاف ٢/٤٤٢ ، وانظر مقدمة في أصول التفسير ص ٣٧ ، (الممل والنحل) مطبوع مع (الفصل) ١/٦٧ .



وفي (الكساف) في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا أَيْضُلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا أَلْفَسِيقِينَ ﴾ [البقرة : ٢٦].

«وإسناد الإضلal إلى الله تعالى إسناد الفعل إلى السبب ؛ لأنه لما ضرب المثل فضل به قوم واهتدى به قوم تسبّب لضلالهم وهداهم»^(١).

قال أحمد بن المنير «جرى على سنة السّيّبة في اعتقاد أن الإشراك بالله وأن الإضلal من جملة المخلوقات الخارجة عن عدد مخلوقاته عزّ وجّلّ ، بل من مخلوقات العبد لنفسه»^(٢).

وفي (الكساف) في قوله ﷺ : «ما من مولود يولد إلا والشيطان يمسّه حين يولد فيستهل صارخاً من مسّ الشيطان إياه إلا مريم وابنها» فالله أعلم بصحته ، فإن صحّ فمعنىـه أن كل مولود يطمع الشيطان في إغوائه إلا مريم وابنها فإنـهما كانـا معصـومـين . . . واستـهـلـالـه صـارـخـاً من مـسـه تخـيل وتصـوـير لـطـمـعـهـ فـيـهـ ، حتـىـ كـأـنـهـ يـمـسـهـ وـيـضـرـبـ بـيـدـهـ عـلـيـهـ وـيـقـوـلـ : هـذـاـ مـنـ أغـوـيـهـ . . . وأـمـاـ حـقـيـقـةـ الـمـسـ وـالـنـخـسـ كـمـاـ يـتـوـهـمـ أـهـلـ الـحـشـوـ فـكـلـاـ»^(٣).

وذكر ابن المنير أن هذا الحديث مذكور في (الصحاح) متفق على صحته ، وأن هذا الكلام كلام المعتزلة^(٤).

٥ - فـسـرـ الإـغـوـاءـ بـالـتـكـلـيفـ بـنـاءـ عـلـىـ قـاعـدـةـ التـحـسـينـ وـالتـقـبـيـحـ الـعـقـلـيـينـ.

جـاءـ فـيـ (ـالـكـسـافـ)ـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ : ﴿ قـالـ فـيـمـاـ أـغـوـيـتـيـ لـأـقـدـمـ لـهـمـ صـرـاطـكـ

(١) الكـسـافـ ١ / ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(٢) الـانتـصـافـ مـنـ الـكـسـافـ ١ / ٢٠٦ ، مـقـدـمةـ فـيـ أـصـوـلـ التـفـسـيرـ صـ ٣٧ ، الـمـلـلـ وـالـنـحـلـ ٤٩ ، اـعـتـقـادـاتـ فـرـقـ الـمـسـلـمـيـنـ وـالـمـشـرـكـيـنـ - لـفـخـرـ الدـيـنـ الرـازـيـ صـ ٣٨ .

(٣) الكـسـافـ ١ / ٣٢٠ - ٣٢١ .

(٤) الـانتـصـافـ مـنـ الـكـسـافـ ١ / ٣٢٠ .

الْمُسْتَقِيمُ [الأعراف: ١٦] «وَإِنَّمَا أَقْسَمَ بِالْإِغْوَاءِ لِأَنَّهُ كَانَ تَكْلِيفًا وَالتَّكْلِيفُ مِنْ أَحْسَنِ أَفْعَالِ اللَّهِ»^(١).

قال ابن المنير: «ذهب إلى أن الإغواء هو التكليف بناء على قاعدة التحسين والتقييع»^(٢).

٦ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿وَنَوْدُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣] «(بما كنتم تعملون) بسبب أعمالكم لا بالفضل كما تقول المبطلة»^(٣).

وهو يعني بالمبطلة أهل السنة ، جاء في (الانتصاف): «يعني بالمبطلة قوماً سمعوا قوله عليه الصلاة والسلام: (لا يدخل أحد منكم الجنة بعمله ولكن بفضل الله وبرحمته . قيل: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا إلا أن يتغمدني الله بفضل منه ورحمة)... وهؤلاء هم أهل السنة»^(٤).

وفي (التصریح): «باء التعویض وتسنی باء المقابلة... قال في المعني: ومنه ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢] وإنما لم نقدرها باء السببية كما قال المعتزلة...»^(٥).

٧ - ذهب إلى أن الاسم يختلف عن المسمى لا كما يقول أهل السنة بأنه هو المسمى.

جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿وَعَلِمَ إِدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]:

(١) الكشاف ١/٥٤١.

(٢) الانتصاف ١/٥٤١ ، وانظر مقدمة في أصول التفسير ٣٧ ، الملل والنحل (مطبوع مع الفصل) ١/٦٧.

(٣) الكشاف ١/٥٤٩.

(٤) الانتصاف ١/٥٤٩.

(٥) التصریح على التوضیح ٢/١٢ ، المعني ١/١٠٤.

«أي أسماء المسميات ، فحذف المضاف إليه لكونه معلوماً»^(١).

وقال ابن المنير تعليقاً على هذا القول: «وهو يفتر من اعتقاد أن الاسم هو المسمى ؛ لأن ذلك معتقد أهل السنة»^(٢).

وجاء في (شرح التصريح على التوضيح): «اختلفوا في الاسم والمسمى هل هما متغايران أم لا»^(٣)؟ والأول رأي المعتزلة ، والثاني قول الأشعري ، وقيل لا ولا ، وهو مذهب أهل النقل ، ويعزى لمالك رضي الله تعالى عنه.

والتحقيق أن الخلاف لفظي ، وذلك أن الاسم إذا أريد به اللفظ غير المسمى ، وإن أريد به ذات الشيء فهو عينه»^(٤).

وجاء في (الإيضاح) لابن الحاجب: «فمنهم من يقول: الاسم هو التسمية ، وهو مذهب المعتزلة والنحويين وكثير من الفقهاء ، ومنهم من يقول: الاسم هو المسمى وهو مذهب الأشعري. ولا خلاف أن يطلق الاسم على المسمى حقيقة أو بالعكس؟ فال الأول: مذهب الأشعري ، والثاني: مذهب المعتزلة ، وهو اختلف لفظي لا يتعلق باعتقاد ولا بحقيقة»^(٥).

وأما ما ذكره ابن هشام والأزهري والأشموني والسيوطى وغيرهم من أن (لن) عنده تفيد التأييد في (الأنموذج) وأن ذلك حمله عليه اعتقاده المعتزلي فوهم نسب إليه. جاء في (المغني): «ولا تفيد (لن) توكيده النفي ، خلافاً للزمخشري في (كشافه)، ولا تأييده خلافاً له في (أنموذجه) ، وكلامها دعوى بلا دليل»^(٦).

(١) الكشاف ١/٢١٠.

(٢) الانتصار ١/٢١٠.

(٣) هذا الموطن للهمزة لا لهل ، فالصواب أن يقول: - أهما -.

(٤) شرح التصريح ١/٧.

(٥) الإيضاح شرح المفصل الورقة ١٠٧.

(٦) المغني ١/٢٨٤ ، التصريح ٢/٢٢٩ ، الأشموني ٣/٢٧٨.

وقال السيوطي: «وذهب الزمخشري في (أنموذجه) إلى أنها - لن - تفيد تأييد النفي . قال: فقولك : (لن أفعله) كقولك: (لا أفعله أبداً) ومنه قوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣].

قال ابن مالك: وحمله على ذلك اعتقاده في ﴿لَنْ تَرَنِ﴾ [الأعراف: ١٤٣] أن الله لا يُرى ، وهو باطل . ورده غيره بأنها لو كانت للتأييد لم يقيّد منفيها باليوم في ﴿فَلَنْ أَكَلَمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًا﴾ [مريم: ٢٦] ^(١).

وليس في الأنموذج ما ذكره النحويون ، وإنما فيه «و(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل ، ولكن على التأكيد» ^(٢).

وجاء في الكشاف في قوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]: «(لن) أخت (لا) في نفي المستقبل ، إلا أن (لن) تنفيه نفياً مؤكداً ، وتأكيده ه هنا الدلالة على أن خلق الذباب منهم مستحيلٌ منافي لأحوالهم ، كأنه قال: محالٌ أن يخلقوا» ^(٣).

وخالف المعتزلة في رأيهم أن الاصطلاحات الشرعية حقائق مختبرعة شرعية لا أنها من معان لغوية . جاء في (الكساف): «والإيمان: إفعال من الأمان ، يقال: أمنتـه وأمنـيه غيرـي ، ثم يـقال: آمنـه إـذا صـدقـه ، وـحـقـيقـته: آمنـه التـكـذـيبـ والمـخـالـفةـ» ^(٤).

وجاء فيه: «وـحـقـيقـةـ صـلـىـ: حـرـكـ الـصـلـوـينـ» ^(٥).

(١) همع الهوامع ٤/٢.

(٢) الأنموذج ص (١٧) ، انظر أيضاً (الفيروزج شرح الأنموذج ص ١٣٤).

(٣) الكشاف ٢/٣٥٥ وانظر الكشاف أيضاً ١/١٩٢ في قوله تعالى ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤] وانظر ١/٥٧٤ في قوله تعالى ﴿لَنْ تَرَنِ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

(٤) الكشاف ١/٩٦.

(٥) الكشاف ١/١٠٠.



وجاء في (حاشية على الكشاف) لمجهول: «المشهور في أصول الفقه أن الاصطلاحات الشرعية عند المعتزلة على أنها حقائق مخترعة شرعية، لا أنها من معان لغوية، والمصنف خالفهم بذلك كما فعل في الإيمان، وعند جماهير الأصحاب أنها حقائق شرعية منقولات عن معان لغوية»^(١).

وذكر أنه لا يوافق المعتزلة في الأكثر من الموضوعات اللغوية ، كما مر في الإيمان والصلة^(٢) .

والملاحظ أن الزمخشري في كثير من هذه المسائل الخلافية لم يبعد عن طبيعة اللغة وما تحتمله من تفسير أو أوجه ، غير أن المسألة مسألة اعتقاد لا يقطع فيه النص العربي وحده ، إنما الذي يعيّن المراد أو يرجّحه - إلى جانب ذلك - هو النصوص الشرعية الأخرى ، ولذلك يحصل الخلاف في توجيه النص العربي الواحد بحسب الاعتقاد ، فهذا يُقرّه على الحقيقة وأخر يصرّفه إلى المجاز ، وهذا لا يقول بالتقدير ، وذلك يقدّر ، وهكذا. ولننظر على سبيل المثال في قوله تعالى ﴿وَنُؤْدُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الاعراف: ٤٣] فإن أهل السنة يقولون: إن الباء هي باء التعويض أو باء المقابلة ، واللغة تحتمل هذا التوجيه ، والمعزلة - ومنهم الزمخشري كما ذكرنا - يقولون هي باء السببية ، واللغة تحتمل هذا التوجيه أيضاً. فكلا التوجيهين صحيح من حيث اللغة ، غير أن الذي يُرجّح رأياً على رأي - والمسألة مسألة اعتقاد - هو النصوص الشرعية الأخرى ، فقد جاء في الحديث الصحيح أنه لا يدخل الجنة أحد بعمله ولكن بفضل الله وبرحمته ، أي: بالفضل الذي نفاه الزمخشري ، فـ **فيرجح هنا - من حيث الاعتقاد - رأي أهل السنة والله أعلم.**

(١) حاشية على الكشاف الورقة ٧.

(٢) حاشية على الكشاف لمجهول الورقة ٣٨ «المصدر السابق».

وكذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى ﴿يَوْمَ يُكَشَّفُ عَنِ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] ، قوله ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] ، فإن توجيهه لهما توجيه تحتمله طبيعة اللغة وتقره ، غير أن النصوص الأخرى في تفسيرها تجعل رأيه مرجوحاً من حيث الاعتقاد.

وقد يبعد في الشرح عما يحتمله النص في سبيل الحفاظ على معتقد معتزلي يدين به كما مر في تفسيره قوله ﴿مَا مِنْ مُولُودٍ إِلَّا وَالشَّيْطَانُ يَمْسِه﴾ ...) وكتفسير الإغواء بالتكليف. غير أن ذلك ليس كثيراً. ثم إنه لطول باعه في اللغة وعمق بصره بها لا يذهب بعيداً جداً في التأويل ، ولا يغرب في الشرح ، وقد يخالف المعتزلة في رأيهم ، كما خالفهم فيما ذهبوا إليه في أن الاصطلاحات الشرعية ليست من المعاني اللغوية ، فقد كان يعقد الصلة بين المعنى اللغوي والمصطلح الشرعي كما مر في تفسير الإيمان والصلوة .

أثر العامل:

عرفنا سابقاً أن نظرية العامل وجهت النحو منذ نشأته ، وأن الرفض والترجح والقبول كان قائماً على أساس هذه النظرية المنطقية. وذكرنا أن أشهر من نادى برفض هذه النظرية - وربما كان أول من نادى برفضها أيضاً - ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة) وقد مر بنا ذاك مما يغني عن إعادة ذكره .

إن أبا القاسم لا يختلف في موقفه من هذه النظرية عن سائر النحويين الذين سبقوه ، فهو يقول بها ، ويرجح ويرفض على أساسها .

١ - فهو يرى أن اختلاف أواخر الكلم المعرفة لفظاً أو محلاً إنما هو بسب اختلاف العوامل الداخلة عليها^(١) .

(١) المفصل ١/٤٢ ، ترجمة مقدمة الأدب بالخوارزمية طبع إستانبول سنة ١٩٥١ ص ٢٤ .



٢ - أصل العمل للأفعال ، وما عمل من المصادر والمشتقات إنما هو لمشابهته الأفعال . جاء في (أعجب العجب) في إعمال المصدر : « وهو يعمل لأنّه أصل الفعل ، وفيه حروف الفعل ، ويكون للأزمنة الثلاثة : الحال والاستقبال والماضي ، ولقوّة هذه المشابهة عمل وإن لم يعتمد على شيء ، وهذه المشابهة والعمل لا يحصل إلا أن يحسن تقديره بأن الفعل ، فإن لم يحسن تقديره بهما بقي على ما كان من عدم العمل لأنّه أصل فيه»^(١) .

وما ذكره من أنه أصل الفعل فأمر فيه خلاف ، علماً بأنه قد يعمل الفرع ولا يعمل الأصل ، فال فعل يعمل دائمًا وهو فرع على المصدر - في رأي البصريين والمصنف - بينما المصدر لا يعمل إلا في مواطن - كما مر بنا قوله .

وأما كونه فيه حروف الفعل فاسم الآلة والزمان والمكان فيها حروف الفعل أيضًا ، وأن الفعل أصل لها ومع ذلك لم تعمل .

وأما أنه للأزمنة الثلاثة فالمعلوم أن المصدر هو الحدث المطلق ، أي المجرّد عن الزمن ، وأن الفعل هو الحدث المقترن بزمن ، أي : إن الفعل يختص بزمان والمصدر لا يختص ، فهذا وجه مخالفة لا مشابهة . وأوجه شبه اسم التفضيل بالفعل أكثر ، فهو فيه حروف الفعل ، وأن الفعل أصل له ، وإضافة إلى ذلك أنه يجري على الفعل المضارع في حركاته وسكناته ومع ذلك لم يعمل إلا في مسألة الكحل .

والصواب أن يقال - إذا سُلِّمَ بمبدأ العمل والعامل - أن الفعل إنما عمل بسبب الحدث الذي فيه ، وما شابهه إنما يعمل بمقدار توفر الحدث فيه .

(١) أعجب العجب ١٦ .

وذكر أن اسم الفاعل إنما «يعلم عمل فعله لكونه جارياً على فعله حركة وسكنة في غالب أحواله ، فـ (جاري) مثل (يجري) ، و(يضرب) مثل (ضارب) ، ولأن لام الابتداء تدخل على الفعل واسم الفاعل ويتقدم على كل منهما معموله ، ويجب بوجوب فعله ، ويجب إذا عمل أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، إذ الأصل في الأسماء أن لا تعمل ، كما أن الأصل في الأفعال ألا تعرب»^(١).

وعلى هذا التعليل ملاحظات أيضاً، فقد ذكر أنه يعلم لكونه جارياً على فعله ، علماً بأن الصفة المشبهة تعمل وهي غير جارية على الفعل في الأغلب نحو حسن وجود ، وأن اسم التفضيل لا يرفع ظاهراً إلا في حالة واحدة ، واسم المكان لا يعمل مع أنهما جاريان على حركات الفعل وسكناته.

ثم إن لام الابتداء تدخل على المستعقات كلها وليس على اسم الفاعل حسب.

وما ذكره من أنه (يتقدم على كل منهما معموله) فهذا ليس وجهاً من وجوه المشابهة وإنما هو نتيجة لقوة المشابهة.

ثم إن أوجه الشبه هذه إنما تذكر في مشابهة الفعل المضارع لاسم الفاعل التي استحق بها مضارعة الاسم فأعرب.

وذكر أن الصفة المشبهة إنما عملت لأنها حصلت له شبه باسم الفاعل من أوجه أنه يُذَكَّر ويُؤْنَث ، تقول: مررت برجل كريم وامرأة كريمة ، وصعب وصعب ، ويثنى ويجمع . . . فعمل لذلك^(٢).

وعلى ما ذكره من التعليل ملاحظات ، فإن صيغة مفعال وفعل -

(١) أعجب العجب ١٦.

(٢) أعجب العجب ٣٥-٣٦.

بمعنى فاعل - يستوي فيه المذكر والمؤنث ومع ذلك هي تعمل كقولهم: «منحر بوائكها».

كما أن المصدر لا يؤنث ، بل يستوي فيه المذكر والمؤنث ، والمفرد وغيره ، كقولهم: هو عدل ، وهي عدل ، وهما عدل ، وهم عدل ، وهن عدل ، ومع ذلك هو يعمل .

ثم ما الفرق بين صيغتي (مفعال) في المبالغة ، و(مفعال) في الآلة ، و(مَفْعُل) المصدر ، و(مَفْعُل) اسم المكان؟ فلماذا تعمل المبالغة والمصدر ولا يعمل المكان والآلة؟

ثم أين حروف الفعل في نحو قولهم: مررت بصحيفة طين خاتمها ، ومررت بحية ذراع طولها ، وبقاع عرج كلُّه؟ ألم ترفع كلمة (طين) و(ذراع) و(عرج) فاعلاً في هذه الجمل ونحوها؟

إن الأصوب أن يقال - كما ذكرت آنفًا - ، إذا سلم بمبدأ العمل ، أن المسألة هي قوة الحدث في هذه المشتقات ، فكلما كان الحدث أظهر كان العمل أظهر ، ولذلك كان اسم الفاعل أقوى المشتقات في العمل ، ثم الصفة المشبهة ، ثم اسم التفضيل ، حتى ينعدم العمل في اسم الآلة واسم المكان والزمان لأنعدام عنصر الحدث فيها .

٣ - الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً ، ولذا فهو يرى أن لغة التمييمين أقيس في إهمال (ما) التي يعملاها أهل الحجاز ، قال «ولغة الحجازيين فيما نرى أفعص وهي المقدمة؛ لأن التنزيل ورد بها ، ولغة التمييمين أقيس؛ لأنها جارية على أصل كثير النظائر في اللغة ، وهو ترك إعمال المشترك»^(١).

(١) أعجب العجب ١٥

وقال ابن الحاجب: «النحويون يزعمون أن لغةبني تميم في ذلك هي القياس ، ويقولون إن الحرف إذا لم يكن له اختصاص بالاسم أو بالفعل لم يكن له عمل في أحدهما. قلت: لا خلاف في إعمال (لا) التي لنفي الجنس ، وإذا صح إعمالها بالاتفاق فلا بعد في إعمال (ما). فإن زعم زاعم أن (لا) الناصبة غير الدالة على الفعل ، قيل له: فما المانع أن تكون (ما) الرافعه غير الدالة على الفعل؟»^(١).

٤ - قد يُشَبَّه شيءٌ بشيءٍ فیأخذ حکمه من العمل ، فإذا زال الشبه زال عنه العمل ، كما في إعمال (ما) الحجازية قال: «إن الأصل في (ما) ألا تعمل ، وإنما عملت عند من أعملها للشبه - يعني بليس - فإذا زال زال المقتضي للعمل فبطل العمل»^(٢).

٥ - عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء ، وهذا بإجماع النحوين البصريين والковيين^(٣). والغريب أنهم يقولون هذا ومع ذلك فإن البصريين يقولون: إن (كي) ناصبة للفعل المضارع بنفسها وجارة بنفسها كما ذكر ذلك الزمخشري نفسه^(٤). وإن الكوفيين يذهبون إلى أن (حتى) حرف ينصب الفعل المضارع بنفسه ويختضن الاسم بنفسه^(٥).

٦ - المعمول تابع للعامل ولا يقع إلا حيث يقع العامل ، وبهذا جُوَز تقديم خبر ليس عليها تقدم معمول خبرها عليها في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ

(١) الإيضاح شرح المفصل الورقة ١٠١.

(٢) أعجب العجب ١٥.

(٣) الإنصال ، المسألة ٧٨ ص ٣٠٠ ، والمسألة ٨٣ ص ٣١٥.

(٤) أعجب العجب ص ٢٧ ، ولا حظ الإنصال ، المسألة ٧٨.

(٥) الإنصال ، المسألة ٨٣ ص ٣١٥.

يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ [هود: ٨] ^(١) ، علمًا بأن هذا القول ليس على إطلاقه ، فقد يتقدم العامل ولا يتقدم المعمول ، وذلك كتقدم الفعل على الفاعل ، ونحو جواز تقديم خبر الأفعال الناقصة على اسمها ، ولا يجوز أن يتقدم معموله على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومحرر . وقد يتقدم المعمول ولا يجوز تقدم العامل ، وذلك نحو جواز تقدم معمول خبر (ما) الحجازية وهو ظرف أو جار ومحرر ، ولا يجوز تقدم الخبر على الاسم - في غير الظرف والجار والمحرر - وكجواز تقديم معمول خبر الأحرف المشبهة بالفعل على اسمها ظرفاً أو جاراً ومحرراً ، ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومحرر .

٧ - هناك أدوات لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وبذلك يرد ما خالف هذه القاعدة من توجيهات وأعارات . جاء في (الكساف) في قوله تعالى: **﴿ثُمَّ لَا يُجَاهُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا مَّلَعُونِينَ أَيْنَمَا ثَقَفُوا أُخْدُوا وَقَتَلُوا تَقْتِيلًا﴾** [الأحزاب: ٦١]: «ملعونين: نصب على الشتم أو الحال... ولا يصح أن يتتصب عن (أخذوا)؛ لأن ما بعد الكلمة الشرط لا يعمل فيهما قبلها» ^(٢) .

وجاء فيه في قوله تعالى **﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ الْيَّابِسِ مَا يَهْجَعُونَ﴾** [الذاريات: ١٧]: «إإن قلت: هل يجوز أن تكون (ما) نافية كما قال بعضهم؟... قلت: لا يجوز ، لأن (ما) النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها . تقول: (زيداً لم أضرب) ، ولا تقول: زيداً ما ضربت» ^(٣) .

٨ - لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، وبذا نشأ باب التنازع ،

(١) الكشف ٩١/٢ ، المفصل ١٦٢/٢ ، الأنموذج ص ٤ ، همع الهوامع ١٣/١ .

(٢) الكشف ٥٥٠/٢ .

(٣) الكشف ١٦٨/٣ .

فقال البصريون بترجح العامل الثاني ، ورجح الكوفيون إعمال العامل المتقدم ، في نحو: جاء وذهب زيد، وذهب الزمخشري إلى ما ذهب إليه البصريون^(١).

وذكر أن (إن) الشرطية إذا أعقبتها (لم) كان الجزم بـ(لم) لا بها ، وإن دخلت على (لا) كان الجزم بها لا بـ(لا) ، وإنما كان كذلك لأن (لم) عامل يلزم معموله ولا يفرق بينهما بشيء^(٢).

ومن الممكن أن يقال: إن (إن) الشرطية عامل قوي في الجزم يحتاج إلى فعلين ، ولا شك أن الذي يجزم فعلين هو أقوى ، ولذلك فإنها هي الجازمة للشرط ، ولعل الذي حمله على ذلك ما ذهب إليه البصريون في ترجيح العامل الثاني عند التنازع ، وقد ذهب إليه هو نفسه كما ذكرنا آنفاً.

٩ - لا يجوز الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، جاء في (أعجب العجب) في قول الشاعر:

هم الأهل لا مستودع السر ذات
لديهم ولا الجاني بما جرّ يخذل
«و [لديهم] بمعنى عند ، وهي ظرف لـ«ذائع» ، أي: ليس منتشرًا
بينهم ، ويمتنع جعله ظرفاً لمستودع؛ لأنه يؤدي إلى الفصل بين العامل
والمعمول بخبر العامل»^(٣).

وقد وقع فيما فر منه في أماكن متعددة ، جاء في [الكشاف] في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾  [الطارق: ٩]: إن [يوم] منصوب بـ(رجعه)^(٤).

(١) المفصل ١/٥٦.

(٢) أعجب العجب ٤٦.

(٣) أعجب العجب ١٢.

(٤) الكشاف ٣/٣٢٩.

قال الأشموني: «ليس [يوم] منصوباً بـ[رجعيه] كما زعم الزمخشري ، وإلا لزم الفصل بأجنبي بين مصدر ومعموله والإخبار عن موصول قبل تمام صلته»^(١).

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنْ أُتِّ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَنْقُونَ﴾ [الشعراء]: «فإن قلت بم تعلق قوله: ﴿أَلَا يَنْقُونَ﴾؟ قلت: هو كلام مستأنف... ويعتمد أن يكون ﴿أَلَا يَنْقُونَ﴾ حالاً من الضمير في (الظالمين) أي: يظلمون غير متقيين الله وعقابه ، فأدخلت همزة الإنكار على الحال»^(٢).

قال أبو حيان: «وهذا الاحتمال الذي أورده خطأ فاحش ، لأنه جعله حالاً من الضمير في (الظالمين) وقد أعرب هو (قوم فرعون) عطف بيان ، فصار فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي بينهما ؛ لأن (قوم فرعون) معمول لقوله: (أنت). والذي زعم أنه حال معمول لقوله: (الظالمين) وذلك لا يجوز أيضاً لو لم يفصل بينهما بقوله: (قوم فرعون) لم يجز أن تكون الجملة حالاً ؛ لأن ما بعد الهمزة يمتنع أن يكون معمولاً لما قبلها ، وقولك: (جئت أمسرعاً) على أن يكون (أمسرعاً) حالاً من الضمير في (جئت) لا يجوز ، فلو أضمرت عاماً بعد الهمزة جاز»^(٣).

وقد وقع هنا أيضاً فيما فر منه سابقاً في بحث الأدوات التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كما ذكرنا ذلك آنفاً.

وجاء في (الكاف الشاف) في قوله تعالى ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ وَنَلَقَنَهُمُ الْمَلَئِكَةُ هَذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الكاف الشاف]

(١) الأشموني ٢٩١ - ٢٩٢.

(٢) الكاف الشاف ٤١٩ / ٢.

(٣) البحر المحيط ج ٧ ص ٧.

أَلْسَمَاءَ كَطَّى السِّجْلِ لِلْكُتُبِ [الأبياء: ١٠٤].

«العامل في (يوم نطوي) : لا يحزنهم ، أو الفزع ، أو تلقاهم»^(١).

قال أبو حيان: «هذا ليس بجائز ؛ لأن (الفزع) مصدر ، وقد وصف قبل أخذ معموله ، فلا يجوز ما ذكر ، والعامل فيه (اذكر) مقدرة»^(٢).

وجاء في [الكساف] في قوله تعالى: ﴿ شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمُ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [آل عمران: ١٨]: «فإن قلت: هل يجوز أن يكون صفة للمنفي [يعني قائماً] ، كأنه قيل لا إله قائماً بالقسط إلا هو؟ قلت: لا يبعد ، فقد رأيناهم يسعون في الفصل بين الصفة والموصوف»^(٣).

قال أبو حيان: «وهذا الذي ذكره لا يجوز ؛ لأن فصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو المعطوفان اللذان هما ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ ﴾ وليسَا معمولين لشيء من جملة ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ بل هما معمولان لشهد»^(٤).

وجاء في (الكساف) في قوله تعالى ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَنِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا﴾ [البقرة: ٢٢٤]: «ويتعلق (أن تبرروا) بالفعل وبالعرضة ، أي: ولا تجعلوا الله لأجل أيمانكم به عرضة لأن تبروا»^(٥).

قال أبو حيان: «ولا يصح هذا التقدير ؛ لأن فيه فصلاً بين العامل والمعمول بأجنبي ؛ لأنه علق ﴿ لِأَيْمَنِكُمْ ﴾ بـ ﴿ تَجْعَلُوا﴾ ، وعلق

(١) الكشاف ٢/٣٣٨.

(٢) النهر الماد ٦/٣٤١.

(٣) الكشاف ١/٣١٤.

(٤) النهر الماد ٢/٤٠٢.

(٥) الكشاف ١/٢٧٥.

﴿أَن تَبْرُؤُ﴾ بـ(عرضة) ، فقد فصل بين (عرضة) وبين ﴿أَن تَبْرُؤُ﴾ بقوله ﴿لَا يَمْنَكُم﴾ وهو أجنبي منهما لأنه معمول عنده لـ(تجعلوا) ، وذلك لا يجوز^(١).

١٠ - لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين. جاء في (الكساف) في قوله تعالى ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّمُؤْمِنِينَ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يُبْثِثُ مِنْ دَابَّةٍ إِذَا يَأْتُ لِقَوْمٍ يُوقَنُونَ وَأَخْلَافِ الْلَّيلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَاحْبَأْهَا إِلَّا أَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الْرِّيحِ إِذَا يَأْتُ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: ٥]: «وأما قوله: ﴿إِذَا يَأْتُ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ فمن العطف على عاملين سواء نصبت أو رفعت ، فالعاملان إذا نصبت هما (إن ، وفي) أقيمت الواو مقامهما فعملت الجر في (اختلاف الليل والنهر) ، والنصب في (آيات) ، وإذا رفعت فالعاملان الابتداء و(في) عملت الرفع في (آيات) والجر في (واختلاف).... فإن قلت: العطف على عاملين على مذهب الأخفش سديد لا مقال فيه ، وقد أباه سيبويه ، فما وجه تخرير الآية عنده؟ قلت: فيه وجهان عنده: أحدهما: أن يكون على إضمار في... . والثاني: أن ينتصب آيات على الاختصاص بعد انقضاء المجرور معطوفاً على ما قبله أو على التكرير ، ورفعها بإضمار هو^(٢).

و جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَّنَاهَا وَالْقَمَرِ إِذَا ثَلَّنَاهَا وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّنَاهَا وَالْلَّيلِ إِذَا يَغْشَنَاهَا﴾ [الشمس: ٤]: «﴿إِذَا يَغْشَنَاهَا﴾ فإن قلت: الأمر في نصب ﴿إِذَا﴾ معضل ؛ لأنك لا تخلو إما أن تجعل الواوات عاطفة فتنصب بها وتجر فتقع في العطف على عاملين في نحو قوله: مررت أمس بزيد واليوم عمرو ، وإما أن تجعلهن للقسم فتقع فيما

(١) البحر المحيط ١٧٨/٢.

(٢) الكشاف ١١٢/٣.

اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه. قلت: الجواب فيه أن الواو القسم مطرح معها لإبراز الفعل اطراحًا كلياً فكان لها شأن خلاف شأن الباء حيث أبرز معها الفعل وأضمر ، فكانت الواو قائمة مقام الفعل والباء سادة مسدهما معاً والواو العواطف نوائب عن هذه الواو ، فتحققن أن يكن عوامل على الفعل والجار جمیعاً ، كما تقول: ضرب زید عمرًا وبکر خالدًا ، فترفع بالواو وتنصب لقيامتها مقام ضرب الذي هو عاملها»^(١).

قال ابن هشام: «واعلم أن الزمخشري ممن منع العطف المذكور - أي العطف على معمولي عاملين - ولهذا اتجه له أن يسأل في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضَحَّكَهَا ﴿١﴾ وَالْقَمَرِ إِذَا ثَلَّهَا﴾... الآيات ، فقال: فإن قلت: نصب إذا معرض ؛ لأنك إن جعلت الواو عاطفة وقعت في العطف على عاملين ...

وبعد ؛ فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو (في الدار زيد والحجرة عمرو) ولا إشكال حينئذ في الآية»^(٢).

وقال ابن الحاجب: «وهذه قوة منه واستنباط لمعنى دقيق ، ثم اعترض عليه بقوله تعالى: ﴿فَلَا أُقِيمُ بِالْخُنَسِ ﴿١٥﴾ الْجَوَارِ الْكُنَسِ ﴿١٦﴾ وَالْيَلِ إِذَا عَسَعَسَ ﴿١٧﴾ وَالصُّبْحُ إِذَا نَفَسَ ﴿١٨﴾ [التكوير] فإن الجار هنا الباء وقد صرخ معه بفعل القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة»^(٣).

وجاء في (البحر المحيط): «ليس ما في الآية من العطف على عاملين ، وإنما هو من باب عطف اسمين: مجرور ومنصوب على اسمين: مجرور ومنصوب ، فحرف العطف لم ينب مناب عاملين وذلك

(١) الكشاف ٣/٣٤١.

(٢) مغني اللبيب ٢/٤٨٨.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢/٣٧٣.

نحو قوله : امر بزيد قائماً وعمرو جالساً ، وقد أنسد سيبويه في كتابه :
فليس بمعروفٍ لنا أن نردها صحاحاً ولا مستنكرٍ أن تعفّرنا
فهذا من عطف مجرور ومرفوع على مجرور ومرفوع»^(١).

وهذا وهم من أبي حيان ، إذ لا شك أن عامل (الليل) غير عامل
(إذا) ، فعامل (الليل) جار ، وعامل (إذا) ناصب . وأما ما أورده من قول
الشاعر :

فليس بمعروف لنا أن نردها صحاحاً ولا مستنكرٍ أن تعفّرنا
فهذا غير ذاك ، فإن الباء في (بمعروف) زائدة ، و(معروف) معمول
ليس محله النصب ، و(أن نردها) معمول لليس أيضاً محله الرفع ، لأنه
اسمها و(مستنكر) معطوف على (معروف) ، و(أن تعفّرنا) معطوف على
(أن نردها) ، فهذا ليس من العطف على معمولي عاملين مختلفين ، وإنما
هو من العطف على معمولي عامل واحد هو (ليس) .

وهذا الذي ذكرته هو على مذهب البصريين ، وأما على مذهب
الковيين فلا يصح مثل هذا العطف ؛ لأن اسم الفعل الناقص عندهم
مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول الفعل ، وإنما عمل الفعل النصب
فقط ، فيكون من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين .

١١ - العامل في المضاف إليه الجر المضاف وهو الاسم الأول ، ولما
كان هو الجار له وثبت أن الاسم لا يعمل إلا بالحمل على غيره كان
 محمولاً على جازٌ ، وذلك الجار لا يكون إلا حرفاً ، وهو ما ناسب
وقوعه في ذلك الموضع وهو (من) أو (اللام) فناب الاسم عنه^(٢) .

(١) البحر المحيط / ٨ / ٤٨٠ .

(٢) أعجب العجب ص ٥ .

وجاء في (أعجب العجب) في قول الشاعر:

ويركذن بالأصال حولي كأنني من العُضم أدفأ يتتحي الكِبِح أعقل^(١)
 «(كأنني) حال من الياء في (حولي)، والحال من المضاف إليه
 ضعيف من جهة أن العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال
 ولا يعمل المضاف»^(٢).

وهو - كما يبدو لي - مناقض لما ذكره آنفاً، أو يحتاج إلى الدقة في التعبير أكثر.

١٢ - إذا تعدّ العامل لضمير الاسم لم يتعذر إلى ظاهره المجرور باللام ، وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَلَكُلٌّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلَّهٗ ﴾ [البقرة: ١٤٨] : «وقرئ (ولكل وجهة) على الإضافة ، والمعنى: وكل وجهة الله مولّها ، فزيّدت اللام لتقديم المفعول ، كقولك: لزيد ضربت ، ولزيد أبوه ضاربه»^(٣) ، مردود. قال أبو حيان: «وهذا فاسد؛ لأن العامل إذا تعدى لضمير الاسم لم يتعذر إلى ظاهره المجرور باللام ، لا يجوز أن يقول: لزيد ضربته ، ولا: لزيد أنا ضاربه»^(٤). وجاء في (الدر اللقيط) : «وأما تمثيله (لزيد أبوه ضاربه) فتركيب غير عربي»^(٥).

(١) الكِبِح: ناحية الجبل ، وقيل: سفحه ، وهو أصلب الحجارة وأخشنها ، العُضم: الوعول الأعظم الذي في ذراعه بياض ، والأعقل: الممتنع. الأدفأ: الذي طال قرنه جداً.

والمعنى: إن هذه الوعول صارت لا تنكرني لطول اتصالي بها فكأني صرت واحداً منها.

(٢) أعجب العجب ٦٠.

(٣) الكشاف ١/٢٤٦.

(٤) البحر المحيط ١/٤٣٧ - ٤٣٨.

(٥) الدر اللقيط ١/٤٣٧ - ٤٣٨.

من هذا نعلم أن قبول النص عنده ورفضه قائم على أساس هذه النظرية.

جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]: «(الصابئون) رفع على الابتداء ، وخبره ممحض . . . فإن قلت: هلا زعمت أن ارتفاعه للعطف على محل (إن) واسمها؟ قلت: لا يصح ذلك قبل الفراغ من الخبر ، لا تقول: إن زيداً وعمرو منطلقان. فإن قلت: لم لا يصح . . .؟ قلت: لأنني إذا رفعته رفعته عطفاً على محل (إن) واسمها ، والعامل في محلهما هو الابتداء ، فيجب أن يكون هو العامل في الخبر؛ لأن الابتداء ينتظم الجزءين في عمله كما تنتظمهما (إن) في عملها ، فلو رفعت (الصابئون) المنوي به التأثير بالابتداء وقد رفعت الخبر بـ(إن) لأعملت فيهما رافعين مختلفين»^(١).

أنواع العامل:

نستطيع أن نقسم العامل - كما بحثه أبو القاسم - إلى عدة أقسام:

١ - العامل اللفظي: وهو ما له ذكر في الجملة ، ظاهر نحو (ضربت زيداً) أو مقدر جائز التقدير نحو: (أخاك) في الإغراء ، أو واجبه نحو: أخاك أخاك ، وهل علياً أكرمه؟ وذلك كال فعل^(٢). وهو أقوى العوامل ، وكالحروف المشبهة بالفعل وحرروف الجر وحرروف النصب وأدوات الجزم.

٢ - العامل المعنوي: وهو ما ليس له ذكر في الجملة ظاهر أو مقدر ،

(١) الكشاف ٤٧٤ / ١.

(٢) المفصل ٥١ / ١ ، ٥٦ ، ٨٤.

كالابتداء عند البصريين ، والخلاف عند الكوفيين. قال أبو القاسم الزمخشري في (المفصل) في المبتدأ والخبر: «وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما ؛ لأنَّه معنِّي قد تناولهما معاً تناولاً واحداً من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين: مسند ومسند إليه ، ونظير ذلك أنَّ معنِّي التشبيه في (كأنَّ) لما اقتضى مُشبَّهاً ومشبهاً به كانت عاملة في الجزءين»^(١).

وعند جمهور البصريين وسيبويه أن رافع المبتدأ هو الابتداء ، ورافع الخبر هو المبتدأ^(٢). وجاء في «الرضي على الكافية»: «ثم قال المتأخرون كالزمخشري والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الخبر أيضاً لطلبه لهما على السواء»^(٣).

ومن العوامل المعنوية رافع الفعل المضارع ، جاء في (المفصل):

«هو - أي الفعل المضارع - في الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدأ وخبره وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم»^(٤).

ومن العوامل المعنوية (معنى الفعل). جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿وَيَنْقُومُ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ إِيمَانٌ﴾ [هود: ٦٤]: «آية: نصب على الحال قد عمل فيها ما دل عليه اسم الإشارة من معنى الفعل»^(٥).

وجاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ إِيمَانُ اللَّهِ نَتَلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾ [آل عمران: ٢٥٢]: ﴿نَتَلُوهَا﴾: «في موضع الحال ، أي

(١) المفصل ١/٦٨.

(٢) ابن عقيل ١/١٧٤.

(٣) الرضي على الكافية ١/٩٣.

(٤) المفصل ٢/١٣٨.

(٥) الكشاف ٢/١٠٥ وانظر حاشية على الكشاف لمجهول الورقة ٨٥ ، وانظر المفصل ١/١٧٧.



متلوة: والعامل ما دل عليه ﴿تِلْكَ﴾ من معنى الإشارة ، ونحوه ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]﴾^(١).

قال أبو حيان: «وليس نحوه ؛ لأن في ﴿وَهَذَا﴾ حرف تنبئه ، وقيل: العامل في الحال ما دل عليه حرف التنبئه ، أي: تنبه ، وأما ﴿تِلْكَ﴾ فليس فيها حرف تنبئه عاملاً بما فيه من معنى التنبئه»^(٢).

ومن العوامل المعنوية «معنى الجملة». جاء في «أعجب العجب» في قوله :

هُمُ الْأَهْلُ لَا مُسْتَوْدِعُ السُّرُّ ذَائِعٌ لَدِيهِمْ وَلَا الْجَانِي بِمَا جَرَى يَخْذُلُ «موقع هذه الجملة (لا مستودع السر...) نصب على الحال ، تقديره: (حافظين) والعامل في الحال معنى الجملة ؛ لأن قوله: (هم الأهل) معناه هم المستأنس بهم القائمون مقام الأهل ، ومثل هذا يعمل في الحال ، ونظيره: ما شأنك داعياً ومتضرعاً»^(٣)؟

وجاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَءَذَا ضَلَّلَنَا فِي الْأَرْضِ أَءَنَا لَفِي خَلْقِ جَدِيدٍ﴾ [السجدة: ١٠]: «إإن قلت: بم انتصب الظرف في ﴿أَءَذَا ضَلَّلَنَا﴾؟ قلت: بما يدل عليه ﴿أَءَنَا لَفِي خَلْقِ جَدِيدٍ﴾ وهو نُبُثٌ أو يُجَدِّدُ خَلْقُنَا»^(٤).

ومن العوامل المعنوية [التاؤل] جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣]: «وَقَرِيءَ يُوحَى إِلَيْكَ عَلَى الْبَنَاءِ لِلْمَفْعُولِ. إإن قلت: ما رافع اسم الله على هذه القراءة؟ قلت:

(١) الكشاف ١١٢/٣.

(٢) البحر المحيط ٤٣/٨.

(٣) أعجب العجب ١٢.

(٤) الكشاف ٥٢٣/٢.

ما دلّ عليه (يوحى) كأن قائلاً قال: من الموحى؟ فقيل: الله»^(١).

٣ - العامل باعتبارين: باعتبار لفظه وباعتبار معناه ، وذلك نحو (كأن) و(ليت) فإن لفظها ينصب ويعرف ، ومعناها ينصب الحال. جاء في (أعجب العجب) في قول الشاعر :

ويركدن بالأصال حولي كأنني من العصم أدفع ينتهي الكيع أعقل
«و(من العصم) يجوز أن يكون حالاً العامل فيه معنى (كأن) وصاحب
الحال الضمير في (كأنني)»^(٢).

٤ - العامل اللغوي: وهو الميل مع المعنى المقصود ، وكنا نود أن نسميه عاملًا معنوياً ، إلا أن العامل المعنوي أصبح مصطلحاً خاصاً لعوامل نحوية مخصوصة فاثرنا هذه التسمية وهو نحو ما جاء في (الكاف الشاف) في قوله تعالى ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]: «وقرأ أبي والأعمش (إلا قليل) بالرفع ، وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانباً ، وهو باب جليل من علم العربية ، فلما كان معنى (فسربوا منه) في معنى (فلم يطعوه) حمل عليه»^(٣).

قال أبو حيان: «وما ذهب إليه الزمخشري من أنه ارتفع ما بعد (إلا) على التأويل هنا دليل على أنه لم يحفظ الاتباع بعد الموجب ، فلذلك تأوله»^(٤).

الذي يبدو مما مر في موقف الزمخشري من العامل أنه يقول بالعامل ويُرجح ويُرد على أساسه ، غير أنه يترك هذه النظرية أحياناً ويفعلها في

(١) الكاف الشاف ٧٦/٣.

(٢) أعجب العجب ٦٠ وانظر المفصل ١/١٧٧.

(٣) الكاف الشاف ١/٢٨٩.

(٤) البحر المحيط ٢/٢٦٦.

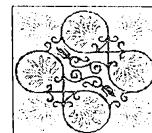
أثناء البحث ، أو يغيب عنه بعض أحكامها ، أو يتحرر منها فيعرب ويرجح من دون نظر إلى العامل ، فلا يتقييد بها تقيداً كاملاً فيمسك به الحرفيون في تطبيق النظرية مضعفين قوله أو رادّين حكمه كما شاهدنا في موقف أبي حيان منه .

إن أبو حيان ذو ثقافة لغوية ونحوية واسعة يطبقها دقة ، والزمخشري ذو ثقافة لغوية ونحوية واسعة أيضاً ، غير أنه في أثناء بحثه النحوي لا يلتزم التدقّيق فيما يتعلق بالعامل ؛ لأن المعنى الذي يراه يضعه أولاً ولو على حساب العامل .

ولو استطاع الزمخشري أن يتحرر من نظرية العامل تحرراً كاملاً وينظر إلى المعنى دوماً لأسدى خدمة للعربية ولطلابها أجلّ مما أسداه لهم ولها .



البَابُ الْخَامِسُ



السمات البارزة في دراساته

أ- الدراسات النحوية:

١- النظر إلى علاقة النحو بالمعنى والبلاغة:

من الأمور البارزة في دراسات أبي القاسم الزمخشري النحوية النظر إلى علاقة النحو بالمعنى وبالبلاغة ، وأن ترجيحه في الإعراب بمقدار سمو المعنى وبلامغته .

جاء في (الكافش) في قوله تعالى : ﴿الَّمَّا ذَلِكَ الْكِتَبُ لَا رَبَّ لَهُ هُدَى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢ - ١] : «ومحل ﴿يُهْدِي لِلْمُتَّقِينَ﴾ الرفع ، لأنَّه خبر مبتدأ ممحذف ، أو خبر مع ﴿لَا رَبَّ لَهُ﴾ لـ ﴿ذَلِكَ﴾ ، أو مبتدأ إذا جعل الطرف المقدم خبراً عنه ، ويجوز أن ينصب على الحال ، والعامل فيه معنى الإشارة أو الطرف .

والذي هو أرسخ عرقاً في البلاغة أن يضرب عن هذه المحال صفحأً وأن يقال : إن قوله ﴿الَّمَّا﴾ جملة برأسها ، أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها و﴿ذَلِكَ الْكِتَبُ﴾ جملة ثانية ، و﴿لَا رَبَّ لَهُ﴾ ثالثة ، و﴿يُهْدِي لِلْمُتَّقِينَ﴾ رابعة ، وقد أصيَّ بترتيبها مفصل البلاغة ومبرهن حسن النظم ، حيث جيء بها متناسبة هكذا من غير حرف نسق»^(١) .



وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]: ﴿الْحَمْدُ﴾: «ارتفاع الحمد بالابتداء... وأصله النصب الذي هو قراءة بعضهم بإضمار فعله على أنه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعال مضمورة في معنى الإخبار كقولهم: شكرأً وكفرأً... والعدل بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود: ٦٩] رفع السلام الثاني للدلالة على أن إبراهيم عليه السلام حيّاهم بتحية أحسن من تحيّتهم؛ لأن الرفع دال على معنى ثبات السلام لهم دون تجده وحدوثه، والمعنى: نحمد الله حمدأً»^(١).

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿قُولُوا إِنَّا يٰاللهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ... صِبْغَةُ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنْ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَنِيدُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٨]: «﴿وَنَحْنُ لَهُ عَنِيدُونَ﴾ عطف على ﴿إِنَّا يٰاللهِ﴾ وهذا العطف يرد قول من زعم أن ﴿صِبْغَةُ اللَّهِ﴾ بدل من ملة إبراهيم ، أو نصب على الإغراء بمعنى: عليكم صبغة الله ، لما فيه من فك النظم وإخراج الكلام عن التئامه واتساقه ، وانتسابها على أنها مصدر مؤكد هو الذي ذكره سيبويه ، والقول ما قالت حذام»^(٢).

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾ [الحج: ٦٣]: «فإن قلت: فما له رفع ولم ينصب جواباً للاستفهام؟ قلت: لو نصب لأعطي ما هو عكس الغرض؛ لأن معناه إثبات الأخضرار ، فينقلب بالنصب إلى نفي الأخضرار ، مثاله أن تقول لصاحبك: ألم تر أنني أنعمت فتشكر؟ إن نصبيه فأنت ناف لشكته

(١) الكشاف ١/٣٨-٣٩.

(٢) الكشاف ١/٢٤٢.

شاك تفريطه فيه ، وإن رفعته فأنت مثبت للشكرا . وهذا وأمثاله مما يجب أن يرحب له من اتسم بالعلم في علم الإعراب وتقدير أهله»^(١) .

وجاء فيه في قوله تعالى ﴿وَإِن يُقْتَلُوكُمْ يُولُوْكُمْ الْأَدَبَارُ ثُمَّ لَا يُنَصَّرُونَ﴾ [آل عمران: ١١١] :

«إإن قلت: هلا جزم المعطوف في قوله: ﴿ثُمَّ لَا يُنَصَّرُونَ﴾؟ قلت: عدل به عن حكم الجزاء إلى حكم الإخبار ابتداء ، كأنه قيل: ثم أخبركم أنهم لا ينصرون . فإن قلت: فائي فرق بين رفعه وجذمه في المعنى؟ قلت: لو جزم لكان نفي النصر مقيداً بمقاتلتهم ، كتولية الأدبار ، وحين رفع كان نفي النصر وعداً مطلقاً ، كأنه قال: ثم شأنهم وقصتهم التي أخبركم عنها وأبشركم بها بعد التولية أنهم مخذولون منتف عنهم النصر والقوة لا ينهضون بعدها بجناح ولا يستقيم لهم أمر»^(٢) .

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿هُدَى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقْسِمُونَ الصَّلَاةَ وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ أُولَئِكَ عَلَى هُدَىٰ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥] .

«إإن قلت: هل يجوز أن يجري الموصول الأول على ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ وأن يرتفع الثاني على الابتداء و﴿أُولَئِكَ﴾ خبره؟ قلت: نعم على أن يجعل اختصاصهم بالهدى والفلاح تعريضاً بأهل الكتاب الذين يؤمنون بنبوة رسول الله ﷺ وهم ظانون أنهم على الهدى وطامعون أنهم ينالون الفلاح عند الله»^(٣) .

(١) الكشاف ٢/٣٥٤.

(٢) الكشاف ١/٣٤٢ - ٣٤٣.

(٣) الكشاف ١/١٠٧.

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلْتُ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنِهِ أَمْدَأْ بَعِيدًا﴾ [آل عمران: ٣٠]:

«فإن قلت: فهل يصح أن تكون شرطية على قراءة عبد الله (ودّت) قلت: لا كلام في صحته ، ولكن الحمل على الابداء والخبر أوقع في المعنى لأنّه حكاية الكائن في ذلك اليوم وأثبتت لموافقة قراءة العامة»^(١).

غير أن ما ذكره في هذه الآية أنه لا يصح أن تكون (ما) شرطية لارتفاع تود فيه نظر لأن الشرط ماض ومثله جائز فيه الأمران^(٢).

وفي (نكت الإعراب): «فإن قلت: أي فرق بين قوله: (فانظروا) وبين قوله: (ثم انظروا)? قلت جعل النظر مسببا عن السير في قوله: (فانظروا) فكانه قيل: سيروا لأجل النظر ولا تسيروا سير الغافلين . وأما قوله: ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا﴾ فمعناه إباحة السير في الأرض للتجارة وغيرها»^(٣).

وجاء في (الفائق) في قوله ﷺ: (إني عند الله مكتوب خاتم النبيين وإن آدم لمنجدل في طيته): «والجار الذي هو (في) ليس بمتصل بـ (منجدل) وإنما هو خبر ثان لـ إن ، والواو مع ما بعدها في محل النصب على الحال من المكتوب . والمعنى: كتبت خاتم الأنبياء في الحال التي آدم عليه السلام مطروح على الأرض ، حاصل في أثناء الخلقه»^(٤).

وفي (المفصل) في معنى الرفع بعد الحروف الناصبة ذكر في (حتى)

(١) الكشاف ٣١٨/١.

(٢) الكشاف ٣١٨/١ ، حاشية على الكشاف لمجهول ، الورقة ٨٦.

(٣) نكت الإعراب الورقة ٦٢.

(٤) الفائق ١٧٤/١.

أنه: «ليس بحتم أن ينصب الفعل في هذه الموضع ، بل للعدول به إلى غير ذلك من معنى وجهة من الإعراب مساغ فله بعد حتى حالتان هو في إحداهما مستقبل أو في حكم المستقبل فينصب ، وفي الأخرى حال أو في حكم الحال فيرفع ، وذلك قوله: سرت حتى أدخلها وحتى أدخلها ، تنصب إذا كان دخولك متربقاً لما يوجد»^(١).

وفي (الواو) قال: «يجوز في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَلِسُوا الْحَقَّ بِالْبَطْلِ وَتَكْنُهُوا الْحَقَّ ﴾ [البقرة: ٤٢] أن يكون (تكتموا) منصوباً ومجزوماً... وتقول زرني وأزورك بالنصب ، تعني لتجتمع الزياتان فيه... وبالرفع تعني زيارتك على كل حال ... قال الله تعالى: ﴿ لِنَبِيِّنَ لَكُمْ وَنُقْرِرُ فِي الْأَرْضِ مَا نَشَاءُ ﴾ [الحج: ٥] أي ونحن نقر»^(٢).

وجاء في (أعجب العجب) في قول الشاعر:

هم الأهل لا مستودع السرّ ذائع لديهم ولا الجاني بما جرّ يخذل «ولديهم بمعنى عند ، وهي ظرف لذائع ، أي ليس منتشرًا بينهم ، ويتمكن جعله ظرفاً لمستودع ؛ لأنّه يؤدي إلى الفصل بين العامل والمعمول بخبر العامل ، ولأنّ المستودع هو السر على ما مضى وليس المقصود نفي السر عنهم وإنما نفي انتشاره»^(٣).

غير أن أبا القاسم لم ينج من مأخذ تؤخذ عليه في هذا المجال وهو بصدّ البحث عن المعنى ، أو بصدّ النظر في علاقة النحو بالمعنى ، غير أن هذه المأخذ لا تطمس إشرافته الصافية ، ولا آثار غوره العميق على

(١) المفصل ١٣٩/٢.

(٢) المفصل ١٤١/٢ - ١٤٢ وانظر المفصل (الفاء) ١٤٢/٢ ، وانظر المفصل أيضاً - جواب الطلب ١٤٦/٢.

(٣) أعجب العجب ١٢.



المعنى ، ومن ذلك ما جاء في [الكشاف] في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾ [الأنعام: ١٠٠] : «إِنْ جَعَلْتَ لِلَّهِ شُرَكَاءَ» مفعولي (جعلوا) نصبت (الجن) بدلاً من (شركاء) ، وإن جعلت ﴿ لِلَّهِ لَغُواً كَانَ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ مفعولين قدم ثانيهما على الأول»^(١) .

فمن الملاحظ أنه لم يذكر الفرق بين المعنيين فيما إذا نصبت الجن بدلاً أو جعلته مفعولاً وأي الإعرابين أولى ، وقد ذكر الإمام عبد القاهر الجرجاني ذلك وأجلاه في كتابه (دلائل الإعجاز) جاء فيه في قوله تعالى ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ : «ليس بخاف أن لتقديم (الشركاء) حسناً وروعة وأخذناً من القلوب أنت لا تجد شيئاً منه إن أنت أخْرَتْ فقلت : (وجعلوا الجن شركاء الله) . . . بيانه : أنا وإن كنا نرى جملة المعنى ومحصوله أنهم جعلوا الجن شركاء وعبدوهم مع الله تعالى ، وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم ، فإن تقديم (الشركاء) يفيد هذا المعنى ، ويفيد معه معنى آخر ، وهو أنه ما كان ينبغي أن يكون الله شريك لا من الجن ولا غير الجن .

وإذا تأخر فقيل : (وجعلوا الجن شركاء الله) ولم يفده ذلك ولم يكن فيه شيء أكثر من الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله تعالى ، فأما إنكار أن يعبد مع الله غيره وأن يكون له شريك من الجن وغير الجن فلا يكون في اللفظ مع تأخير (الشركاء) دليل عليه . وذلك أن التقدير يكون مع التقديم : أن (شركاء) مفعول أول لجعل ، و(الله) في موضع المفعول الثاني ، ويكون (الجن) على كلام ثان ، وعلى تقدير أنه كأنه قيل : (فمن جعلوا شركاء الله تعالى؟) فقيل : الجن . وإذا كان التقدير في (شركاء) أنه مفعول أول ، و(الله) في موضع المفعول الثاني ، وقع الإنكار على كون

(١) الكشاف / ١ . ٥٢٠

شركاء الله تعالى على الإطلاق ، من غير اختصاص شيء دون شيء . . . وإذا آخر فقيل : (وجعلوا الجن شركاء لله) كان (الجن) مفعولاً أول ، و(الشركاء) مفعولاً ثانياً . وإذا كان كذلك كان (الشركاء) مخصوصاً غير مطلق ، من حيث كان محلاً أن يُجرى خبراً على الجن ، ثم يكون عاماً فيهم وفي غيرهم . وإذا كان كذلك احتمل أن يكون القصد بالإنكار إلى (الجن) خصوصاً أن يكونوا شركاء دون غيرهم^(١) .

ومن ذلك ما جاء في (الكساف) في قوله تعالى : «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ» [الحجرات: ١٠] قال : «والمعنى ليس المؤمنون إلا إخوة»^(٢) . ولم يشر إلى الفرق بين التركيبين .

وقد أشار إلى ذلك الإمام عبد القاهر الجرجاني أيضاً في (دلائل الإعجاز) قال : «اعلم أن موضوع (إنما) على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته ، أو لما يُنزل هذه المنزلة .

تفسير ذلك : أنك تقول للرجل : (إنما هو أخوك) و(إنما هو صاحبك القديم) لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته ، ولكن لمن يعلمه ويقر به . . . ومثله قول الآخر :

إنما أنت والد والأب القا طع أحنى من واصل الأولاد . . . وأما الخبر بالنفي والإثبات نحو : (ما هذا إلا كذا) و(إنْ هو إلا كذا) فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه . . .

فلا تقول للرجل تُرّقه على أخيه وتنبهه للذي يجب عليه من صلة الرحم ومن حسن التحاب : (ما هو إلا أخوك) وكذلك لا يصلح في :

(١) دلائل الإعجاز ٢٢١ - ٢٢٣ .

(٢) الكشاف ٣/١٥٢ .



(إنما أنت والد) : (ما أنت إلا والد) «^(١)».

ولعل مقصود الزمخشري أن يعرف القارئ بوجود قصر فلم يتعرض للفرق بين التعبيرين.

ومن ذلك ما جاء في (الكشاف) في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلِسُوا الْحَقَّ إِلَّا بِنَطْلٍ وَتَكْنُمُوا الْحَقَّ ﴾ [البقرة: ٤٢] : «(وتكتموا) : جزم داخل تحت حكم النهي ، بمعنى (ولا تكتموا) ، أو منصوب بإضمار (أن) ، والواو بمعنى الجمع ، أي : ولا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتمان الحق ، كقولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن»^(٢).

ولا أرى أن النصب جائز ؛ لأن المعنى ليس عليه ، فالنصب معناه النهي عن الجمع ، وإباحة كل واحد بمفرده. جاء في (المغني) أن الزجاج والزمخشري أجازا في ﴿ وَلَا تَلِسُوا الْحَقَّ إِلَّا بِنَطْلٍ وَتَكْنُمُوا الْحَقَّ ﴾ «كون (تكتموا) مجزوماً وكونه منصوباً مع أن النصب معناه النهي عن الجمع»^(٣).

٢ - تقليل الكلام على ما يحتمله من أوجه:

كان أبو القاسم يقلب الجملة والكلام على ما يحتمله من أوجه ولا يكتفي بوجه واحد ، وفي ذلك غناه وسعة اللغة وتوسيع للأفق واستدعاء للمعاني المختلفة التي يحتملها التعبير ولا يحد الذهن في معنى واحد.

وهذه الناحية - وإن كانت شديدة التعلق بما أسميناها رعاية المعنى -

(١) دلائل الإعجاز ٢٥٤-٢٥٦.

(٢) الكشاف ١/٢١٣.

(٣) المغني ١/١١٩.

تنفرد عنها بخصوصية التقليل ووضع الاحتمالات المتعددة للتعبير الواحد لذا أفردناها بالبحث .

ولا نعني بقولنا إن الزمخشري كان يقلب الكلام على ما يحتمله من أوجه أن الزمخشري أول من قلب الكلام على وجوهه المحتملة ، وإنما نعني أن هذه الناحية كانت بارزة في دراساته بحيث يمكن أن تعدّ خصيصة من خصائصها .

من ذلك ما جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿الَّمَّا ذَلِكَ الْكِتَبُ﴾: «إن جعلت ﴿الَّمَّ﴾ اسمًا للسورة ففي التأليف وجوه: أن يكون ﴿الَّمَّ﴾ مبتدأ و(ذلك) مبتدأ ثانياً ، و(الكتاب) خبره والجملة خبر المبتدأ الأول . ومعناه أن ذلك (الكتاب) هو الكتاب الكامل ، لأن ما عداه من الكتب في مقابলته ناقص ، وأنه الذي يستأهل أن يسمى كتاباً... وأن يكون الكتاب صفة... وأن يكون ﴿الَّمَّ﴾ خبر مبتدأ محذوف ، أي هذه ﴿الَّمَّ﴾ ويكون (ذلك) خبراً ثانياً أو بدلاً ، على أن (الكتاب) صفة ، وأن يكون (هذه ﴿الَّمَّ﴾) جملة و(ذلك الكتاب) جملة أخرى . وإن جعلت ﴿الَّمَّ﴾ بمنزلة الصوت كان (ذلك) مبتدأ خبره (الكتاب)... أو (الكتاب) صفة والخبر ما بعده ، أو قدر مبتدأ محذوف ، أي هو^(١) .

وجاء فيه في قوله تعالى ﴿هَلْ تَنِقِّمُونَ مِنَا إِلَّا أَنَّا أَمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلٍ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَسِقُونَ﴾ [المائدة: ٥٩]: «فإن قلت: علام عطف قوله: ﴿وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَسِقُونَ﴾؟ قلت: فيه وجوه: منها أن يعطف على (أن آمنا) ، بمعنى: وما تنقمون منا إلا الجمع بين إيماناً وبين تمردكم وخروجكم عن الإيمان... . ويجوز أن يكون على تقدير حذف المضاف ، أي: واعتقاد أنكم فاسقون. ومنها أن يعطف على المجرور ، أي: وما تنقمون منا إلا

الإيمان بالله وبما أنزل وبأن أكثركم فاسقون . ويجوز أن تكون الواو بمعنى مع . . . ويجوز أن تكون تعليلاً معطوفاً على تعليل ممحض ، كأنه قيل : وما تنقمون منا إلا الإيمان لقلة إنصافكم وفسقكم واتباعكم الشهوات . . . ويحتمل أن ينتصب (وأن أكثركم) بفعل ممحض يدل عليه (هل تنقمون) أي ولا تنقمون أن أكثركم فاسقون ، أو يرتفع على الابتداء والخبر ممحض ، أي : وفسقكم ثابت معلوم عندكم «^(١) .

وجاء فيه في قوله تعالى ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٦٨] «(الذين قالوا)» : في إعرابه أوجه : أن يكون نصباً على الذم ، أو على الرد على الذين نافقوا ، أو رفعاً على هم الذين قالوا ، أو على الإبدال من واو (يكتمون) ، ويجوز أن يكون مجروراً بدلاً من الضمير في (بأفواههم) أو (قلوبهم) «^(٢) .

وجاء فيه في قوله تعالى : ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الْثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢] : « فإن قلت : فيم انتصب (رزقاً)؟ قلت : إن كانت (من) للتبعيض كان انتصابه بأنه مفعول له وإن كانت مبينة كان مفعولاً لأنخرج . . . ولكم) صفة جارية على الرزق إن أريد به العين ، وإن جعل اسمأً للمعنى فهو مفعول به ، كأنه قيل : رزقاً إياكم » «^(٣) .

وجاء فيه في قوله تعالى : ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ الَّتِي مَا يَهْجَعُونَ ﴾ [الذاريات: ١٧] : « (ما) مزيدة ، والمعنى صفة للمصدر ، أي كانوا يهجنون هجوعاً قليلاً ، ويجوز أن تكون [ما] مصدرية أو موصولة ، على : كانوا قليلاً من الليل هجوعهم ، أو ما يهجنون فيه ، وارتفاعه بـ (قليلاً) على الفاعلية » «^(٤) .

(١) الكشاف ٤٦٩/١.

(٢) الكشاف ٣٦٠/١.

(٣) الكشاف ١٨١/١.

(٤) الكشاف ١٦٧/٣.

وجاء فيه قوله تعالى : ﴿تَ وَالْقَلْمَ﴾ [القلم : ١] : «وَأَمَا قَوْلَمْ هُوَ الدَّوَاهُ فَمَا أَدْرِي أَهُوَ وَضْعٌ لِغَوِي أَمْ شَرِيعِي؟ وَلَا يَخْلُو إِذَا كَانَ اسْمًا لِلدَّوَاهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ جَنْسًا أَوْ عِلْمًا . فَإِنْ كَانَ جَنْسًا فَأَيْنَ الإِعْرَابُ وَالْتَّنْوِينُ؟ وَإِنْ كَانَ عِلْمًا فَأَيْنَ الإِعْرَابُ؟ وَأَيْهُمَا كَانَ فَلَا بُدْ لَهُ مِنْ مَوْقِعٍ فِي تَأْلِيفِ الْكَلَامِ .

فَإِنْ قُلْتَ : هُوَ مُقْسَمٌ بِهِ وَجْبٌ إِنْ كَانَ جَنْسًا أَنْ تَجْرُهُ وَتَنْوِينُهُ ، وَيَكُونُ الْقَسْمُ بَدْوَاهُ مُنْكَرَةً مُجْهُولَةً ، كَأَنَّهُ قِيلَ : وَدَوَاهُ وَالْقَلْمُ ، وَإِنْ كَانَ عِلْمًا أَنْ تَصْرُفَهُ وَتَجْرُهُ ، أَوْ لَا تَصْرُفَهُ وَتَفْتَحَهُ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْتَّائِيَّةِ»^(١) .

وجاء في قوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا يَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة : ٤٨]

«(شيئاً) مفعوله به ، ويجوز أن يكون في موضع مصدر ، أي قليلاً من الجزاء . . . ومن قرأ (لا تجزيء) من (أجزاءً عنه) إذا أغنى عنه ، فلا يكون في قراءته إلا بمعنى : شيئاً من الإجزاء»^(٢) .

ومن الواضح أن هذا التقليب - كما ذكرنا - يعود بصورة أساسية إلى مراعاة المعنى ، ففي كل وجه ينظره يلمح معنى جديداً.

٣ - اجتهاده وعدم تقليده:

لم يكن الزمخشري مقلداً ، وإنما اجتهد في أمور كثيرة ربما خالف فيها إجماع النحويين البصريين والковفيين ، غير أن اجتهاده مسون في مواطن عديدة ، واستحسن كبار النحويين من أمثال ابن هشام ، كما أنه أخذ عليه في مواطن عدة كما سيمر بنا ذلك .

واجتهاده في كثير من الأحيان يعنينا عن التقديرات النحوية التي

(١) الكشاف ٣/٢٥٦.

(٢) الكشاف ١/٢١٤.

لا داعي لها ، والتي تحجب المعنى عنا وتمزق الجملة ، أو أنه يبين لنا معنى يدركه بإحساسه اللغوي ولم يذكره النحويون ، ولا يضيره في هذا ألا يلتفت إليه أحد من النحويين ، بل إن هذا اللون من الاجتهاد هو الذي يكسب اللغة الغناء والنماء ، وإن أمثال هؤلاء النحاة هم الذين يدركون أسرار التعبير في اللغة ويبينون مجدها .

والزمخشري لا يقيد نفسه بأن يلتزم رأي مجموعة أو فرد ، بل يلتزم بما يعتقد صواباً سواء اتفق في قوله بهذا الرأي مع أحد أم لم يتتفق كما سيتضح ذلك من طراز اجتهاداته .

جاء في (الكساف) في قوله تعالى : ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْحُونٍ﴾ [القلم: ٢] : «فإن قلت بم يتعلق الباء في ﴿بِنِعْمَةِ رَبِّكَ﴾ وما محله؟ قلت: يتعلق بمجنون منفياً، كما يتعلق بعاقل مثبتاً في قوله: أنت بنعمة الله عاقل»^(١) .

جاء في (المغني) أن بعض النحويين أجازوا تعلق الجار والمجرور بحروف المعاني مثل حرف النفي قال: «ومن ذلك قوله تعالى : ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْحُونٍ﴾ الباء متعلقة بالنفي ، إذ لو علقت بـ (مجنون) لأفاد نفي جنون خاص ، وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى ، وليس في الوجود جنون هو نعمة ، ولا المراد نفي جنون خاص . . .

قال: وهو كلام بديع ، إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف ، فينبغي على قولهم أن يقدر أن التعلق بفعل دل عليه النافي ، أي انتفى ذلك بنعمة ربك»^(٢) .

وجاء في (الكساف) في قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ﴾

(١) الكشاف ٣/٢٦٥ .

(٢) المغني ٢/٤٣٨ .

أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ﴿٢﴾ [البقرة: ٢٦] فائدة (أما) من الكلام «أن تعطيه فضل توكيده^(١) ، تقول: زيد ذاهب ، فإذا قصدت توكيده ذلك ، وأنه لا محالة ذاهب ، وأنه بصدق الذهاب ، وأنه منه عزيمة قلت: أما زيد فذاهب»^(٢).

قال ابن هشام في (أما): «وأما التوكيد فقل من ذكره ولم أر من أحکم شرحه غير الزمخشري»^(٣). ونقل الكلام السابق.

جاء في (همع الهوامع) أن الزمخشري الحق «بإنما المكسورة إنما المفتوحة فقال إنها تفيد الحصر ؛ لأنها فرعها ، وما ثبت للأصل ثبت للفرع»^(٤).

وجاء في (المغني) «والأصح أنها فرع عن (إن) المكسورة ، ومن هنا صح للزمخشري أن يدّعى أن (إنما) بالفتح تفيد الحصر ك(إنما)... . وقول أبي حيان: (هذا شيء انفرد به ولا يعرف القول بذلك إلا في (إنما) بالكسر) مردود بما ذكرت»^(٥).

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكُمْ أَللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]: «معنى السين أن ذلك كائن لا محالة وإن تأخر إلى حين»^(٦).

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ سَيِّدُهُمُ اللَّهُ﴾ [التوبه: ٧١]: «السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة ، فتهي تؤكد الوعد ، كما تؤكد الوعيد في

(١) فضل توكيده ، أي زيادة توكيده.

(٢) الكشاف ١/٢٠٦.

(٣) المغني ١/٥٧ ، شرح التصريح ٢/١٦١.

(٤) الهمع ١/١٤٤.

(٥) المغني ١/٣٩ - ٤٠.

(٦) الكشاف ١/٢٤١.

قولك : سأنتقم منك يوماً ، تعني أنك لا تفوتي وإن تباطأ ذلك ، ونحوه . . . ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَخَ﴾^(١) .

قال ابن هشام : «وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة ولم أر من فهم وجه ذلك . ووجهه أنها تفيد الوعد بحصول الفعل ، فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتضٍ لتوكيده وثبتت معناه»^(٢) .

وجاء في (الكساف) في قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَنَّا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء : ٣] : «﴿ هَلْ هَنَّا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ هذا الكلام كله في محل النصب بدلاً من النجوى ، أي : وأسرعوا هذا الحديث»^(٣) .

جاء في (الهمع) : «قال ابن جني والزمخشري وابن مالك : وتبدل الجملة من المفرد نحو قوله :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان ف (كيف يلتقيان) بدل من حاجة . . . والجمهور لم يذكروا ذلك»^(٤) .

وجاء في (الكساف) في قوله تعالى : ﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتَ﴾ [البقرة : ١٣٣] : «الوجه أن تكون (أم) متصلة على أن يقدر قبلها محدود ، كأنه قيل : أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت؟»^(٥) .

(١) الكشاف ٤٨/٢ - ٤٩.

(٢) المغني ١٣٨/١ - ١٣٩.

(٣) الكشاف ٢/٣٢١.

(٤) همع الهوامع ٢/١٢٨.

(٥) الكشاف ١/٢٤٠.

جاء في (المغني) : «وأجاز الزمخشري وحده حذف ما عطفت عليه (أم) ونقل قوله السابق ، ثم قال : «وجوز ذلك الواحدي أيضاً»^(١) .

وجاء في (الكساف) في قوله تعالى : ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١] «وقرىء (يعقوب) بالنصب ، كأنه قيل : ووهبنا لها إسحاق ، ومن وراء إسحاق يعقوب ، على طريقة قوله : ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب»^(٢) . أي من قبيل ما يسمى بالعطف على التوهم .

جاء في (الهمع) أن العطف على التوهم يكون في الجر والرفع ، ويكون في النصب «قاله الزمخشري في قوله تعالى : ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَإِذَا وَقَعَ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ عَبَرَ عَنْهُ بِالْعَطْفِ عَلَى الْمَعْنَى لَا التَّوْهُمُ أَدْبَأَ»^(٣) .

وجاء في (الكساف) في قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]: «وأصله النصب الذي هو قراءة بعضهم بإضمار فعله على أنه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعال مضمرة في معنى الإخبار كقولهم: شكرأً وكفرأً وعجبأً وما أشبه ذلك»^(٤) .

وجاء فيه في قوله تعالى ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]: «(غفرانك) : منصوب بإضمار فعله . يقال: غفرانك لا كفرانك ، أي: نستغرك ولا نكفرك»^(٥) .

جاء في (الهمع) في المصدر النائب عن فعله نحو سلاماً وحجرأً

(١) المغني ٤٤ / ١ ، الرضي على الكافية ٤١٤ / ٢ ، النهر الماد ٤٠٢ / ١ .

(٢) الكساف ١٠٦ / ٢ .

(٣) الهمع ١٤٢ / ٢ .

(٤) الكساف ٣٨ / ١ .

(٥) الكساف ٣٠٨ / ١ .

وعجباً: «وأختلف هل الفعل الناصب له بمعنى الطلب أو بمعنى الخبر؟ فذهب الزجاج إلى الأول ، وأن التقدير: اغفر غفرانك ، وعزاه السخاوي إلى سيبويه. وذهب الزمخشري إلى الثاني ، وأن التقدير: نستغرك غفرانك»^(١).

وما نسب إلى سيبويه وهم. جاء في (الكتاب) «(هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء): من ذلك قولك: حمداً وشكراً لا كفراً وعجباً... فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل كأنك قلت: أَحْمَدُ اللَّهَ حَمْدًا، وَأَشْكَرُ اللَّهَ شَكْرًا، وَكَأْنَكُ قَلْتَ: أَعْجَبُ عَجْبًا»^(٢).

وجاء فيه: سبحان بمعنى براءة... سلاماً... «فكل هذا ينتصب انتساب حمداً وشكراً ، إلا أن هذا يتصرف وذاك لا يتصرف. ونظير سبحان الله في البناء من المصادر وال مجرى لا في المعنى «غفران» لأن بعض العرب يقول: غفرانك لا كفرانك ، يريد استغفاراً لا كفراً. ومثل هذا قوله: ويقولون حجراً محجوراً ، أي: حراماً محراً ، يريد البراءة من الأمر ويعيّد عن نفسه أمراً فكانه قال: أححرم ذلك حراماً محراً»^(٣). فأنت ترى أن تقديره كله بمعنى الخبر لا بمعنى الطلب.

وجاء في (المفصل) في التأكيد «وأكتعون وأبتعون وأبصعون إتبعات لأجمعون»^(٤).

جاء في (الرضي على الكافية): «والبغدادية جعلوا النهاية (أبتع)

(١) الهمع ١٩١/١.

(٢) كتاب سيبويه ١٦٠/١.

(٣) كتاب سيبويه ١٦٣/١ - ١٦٤.

(٤) المفصل ٦/٢.

وأخواته فقالوا: أجمع أكتع أبصع أبتع، وكذا ذكر الجزولي . والزمخشي قد أبتع على أبصع ، وتبعد المصنف ، ولا أدرى ما صحته^(١).

وجاء في (المفصل) أن صيغة أفعل به في التعجب هي أمر لا ماض - كما يقول النحويون - قال : «وأما (أكرم بزيد) فقيل : أصله: أكرم زيد ، أي: صار ذا كرم ، كأغد البعير ، أي: صار ذا غدة ، إلا أنه أخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر ، كما أخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء في قولهم: رحمة الله ، والباء مثلها في (كفى بالله) ، وفي هذا ضرب من التعسف . وعندني أن أسهل منه مأخذًا أن يقال: إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً ، أي بأن يصفه بالكرم ، والباء مزيدة ، مثلها في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْتَّلْكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] للتأكيد والاختصاص . . . »^(٢).

وجاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: ١]: «إدخال (لا) النافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم وأشعارهم . . . وفائتها توكيده القسم . وقالوا: إنها صلة ، مثلها في ﴿إِلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]. . . والوجه أن يقال: هي للنفي . والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له . يدل ذلك عليه قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُورِ﴾ ٧٥ ﴿وَإِنَّمُّا لَقَسَمُ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٦] ، فكانه بإدخال حرف النفي يقول: إن إعظامي له باقسامي به كلا إعظام ، يعني أنه يستأهل فوق ذلك»^(٣).

وعند غالب النحويين أنها زائدة ، جاء في (الرضي على الكافية): «وجاءت - لا زائدة - قبل المقسم به كثيراً . . . وجاءت قبل (أقسام)

(١) الرضي على الكافية ١/٣٦٩.

(٢) المفصل ٢/١٦٩ - ١٧٠ ، وانظر المفصل أيضاً ٢/١٥٢ و ١/٢١.

(٣) الكشف ٣/٣٩١ - ٣٩٢.

قليلاً ، وعليه حمل قوله تعالى ﴿لَا أُقِيمُ بِيَوْمٍ الْقِيَمَة﴾^(١) .

وذهب إلى أن كلمة الشهادة (لا إله إلا الله) ليس فيها تقدير (موجود) أو (في الوجود) أو (لنا) وإنما هي كلام برأسه ، قال :

إن «أصل قولنا: (لا إله إلا الله): (الله إله) أي مستحق للعبادة، يوازن قولنا: (زيد منطلق)، فلما فرّع عليه الفرع وقلنا: (لا إله إلا الله) أفاد هاتين الفائدتين وهما إثبات الإلهية لله تعالى ونفيها عما سواه ، فإذاً (لا إله) في موضع الخبر ، و(إلا الله) في موضع المبتدأ. يُبيّنُ هذا ويوضّحه أن (لا) تطلب النكرة أبداً ، فلا يقول: (ولا زيد في الدار منطلق) ، بل يقول: (لا رجل أفضل منك) ، وكذا إذا كان لنفي الجنس ، فإن الجنس يفيد الشياع ، والشياع نوع من التنكير ، والمبتدأ يجب أن يكون معرفة ، والخبر نكرة ، على ما عليه أصل الباب... فإذاً وازن هذا الكلام: لا منطلق إلا زيد ، ولا خارج إلا عمرو... تتحقق أن المعنى ما حققناه ، وما ذهبوا إليه من تقدير الخبر غير مسدد ولا يُحتاج إليه قطعاً والله أعلم»^(٢) .

وإذن فهو يذهب في هذه المسألة خلاف ما ذهب إليه النحويون الذين يقدرون الخبر لها (لنا) أو (موجود) ، ويعربون (الله) بدلاً. فهي عنده جملة من خبر ومبتدأ ، الخبر (لا إله) والمبتدأ (الله).

ولعله قصد إلى أن جملة (لا إله) خبر مقدم ، كقولنا (حضر أخوه صالح) و(أبوه منطلق زيد) ، ولكن فيها أنه ليس في جملة الخبر رابط يعود على المبتدأ ، ثم لا بد من تقدير (موجود) أو نحوها لتكون جملة خبر وقد رفض هذا التقدير.

(١) الرضي على الكافية ٤٢٧/٢ ، المغني ١/٤٨٠ .

(٢) مسألة في كلمة الشهادة - للزمخشري مخطوطة مصورة عن مكتبة برلين برقم (٢٤٠٦١).

أو لعله قصد أن (لا إله) خبر مفرد مبني على الفتح محله الرفع و(الله) مبتدأ مؤخر ، مثل قولنا: ما حاضر محمد ، وعلى هذا يقتضي أن (لا) قد تدخل على المفرد فلا تحتاج إلى خبر وهذا الاسم خبر مقدم ، وهو رأي يغنينا عن تقديرات النحويين وتمحّلاتهم الإعرابية.

وقد اعترض عليه ابن هشام فقال: «فيقال له: فما تقول في نحو (لا طالعاً ج بلاً إلا زيد) لمَ انتصب خبر المبتدأ؟ فإن قال: إن (لا) عاملة عمل ليس بذلك ممتنع لتقدم الخبر ولانتقاض النفي ولتعريف أحد الجزئين»^(١).

غير أنه ذهب غير هذا المذهب في (المفصل) فذكر أن (لا) النافية للجنس تنصب الاسم وترفع الخبر. جاء في (المفصل) في خبر (لا) النافية للجنس: «وارتفاعه بالحرف أيضاً؛ لأن (لا) محدود بها حذف (إنّ) من حيث إنها نقىضتها ولازمة للأسماء لزومها»^(٢).

وجاء فيه أن (لا) النافية للجنس «محمولة على (إن) فلذلك نصب بها الاسم ورفع الخبر ، وذلك إذا كان المنفي مضافاً... فإذا كان مفرداً فهو مفتوح وخبره مرفوع»^(٣).

وذكر في (المفصل) أيضاً في خبر (لا) النافية للجنس أن منه «كلمة الشهادة ، ومعناها: لا إله في الوجود إلا الله»^(٤). وهو خلاف ما ذهب إليه هناك.

ونكتفي بهذا القدر^(٥).

(١) مغني اللبيب ٢/٥٧٣.

(٢) المفصل ١/٨٩-٩١.

(٣) المفصل ١/٢١٦.

(٤) المفصل ١/٩١.

(٥) انظر المفصل ٢/١٥٢، والهمع ١/١٦٣، المفصل ٢/١٨٦، والتصريح ١/٢٢٥،



مأخذ:

لم يسلم الزمخشري من مأخذ وهنات في أثناء اجتهاداته النحوية أو أثناء دراساته وإعرابه ، ومن ذلك :

١ - ما جاء في (الكساف) في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَبِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [فاطر: ٣١] : «(مصدقاً) : حال مؤكدة ؛ لأن الحق لا ينفك عن هذا التصديق»^(١).

وردّه ابن هشام فقال : «قالوا : ومنه - أي الحال المؤكدة - ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً﴾ ؛ لأن الحق لا يكون إلا مصدقاً ، والصواب أنه يكون مصدقاً ومكذباً وغيرهما . نعم إذا قيل : (هو الحق صادقاً) فهي مؤكدة»^(٢).

٢ - قال الزمخشري في قوله تعالى ﴿إِنْ كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً...﴾ [البقرة: ٩٤] : «(خالصة) حال من الدار».

واعتراض بأن الوجه أنها حال من ضمير الخبر ؛ لأن اسم كان لا يقع منه الحال»^(٣).

٣ - قال الزمخشري في قوله تعالى ﴿فِيهِءَيَّتُ بَيْنَتُ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧] : إن (مقام ابراهيم) عطف بيان على (آيات بينات)^(٤).

قال ابن هشام : هو سهو لاتفاق النحوين على أن البيان والمبين

= والهمع ١٤٤/١ ، المفصل ٣١/١ ، والهمع ٧٤/١ ، الكشاف ٢٦٧/٣ ، وابن عقيل ١٦/٢ ، الأشموني ٢٢١/٢ ، التصریح ١٣/٢ .

(١) الكشاف ٥٧٧/٢ .

(٢) مغنى الليبب ٤٦٤/٢ .

(٣) الكشاف ٢٢٧/١ ، حاشية التصریح ٣٦٦/١ .

(٤) الكشاف ٣٣٧/١ .

لا يخالفان تعريفاً وتنكيراً^(١).

وقال أبو حيان: «وهو - أي قول الزمخشري - مخالف لإجماع البصريين والковيين فلا يلتفت إليه»^(٢).

ونحوه ما ذهب إليه في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَحْدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِللهِ ﴾ [سبأ: ٤٦] فقد جعل ﴿ أَنْ تَقُومُوا ﴾ عطف بيان قوله: (واحدة)^(٣). وهمما مخالفان تعريفاً وتنكيراً، لأن (أن تقوموا) معرفة و(واحدة) نكرة^(٤).

٤ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ [المائدة: ٩٧] أن البيت الحرام عطف بيان على جهة المدح ، كما في الصفة ، لا على جهة التوضيح^(٥).

قال أبو حيان: «وليس كما ذكر ؛ لأنهم ذكروا في شرط عطف البيان الجمود ، فإذا كان شرطه أن يكون جاماً لم يكن فيه إشعار بمدح ، إذ ليس مشتقاً ، وإنما يشعر بالمدح المستقى ، إلا أن يقال: إنه لما وصف عطف البيان بقوله: (الحرام) اقتضى المجموع المدح فيما ذكر...»^(٦).

٥ - ذكر الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمْرَتِنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ [المائدة: ١١٧] أن ﴿ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ ﴾: «إن جعلتها مفسرة لم يكن لها بد من مفسر ، والمفسر إما فعل القول وإما فعل الأمر ، وكلاهما

(١) مغني الليب ٤٥٥ / ٢ ، ٤٥٦ - ٥٧٤ / ٢ .

(٢) البحر المحيط ٩ / ٣ ، الهمع ١٢١ / ٢ وانظر التصريح ١٣١ / ٢ ، الأشموني ٣ / ٨٦.

(٣) الكشاف ٥٦٥ / ٢ .

(٤) البحر المحيط ٧ / ٢٩٠ ، المغني ٥٧٤ - ٥٧٥ / ٢ .

(٥) الكشاف ٤٨٥ / ١ .

(٦) البحر المحيط ٤ / ٢٥ ، المغني ٤٥٥ / ٢ .



لا وجه له . أما فعل القول فيحكي بعده الكلام من غير أن يتوسط بينهما حرف التفسير . . . وأما فعل الأمر فمسند إلى ضمير الله عز وجل . فلو فسرته بـ (اعبدوا الله ربكم) لم يستقيم ؛ لأن الله تعالى لا يقول : اعبدوا الله ربكم «^(١) . وأجاز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر «^(٢) .

ولم يجز ذلك ابن هشام ، قال : لأن «عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المستقates ، فكما أن الضمير لا ينعت ، كذلك لا يعطف عليه عطف بيان ، ووهم الزمخشري فأجاز ذلك ذهولاً عن هذه النكتة»^(٣) .

٦ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى : ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفُرُ^١
بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] : يعني «من صدتهم عن سبيل الله وعن المسجد الحرام»^(٤) .

جاء في (التصریح) : «فالمسجد الحرام عطف على الهاء المخوضة بالباء . . . إذ ليس العطف على السبيل المخوض بعن ، خلافاً للزمخشري ؛ لأنها صلة المصدر وهو (صد) ، فإنه متعلق به . وقد عطف عليه ، أي على المصدر (كفر) ، والقاعدة : أنه لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته . . . قال في المغني : والصواب أن خفض المسجد بباء محدوفة لدلالة ما قبلها عليها»^(٥) .

وأرى أن المعنى على ما ذهب إليه الزمخشري ؛ لأن الكفر يكون بالله ،

(١) الكشف ١/٤٩٢ .

(٢) الكشف ١/٤٩٣ .

(٣) المغني ١/٣٢ و ٢/٤٥٥ ، البحر المحيط ٤/٦٠ - ٦١ ، الأشموني ٣/٨٨ ، الهمع ٢/١٢١ .

(٤) الكشف ٢/٢٧١ .

(٥) التصریح ٢/١٥٢ .

والصد يكون عن سبيل الله والمسجد الحرام ، بدلاله الآية ﴿أَن صَدُوكُم عَن الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [المائدة: ٢].

٧ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ [البقرة: ١٢٤]: أن قوله: «(ومن ذريتي) عطف على الكاف ، كأنه قال: وجعل بعض ذريتي ، كما يقال لك: ساكرمك ، فتقول: وزيداً»^(١).

قال أبو حيان: «ولا يصح العطف على الكاف ؛ لأنها مجرورة ، فالعطف عليها لا يكون إلا بإعادة الجار ، ولم يُعد ولأن (من) لا يمكن تقدير الجار مضافاً إليها لأنها حرف»^(٢).

٨ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا مَثُوبَةً مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]: «فإن قلت: كيف أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو؟ قلت: لما في ذلك من الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها ، كما اعدل عن النصب إلى الرفع في سلام عليكم»^(٣).

قال ابن هشام: «وال الأولى أن يقدر الجواب محدوفاً أي: (لكان خيراً لهم) أو أن يقدر (لو) بمنزلة (ليت) في إفاده التمني فلا تحتاج إلى جواب». وذكر أن قول الزمخشري وهم^(٤).

قال الأشموني: «وقد تجاب (لو) بجملة اسمية نحو قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا مَثُوبَةً مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ ، وقيل: الجملة مستأنفة ، أو جواب لقسم مقدر»^(٥).

(١) الكشاف ١/٢٣٦.

(٢) البحر المحيط ١/٣٧٦-٣٧٧ ، التصريح ٢/١٥١.

(٣) الكشاف ١/٢٣١.

(٤) المغني ٢/٥٨٣ ، وانظر البحر المحيط ١/٣٣٥.

(٥) الأشموني ٤/٤٣.

٩ - ذكر في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ ﴾ [البقرة: ٩٧] أن ﴿ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ ﴾ جزاء للشرط^(١).

قال أبو حيان: «ليس هذا جواب الشرط ، لما تقرر في علم العربية أن اسم الشرط لابد أن يكون في الجواب ضمير يعود عليه ، فلو قلت: (من يكرمني فزيد قائم) لم يجز . وقوله: ﴿ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ ﴾ ليس فيه ضمير يعود على (من) وقد صرّح بأنه جزاء للشرط الزمخشري . وهو خطأ لما ذكرناه من عدم عود الضمير ، ولمضيّ فعل التنزيل ، فلا يصح أن تكون الجملة جزاء ، وإنما الجزاء ممحذف لدلالة ما بعده عليه ، التقدير فعداوه لا وجه لها أو ما أشبه هذا»^(٢).

وأرى أن الزمخشري لم يعُد الصواب في ذلك ، وهو نحو قولنا: (من كان مقيماً فأنا مسافر) والرابط معنوي ، غير أن النهاية يشترطون الرابط^(٣).

١٠ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿ وَقُولُوا حِجَّةٌ ﴾ [البقرة: ٥٨]: «إإن قلت: هل يجوز أن تنصب حطة في قراءة من نصبها بـ (قولوا) على معنى: قولوا هذه الكلمة؟ قلت: لا يبعد»^(٤).

قال أبو حيان: «وما جوّزه ليس بجائز ؛ لأن القول لا يعمل في المفردات ، إنما يدخل على الجملة للحكاية ، فيكون في موضع المفعول به ، إلا إن كان المفرد مصدراً... أو صفة لمصدر... أو معبراً به عن جملة نحو قلت شرعاً»^(٥).

(١) الكشاف ١/٢٢٩.

(٢) البحر المحيط ١/٣١٩ - ٣٢٠.

(٣) معنى اللبيب ٢/٥٠٧.

(٤) الكشاف ١/٢١٧.

(٥) البحر المحيط ١/٢٢٢.

١١ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى : ﴿فَإِن لَمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ أَلَّا تُقْوِدُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أَعْدَتْ لِكُفَّارِنَ ﴾ [٢٤] وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة : ٢٤ - ٢٥] إن قوله (وبشر) معطوف على قوله (فاتقوا النار) ليكون عطف أمر على أمر^(١).

وقد خطأ أبو حيان هذا القول ؛ لأن قوله : «فاتقوا» جواب للشرط ، وموضعه جزم ، والمعطوف على الجواب جواب ، ولا يمكن في قوله : (وبشر) أن يكون جواباً ؛ لأنه أمر بالبشارة مطلقاً لا على تقدير (إن لم تفعلوا) بل أمر أن يبشر الذين آمنوا أمراً ليس متربتاً على شيء قبله^(٢).

١٢ - أجاز الزمخشري وأبو البقاء في قوله تعالى : ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [٢٥] وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ . . .﴾ [البقرة] أن تكون (وإذا قيل لهم) معطوفة على (يکذبون) ، فإذا ذاك يكون لها موضع من الإعراب وهو النصب ؛ لأنها معطوفة على خبر كان ، والمعطوف على الخبر خبر^(٣).

قال أبو حيان : «وهذا الوجه الذي أجازاه على أحد وجهي (ما) من قوله : ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ خطأ ، وهو أن تكون (ما) موصولة بمعنى الذي ، وذلك أن المعطوف على الخبر خبر ، فـ(يکذبون) قد حذف منه العائد على (ما) . وقوله : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم﴾ إلى آخر الآية لا ضمير فيه يعود على (ما) ، فبطل أن يكون معطوفاً عليه ، إذ يصير التقدير : ولهم عذاب أليم بالذي كانوا إذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ، وهذا كلام غير منتظم لعدم العائد»^(٤).

(١) الكشاف ١/١٩٦.

(٢) البحر المحيط ١/١١٠.

(٣) الكشاف ١/١٣٧.

(٤) البحر المحيط ١/٦٣.

١٣ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ
مَفَاتِحَهُ لَنَتَنُوا بِالْعُصْبَةِ أَوْلَى الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ﴾ [القصص: ٧٦]
«ومحل (إذ) منصوب بـ(تنوء)»^(١).

قال أبو حيان: «وهذا ضعيف جدًا؛ لأن إثقال المفاتح العصبة ليس
مقيداً بوقت قول قوله له: لا تفرح... ويظهر أن يكون تقديره: فأظهر
التفاخر والفرح بما أوتي من الكنوز إذ قال له قومه لا تفرح»^(٢).

١٤ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَكُوكَ﴾ [الأنعام: ٢٥]
أنه يجوز أن تكون (حتى) الجارة، ويكون (إذا جاءوك) في محل الجر،
بمعنى: حتى وقت مجئهم^(٣).

علمًا بأن رأي الجمهور والمصنف أيضاً أنها ظرف غير متصرف^(٤).
وعدم التصرف قسمان: قسم لا يخرج عن الظرفية أو الظرفية والجر بمن^(٥).
وإعرابه لا ينطبق على واحد منهما. والجمهور على أن (حتى) في
الآية حرف ابتداء داخلة على الجملة بأسراها ولا عمل له^(٦).

١٥ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَ عِنْدَكَ الْكِبَرَ﴾
[الإسراء: ٢٣]: «(إمّا) هي (إن) الشرطية زيدت عليها (ما) تأكيداً لها،
ولذلك دخلت النون المؤكدة في الفعل. ولو أفردت (إن) لم يصح
دخولها، لا تقول: إن تكرمن زيداً يكرنك»^(٧).

(١) الكشاف ٢/٤٨٥.

(٢) البحر المحيط ٧/١٣٢.

(٣) الكشاف ١/٥٠٠.

(٤) الهمع ١/٢٠٦ ، الكشاف ٢/٥٦٣.

(٥) الأشموني ٢/١٣٢ ، حاشية الصبان ٢/١٣٢ ، التصريح ١/٣٤٢.

(٦) الهمع ١/٢٠٦.

(٧) الكشاف ٢/٢٢٨.

وَمَا لَمْ يَجُوزْ أَجَازَهُ غَيْرُهُ عَلَى قَلْهَةٍ، جَاءَ فِي (الأشْمُونِي): «وَقَلْهَةٌ - التَّوْكِيدُ - بَعْدَ غَيْرِ (إِمَّا) الشَّرْطِيَّةِ مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَاءِ، وَذَلِكَ يَشْمَلُ إِنَّ الْمُجْرَدَةَ عَنْ مَا وَغَيْرِهَا، وَيَشْمَلُ الشَّرْطَ وَالْجَزَاءَ»^(۱).

١٦ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦] في قراءة من قرأ (علام) بالنصب: «ثم نصب (علام الغيوب) على الاختصاص ، أو على النداء ، أو هو صفة لاسم إن»^(٢).

قال أبو حيان: «وهذا الوجه الأخير لا يجوز؛ لأنهم أجمعوا على أن ضمير المتكلم وضمير المخاطب لا يجوز أن يوصف. وأما ضمير الغائب ففيه خلاف شاذ للكسائي»^(٣).

١٧ - جاء في (الكشاف) في قوله تعالى : ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدُ
اللهَ وَرَسُولَهُ فَأَكَ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَلِدًا فِيهَا﴾ [التوبه : ٦٣] : «ويجوز أن يكون
فأن له) معطوفاً على (أنه) ، على أن جواب (من) ممحض ، تقديره :
ألم يعلموا أنه من يحدّد الله ورسوله يهلك فأن له نار جهنم»^(٤) .

وهذا الذي قدره لا يصح ؛ لأنهم نصوا على أنه إذا حذف الجواب لدلالة الكلام عليه كان فعل الشرط ماضياً في اللفظ أو مضارعاً مجرزاً بـلـم^(٥) .

١٨ - جاء في (الكاف) في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ لِيَثُمُّ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَيْنَا يَوْمَ الْبَعْثَةِ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثَةِ﴾ [الروم: ٥٦]: «فَإِنْ قُلْتَ: مَا هَذِهِ الْفَاءُ؟ وَمَا حَقِيقَتِهَا؟ قُلْتَ: هِيَ الَّتِي فِي قَوْلِهِ:

* فد جئنا خراسانا *

(١) الأشموني / ٣٢٠ .

(٢) الكشاف / ٤٩٠ .

(٣) النهر الماد ٤/٤ .

(٤) الكشاف / ٤٧ .

(٥) المحطة البحرية.



وحققتها: أنها جواب شرط يدل عليه الكلام. كأنه قال: إن صحة ما قلتم من أن خراسان أقصى ما يراد بنا فقد جئنا خراسان ، وأن لنا أن نخلص ، وكذلك إن كنتم منكرين البعث فهذا يوم البعث. أي: فقد تبين بطلان قولكم»^(١).

ونحوه ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِيْكُمْ فَنَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]^(٢).

ونحوه ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ آثَنَّا عَشَرَةَ عَيْنَانًا﴾ [البقرة: ٦٠]^(٣).

قال أبو حيان: «وأما حذف فعل الشرط وأداة الشرط معاً وإبقاء الجواب فلا يجوز إذ لم يثبت ذلك من كلام العرب . وأما جزم الفعل بعد الأمر والنهي وأخواتهما فله . . . مكان آخر»^(٤).

١٩ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَنِكَرَ اللَّهَ قَنَّلَهُمْ﴾ [الأనفال: ١٧]:

«والفاء جواب شرط محدود تقديره: إن افترتم بقتلهم فأنتم لم تقتلواهم»^(٥).

قال ابن هشام: «ويرده أن الجواب المنفي بلם لا تدخل عليه الفاء»^(٦).

وذكر غيره من النحاة أنه يجوز أن يقترن المضارع المنفي بلا أو لم بالفاء^(٧).

(١) الكشاف ٢/٥١٣.

(٢) الكشاف ١/٢١٦.

(٣) الكشاف ١/٢١٨.

(٤) البحر المحيط ١/٢٠٩ - ٢١٠.

(٥) الكشاف ٢/٩.

(٦) المغني ٢/٦٤٧.

(٧) الرضي على الكافية ٢/٢ - ٢٩٢ - ٢٩٣ ، الأشموني ٤/٢١ - ٢٣ .

٢٠ - قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوَقَ أُثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١١]: «فإن قلت: هل يصح أن يكون الضميران في (كن) و(كانت) مبهمين ويكون (نساء) و(واحدة) تفسيراً لهما ، على أن (كان) تامة؟ قلت: لا أبعد ذلك»^(١).

وهذا الذي لم يبعده الزمخشري هو بعيد أو من نوع البتة ؛ لأن (كان) ليست من الأفعال التي يكون فاعلها مضمراً يفسّره ما بعده ، بل هو مختص من الأفعال بنعم وبئس وما حمل عليهما ، وفي باب التنازع^(٢).

٢١ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤]: «وهما وصف للمصدر ، أي: أكلاً هنيئاً مريئاً ، أو حال من الضمير ، أي: كلوه وهو هنيء مريء»^(٣).

قال أبو حيان: «وهو قول مخالف لقول أئمة العربية ؛ لأنه عند سيبويه وغيره منصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره»^(٤).

٢٢ - جاء في (النهر الماد) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَيِّلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾ [آل عمران: ١٦٩]: «قال الزمخشري: يجوز أن يكون (الذين قتلوا) فاعلاً ويكون التقدير: ولا يحسبنهم الذين قتلوا أمواتاً ، أي: ولا يحسبن الذين قتلوا أنفسهم أمواتاً... في قراءة (ولا يحسبن). أما تقديره: فلا يحسبنهم الذين قتلوا ، فيه تفسير الضمير بالفاعل الظاهر ، وهو لا يجوز»^(٥).

(١) الكشاف ١/٣٨٢.

(٢) البحر المحيط ٣/١٨٢.

(٣) الكشاف ١/٣٧٧.

(٤) البحر المحيط ٣/١٦٧.

(٥) الكشاف ١/٣٦١ ، النهر الماد ٣/١١١.

٢٣ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ أَمْنُوا لَا نَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُم﴾ [الأحزاب: ٥٣]: «(أن يؤذن لكم) في معنى الظرف ، تقديره: وقت أن يؤذن لكم . و(غير ناظرين) حال من (لا تدخلوا) وقع الاستثناء على الوقت والحال معاً»^(١).

جاء في (الهمع) أنه لا ينوب المصدر المسؤول عن الظرف^(٢).
وقال أبو حيان: «وقد نصوا على أن (أن) المصدرية لا تكون في معنى الظرف . . .

وأما أن الاستثناء وقع على الوقت والحال معاً فلا يجوز على مذهب الجمهور»^(٣).

٢٤ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١] أن التقدير: «طلقوهن مستقبلات لعدتهن»^(٤).

قال أبو حيان: إن هذا التقدير «ليس بجيد؛ لأنه قدر عاملاً خاصاً، ولا يحذف العامل في الظرف والجار والمجرور إذا كان خاصاً ، بل إذا كان كوناً مطلقاً. لو قلت: زيد عندك أو في الدار ، تريد: ضاحكاً عندك ، أو ضاحكاً في الدار لم يجز»^(٥).

وصوب ابن هشام تقدير الزمخشري ، ونسب أبو حيان إلى الوهم^(٦).

٢٥ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ نَّطْنَنِ إِلَّا ظَنَّا﴾ [الجاثية: ٣٢]:

(١) الكشاف ٢/٥٤٧ ، ١/٢٩٤ قوله تعالى: ﴿أَنَّهُ أَتَاهُ اللَّهُ أَمْلَكَ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

(٢) الهمع ١/٢٠٤ ، ١/٨٢ ، المغني ١/٣٠٥.

(٣) البحر المحيط ٧/٤٢.

(٤) الكشاف ٣/٢٣٩.

(٥) البحر المحيط ٨/٢٨١.

(٦) مغني اللبيب ٢/٤٤٨ - ٤٤٩.

«فَإِنْ قُلْتَ : مَا مَعْنِي : إِنْ نَظَنْنَا إِلَّا ظنًا؟ قُلْتَ : أَصْلُهُ : نَظَنْنَا ظنًا ، وَمَعْنَاهُ : إِثْبَاتُ الظنِّ فَحُسْبٌ ، فَأُدْخِلُ حِرْفَ النَّفْيِ وَالْإِسْتِنَاءَ لِيُفَادُ إِثْبَاتُ الظنِّ مَعَ نَفْيِ مَا سَوَاهُ ، وَزَيْدٌ نَفَى مَا سَوَى الظنِّ تَوْكِيدًا»^(١).

وَالْمَعْلُومُ فِي النَّحْوِ أَنَّهُ «يَصْحُ التَّفَرِيقُ لِجَمِيعِ الْمُعْمَلَاتِ إِلَّا الْمُصْدَرُ الْمُؤْكَدُ» ، فَلَا يَحْجُزُ : مَا ضَرَبْتَ إِلَّا ضَرِبًا . وَأَمَّا **﴿إِنْ نَظَنْنَا إِلَّا ظنًا﴾** فَمُتَأْوِلٌ^(٢).

٢٦ - جَاءَ فِي (*الْكَشَافِ*) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : **﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ﴾** [فاطر: ١٣] أَنَّهُ «يَحْجُزُ فِي حُكْمِ الْإِعْرَابِ» إِيقَاعُ اسْمِ اللَّهِ صَفَةً لِاسْمِ الْإِشَارَةِ ، أَوْ عَطْفٌ بِيَانِهِ ، وَ(رَبُّكُمْ) خَبْرًا ، لَوْلَا أَنَّ الْمَعْنَى يَأْبَاهُ»^(٣).

قَالَ أَبُو حِيَانَ : «أَمَا كُونَهُ صَفَةً فَلَا يَحْجُزُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَلِمُ ، وَالْعِلْمُ لَا يَوْصِفُ بِهِ . . . وَأَمَا قَوْلِهِ : (لَوْلَا أَنَّ الْمَعْنَى يَأْبَاهُ) فَلَا يَظْهِرُ أَنَّ الْمَعْنَى يَأْبَاهُ لِأَنَّهُ يَكُونُ قَدْ أَخْبَرَ بِأَنَّ الْمَشَارِ إِلَيْهِ بِتِلْكَ الصَّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ الْمُذَكُورَةِ رَبُّكُمْ»^(٤).

٢٧ - جَاءَ فِي (*الْكَشَافِ*) : هَلْ بِمَعْنَى قَدْ فِي الْإِسْتِفَاهَ خَاصَّةً ، وَالْأَصْلُ أَهَلٌ ، بَدْلِيلٌ قَوْلِهِ :

* أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكْمَ^(٥) *

وَنَقْلُهُ فِي (*الْمَفْصِلِ*) عَنْ سَيْبُويَّهِ قَالَ : «وَعِنْدَ سَيْبُويَّهِ أَنَّ (هَلْ) بِمَعْنَى (قَدْ) ، إِلَّا أَنَّهُمْ تَرَكُوا الْأَلْفَ قَبْلَهَا ، لِأَنَّهَا لَا تَقْعُدُ إِلَّا فِي الْإِسْتِفَاهَ»^(٦).

قَالَ ابْنُ هَشَامَ : «وَلَوْ كَانَ كَمَا زَعَمْ لَمْ تَدْخُلْ إِلَّا عَلَى الْفَعْلِ

(١) *الْكَشَاف* ١١٦/٣.

(٢) الأَشْمُونِي ١٥٠/٢ ، الرَّضِيُّ عَلَى الْكَافِيَّةِ ٢٥٦/١ ، الْبَحْرُ الْمَحيَطُ ٥٢/٨.

(٣) *الْكَشَاف* ٥٤٧/٢.

(٤) *النَّهَرُ الْمَادُ* ٣٠٢-٣٠١/٧.

(٥) *الْكَشَاف* ٢٩٥/٣.

(٦) *الْمَفْصِلُ* ٢١/٢.

كقد^(١). قال: ولم أر في كتاب سيبويه ما نقله عنه ، إنما قال في (باب عدة ما يكون عليه الكلم) ما نصه: «وهل وهي للاستفهام»^(٢) ولم يزد على ذلك.

٢٨ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى ﴿ وَلَيْنَ أَطَعْتُمْ بَشَّارًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا لَخَسِرُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٤] «إذن واقع في جزاء الشرط»^(٣).

وجاء فيه في قوله تعالى ﴿ لَيْنَ اتَّبَعْتُمْ شُعُّيبًا إِنَّكُمْ إِذَا لَخَسِرُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٠]

«فإن قلت: ما جواب القسم الذي وطأته اللام في (لئن اتبعتم شعيباً وجواب الشرط؟ قلت: (إنكم إذن لخاسرون) ساد مسد الجوابين»^(٤).

وجاء في (الفائق) في قول معاوية رضي الله عنه: «لئن تَمَمْتَ عَلَى مَا بَلَغْنِي مِنْ عَزْمِكَ لِأَصَالِحَنَ صَاحِبِي»: «اللام في (لئن) هي الموطئة للقسم وقد لفَّ القسم والشرط . ثم جاء بقوله: لأصالحهن ، فوقع جواباً للقسم وجراة للشرط دفعة»^(٥).

والمعلوم في النحو أنه إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق منهما، فإن تقدمهما ما يحتاج إلى خبر فأنت مخير في أن تجعله لأيٍّ منهما.

قال ابن مالك :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتزم جاء في (شرح الأشموني): «واحذف لدى اجتماع شرط غير امتناعي وقسم جواب ما أخرت منهما استغناء بجواب المتقدم ، فهو - أي الحذف -

(١) المغني ٢/٣٥١ ، الهمع ٢/٧٧.

(٢) كتاب سيبويه ٢/٣٠٥.

(٣) الكشاف ٢/٣٦٢.

(٤) الكشاف ١/٥٦١ - ٥٦٢.

(٥) الفائق ١/٣٣ - ٣٤.

ملزم ، فجواب القسم يكون مؤكداً باللام أو إن أو منفياً. وجواب الشرط مقرن بالفاء أو مجزوم^(١).

وجاء في (شرح التصريح) إضافة إلى ذلك: «ولا يجوز جعل الجواب للشرط مع تأخره عن القسم إن لم يتقدمهما ذو خبر ، فلا يجوز: والله إن قام زيد أقم»^(٢).

قال أبو حيان: «فإن عنى الزمخشري بقوله: (ساد مسد الجوابين) أنه اجترىء به عن ذكر جواب الشرط فهو قريب ، وإن عنى به أنه من حيث الصناعة النحوية فليس كما زعم ؛ لأن الجملة يمتنع أن تكون لا موضع لها من الإعراب وأن يكون لها موضع من الإعراب»^(٣).

٢٩ - جاء في (أعجب العجب) في قول الشاعر:

فإن تبتئس بالشنفرى أم قسطلٌ لما اغتبطت بالشنفرى قبل أطولْ
 «وجواب الشرط (الما) ، و(الما) هذه جواب قسم محذوف ،
 وتقديره: والله لما اغتبطت ، والشرط موطن للقسم ، وفي الحقيقة القسم المقدر مع جوابه جواب الشرط ، كقولك: إن جاء زيد والله لأكرمنه»^(٤).
 وواضح أن النهاة لا يرتضون نحو (إن جاء زيد والله لأكرمنه) لأن الشرط متقدم ، والصواب (أكرمه).

أما قوله (وجواب الشرط لما) فمعلوم أن (إن) لا تجاب باللام ، وإنما بالفاء.

٣٠ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكَنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَهَا

(١) الأشموني ٤/٢٧-٢٨.

(٢) التصريح ٢/٢٥٣ وانظر ابن عقيل ٢/٢٨٥.

(٣) البحر المحيط ٤/٣٤٥ وانظر ٦/٤٠٤.

(٤) أعجب العجب ٥١.

«كَبُّ مَعْلُومٌ» [الحجر: ٤] «(ولها كتاب): جملة واقعة صفة لقرية ، والقياس ألا يتوسط الواو بينهما^(١)... وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، كما يقال في الحال: جاءني زيد عليه ثوب ، وجاءني وعليه ثوب»^(٢).

ذكر ابن هشام أن الواو «لا تعترض بين الموصوف وصفته ، خلافاً للزمخشري ومن وافقه ...»

فلللوصفية مانعان: (الواو) و(إلا) ، ولم ير الزمخشري وأبو البقاء واحداً منهما مانعاً ، وكلام النحويين بخلاف ذلك»^(٣).

وفي (حاشية التصرير) أن «ما ذهب إليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد ؛ لأن مذهبه في هذه المسألة مذهب لا يعرف من البصريين والковفيين من يعول عليه فوجب ألا يلتفت إليه»^(٤).
والواو في مثل هذا الحال.

٣١ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرًا كُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْءَانُ ﴾ [آل عمران: ١٨٥] : «﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾... وقرىء بالنصب على: صوموا شهر رمضان، أو على الإبدال من ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾، أو على أنه مفعول ﴿وَأَن تَصُومُوا﴾»^(٥).

وفي حاشية على الكساف لمجهول أن رشيد الدين الوطواط رحمة الله

(١) ليس هناك رابط بين جملة الخبر والمبدأ ، والصواب: أن لا يتوسط.

(٢) الكساف ١٨٧/٢.

(٣) المغني ٢/٤٣٢ ، التصرير ١/٣٧٧.

(٤) حاشية التصرير ١/٣٧٧ ، وانظر ابن عقيل ١/٣٥٩ ، النهر الماد ٥/٤٤٣ ، ٧/٤٠ ، الهمع ١/٢٣٠.

(٥) الكساف ١/٢٥٦.

عليه اعتراض على قوله (أو على أنه مفعول : وأن تصوموا) بما يلزم من الفصل بين أجزاء ما هو كالصلة من الموصول، وزعم أن المصنف أذعن له^(١).

٣٢ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾ [النساء: ١٠٠] : « وقرىء (ثم يدركه الموت) بالرفع على أنه خبر مبتدأ محدود، وقيل : رفع الكاف منقول من الهاء ، كأنه أراد أن يقف عليها ثم نقل حركة الهاء إلى الكاف ، كقوله : * من عنزي سبّني لم أضرِبُه »^(٢)

وفي (حاشية على الكشاف) لمجهول تعقيب على قوله (وقيل : رفع الكاف) : « أراد الضم وتجرّز ، وهذا التوجيه ضعيف جداً لإجراء الوصل مجرى الوقف والنقل أيضاً ، ثم تحريك الهاء بعد النقل بالضم ، وإجراء الضمير المتصل مجرى الجزء من الكلمة . وأما قول الشاعر :

عجبتُ والدهرُ كثیرٌ عجبه من عنزي سبّني لم أضرِبُه
فليس فيه إلا النقل وإجراء الضمير مجرى الجزء من الكلمة»^(٣) .

٣٣ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّمَعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادُ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُلًا ﴾ [الإسراء: ٣٦] : « و(عنه) في موضع الرفع بالفاعلية . . . فمسؤول مسند إلى الجار والمجرور»^(٤) .

ولا يصح هذا الإعراب ؛ لأن (عنه) متقدم ، ونائب الفاعل لا يتقدم على عامله^(٥) .

(١) حاشية على الكشاف الورقة ٦٣ .

(٢) الكشاف ١ / ٤٢٠ .

(٣) حاشية على الكشاف لمجهول الورقة ١١٦ .

(٤) الكشاف ٢ / ٢٣٣ .

(٥) انظر التصريح ١ / ٢٨٨ ، النهر الماد ٦ / ٣٥ .



٣٤ - جاء في (الكساف) أن «الواو قد تجيء للإباحة في نحو قوله: جالس الحسن وابن سيرين. ألا ترى أنه لو جالسهما جميعاً أو واحداً منهما كان متمثلاً»^(١).

قال ابن هشام: «ولا تعرف هذه المقالة لنحوي»^(٢).

٣٥ - جاء في (الكساف) في قوله: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرَضَّ﴾ [الضحى: ٥]: «ولسوف... قلت: هي لام الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة، والمبتدأ ممحذوف تقديره: ولأنْت سوف يعطيك»^(٣).

وجاء فيه: «فإن قلت: لام الابتداء الداخلة على المضارع تعطي معنى الحال ، فكيف جامعت حرف الاستقبال؟ قلت: لم تجامعها إلا مخلصة للتوكيد كما أخلصت الهمزة في يا الله للتعويض»^(٤).

قال ابن هشام: «وإنما يضعف قول الزمخشري أن فيه تتكلفين لغير ضرورة، وهو ما تقدير ممحذوف وخلع اللام عن معنى الحال لئلا يجتمع دليلاً الحال والاستقبال»^(٥).

٣٦ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُ عَلَى الرَّحْمَنِ﴾ [مريم: ٦٩] قوله: «ويجوز أن يكون النزع واقعاً على (من كل شيعة) كقوله سبحانه ﴿وَهَبَنَا لَهُم مِّنْ رَّحْمَنِنَا﴾ [مريم: ٥٠] أي: لنزع عن بعض كل شيعة، فكان قائلاً قال: من هم؟ فقيل: أيهم أشد عتياً»^(٦).

(١) الكشاف ١/٢٦٢.

(٢) المغني ١/٦٤ ، ٣٥٨/٢ ، وانظر الأشموني ٣/١٠٨ ، الهمع ٢/١٣٠.

(٣) الكشاف ٣/٣٤٥.

(٤) الكشاف ٢/٢٨٦.

(٥) المغني ١/٢٢٩.

(٦) الكشاف ٢/٢٨٧.

قال ابن هشام: «وفيه تعسف ظاهر، ولا أعلمهم استعملوا أيًّا
الموصولة مبتدأ»^(١).

٣٧ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ [يس: ٢٧]: «ويحتمل أن تكون استفهامية، يعني بأي شيء غفر لي ربِّي؟ . . . إلا
أن قولك: (بم غفر لي ربِّي) بطرح الألف أجود وإن كان إثباتها جائزاً»^(٢).

وجاء فيه في قوله تعالى ﴿فِيمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ [الأعراف: ١٦]: «وقيل (ما)
للاستفهام، كأنه قيل: بأي شيء أغويتني؟ ثم ابتدأ: لأعدن ، وإثبات
الألف إذا أدخل حرف الجر على (ما) الاستفهامية قليل شاذ»^(٣).

وهو مخالف لقوله الأول، إذ أجازه في الأولى وشذذه في الثانية^(٤).

٣٨ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا
أُتْرِفُوا فِيهِ﴾ [هود: ١١٦]:

«ويجوز أن يكون المعنى في القراءة المشهورة أنهم اتبعوا جزء
إترافهم ، وهذا معنى قوي»^(٥).

وهذا التأويل لا يجوز ، إذ عدَّ (ما) مصدرية مع أنها عاد عليها عائد
في قوله (فيه).

قال ابن هشام: «وللزمخشري غلطة . . . فإنه جوز مصدرية (ما) في
(واتبع الذين . . .) مع أنه قد عاد عليها الضمير»^(٦).

(١) المعني ١/٧٨.

(٢) الكساف ٢/٥٨٥ - ٥٨٦.

(٣) الكساف ١/٥٤٢.

(٤) المعني ١/٢٩٩.

(٥) الكساف ٢/١٢٠.

(٦) المعني ١/٣٠٦.



٣٩ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذَا عَجَبْتُمُ كُثُرًا تُكَمِّلُونَ﴾ [التوبه: ٢٥]: «فإن قلت: كيف عطف الزمان والمكان وهو (يوم حنين) على (المواطن)? قلت: معناه: موطن يوم حنين ، أو في أيام مواطن كثيرة ويوم حنين ، ويجوز أن يراد بالموطن الوقت»^(١).

قيل: لا مانع من عطف الزمان على المكان^(٢).

٤٠ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ أَصْدِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢] في قراءة من قرأ (ويعلم) برفع الميم أن الواو للحال ، كأنه قيل: ولما تجاهدوا وأنتم صابرون^(٣).

وذكر في قوله ﷺ في التوبة النصوح: «(هو الندم على الذنب حين يفرط منك وتستغفر الله بندامتك) . . . أن الواو في (وتستغفر) للحال»^(٤).

علماً بأن النحويين صرحوا أن الواو تمنع في المضارع المثبت المجرد من قد^(٥).

٤١ - جاء في (أعجب العجب) في قول الشاعر:

تَوَافَّيْنَ مِنْ شَتَّى إِلَيْهِ فَضَمَّهَا كَمَا ضَمَّ أَذْوَادَ الأَصَارِيمِ مَنَهَلُ^(٦)

(١) الكشاف ٣٣/٢.

(٢) الانتصار من الكشاف ٣٣/٢ ، حاشية التصريح ٣٣٧/١ - ٣٣٨ ، حاشية الصبان ١٣٣/٢ - ١٣٤.

(٣) الكشاف ٣٥٢/١.

(٤) الفائق ٢٧٠/١ - ٢٧١.

(٥) التصريح ٣٩٢/١ ، الأشموني ١٨٧ - ١٨٨ / ٢ ، البحر المحيط ٦٦/٣.

(٦) الأذواد: جمع ذود، وهي ما بين الثلاثة إلى العشرة من الإبل ، الأصاري: جمع صرمة وهي القطعة من الإبل نحو الثلاثين ، المنهل: المورد (انظر لامية العرب شرح وتحقيق الدكتور محمد بديع شريف - منشورات مكتبة الحياة بيروت).

«وَمَنْ شَتَى مَتَّعِلُقٍ بِـ(تَوَافِينَ) وَمَنْ زَائِدَهُ، وَالتَّقْدِيرُ: تَوَافِينَ مُفْتَرِقِيْنَ»^(١).

وَلَا يَصُحُّ أَنْ تَكُونَ (مِنْ) زَائِدَةً، إِذْ إِنْ لِزِيادَتِهَا شُرُوطًا هِيَ:

١ - أَنْ يَسْبِقُهَا نَفِيٌّ أَوْ شَبَهٌ وَهُوَ النَّهِيُّ وَالْإِسْتِفَاهَ.

٢ - أَنْ يَكُونَ مُجْرُورًا نَكْرَةً.

٣ - وَلَا تَكُونَ هَذِهِ النَّكْرَةُ إِلَّا مُبْتَدَأً أَوْ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا بِهِ^(٢). وَلَا تَتَوفَّرُ هَذِهِ الشُّرُوطُ فِيهَا.

٤٢ - جَاءَ فِي (أَعْجَبُ الْعَجَبِ) فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِذَا وَرَدَتْ أَصْدِرُتُهَا ثُمَّ إِنَّهَا تَشُوبُ فَتَأْتِي مِنْ تُحَيِّتٍ وَمِنْ عَلٌ
«وَعَلٌ مَأْخُوذٌ مِنَ الْعُلُوِّ يُسْتَعْمَلُ عَلَى وُجُوهٍ: (عَلٍ) بِكَسْرِ الْلَّامِ، أَيِّ: مِنْ مَكَانٍ عَالٍ، قَالَ امْرَأُ الْقَيْسِ:

* كَجَلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ *

وَ(عَلَّ) بِفَتْحِ الْلَّامِ، قَالَ أَبُو النَّجَمِ:

* بَاتَتْ تَنْوِشُ الْحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلَا *

وَ(عَلُّ) بِضْمِ الْلَّامِ^(٣).

وَلَمْ يَفْرَقْ بَيْنَ أَوْجَهِ الْاسْتِعْمَالِ هَذِهِ . جَاءَ فِي (الْمَغْنِيِّ): (عَلٌ) «مَتَى أَرِيدُ بِهِ الْمَعْرِفَةَ كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى الضَّمِّ تَشْبِيهًًا لَهُ بِالْغَایَاتِ . . . وَمَتَى أَرِيدُ بِهِ النَّكْرَةَ كَانَ مَعْرِبًاً، كَقُولَهُ:

* كَجَلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ *

(١) أَعْجَبُ الْعَجَبِ ٤٩.

(٢) الأَشْمُونِيِّ ٢١٢/٢.

(٣) أَعْجَبُ الْعَجَبِ ٥٣.

إذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلود انحط من مكانٍ ما عالٍ
لا من علو مخصوص»^(١).

٤٣ - جاء في (الفائق) في قوله وَسَيِّدُ الْجَمِيعِ (... من حين يخرج من
بيته...):

«ولا يجوز أن يفتح (حين) كما فتحه في قوله:

* على حين عاتبُ المشيب على الصبا *

لأنه مضaf إلى معرف وذاك إلى مبني»^(٢).

ذكر ابن هشام أنه يجوز إعرابها أو بناؤها ، إلا أن الإعراب في نحو
هذا أرجح لأنه مضaf إلى معرب^(٣). وما ذهب إليه الزمخشري هو
مذهب البصريين^(٤).

٤٤ - جاء في (أعجب العجب) في قول الشاعر:

فلم تَكُ إِلَّا نَبَأٌ ثُمَّ هَوَّمْتُ فقلنا قَطَاةً رِيعَ أَمْ رِيعَ أَجْدَلُ^(٥)
«وقيل : قطاة: مبتدأ ، وريع: خبره ، وفيه بُعْدٌ ، لكون المبتدأ نكرة ،
ولم يقو بشيء كالمواضع التي يبتدأ بالنكرات فيها»^(٦).

وليس فيه بُعْدٌ كما ذكر؛ لأن النكرة مسبوقة باستفهام مقدر وهو مسون.

٤٥ - جاء في (الفائق): «قال سعيد بن غفلة رحمه الله تعالى ...

(١) المغني ١/١٥٤.

(٢) الفائق ١/٩٢.

(٣) شذور الذهب ٧٨ - ٨٠.

(٤) الأشموني ١/٢٥٧ ، التصريح ٢/٤٢.

(٥) النباء: الصوت ، هَوَّمْت: نامت: وذكر (أجدل) مكان (جندل) أي صقر.

(٦) أعجب العجب ٦٠.

فقلت: يا أمير المؤمنين: يوم عيد وخطيبة . . .

يُوْم عِيدٍ: خَبَرٌ مُبْتَدأٌ مَحْذُوفٌ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْتَفْهَامًا ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْاسْتَفْهَامِ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ إِلَّا فِي مَثْلِ قَوْلِكَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ أَمْ عَلَى السُّطْحِ ؟ لِأَنَّ (أَمْ) الْعُدِيلَةُ لِلْهَمْزَةِ تَدْلِي عَلَيْهَا . وَلَوْ قَلْتَ: (زَيْدٌ فِي الدَّارِ) وَأَنْتَ تَرِيدُ الْاسْتَفْهَامَ كَنْتَ مُخْطَطًا عَنْدَ الْبَصْرِيِّينَ^(١) .

وما لم يجزه جائز. جاء في (المغني): «والألف أصل أدوات الاستفهام ولهذا خصت بأحكام:

أحداها: جواز حذفها، سواء تقدمت على أم... أم لم تقدمها،
كقول الكميٰت:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب
أراد: أَوْ ذُو الشِّيْب يَلْعَب؟... وَالْأَخْفَش يَقِيس ذَلِك فِي الْإِخْتِيَار
عند أمن اللبس»^(٢).

٤٦ - ذكر الزمخشري أن (عرفات) مصروف؛ لأن تاءه ليست للتأنيث، وإنما هي والألف للجمع^(٣).

«قال ابن مالك: اعتبار تاء نحو عرفات في منع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو عرفة ومسلمة؛ لأنها لتأنيث معه جماعية، ولأنها عالمة لا تتغير في وصل ولا وقف»^(٤).

ومن الملاحظ أن كليهما لم يستشهد بسماع، وإنما هو استدلال عقلي.

(١) الفائق / ٣٣٨ - ٣٣٩ .

٦٩/٢) المغني ١٤-١٥ ، الهمم

(٣) الكشاف / ٢٦٤ .

(٤) المغني / ٣٤١

٤٧ - جاء في (المغني) أمثلة مما خرّجه النحويون على الأمور المستبعدة ، قال:

«وَسَأَضْرِبُ لَكَ أَمْثَلَةً مِمَّا خَرَجَهُ النَّحْوَيُونَ عَلَى الْأَمْرِ الْمُسْتَبْدَعِ لِتَجْتَنِبَهَا وَأَمْثَالَهَا . . .»

وقول الزمخشري في ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌ﴾ [القمر: ٣] فيمن جر ﴿مُسْتَقِرٌ﴾ : إن (كلاً) عطف على (الساعة)^(١).

وأبعد منه قوله في ﴿وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلَنَا﴾ [الذاريات: ٣٨] : إنه عطف على ﴿وَفِي الْأَرْضِ إِيمَانٌ﴾ [الذاريات: ٢٠]^(٢).

وأبعد من هذا قوله في ﴿فَأَسْتَفْتِهِمُ الْرَّبِّكَ الْبَنَاثُ﴾ [الصفات: ١٤٩] : إنه عطف على ﴿فَأَسْتَفْتِهِمُ أَهْمَّ أَشْدُ خَلْقًا﴾ [الصفات: ١١] قال: هو معطوف على مثله في أول السورة وإن تباعدت بينهما المسافة^(٣).

والصواب خلاف ذلك كله . . .

أما ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌ﴾ فمبتدأ حذف خبره ، أي: وكل أمر مستقر عند الله واقع ، أو ذكر وهو ﴿حَكْمَةٌ بِلَغَةٌ﴾ وما بينهما اعتراف . . . وأما ﴿وَفِي مُوسَى﴾ فعطف على (فيها) من ﴿وَرَزَّكَاهُ فِيهَا آيَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [الذاريات: ٣٧]^(٤).

٤٨ - ذكر الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أَيَّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] فيمن رفع (يدرك): أنه يجوز كون الشرط متصلًا بما قبله ،

(١) الكشاف ٣/١٨٢.

(٢) الكشاف ٣/١٧٠.

(٣) الكشاف ٢/٦١٢.

(٤) المغني ٢/٥٤٩ - ٥٥٠.

أي : ولا تظلمون فتيلًا أينما تكونوا^(١) .

يعني فيكون الجواب محدوداً مدلولاً عليه بما قبله ، ثم يبتدئ
 ﴿ يُدِرِّكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾ [النساء: ٧٨] وهذا مردود بأن سببويه
 وغيره من الأئمة نصوا على أنه لا يحذف الجواب إلا وفعل الشرط ماض^(٢) .

٤٩ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكَنَا ﴾
 [طه: ١٢٨] : «فاعل ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ ﴾ الجملة بعده ، يريد : ألم يهد لهم هذا
 بمعناه ومضمونه»^(٣) .

علمًا بأن الفاعل لا يكون جملة^(٤) .

وذكر فيه في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا أَلَا يَتَّبِعُ لَيْسَ جُنَاحَهُ حَتَّى
 حِينٍ ﴾ [يوسف: ٣٥] : «(بدا لهم) فاعله مضمر لدلالة ما يفسره عليه وهو
 (ليس جنحه) ، والمعنى : بدا لهم بداء ، أي : ظهر لهم رأي ليس جنحه»^(٥) .
 فلم يقدر الفاعل جملة .

٥٠ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهَدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ
 فَلَيَصُمِّمْهُ ﴾ [البقرة: ١٨٥] :

«والشهر منصوب على الظرف ، وكذلك الهاء في (فليصممه) ،
 ولا يكون مفعولاً به»^(٦) . علمًا بأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية
 بل يجب جره بفي^(٧) .

(١) الكشاف ١/٤١٠.

(٢) المغني ٢/٥٤٥.

(٣) الكشاف ٢/٣١٨.

(٤) المغني ٢/٥٨٩.

(٥) الكشاف ٢/١٣٦.

(٦) الكشاف ١/٢٥٦.

(٧) التصريح ١/٣٤٠ ، ابن عييش ٢/٤٦.

ونحوه ما ذكر في (الكشاف) أيضاً في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَهُ الْأَنَاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ [هود: ١٠٣]: «(يوم مشهود): مشهود فيه ، فاتسع في الظرف بإجرائه مجرى المفعول به...»^(١).

٥١ - جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿لَا قُدْنَّ لَهُمْ صِرَاطُكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]: (صراطك) «انتسابه على الظرف ، كقوله:

* كما عسل الطريق الثعلب^(٢)*

وجاء في (الفائق) في قوله:

جزى الله رب الناس خير جزائه رفيقين قالا خيمتي أم معبد «(خيمتي) نصب على الظرف ، أجرى المحدود مجرى المبهم ، كبيت الكتاب:

* كما عسل الطريق الثعلب^(٣)*

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿فَأَسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ﴾ [يس: ٦٦] أن الصراط منصوب على الظرف وعلى إسقاط الجار^(٤).

ونحوه ما جاء فيه في ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾ [طه ٢١] أن سيرتها ظرف^(٥).

والصواب أنها كلها على نزع الخافض ، لأنها غير مبهمات ، وشرط ظرف المكان أن يكون مبهمًا^(٦). كما ذكر ذلك هو نفسه ، جاء في (الأنموذج):

(١) الكشاف ٢/١١٥.

(٢) الكشاف ١/٥٤٢.

(٣) الفائق ١/٨١.

(٤) الكشاف ٢/٥٩٢.

(٥) الكشاف ٢/٢٩٩.

(٦) التصريح ١/٣٣٩ - ٣٤٠ ، ٣١٢/١ ، الأشموني ٢/١٢٦ ، ١٣٩ ، ٩٠/٢ ، ٩١ . المعني ١/١٤٢ ، ٥٧٦/٢ .

(الظرف) - «والمكان لا ينصب منه إلا المبهم نحو: قمت أمامك، ولا بد للمحدود من (في) نحو (صلิต في المسجد)»^(١).

٥٢ - جاء في (الكساف) في قوله: ﴿أَوْ عَجِّبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرُ﴾ [الأعراف: ٦٣]: «الهمزة للإنكار، والواو للعطف، والمعطوف عليه ممحض ، كأنه قيل: أكذبتم وعجبتم»^(٢).

قال أبو حيان: «هذه نزعة زمخشرية»^(٣).

وقال ابن هشام: «إن تقديم همزة الاستفهام على واو العطف وفائه وثم تنبية على أصالتها في التصدير... هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري ، فزعموا أن الهمزة في تلك الموضع في محلها الأصلي... ويضعف قولهم ما فيه من التكلف وأنه غير مطرد في جميع الموضع. أما الأول فلدعوى حذف الجملة... وأما الثاني فلأنه غير ممكن في نحو ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَابِلٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣]»^(٤).

علمًا بأنه جاء في (الكساف) أيضًا في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَنُ أَءَ ذَٰ مَا إِمْتُ لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيَاً﴾ [١٦] ﴿أَوْلَא يَذَكُرُ الْإِنْسَنُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْئًا﴾ [١٧] [مريم]: «الواو عطفت (لا يذكر) على (يقول) ، ووسطت همزة الإنكار بين المعطوف عليه وحرف العطف ، يعني: أ يقول ذلك ولا يتذكر حال النشأة الأولى»^(٥).

(١) الأنموذج شرح الأردبيلي ٢٦.

(٢) الكشاف ١ / ٥٥٣.

(٣) البحر المحيط ٣ / ٢٤.

(٤) معنى الليبب ١٦ / ١ ، الهمع ٦٩ / ٢ ، الرضي على الكافية ٤٠٨ / ٢ ، شرح التصریح ٢٥٣ / ٢ ، ١٥٥ / ٢.

(٥) الكشاف ٢ / ٢٨٦.

وهذا مخالف لقوله الأول. قال أبو حيان: «وَهَذَا رَجُوعٌ مِّنْهُ إِلَى مِذَهَبِ الْجَمَاعَةِ مِنْ أَنَّ حِرْفَ الْعُطْفِ إِذَا تَقْدَمَتِ الْهَمْزَةُ فَإِنَّمَا عُطِّفَ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَقَدِمَتِ الْهَمْزَةُ لِأَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ، وَكَانَ مِذَهَبُهُ أَنْ يَقْدِرُ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْحِرْفِ مَا يَصْلُحُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ مَا بَعْدَ الْوَاءِ وَأَنْ يَقْدِرَ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْحِرْفِ مَا يَصْلُحُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ مَا بَعْدَ الْوَاءِ فَتَقْرَرُ الْهَمْزَةُ عَلَى حَالِهَا وَلَا يُسْتَدِعُ مُقْدَمَةً مِّنْ تَأْخِيرٍ»^(١).

٥٣ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿لَيَبْلُوكُمْ أَيْكُمْ أَحَسْنُ عَمَلاً﴾ [الفرقان: ٧]: «فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ جَازَ تَعْلِيقُ فَعْلِ الْبَلْوَى؟ قُلْتَ لِمَا فِي مَعْنَى الاختِبَارِ مِنْ مَعْنَى الْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُ طَرِيقُ إِلَيْهِ فَهُوَ مَلَابِسُهُ لَهُ، كَمَا تَقُولُ: انْظُرْ أَيْهُمْ أَحَسْنَ وِجْهًا، وَاسْمَعْ أَيْهُمْ أَحَسْنَ صَوْتًا، لِأَنَّ النَّظَرَ وَالْاسْتِمَاعَ مِنْ طَرِيقِ الْعِلْمِ»^(٢).

وفي سورة الملك في قوله تعالى: ﴿لَيَبْلُوكُمْ أَيْكُمْ أَحَسْنُ عَمَلاً﴾ [الملك: ٢] أيضاً قال «فَإِنْ قُلْتَ: مِنْ أَيْنَ تَعْلِقُ قَوْلَهُ: أَيْكُمْ أَحَسْنُ عَمَلاً؟» بِفَعْلِ الْبَلْوَى؟ قُلْتَ مِنْ حِيثِ إِنَّهُ تَضَمِّنُ مَعْنَى الْعِلْمِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: لِيَعْلَمْكُمْ أَيْكُمْ أَحَسْنُ عَمَلاً، وَإِذَا قُلْتَ: عَلِمْتُهُ أَزِيدُ أَحَسْنُ عَمَلاً أَمْ هُوَ؟ كَانَتْ هَذِهِ الْجَمْلَةُ وَاقِعَةً مَوْقِعَ الثَّانِي مِنْ مَفْعُولِيهِ، كَمَا تَقُولُ: عَلِمْتُهُ هُوَ أَحَسْنُ عَمَلاً. فَإِنْ قُلْتَ: أَتَسْمِي هَذَا تَعْلِيقًا؟ قُلْتَ: لَا، إِنَّمَا التَّعْلِيقُ أَنْ تَوْقَعَ بَعْدَهُ مَا يَسْدِدُ مَسْدَدَ الْمَفْعُولِينَ جَمِيعًا كَقَوْلِكَ: عَلِمْتُ أَيْهُمَا عُمَرًا، وَعَلِمْتُ أَزِيدَ مِنْ طَلاقَ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا فَصْلَ بَعْدَ سَبْقِ أَحَدِ الْمَفْعُولِينَ بَيْنَ أَنْ يَقْعُدَ مَا بَعْدَهُ مَصْدَرًا بِحِرْفِ الْاسْتِفَاهَمِ وَغَيْرِ مَصْدَرِهِ، وَلَوْ كَانَ تَعْلِيقًا لَافْتَرَقَتِ الْحَالَتَانِ كَمَا افْتَرَقَا فِي قَوْلِكَ: عَلِمْتُ أَزِيدَ مِنْ طَلاقَ، وَعَلِمْتُ زِيدًا مِنْ طَلاقًا»^(٣).

(١) البحر المحيط ٦/٢٠٧.

(٢) الكشاف ٢/٩١.

(٣) الكشاف ٣/٢٥١.

وذكر ابن هشام أن في هذا الكلام اضطراباً ثم قال: «ولم أقف على تعليق النظر البصري والاستماع إلا من جهته»^(١).

٤٥ - جاء في (الكساف) في قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُم﴾ [النساء: ٢٦] «أن أصله: ي يريد الله أن يبين لكم ، فزيدت اللام مؤكدة لإرادة التبيين ، كما زيدت في: لا أبالك»^(٢).

قال أبو حيان: «وهو خارج عن أقوال البصريين والkovفيين ، وأما كونه خارجاً عن أقوال البصريين فلأنه جعل اللام مؤكدة مقوية لتعدي (يريد) ، والمفعول متاخر ، وأضمر (أن) بعد هذه اللام وأما كونه خارجاً عن قول الكوفيين فإنهم يجعلون النصب باللام لا بـأـن»^(٣).

٥٥ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى ﴿مَالِكٌ يَوْمَ الدِّين﴾ [الفاتحة: ٤]: «فإإن قلت: فإضافة اسم الفاعل إضافة غير حقيقة، فلا تكون معطية معنى التعريف، فكيف ساغ وقوعه صفة للمعرفة؟ قلت: إنما تكون غير حقيقة إذا أريد باسم الفاعل الحال أو الاستقبال، فكان في تقدير الانفعال... فأما إذا قصد معنى الماضي... أو زمان مستمر كقولك: (زيد مالك العبيد) كانت الإضافة حقيقة، كقولك: مولى العبيد ، وهذا هو المعنى في: مالك يوم الدين»^(٤).

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿فَالِّقُ الْإِصْبَاحَ وَجَعَلَ الْيَلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [الأنعام: ٩٦] أن (الشمس والقمر) قد يكونان معطوفين على محل الليل. «فإإن قلت: كيف يكون للليل محل والإضافة حقيقة؛ لأن اسم الفاعل

(١) المغني ٤١٨/٢ ، النهر الماد ٥/٢٠٤.

(٢) الكشاف ١/٣٩٢.

(٣) البحر المحيط ٣/٢٢٥.

(٤) الكشاف ١/٤٦ - ٤٧.



المضاف إليه في معنى المضي ، لا تقول : زيد ضارب عمرًا أمس؟ قلت : ما هو في معنى المضي ، وإنما هو دال على جعل مستمر في الأزمنة المختلفة»^(١).

وهو منافق لما قاله أولاً ، فقد عد الإضافة في ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّين﴾ حقيقة ؛ لأنه دال على زمان مستمر ؛ ولم يعدها حقيقة في الآية الثانية ؛ لأن اسم الفاعل دال على زمان مستمر^(٢) . ورده أبو حيان في الآية الثانية^(٣) . وفي (شرح التصريح) أنه «إذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في جميع الأزمنة ففي إضافته اعتباران : أحدهما : أنها محضة باعتبار معنى المُضي فيه . . . وثانيهما أنها غير محضة باعتبار معنى الحال أو الاستقبال . . . وعلى هذا يحمل تجويز الزمخشري كون الشمس معطوفة على محل الليل»^(٤) .

٥٦ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى : ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ إِيمَانٌ﴾ [هود: ٦٤] : «فإن قلت : فبم يتعلق (لكم)؟ قلت : بأية حالاً منها متقدمة ؟ لأنها لو تأخرت ل كانت صفة لها ، فلما تقدمت انتصبت على الحال»^(٥) .

قال أبو حيان : «وهذا متناقض ؛ لأنه من حيث تعلق (لكم) بـ(آية) كان (لكم) معمولاً لـ(آية) . وإذا كان معمولاً لها امتنع أن يكون حالاً منها ؛ لأن الحال تتعلق بمحذوف ، فتناقض هذا الكلام ؛ لأنه من حيث كونه معمولاً لها كانت هي العاملة ، ومن حيث كونه حالاً منها كان العامل غيرها»^(٦) .

٥٧ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى : ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكُمْ وَإِلَهَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَحِدًا﴾ [البقرة: ١٣٣] أن (إلهًا) يجوز أن

(١) الكشف /١ ٥١٨-٥١٩.

(٢) انظر معنى الليبب /٢ ٥١١-٥١٢ ، تعليق السيد الجرجاني على الكشف /١ ٤٦-٤٧.

(٣) البحر المحيط /٤ ١٨٦-١٨٧.

(٤) التصريح /٢ ٧٠.

(٥) الكشف /٢ ١٠٥ . . .

(٦) البحر المحيط /٥ ٢٣٩ .

يتصب على الاختصاص^(١).

وقد نص النحويون على أن المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا مبهماً^(٢).

وجاء نحوه فيه في قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ إِيمَانٌ فِي فِتْنَتِنَا أَتَقْتَالُكُمْ
أَتُقْتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٣]^(٣).

وجاء نحوه أيضاً فيه في قوله تعالى: ﴿نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾ [النساء: ٧]^(٤).

٥٨ - جاء في (الكاف) في قوله تعالى: ﴿كُوْنُوا قِرَدَةً خَسِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٥] أن (قردة خاسئين) خبران ، أي: كونوا جامعين بين القردية والخسوء^(٥).

وجاء في (أعجب العجب) في قوله:

* يروح ويغدو داهناً يتکحل *

أن داهناً يتکحل خبران ليغدو^(٦).

ويرى قسم من النحاة أنه لا يجوز تعدد خبرها^(٧).

وفي (حاشية على الكاف) للتفتازاني أن (خاسئين) في الآية خبر ، إذ لو كان صفة (قردة) لقيل: خاسئة^(٨).

٥٩ - جاء في (الكاف) في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلْنَاكُمْ

(١) الكاف ١ / ٢٤٠.

(٢) البحر المحيط ١ / ٤٠٣.

(٣) الكاف ١ / ٣١٢ ، النهر الماد ٢ / ٣٩٢.

(٤) الكاف ١ / ٣٧٩ ، النهر الماد ٣ / ١٧٥.

(٥) الكاف ١ / ٢١٦.

(٦) أعجب العجب ٢٢ - ٢٣.

(٧) همع الهوامع ١ / ١١٤.

(٨) حاشية على الكاف - للتفتازاني ، الورقة ٨٢.



خَلْفَاءَ [الأعراف: ٦٩] أَنْ (إِذ) مفعول به وليس بظرف ، أي: اذكروا وقت استخلافكم^(١).

وجاء نحوه في قوله تعالى: **﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثُرَ كُمْ﴾** [الأعراف: ٨٦]^(٢).

قال أبو حيان: «وهذا ليس بجيد ، لأن (إِذ) من الظروف التي لا تتصرف ، فلا تكون مبتدأة ولا فاعلة ولا مفعولة»^(٣).

وأرى أن الحق مع الزمخشري ، فإن (إِذ) - وإن كانت لا تتصرف - تكون مضافة إليها نحو: يومئذ وحينئذ ، وتكون مفعولة به أيضاً ، والمعنى في الآية عليها لا على الظرفية . جاء في (المغني) أن (إِذ) تكون مفعولاً به نحو **﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثُرَ كُمْ﴾** «وبعض المعربين يقول في ذلك: إنه ظرف... وهذا وهم فاحش ، لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر في ذلك الوقت ، مع أن الأمر للاستقبال ، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا ، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه»^(٤).

٦٠ - جاء في (الكساف) في قراءة بعضهم **﴿لَمِنْ مَنِ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ** بعث فيهم رسولاً [آل عمران: ١٦٤]. «وفيه وجهان... (إِذ) في محل الرفع ك (إِذا) في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً ، بمعنى: لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه»^(٥). فمقتضى هذا الوجه أن (إِذ) مبتدأ.

قال ابن هشام: «ولا نعلم بذلك قائلاً ، ثم تنظيره بالمثال غير مناسب ،

(١) الكشاف ١/٥٥٤.

(٢) الكشاف ١/٥٦٠ وانظر ٢/١١ - ١٢.

(٣) النهر الماد ٤/٣٢٤.

(٤) المغني ١/٨٠.

(٥) الكشاف ١/٣٥٩.

لأن الكلام في (إذا) لا في (إذا)، وكان حقه أن يقول: (إذا كان)؛ لأنهم يقدرون في هذا المثال ونحوه (إذا) تارة، و(إذا) أخرى بحسب المعنى المراد. ثم ظاهره أن المثال يتكلم به كذا ، والمشهور أن حذف الخبر في ذلك واجب ، وكذلك المشهور أن (إذا) المقدرة في موضع نصب ، ولكن جوّز عبد القاهر كونها في موضع رفع تمسكاً بقول بعضهم: (أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة) بالرفع ، فقايس الزمخشري (إذا) على (إذا) ، والمبدأ على الخبر»^(١).

٦١ - جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣] أنه «يجوز أن ينتصب (أن يؤتى) بفعل مضمر يدل عليه قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَيَّعَ دِينَكُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣] كأنه قيل: قل إن الهدى هدى الله، فلا تنكروا أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم»^(٢). قال أبو حيان: «وهو بعيد؛ لأن فيه حذف حرف النهي ومعموله ، ولم يحفظ ذلك من لسانهم»^(٣).

٦٢ - جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَةً لِلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨] أن التقدير: إرسالة عامة^(٤).

جاء في (التصرير): «وهو مصادم لنقل ابن الدهان أن (كافة) لا تستعمل إلا حالاً ، وأن الصفة لا تنوب عن الموصوف إلا إذا كان معتاداً ذكرها معه»^(٥).

(١) المعني ١/٨١ ، همع الهاوامع ١/٢٠٤ - ٢٠٥.

(٢) الكشاف ١/٣٢٩.

(٣) النهر الماد ٢/٤٩٤.

(٤) الكشاف ٢/٥٦٢.

(٥) التصرير ١/٣٧٩.



ونكتفي بهذا القدر خشية الإملال^(١).

من هذا العرض للمأخذ نستطيع أن نقسم هذه المأخذ على قسمين أساسين:

١ - مأخذ اجتهادية كان في قسم منها خالف إجماع النحاة، أو خالف غالبية النحاة، وله في كثير منها عذر، وهي المأخذ الغالبة. وهي - في جملتها - إن دلت على شيء فإنما تدل على مقدار أخذه بمبدأ الاجتهد وعدم التقيد بأقوال من سبقه من النحاة، وله في ذلك أو في كثير منه عذر ما دام الأمر في حدود الاجتهد، وعدم الإزراء بالمعنى، وعدم الخروج على الأصول الأساسية للنحو.

٢ - هنات وأخطاء قليلة لا تغض من مكانة الزمخشري العلمية نحو ما جاء في المسألة الأولى، والخامسة، والعشرة، والحادية عشرة، والثانية عشرة، والثالثة عشرة، والرابعة والعشرين، والستة والعشرين، والثامنة والثلاثين، والثانية والأربعين، والسابعة والخمسين.

بـ- الدراسات اللغوية:

من الخصائص البارزة في دراسات أبي القاسم الزمخشري اللغوية:

١ - مراعاة المعنى وعقد الصلة بين المعنى واللفظ:

يلمح الزمخشري أثر اللغة في المعنى ويحاول عقد الصلة بينهما ، ويلمح أثر تغيير اللفظ في المعنى .

(١) انظر أيضاً: الكشاف ٥٣٩/١، التصریح ٣٩١/١، حاشیة التصریح ٣٩٢-٣٩١، البحر المحيط ٢٦٩/٤، والکشاف ١١٩/٣، المغني ٦٤٨/٢، والکشاف ٤٣٨/١، النهر الماد ٣٩٥-٣٩٦، والکشاف ٢٢٩/٣، البحر المحيط ٢٦٧/٨، والکشاف ٢٢١، البحر المحيط ٢٥٥/١، والکشاف ٤٨٧/١، النهر الماد ٣٧/٤، والکشاف ٣٥-٣٦، المغني ٤٦١/٢، والبحر المحيط ١٢٠/٢-١٢١، المغني ٥٣٧/٢.

* فقد يُعدل من صيغة إلى صيغة لمعنى لغوی ، كما يعدل من الفعل المضارع إلى الماضي للدلالة على أن المستقبل بمنزلة الواقع الكائن .

ذكر في قوله تعالى : ﴿أَقَرَّ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعِجِلُوهُ﴾ [النحل: ١] أنه قيل لهم (أى) تنزيلاً للمتظر منزلة الآتي الواقع^(١) .

وجاء في قوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الْصُّورِ فَفَزَعَ مَنِ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنِ فِي الْأَرْضِ﴾ [النمل: ٨٧] : «إإن قلت : لم قيل (فزع) دون فيزع؟ قلت : لنكتة وهي الإشعار بتحقق الفزع وثبوته وأنه كائن لا محالة ، واقع على أهل السماوات والأرض ؛ لأن الفعل الماضي يدل على وجود الفعل وكونه مقطوعاً به»^(٢) .

* ويُعدل من الفعل الماضي إلى المضارع لحكاية الحال ، كما في قوله تعالى : ﴿وَيَصْنَعُ الْفُلُكَ﴾ [هود: ٣٨]^(٣) .

وكما في قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتَبَرَّأَ سَحَابًا فَسَقَنَهُ إِلَى بَلْدِ مَيَّتِ﴾ [فاطر: ٩] قال : «إإن قلت : لم جاء (فتبرأ) على المضارعة دون ما قبله وما بعده؟ قلت : ليحكى الحال التي تقع فيها إثارة الرياح السحاب ، وتستحضر تلك الصورة البديعة . . . وهكذا يفعلون بفعل فيه نوع تمييز وخصوصية بحال تستغرب أو تهم المخاطب أو غير ذلك»^(٤) .

* ويُعدل من الفعل إلى الاسم للدلالة على الثبوت والوصفيّة كما في قوله تعالى : ﴿لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِنَقْنَلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِي إِلَيْكَ لِأَقْنَلَكَ﴾ [المائدة: ٢٨] قال : «إإن قلت : لم جاء الشرط بلفظ الفعل والجزاء بلفظ اسم

(١) الكشاف ٢/١٩٧.

(٢) الكشاف ٢/٤٦٣.

(٣) الكشاف ٢/٩٧.

(٤) الكشاف ٢/٥٧١.

الفاعل؟ . . . قلت: ليفيد أنه لا يفعل ما يكتسب به هذا الوصف الشنيع»^(١).

* ويُضمن فعل معنى فعل آخر كما في قوله تعالى: ﴿فَلَن يُكْفُرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥] قال: «إِن قلت: لم عُدِي إِلَى مفعولين ، وشكراً وكفر لا يتعديان إِلَى واحِد ، تقول شكر النعمة وكفرها؟ قلت: ضمن معنى الحرمان ، فكأنه قيل: فلن تحرموه»^(٢).

وذكر في قوله تعالى: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ [آل عمران: ١١٨]: «يقال: ألا في الأمر يألو إذا قصر فيه ، ثم استعمل مُعَدّى إلى مفعولين في قولهم: لا آلوك نصحاً ، ولا آلوك جهداً ، على التضمين ، والمعنى: لا أمنعك نصحاً ولا أنقصك»^(٣).

* ويستعمل الفعل متعدياً بنفسه وباللام تارة أخرى كشكنته وشكرت له ، ونصحته ونصحت له ولكلّ معنى ودلالة.

جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿وَأَنَصَحُ لَكُم﴾ [الأعراف: ٦٢]: «يقال: نصحته ونصحت له ، وفي زيادة اللام مبالغة ودلالة على إمحاض النصيحة ، وأنها وقعت خالصة للمنصوح له مقصوداً بها جانبها»^(٤).

* ويعدل من تعدية إلى تعدية لغوي وللدلاله على معنى خاص كما في قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] وأذهب الله نورهم ، وكما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذَهَّبُوا بِعَيْنِ مَا أَتَيْتُمُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٩] قال: «إِن قلت: أي فرق بين تعدية ذهب بالباء وبينها بالهمزة؟ قلت: إذا عدي بالباء فمعناه الأخذ والاستصحاب كقوله تعالى ﴿فَلَمَّا

(١) الكشاف ١/٤٦٥.

(٢) الكشاف ١/٣٤٤.

(٣) الكشاف ١/٣٤٥.

(٤) الكشاف ١/٥٥٣.

ذَهَبُوا بِهِ ﴿ [يوسف: ١٥] وأما الإذهاب فكالإزاله﴾^(١).

وكما في (أنزل ونَزَل) قال: «فإن قلت: لم قيل: (نَزَل الكتاب) و(أنزل التوراة والإنجيل)? قلت: لأن القرآن نزل منجّماً، ونزل الكتابان جملة»^(٢).

قال ابن هشام: إن هذا ادعاء الزمخشري ، ويشكل عليه قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَحْدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]^(٣).

* ويفترض أن الفعل إذا استعمل مع حرف آخر كان له معنى آخر، كما في قوله تعالى: ﴿ أَنْ أَغْدُوْا عَلَىٰ حَرَثِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَرِيمِينَ﴾ [القلم: ٢٢] قال: «فإن قلت: هلاً قيل: اغدوا إلى حرثكم، وما معنى على؟ قلت: لما كان الغدو إليه ليصرموه ويقطعوه كان غدوًّا عليه ، كما تقول غداً عليهم العدو»^(٤).

قيل: وليس في تعددية (غدا) بالي نقل^(٥).

ونحو قوله: (انشق به) و(انشق عنـه) قال: «فإن قلت: أي فرق بين قولك: (انشقت الأرض بالنبات) و(انشقت عن النبات)? قلت: معنى: انشقت به: أن الله شقها بطلوعه فانشقت به ، ومعنى انشقت عنه: أن التربة ارتفعت عنه عند طلوعه»^(٦).

* وتوضع صيغة مكان صيغة لدلالة معنوية ، كما في وضع (استعجال) مكان (تعجـيل) في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ أَسْتَعِجَالُهُمْ بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾ [يونس: ١١] قال: «أصله: ولو يعدل الله للناس الشر تعجيـله لهمـ الخـير ، فوضع (استعجالـهمـ بالـخيرـ) موضع

(١) الكشاف ١/١٥٤ ، نكت الإعراب ٢٨.

(٢) الكشاف ١/٣٠٩.

(٣) المغني ٢/٥٢٤ ، الهمع ٢/٨٢.

(٤) الكشاف ٣/٢٨٥.

(٥) النهر الماد ٨/٣٠٦ وانظر لسان العرب (غدو) وтاج العروس (غدو).

(٦) الكشاف ٢/٤٠٦.

(تعجّيله لهم الخير) إشعاراً بسرعة إجابته وإسعافه بطلبهم ، حتى كان استعجالهم بالخير تعجّيل لهم»^(١).

قيل : ومدلول (عجل) غير مدلول (استعجل) ؛ لأن عجل يدل على الواقع ، واستعجل يدل على طلب التعجّيل ، وذاك واقع من الله ، وهذا مضاف إليهم ، فلا يكون التقدير على ما قاله الزمخشري^(٢).

وفي (لسان العرب) : «استعجل الرجل: حثّه وأمره أن يعجل في الأمر... والمعنى: ولو يعجل الله للناس الشر تعجيلاً مثل استعجالهم... وقال الأزهري: معناه: ولو يعجل الله للناس الشر في الدعاء كتعجّيله استعجالهم بالخير إذا دعوه بالخير لهلكوا»^(٣).

* وذكر أن تكرير اللفظ لتكرير المعنى . جاء في (الكساف): «والكببة: تكرير الكب ، جعل التكرير في اللفظ دليلاً على التكرير في المعنى»^(٤).

* وقد تغير حركة الصيغة اسمًا أو فعلاً إشعاراً بتغيير المعنى ، كما في (درس) و(درس) بالضم جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿وَلِيَقُولُواْ درَسْتَ﴾ [الأنعام: ١٠٥]: «ودرست بضم الراء وبالغة في درست أي: اشتدرت دروسها»^(٥).

وكما في (بعد) و(بعد) بالكسر ، جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿كَمَا بَعَدَتْ ثَمُودٌ﴾ [هود: ٩٥]: «وقرأ السلمي (بعدت) بضم العين ، والمعنى في البناءين واحد ، وهو نقىض القرب ، إلا أنهم أرادوا التفصلة

(١) الكشاف ٦٨/٢.

(٢) البحر المحيط ١٢٨/٥ - ١٢٩.

(٣) لسان العرب (عجل).

(٤) الكشاف ٤٢٩/٢.

(٥) الكشاف ٥٢٢/١.

بين البعد من جهة الهلاك وبين غيره فغيّروا البناء ، كما فرقوا بين ضماني الخير والشر فقالوا: وعد وأوعد»^(١).

و(الضّيق والضّيق) ، جاء في (مقدمة الأدب): «الضّيق ما ضاق عنه صدرك ، وبالكسر في الدار والثوب ونحوهما»^(٢).

وفي (الصحاح) ما يبين أنهما لمعنى نفسه ، وكذا في (اللسان).

جاء في (الصحاح): «ضاق الشيء ضيقاً وضيقاً»^(٣).

وجاء في (اللسان): «هو في ضيق من أمره ضيق . . . ويقال: في صدر فلان ضيق علينا وضيق»^(٤).

و(العوج والعوج) ، جاء في (الكساف) أن العوج بالكسر في المعاني ، والعوج بالفتح في الأعيان^(٥).

وفي (الصحاح): «العوج بالتحريك: مصدر قوله: عوج الشيء بالكسر فهو أعوج ، والاسم العوج بكسر العين. قال ابن السكيت: وكل ما كان يتتصب كالحائط والعود قيل فيه عوج بالفتح. والعوج بالكسر ما كان في أرض أو دين أو معاش ، يقال: في دينه عوج»^(٦).

وفرق بين التفسيرين ، فالزمخشي يرى أنهما لما يُرى وما لا يُرى وفي (الصحاح) أنه لما يتتصب كالحائط وما كان في أرض أو أمر معنوي. ولعل قوله تعالى: ﴿فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفَصَفًا﴾ لَا تَرَى فِيهَا عَوْجًا وَلَا أَمْتَانًا﴾ [طه]

(١) الكشاف ٢/١١٤.

(٢) مقدمة الأدب ١١٤.

(٣) الصحاح (ضيق).

(٤) لسان العرب (ضيق).

(٥) الكشاف ٢/٣١٤.

(٦) الصحاح (عوج).

مما يؤيد ما جاء في (الصحاح) إلا أن الزمخشري لا يتركها تمر دون أن يطبق عليها فهمه ويجري عليها ما ذكره ، قال في قوله تعالى ﴿فَيَنْذِرُهَا قَاعًا صَفْصَقًا . . .﴾ الآية: «إِنْ قُلْتَ: فَرَقُوا بَيْنَ الْعِوجَ وَالْعَوْجِ فَقَالُوا: الْعِوجُ بِالْكَسْرِ فِي الْمَعْانِي ، وَالْعَوْجُ بِالْفَتْحِ فِي الْأَعْيَانِ ، وَالْأَرْضُ عَيْنٌ فَكَيْفَ صَحُّ فِيهَا الْمَكْسُورُ الْعَيْنُ؟ قُلْتَ: اخْتِيَارُ هَذَا الْلَّفْظِ لِهِ مَوْقِعٌ حَسَنٌ بَدِيعٌ فِي وَصْفِ الْأَرْضِ بِالْاِسْتِوَاءِ وَالْمَلَاسَةِ وَنَفْيِ الْأَعْوَجَاجِ عَنْهَا عَلَى أَبْلَغِ مَا يَكُونُ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ عَمِدْتَ إِلَى قَطْعَةِ أَرْضٍ فَسُوِّيَّتْهَا وَبَالْغَتْ فِي التَّسْوِيَةِ عَلَى عَيْنِكَ وَعَيْنِ الْبَصَرَاءِ مِنَ الْفَلَاحَةِ وَاتَّفَقْتُمْ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ فِيهَا أَعْوَجَاجٌ قَطْ ثُمَّ اسْتَطَلَعْتُ رَأْيَ الْمُهَنْدِسِ فِيهَا وَأَمْرَتُهُ أَنْ يَعْرِضَ اسْتِوَاءِهَا عَلَى الْمَقَايِيسِ الْهَنْدِسِيَّةِ لِعَثْرَ فِيهَا عَلَى عَوْجٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ ، لَا يَدْرِكُ ذَلِكَ بِحَاسَةِ الْبَصَرِ وَلَكِنْ بِالْقِيَاسِ الْهَنْدِسِيِّ ، فَنَفَى اللَّهُ عَزَّ وَعَلَّ ذَلِكَ الْعَوْجَ الَّذِي دَقَّ وَلَطَّافَ عَنِ الْإِدْرَاكِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا بِالْقِيَاسِ الَّذِي يَعْرِفُهُ صَاحِبُ التَّقْدِيرِ وَالْهَنْدِسَةِ ، وَذَلِكَ الْأَعْوَجَاجُ لِمَا لَمْ يُدْرِكْ إِلَّا بِالْقِيَاسِ دُونَ إِلْهَاسِ لِحَقِّ الْمَعْانِي فَقِيلَ عَوْجٌ بِالْكَسْرِ»^(١).

* وقد يزيد في الصيغة للتفرقة بين معنى ومعنى أو لإعطاء زيادة في المعنى كما في (حائض وحائضة وطامث وطامثة) قال: «وإنما يكون ذلك - حائض وطامث - في الصفة الثابتة ، فأما الحادثة فلا بد لها من علامة التأنيث ، تقول: حائضة وطالقة الآن أو غداً»^(٢).

وفي (الفائق) أن «العزوبة فَعُولَةٌ مِنْ عَزَبٍ إِذَا بَعْدُ ، وَدُخُولُ التَّاءِ نَحْوَ دُخُولِهَا فِي امْرَأَةٍ فِرْوَقَةٍ وَمُلْوَلَةٍ ، أَعْنَى لِلْمُبَالَغَةِ لَا لِلتَّأْنِيَثِ»^(٣).

(١) الكشاف ٢/٣١٤.

(٢) المفصل ٢/٩٣.

(٣) الفائق ٢/١٤٣.

وقال : الرابضة العاجز الذي ربض عن معالي الأمور ، وزيادة التاء للمبالغة^(١).

وذكر أن زيادة الألف والنون في النسب نحو الرباني والجوانى للمبالغة ، قال : الرباني منسوب إلى الرب بزيادة الألف والنون للمبالغة^(٢).

وقال : «الجوانى نسبة إلى الجو... والبرانى إلى البر... وزيادة الألف والنون للتأكيد»^(٣).

وفي (الكشاف) أن (الرحمن) فيه من المبالغة ما ليس في (الرحيم) لزيادة بناء الاسم في الأول^(٤).

قال السعد التفتازاني : «ونقض بحذير فإنه أبلغ من حاذر ، وأجيب بأن ذلك أكثرى لا كلي»^(٥).

* والكلمات المتقاربة الأحرف متقاربة المعاني . جاء في (الفائق) : «فقة - والفقه حقيقة الشق والفتح... وما وقعت من العربية فاؤه فإ وعيته قافاً جلّه دالٌ على هذا المعنى نحو قولهم: تفأ شحاماً ، وفتح الجرو ، وفقر للفسيل ، وقصصت البيضة عن الفrex ، وتفقعت الأرض عن الطرثوث»^(٦).

وجاء فيه (قصم وفصم) : «الكسر المبين بالقاف ، وغير المبين بالفاء»^(٧).

وفي (الكشاف) : «والعمه مثل العمى ، إلا أن العمى عام في البصر

(١) الفائق ٤٤٨/٢.

(٢) الفائق ٤٥٠/١.

(٣) الفائق ٢٢٥/١.

(٤) الكشاف ٣٤/١.

(٥) حاشية على الكشاف - الورقة ٧.

(٦) الفائق ٢٩٢/٢.

(٧) الفائق ٣٥١/٢.



والرأي ، والعمه في الرأي خاصة وهو التحير والتردد لا يدرى أين يتوجه؟^(١) .

وقال: الرّمس والدّمس والنمس والطمس والغمس أخوات في معنى الكتمان^(٢) .

وقال: سأبه وسأته وسأده أخوات بمعنى: خنقه ، وكذا ذأته وذأطه وذعنه^(٣) .

وقال: الغمز والغمص والغمط أخوات في معنى العيب^(٤) .

وقال: صرى وصرر وصرف وصرب وضرم أخوات^(٥) .

وقال: عِيد وأِيد وَمِيد وَعِيمَد وَضِيمَد كلها بمعنى غضب^(٦) .

وقال: عكم وعکف وعکر وعکل وعکظ وعکا أخوات في معنى الوقوف وما يقرب منه^(٧) .

وقال: الجزل والجذب والجزح والجزر والجزع والجزم أخوات في معنى القطع^(٨) .

حتى قال في التقاء المضعف الثلاثي والرابع من نحو قَشَّ وقشقش، وبشَّ وبشيش: «قَشَّ من مرضه بمعنى تقشقش ، وما أرى من تكثُر التقاء

(١) الكشاف ١/١٤٦.

(٢) الفائق ١/٥٠٨.

(٣) الفائق ١/٥٥٩.

(٤) الفائق ١/٥٩٨.

(٥) الفائق ٢/١٩.

(٦) الفائق ٢/١١٠.

(٧) الفائق ٢/٣٩٢.

(٨) الفائق ٢/٤٣٢.

مضاعف الثلاثي والرابع يكاد يستهويني إلى الإيمان بمذهب الكوفيين فيه لو لا تَنْمُر أصحابنا وتشددهم»^(١).

ومذهب الكوفيين في ذلك أنهما من أصل واحد ، في حين يقول البصريون هما أصلان مختلفان^(٢).

٢ - تقليل الكلمة على أوجه متعددة والنظر في الأوجه المحتملة:

جاء في (الفائق): «العَبِّيَّةُ: الْكِبْرُ ، وَلَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ (فُعَيْلَةً) أَوْ (فُعُولَةً) ، فَإِنْ كَانَتْ فُعَيْلَةً فَهِيَ مِنْ بَابِ عَبَابِ الْمَاءِ ، وَهُوَ زَخِيرَهُ وَارْتِفَاعُهُ . . . وَيُجُوزُ أَنْ يَكُونَا فُعُولَةً مِنْ الْعَبَابِ وَالْأَبَابِ ، إِلَّا أَنَّ الْلَامَ قَلَبَتْ يَاءَ كَمَا فِي تَقَضِيَ الْبَازِي . . . وَإِنْ كَانَتْ - أَعْنِي العَبِّيَّةَ - فُعُولَةً فَهِيَ مِنْ عَبَابٍ إِذَا هِيَاهُ ؛ لَأَنَّ الْمُتَكَبِّرَ ذُو تَكْلُفٍ وَتَعْبَةٍ ، خَلَافُ مَنْ يَسْتَرِسْ عَلَى سُجِيَّتِهِ وَلَا يَتَصْنَعُ»^(٣).

وجاء فيه: «الثَّنْوَةُ: الْمَفَازَةُ . . . وَتَأْوِهَا أَصْلُ وَوْزَنِهَا فَعُولَةُ ، وَلَوْ زَعَمَ زَاعِمٌ أَنَّهَا تَفْعُلَةُ كَالثَّهَلُكَةِ وَالثَّدَمُلَةِ مِنْ نَافَتْ تَنُوفَ إِذَا طَالَتْ وَارْتَفَعَتْ لَرَدَّ زَعْمَتِهِ أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا أَنْ حَقَّهَا لَوْ كَانَتْ كَمَا كَمَا زَعَمَ أَنْ تَصْحُّ كَمَا صَحَّتِ التَّدُورَةِ لِكَوْنِ الزَّنَةِ وَالْزِيَادَةِ مُوْجَدَتِينَ فِي الْفَعْلِ . وَالثَّانِي قَوْلُهُمْ: تَنَافِئُ تُنْفُ أَيْ بَعِيدَةُ وَاسِعَةُ الْأَطْرَافِ»^(٤).

وجاء فيه في قول مسعود بن عمرو: أَطَرَقْتَ عِرَاهِيَّةً أَمْ طَرَقْتَ بَدَاهِيَّةً؟.

«قيل: أصله عرائية بإضافة العراء إلى ياء المتكلم وهاء السكت ،

(١) الفائق ٢/٣٥٠.

(٢) الفائق ١/٩٢.

(٣) الفائق ٢/١٠٦ - ١٠٧.

(٤) الفائق ٢/١٠٩ ووجه الاستدلال في قولهم (تنافى) أنه لو كانت المدة أصلية لقولهم تنافى كمفاؤز وقلبها همزة معناه زيادتها كعجز عجائز وقلوص قلائص.

فأبدلت الهمزة هاء . . . وفيه وجهاً آخران: الوجه الأول أن تكون مصدراً على فعالية من عراه يعروه إذا زاره ، فأبدلت واوه همزة ثم الهمزة هاء ، وإنما فعل هذا ليزاوج داهية . . . والوجه الثاني أن تكون (عزاهية) بالزاي مصدرأً من عَزِّه يعَزِّه وهو عَزِّه إذا لم يكن له أَرب في الطرب ، ومعناه: أطربت بلا أرب ولا حاجة أَصَابْتُك داهية أَحْوَجْتُك إلى الاستغاثة؟^(١) .

وجاء فيه (تفئة) و(تفيئه): «وتاؤها لا تخلو من أن تكون مزيدة أو أصلية ، فلا تكون مزيدة والبنية كما هي من غير قلب ؛ لأن الكلمة معللة ، مع أن المثال من أمثلة الفعل ، والزيادة من زوائد ، والإعلال في مثلها ممتنع . ألا ترى أنك لو بَنَيتَ مثال تضرب أو تكرم اسمين من البيع لقلت تَبَيَّعَ وَتَبَيَّعَ من غير إعلال . . . فلو كانت التفيئة تَفعْلَة من الفيء لخرجت على وزن تهيئة ، فهي إذن لولا القلب فعلية لأجل الإعلال»^(٢) .

وجاء فيه في (المطبوب) بمعنى المسحور قال: «وله محملاً: أحدهما أنه مما يستعمل فيه الحذق والمهارة ، من قولهم: فحل طب ، ورجل طب بالأمور ماهر بها . والثاني أنه قيل للمسحور: مطبوب ، على سبيل التفاؤل ، كما قيل للديع سليم ، أي أنه يُطَبُّ ويُعالِجُ فيبراً»^(٣) .

وجاء فيه: «الخُتْرُوانة: وهي الكِبْرُ ؛ لأنها تغير عن السمت الصالح وزنها، فُعلوانة ، ويحتمل أن يكون فُعلانة من الخَرْو ، وهو القهر والإذلال»^(٤) .

٣ - الرجوع إلى الأصل عند النظر في الاشتقاد:

جاء في (الفائق) في قولهم (ثبره الله): «ثبره الله ثبراً وَتُبُوراً إذا أهلكه

(١) الفائق ٢ / ١٤٠ .

(٢) الفائق ٢ / ٣٠٦ .

(٣) الفائق ٢ / ٧٦ .

(٤) الفائق ١ / ٣٧٣ .

وقطع دابره... والأصل فيه الشّرة ، وهي تراب شبيه بالثّورة يكون بين ظهري الأرض إذا بلغه عرق النّخلة وقف ولم يسر فيه فضعفـت»^(١).

وجاء فيه في قول ابن مسعود رضي الله عنه: (إن طول الصلاة وقصر الخطبة مئنة من فقه الرجل المسلم): «مئنة - وحقيقة أنها مفعولة من معنى (إن) التأكيدية غير مشتقة من لفظها؛ لأن الحروف لا يشتق منها. وإنما ضمنت حروف تركيبها لإيضاح الدلالة على أن معناها فيها. كقولهم: سألك حاجة فلا ليت فيها إذا قلت: لا لا. وأنعم لي فلان إذا قال: نعم. والمعنى: مكان يقول القائل: إنه كذا. ولو قيل: اشتقت من لفظها بعد ما جعلت اسمًا كما أعربت ليت ولو ونونـتا في قوله * إن لوًّا وإن ليـتا عنـاء * كان قولاً»^(٢).

وفي (تاج العروس) أن الأزهري قال: «فلان مئنة عند اللحياني مبدل الهمزة فيها من الظاء في المظنة لأنـه ذكر حروفاً تعاقب فيها الظاء الهمزة مثل قولـهم: بـيت حـسن الـأـهـرـةـ وـالـظـهـرـةـ وـقـدـ أـفـرـ وـظـفـرـ أـيـ وـثـبـ»^(٣).

وهو أـسـوـغـ من قولـ الزـمـخـشـريـ لـوـلـاـ أـنـهـ لـاـ عـلـاقـةـ بـيـنـ الـظـاءـ وـالـهـمـزـةـ.

وفي (الكساف) في قوله تعالى: ﴿مُذَبَّذِينَ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ١٤٣]: «وعن أبي جعفر مدبـذـينـ بالـدـالـ غـيرـ المعـجمـةـ ، وـكـأنـ المعـنىـ: أـخـذـ بـهـمـ تـارـةـ فـيـ دـبـةـ . . . وـالـدـبـةـ الطـرـيقـةـ»^(٤).

وفي (الكساف) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]: «الاستهزـاءـ: السـخـرـيـةـ وـالـسـخـفـافـ ، وـأـصـلـ الـبـابـ الـخـفـةـ مـنـ الـهـزـءـ وـهـوـ

(١) الفائق ١/١٤٣.

(٢) الفائق ١/٤٩.

(٣) تاج العروس (أن).

(٤) الكـسـافـ ١/٤٣٢ـ.



القتل السريع ، وهزأ يهزأ: مات على المكان. عن بعض العرب: مشيت فلغيت فظننت لأهزأنّ على مكاني . وناقته تهزأ به: أي تسرع وتحف»^(١). فهو يرجع إلى الاستعمال الأول للكلمة.

في حين نرى الطبرى مثلاً يكتفى في نحو ذلك بالمعنى العام المتداول فيقول في الآية نفسها: «أجمع أهل التأويل - لا خلاف بينهم - على أن معنى قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ إنما نحن ساخرون»^(٢).

ولم يذكر أصل الكلمة كما صنع الزمخشري .

وقال في قوله تعالى: ﴿شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأنفال: ١٣]: «المشاقة مشتقة من الشق؛ لأن كلا المتعادين في شق خلاف شق صاحبه . وسئللت في المنام عن اشتقاد المعاداة فقلت: لأن هذا في عدوة وذاك في عدوة ، كما قيل: المخاصمة والمشاقة؛ لأن هذا في خصم أي في جانب ، وذاك في خصم»^(٣) .

وفي (جامع البيان): «ومعنى قوله: ﴿شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ فارقووا أمر الله ورسوله وعصوهما وأطاعوا أمر الشيطان»^(٤) .

ولم يذكر الأصل الذي أخذت منه الكلمة .

ونحو ذلك ما جاء في (الكساف) في قوله تعالى ﴿بَعُوضَةً فَمَا فَوَّقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦] قال:

«واشتقاد البعوض من البعض وهو القطع كالبعض والغضب . . . والبعوض في أصله صفة على فعل كالقطع»^(٥) .

(١) الكشاف ١/١٤٣.

(٢) جامع البيان ١/١٣١.

(٣) الكشاف ٢/٨.

(٤) جامع البيان ٩/٢٠٠.

(٥) الكشاف ١/٢٠٥.

ولم يشرح الطبرى معنى البعوضة واشتقاقها واكتفى بالفهم العام لها^(١). ونحو ذلك ما جاء في (الكساف) أيضاً في قوله تعالى: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُم﴾ [يوسف: ٩٢] قال: «لا تأنيب ولا عتب. وأصل التثريب من الترب ، وهو الشحم الذى هو غاشية الكرش ، ومعناه: إزالة الترب ، كما أن التجليد والتقرير إزالة الجلد والقرع ؛ لأنه إذا ذهب كان ذلك غاية الهزال والعجف الذى ليس بعده ، فضرب مثلاً للتقرير الذى يمزق الأعراض ويذهب بماء الوجه»^(٢).

وفي (جامع البيان): «لا ثثريب عليكم: لا تعير عليكم ولا إفساد لما بينكم وبينكم من الحرمة وحق الأخوة»^(٣).
ولم يذكر أصل الكلمة.

وربما اختلف التعليل في أصل الكلمة واشتقاقها. جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩]: «وميسير: القمار ، مصدر من (يسراً) ، كالموعد والمرجع من فعلهما ، يقال: يسرته إذا قمرته ، واشتقاقه من اليسر ؛ لأنه أخذ مال الرجل بيسير وسهولة من غير كدٍ ولا تعب ، أو من اليسار ؛ لأنه سلب يساره»^(٤).

وفي (جامع البيان): «وأما الميسير فإنها المفعل ، من قول القائل: (يسراً لي هذا الأمر) إذا وجب لي ، فهو يسر لي يسراً وميسراً. واليسار الواجب بقداح وجوب ذلك ، أو فتاحة أو غير ذلك. ثم قيل للمقامر ياسر ويسراً . . . وقيل للقمار ميسراً»^(٥).

(١) انظر جامع البيان ١/١٧٧ - ١٨٠.

(٢) الكشاف ٢/١٥٣.

(٣) جامع البيان ج ١٣/٥٦.

(٤) الكشاف ١/٢٧٢.

(٥) جامع البيان ٢/٣٥٦.

وفي (الكساف) في قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥]: «رمضان: فإن قلت: لِمَ سمي شهر رمضان؟ قلت: الصوم فيه عبادة قديمة، فكأنهم سموه بذلك لارتماصهم فيه من حر الجوع ومقاساة شدته»^(١).

وفي (جامع البيان): «وأما رمضان فإن بعض أهل المعرفة بلغة العرب كان يزعم أنه سمي بذلك لشدة الحر الذي كان يكون فيه حتى ترمض فيه الفصال»^(٢).

وذكر الجوهرى نحو ذلك ، قال: «يقال إنهم لما نقلوا أسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بالأزمنة التي وقعت فيها فوافق شهر رمضان أيام رمضان الحر فسمى بذلك»^(٣).

وربما اقتربا في التعليل ، جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩]: «وسميت خمراً لتغطيتها العقل والتميز ، كما سميت سكرأ لأنها تسكرهما ، أي تحجزهما»^(٤).

وفي (جامع البيان): «والخمر كل شراب خامر العقل فستره وغطى عليه ، وهو من قول القائل: خمرت الإناء ، إذا غطنته»^(٥).

وفي (الكساف) في قوله تعالى: ﴿عُتْلٌ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٌ﴾ [القلم: ١٣]: «زنيم: دعي... والزنيم من الزنمة وهي الهنة من جلد الماعز تقطع فتخلّى معلقة في حلقتها لأنها زيادة معلقة بغير أهله»^(٦).

(١) الكشاف ١/٢٥٥.

(٢) جامع البيان ٢/١٤٤.

(٣) الصحاح (رمضان) ، المزهر ١/٢٢٠.

(٤) الكشاف ١/٢٧٢.

(٥) جامع البيان ٢/٣٥٦.

(٦) الكشاف ٣/٢٥٧.

وفي (جامع البيان): «والزنيم في كلام العرب: المُلْصَقُ بالقوم وليس منهم . . . عن سعيد بن جبير قال: الزنيم الذي يعرف بالشر كما تعرف الشاة بزنتها»^(١).

٤ - اجتهاده:

كان أبو القاسم الزمخشري يجتهد ويقول برأيه ولا يذهب إلى التقليد إلا أن يقتنع بقول من سبقه.

جاء في (الفائق) في كلمة (فند): «وعندي وجه ثالث ، وهو أن يكون التفنيد بمنزلة التضمير من الفند وهو الغصن المائل»^(٢).

وفي (الفائق) في كلمة (عرجم) في الأثر: «قضى رضي الله عنه (عمر) إذا اعرنجم بقلوص»:

«تفسيره في الحديث (فسد) ولا تعرف حقيقته ، ولم يثبت عن أهل اللغة سمعاً ، والذي يؤدي إليه الاجتهاد أن يكون معناه جسا وغلظ ، من قولهم للناقة الشديدة الغليظة: عُلْجوم وعُرْجوم»^(٣).

وفي (الفائق): «حيري دهر ، أي: أبداً . . . وعندي أن اشتقاقه من قولهم: حира بهذا الموضوع ، أي أقيموا»^(٤).

وفي (الخصائص): «حيري دهر ، أي: امتداد الدهر ، وهو من الحيرة ، لأنها مؤذنه بالوقوف والمطاولة»^(٥).

(١) جامع البيان ج ٢٩ ص ٢٥.

(٢) الفائق ٢/٣٠٠.

(٣) الفائق ٢/١٣٦ وانظر (الصحاح) فإنه لا توجد فيه (عرجم) وإنما فيه (علجم والعلجم). وجاء في (لسان العرب) بعد ما ذكر قول الزمخشري: «وقيل: إنه أحر نجم بالحاء ، أي تقبض ، فحرفه الرواة».

(٤) الفائق ٢/٨٠.

(٥) الخصائص ٣/٣٢٧.

وفي (السان العرب): «حيري دهر: والكل من تحيير الدهر وبقائه»^(١).

وفي (الفائق): «المضافة: الملاسة والمداخلة... وهو عندي مفاعة من الضفر وهو الأفر (العدو)»^(٢).

وفي (الفائق) أيضاً: «الدُّخْسَمَانُ وَالدُّخْمَسَانُ: الأسود في سِمَنَ وَحَدَارَة... ولو قيل: إن الميم زائدة لما في تركيب (دحس) من معنى الخفاء... لكان قوله»^(٣).

وفي (الكساف) في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَّكُفُرُونَ﴾ [مريم: ٨٢]: «وفي محتبب ابن جني (كلا) بفتح الكاف والتنوين ، وزعم أن معناه: كلّ هذا الرأي والاعتقاد كلاً.

وللقائل أن يقول: ان صحت هذه الرواية فهي كلاً التي هي للردع ، قلب الواقف عليها ألفها نوناً كما في قواريرا»^(٤).

٥ - التعليل:

كان أبو القاسم في أثناء دراساته للألفاظ وشرحه لها يُعلّلُ ويكثر من التعليل حتى يكون ظاهرة بارزة في بحوثه ، ومن ذلك ما جاء في (الفائق): «البُّتَّيراء: اسم للشمس في أول النهار قبل أن يقوى ضؤها ويغلب ، كأنها سميت بالبُّتَّيراء مصغرة لتناصر شعاعها عن بلوغ تمام الإضاءة والإشراق وقلتها»^(٥).

(١) لسان العرب (حير) ٤/٢٢٦.

(٢) الفائق ٢/٦٦.

(٣) الفائق ١/٣٨٧.

(٤) الكشاف ١/٢٩١ ، وانظر المغني ١/١٩٠.

(٥) الفائق ١/٥٧.

وجاء فيه: «الحَذْفُ: ضأن سود جرد صغار تكون باليمن... كأنها سميت حذفًا، لأنها ممحوقة عن مقدار الكبار. ونظيره قولهم للقصير: حُطَاطُ ، قيل: لأنه حُطٌّ عن مقدار الطويل»^(١).

وفيه: «المُرْمَلُ الذي نفذ زاده فرقَتْ حاله وسُخِفتْ ، من الرمل وهو نسجٌ خفيفٌ ، ومنه الأرملة لرقة حالها بعد قييمها»^(٢).
وفيه تسمية الناقة المسنَة بالناب لطول نابها^(٣).

وفي (الفائق): «خشاش الأرض: هوامها، الواحدة خشاشة ، سميت بذلك لاندساسها في التراب ، من خشَّ في الشيء إذا دخل فيه»^(٤).

وفيه: «الدَّبْرُ: النحل ، ويمكن أن يجعل اشتقاده من التدبير لما في عمله من النيقة»^(٥).

وفيه: «أبدعت الراحلة إذا انقطعت عن السير لكلايل أو ظَلَع . جعل انقطاعها عما كانت مستمرة عليه من عادة السير إبداعاً منها ، أي: إنشاء خارج عما اعتيد منها وألف»^(٦).

وكان يرى أن هناك ملاحظة خاصة قد يلحظها العرب في إطلاق الكلمة واحتقادها من نحو اشتقاد الغربة من الغراب. جاء في (المستقصى في أمثال العرب):

«غراب - ليس في الأرض بارح ولا نطيح ولا قعيد ولا عصب

(١) الفائق ١/٢٤٧.

(٢) الفائق ١/٧٨.

(٣) الفائق ١/١٩٢.

(٤) الفائق ١/٣٤٤.

(٥) الفائق ١/٣٢٧.

(٦) الفائق ١/٦٧.

ولا شيء مما يتشاءمون به إلا والغراب عندهم أنك ، واشتقو من اسمه الغربة»^(١).

وفيه في المثل (أحمق من رحمة): «سار المثل بحمقها لعيّها وتتبعها العذرات ، ويزعمون أنها قيل لها: انطقي بعد طول سكوتها فقالت: قوله قوه ، وهي العذرة بالفارسية ، وقد اشتقو من اسمها قولهم: سقاء رحم ، ورخم يرخم إذا أنتن»^(٢).

وكاشتقاق الكروان من الكري قال: «الكري: اشتقاقه من الكري وهو النعاس ، سمي بضد ما يفعله ؛ لأنه لا ينام طول الليل جبناً»^(٣).

ويرى أن العرب قد تسمى الشيء حكاية للصوت وما يعبر عنه الآن (التسمية بالأصوات). قال في (المستقصى): «القطاة تسميتها العرب الصدوق ؛ لأن صوتها حكاية لاسمها ، تقول: قطا قطا ، قال النابغة: تدعواقطة وبه تدعى إذا نسبت يا صدقها حين تلقاها فتنتب»^(٤)

ومنه تسمية الدّرّة بالطبعية قال: «وإنما سموا الدرة بذلك نسبة لها إلى صوت وقعها إذا ضرب بها وهو طَبْ طَبْ ، ومنه طبطاب اللعب ، وقولهم: طبطب الوادي طبطبة ، وهي صوت الماء»^(٥).
ونحو قولهم حَبَطَقْطَقْ حكاية وقع سبابك الخيل»^(٦).

غير أنه قد يذهب في التعليل إلى مدى بعيد حتى يعلل كلمات أعمجية ظاناً أنها عربية ، وهذا أمر وقع فيه سائر اللغويين الأقدمين ، وخاصة

(١) المستقصى في أمثال العرب طبعة حيدر آباد الدكن - الهند ط ١ ج ١٨٣ / ١.

(٢) المستقصى ١ / ٨١ وانظر (لسان العرب) مادة (رحم).

(٣) المستقصى ١ / ٤٥ .

(٤) المستقصى ١ / ٢٠٦ .

(٥) الفائق ٢ / ٧٦ .

(٦) الفائق ٢ / ٧٦ .

بالنسبة للغات السامية ، فقد كانوا يجهلون الصلة بين اللغة العربية وأخواتها الساميات . ولو التفتوا إلى هذه الناحية لدرجت بحوثهم إلى ما يقرب من الاتمام .

ومن الألفاظ الدخيلة التي ظنها عربية فعللها وذكر اشتقاقها :

١ - ما جاء في (الفائق) في (أُرْكُون) قال : «أُرْكُون قرية : رئيسها ودهقانها الأعظم ، أَفْعُول من الركون ؛ لأن أهلها إليه يركون ، أو من الركانة ؛ لأن الرؤساء يوصفون بالوقار والرزانة في المجالس»^(١) .

وهي يونانية الأصل «أرخون وأركون Archon معناه المبتدأ والأول من كل شيء والرئيس والقائد والزعيم»^(٢) .

٢ - جاء في (الفائق) : «الأبرج . . . ومنه التبرج وهو إظهار المرأة محاسنها ، وسفينة بارجة لا غطاء عليها»^(٣) .

وفي (تفسير الألفاظ الدخيلة) : «بارجة إيطالي Fregata وهو اسم طير مائي ، سميت تلك السفينة باسمه ، قد بطل الآن استعمالها»^(٤) .

٣ - جاء في (الكشاف) في كلمة (البرج) قال : «واشتقاق البرج من التبرج لظهوره»^(٥) . علمًا بأن الكلمة يونانية Pyrgos معناه حصن^(٦) .

وقال الأستاذ بندي جوزي : برج Pyrgos ، وفي اللاتينية Pyrgos وكلاهما على ما يظهر من герمانية Byrg^(٧) .

(١) الفائق ٥٠٢/١.

(٢) تفسير الألفاظ الدخيلة ص ٢.

(٣) الفائق ٢٠/١.

(٤) تفسير الألفاظ الدخيلة ص ٦.

(٥) الكشاف ٤١٤/٢.

(٦) تفسير الألفاظ الدخيلة ص ٨.

(٧) بعض الكلمات اليونانية في اللغة العربية لبندي جوزي - مجلة مجمع اللغة العربية =



٤ - جاء في (الفائق) : «الأَسْقُفُ لِخَشُوعِهِ مِنَ الْأَسْقُفِ وَهُوَ الطَّوِيلُ^(١) المُنْحَنِيُّ»^(٢).

وفي المعرب للجواليقي أنه أَعْجَمِيٌّ مَعْرَبٌ^(٣).

وفي تفسير (الألفاظ الدخيلة) أن «أَسْقُفٌ يُونانِي Episcopos معناه في الأصل: الْمُلَاحِظُ والمُدِيرُ ، وفي عِرْفِ الْكَنِيسَةِ الَّذِي لَهُ كَمَالُ الْكَهْنُوتِ»^(٤).

٥ - جاء في (الفائق) : «بَلَانٌ: وَهُوَ الْحَمَامُ، بِزِيادَةِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ، لَأَنَّهُ يَبْلُغُ بِمَا يَهُوَ أَوْ بِعِرْقِهِ مِنْ دُخُولِهِ. وَلَا فَعْلٌ لَهُ، إِنَّمَا يُقَالُ: دَخَلْنَا الْبَلَانَاتِ»^(٥). قيل: وهي أَعْجَمِيَّةٌ بِمَعْنَى الْحَمَامِ^(٦).

٦ - جاء في (المفصل) إن واو جوهر زائدة للإلحاق^(٧).

وفي (المعرب) أنه فارسي مغرب وقد تكلمت به العرب^(٨).

٧ - جاء في (المفصل) أن سباط من (سبط)^(٩).

وفي (شفاء الغليل) أنه مغرب وهو بالفارسية بلاس آباد وقيل إنما هو شاه آباد^(١٠).

= ٣٤١ / ٣ في الألمانية Burg.

(١) الفائق ١ / ١٦٢.

(٢) المغرب ص ٣٥ ، شفاء الغليل - ٥٩.

(٣) تفسير الألفاظ الدخيلة ٣.

(٤) الفائق ١ / ١١١.

(٥) نشوء اللغة - الكرملي ٦٥.

(٦) المفصل ٢ / ١٣٣.

(٧) المغارب - الجواليقي ٩٨.

(٨) المفصل ٢ / ١٣٤.

(٩) شفاء الغليل ١٠٦.

٨ - جاء في (المفصل) أن (طومار) من (طمر)^(١).

قيل وهي معرية^(٢). وفي (تفسير الألفاظ الدخيلة) أن (طومار) صحيفه ملفوفة ، وفي التركية (طومار) معناه دفتر^(٣).

٩ - وفي (المفصل) أن (مندل) من (ندل)^(٤).

وفي (شفاء الغليل): «مندل قال في المعجم: بلد بالهند يجلب منه العود المندي ذكي الشذا»^(٥).

١٠ - وفي (المفصل) أن قلنسوة ثلاثي مزيد من (قلس)^(٦).

وفي (تفسير الألفاظ الدخيلة): «قلنسوة وقلسوة وقلوسة يوناني معناه في الأصل غطاء رأس المرأة ، وهو النصيف يعطي الإكليرس به رؤوسهم مشتقاً من Kalypto نصف الرأس أي غطاء»^(٧).

١١ - وفي (المفصل) أن كلمة (منبر) فيها الميم زائدة^(٨).

وفي (تاريخ اللغة العربية) أن (المنبر) عند الغرب مكان مرتفع في الجامع أو الكنيسة يقف فيه الخطيب أو الواعظ وقد شقه صاحب القاموس من (نبر) أي ارتفع وفي ذلك الاشتقاء تكلف. وعندنا أنه معرف (ومبر) في الحشية أي كرسي أو مجلس أو عرش^(٩). وفي (التطور النحوي) أن

(١) المفصل ٢/١٣٤.

(٢) شفاء الغليل ١٢٨ ، المغرب.

(٣) تفسير الألفاظ الدخيلة ٤٨.

(٤) المفصل ٢/١٣٤.

(٥) شفاء الغليل ١٩١.

(٦) المفصل ٢/١٣٥.

(٧) تفسير الألفاظ الدخيلة ٥٧.

(٨) المفصل ٢/١٣٣.

(٩) تاريخ اللغة - لجرجي زيدان ٧.



المنبر من الحبشية أصلها Manbar أي المقعد^(١).

١٢ - وفي (المفصل) أن كلمة قنديل رباعي مزيد من قندل^(٢).

في حين أنها كلمة لاتينية Candela معناه شمعة يستضاء بها مرادفة مصباح وسراج^(٣).

١٣ - وفي (المفصل) أن خندريس خماسي مزيد بحرف واحد^(٤).

وفي (شفاء الغيل) أنها معربة عن كنده ريش ، أي شاربها ينتف لحيته لذهب عقله. وقيل: هي رومية معربة ومعناها: العتيقة ، يقال: حنطة خندريس^(٥). وفي (المغرب) أنه رومي معرب^(٦).

وقال الأب أنسناس الكرملي: إن الكلمة (خندريس) «هي بالرومية واليونانية على السواء ، فهي بالرومية Cantharites... وهي خمرة كريمة كان يؤتى بها إلى ديار الغرب من بلاد وراء بحر الروم من عنب اسمه *Kanthalōs*^(٧).

١٤ - وفي (المفصل) أن (برنساء) رباعي مزيد^(٨).

قال الكرملي: هي آرامية^(٩).

(١) التطور النحوي لبرجشتراسر ص ١٤٦.

(٢) المفصل ١٣٦/٢.

(٣) تفسير الألفاظ الدخلية ٥٩.

(٤) المفصل ١٣٦/٢.

(٥) شفاء الغليل ٧٦.

(٦) المغرب ١٢٤.

(٧) نشوء اللغة العربية ٣٩.

(٨) المفصل ١٣٦/٢.

(٩) نشوء اللغة العربية ٦٩.

وفي (العرب) : إنها لفظة سريانية (برناشا) فعربه العرب^(١).

١٥ - جاء في (الفائق) : «الديماس هو بالفتح والكسر السَّرَب لظلمته من الليل الدامس»^(٢). من (دمس)^(٣).

وذكر الأستاذ بندلي جوزي أنها يونانية *deemōsi-on* معناه : عمومي - عام. وهو صفة لموصوف منوي وهو الحمام^(٤).

١٦ - جاء في (المفصل) أن (سيميا) من (سيم)^(٥).

وذكر الأستاذ بندلي جوزي أنها يونانية *Seemeia* معناه : العالمة السحر الكاذب^(٦).

١٧ - جاء في (الفائق) أن (المرجان) من مرج بمعنى قلق واضطراب. قال : «ومنه المرجان لأنَّه أخفُّ الحبَّ، والخفة والقلق من واحد واحد»^(٧).

وفي (تفسير الألفاظ الدخلية) أن «مرجان في اليونانية Margaron وفي اللاتينية Margarita معناه لؤلؤ ودرّ.

أما الذي (هو عروق حمر) فيقال له في اليونانية Korallion أي المرجان»^(٨).

١٨ - جاء في (الفائق) إن الهميان الذي يجعل فيه الدرهم . . . فعلاً

(١) العرب ٤٥ وانظر تاريخ اللغة العربية - لجرجي زيدان ٤١.

(٢) الفائق ٤١١/١.

(٣) المفصل ١٣٤/٢.

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية ٣٤٢/٣.

(٥) المفصل ١٣٥/٢.

(٦) مجلة مجمع اللغة العربية ٣٤٣/٣.

(٧) الفائق ٢٠/٣.

(٨) تفسير الألفاظ الدخلية ٩٨ ، مجلة مجمع اللغة العربية - لبندلي جوزي ٣٤٨/٣.

من همی ؛ لأنه إذا أفرغ همی بما فيه^(١) .

قيل : هو فارسي معرب معناه : كيس الراهم ، وكان الناس قدِيماً يتنطقون به^(٢) .

١٩ - جاء في (مقدمة الأدب) : «العصا إذا طالت قليلاً واستظرر بها الراعي والأعرج والشيخ وغيرهم فهي العصا ، فإذا استظرر بها المريض والضعف فهي المنسأة»^(٣) .

وفي (الإتقان) أن المنسأة : العصا بلسان الحبشة^(٤) .

٢٠ - جاء في (الكشاف) أن (صلّى) حقيقته من حرّك الصلوين ؛ لأن المصلي يفعل ذلك في رکوعه وسجوده^(٥) .

قيل : وهي سريانية : «صلى الرجل : دعا وأقام الصلاة مبتهاً إلى ربِه ، فعل سرياني بحت ، والاسم الصلوة Sloutho ، وبالواو لا بالألف كتبت في أقدم نسخ القرآن»^(٦) .

وتوافق اللغة الأكديّة السريانية بهذه اللفظة صلّى Sullu^(٧) .

٢١ - جاء في (الكشاف) أن (اليّم) هو البحر الذي لا يدرك قره ،

(١) الفائق ٣٨٥ / ١.

(٢) شفاء الغليل ٢٠٧ ، المعرب ٣٤٦ ، تفسير الألفاظ الدخلية ٧٥.

(٣) مقدمة الأدب ٧٠.

(٤) الإتقان - للسيوطى ١٤٠ / ١.

(٥) الكشاف ١ / ١٠٠.

(٦) الألفاظ السريانية في المعاجم العربية - للبطريوك مار أغناطيوس مجلة المجمع العلمي العربي - دمشق المجلد ٢٤ ج ٢ / ١٧٣.

(٧) حاشية على مجلة المجمع السابقة ، رقم (١) في الصفحة المذكورة من العدد نفسه ١٧٣ / ٢.

وقيل : هو لُجَّةُ البحر ومعظم مائه ، واشتقاقه من التيمم ؛ لأن المستنفعين به يقصدونه^(١).

وفي (المغرب) أن (اليم) هو البحر بالسريانية والكلدانية^(٢).

٢٢ - جاء في (المستقصى في أمثال العرب) أن «الدمية هي الصورة المُنْقَشَة ، قيل : إن اشتقاها من الدم لحرمة في نقوشها»^(٣).

قيل هي عبرانية (دموت) معناه مشابهة ثم صورة لأنها تشبه الأصل^(٤).

٢٣ - جاء في (الكساف) : «السراط : الجادّة ، من سرط الشيء إذا ابتلعه ؛ لأنه يسترط السابلة إذا سلكوه ، كما سمي لقماً لأنه يلتقطهم ، والسراط من قلب السين صاداً لأجل الطاء ، كقولهم : مصيطر في مسيطر»^(٥).

قيل : هي لاتينية Strata معناه طريق مبلطة فنقلت إلى الإيطالية وإلى الجermanية Strasse وإلى الإنكليزية Street^(٦).

وهو لم يكن يصنع ذلك في جميع الألفاظ الدخيلة ، فقد كان يرجع قسماً من الألفاظ إلى أصولها غير العربية ، إلا أنها نقول : إن استقراءهم على العموم - كان ناقصاً ، وإنهم لم يعقدوا العلاقة بين العربية واللغات السامية كما فعل المحدثون.

ومما أرجعه إلى أصله أو حاول أن يرجعه إلى أصله ما جاء في

(١) الكشاف ١/٥٧١.

(٢) المغرب - للجواليقي ٣٥٥ ، تاريخ اللغة - لجرجي زيدان ص ٤٢ ، المفصل في قواعد اللغة السريانية ص ٢٥.

(٣) المستقصى ١/٦٥ وانظر الخصائص - لابن جني ٢/١٣٢.

(٤) تفسير الألفاظ الدخيلة ٢٩.

(٥) الكشاف ١/٥٣ - ٥٤.

(٦) تفسير الألفاظ الدخيلة ٣٤.



(الفائق) : السجسلاط أي الياسمين ، قال : وقيل : الكلمة رومية^(١) .

وجاء فيه قول النجاشي للصحابة : «امكثوا فإنكم سيوم». قال : تفسيره في الحديث الأمان ، أي أنت آمنون ، وهي كلمة حبشية^(٢) .

و فيه : «الإنجيل إفعيل من نجل إذا ثار واستخرج لأنه به ما يستخرج من علم الحلال والحرام ونحوهما. وقيل : هو أعجمي ويعضده قراءة الحسن بفتح الهمزة ؛ لأن هذه الزنة ليست في لسان العرب»^(٣) .

و فيه : الصليان - نبات - الكلمة رومية^(٤) .

و فيه في قولهم : «سُوق البرق الكسير» : «البرق هو الحمل ، تعريب بَرَّه»^(٥) .

و فيه : «بهرج - الباطل الرديء... . وهي كلمة فارسية قد استعملها العرب وتصرفا فيها»^(٦) .

و فيه : قطع أبدوج سرجه .

قال : هو اللبد كأنها كلمة أعجمية^(٧) .

و فيه (البريد) : «في الأصل البغل ، وهي كلمة فارسية أصلها بُرِيدَه دُمْ : أي محدود الذنب ؛ لأن بغال البريد كانت محدودة الأذناب ،

(١) الفائق ١/٥٧٣ ، شفاء الغليل ١٢٠ .

(٢) الفائق ١/٦٣٠ ، (شفاء الغليل) ص ١٢٢ نقلها عن الفائق .

(٣) الفائق ١/٦٧٦ ، في (التطور النحوي) لبرجشتراسر ص ١٥٤ أنها يونانية دخلت عن طريق الحبشية ، (شفاء الغليل ١٢) .

(٤) الفائق ٢/٣٧ .

(٥) الفائق ١/٨٦ ، وانظر المعرب ٤٥ .

(٦) الفائق ١/١٢٢ وانظر شفاء الغليل ٣٤ .

(٧) الفائق ١/٧١ .

فعرّبت الكلمة وخففت ، ثم سمي الرسول الذي يركبه بريداً ، والمسافة التي بين السكتين بريداً^(١).

وذكر الأب مرمرجي الدومنكي أصل كلمة بريد فقال: «أول لغة ظهر فيها معنى الفصل والإسراع والإرسال هي الأكديّة ، وأما Pered العبرية الدالة على البغل فقد أطلقت على هذا الحيوان لسرعته في السير.

في الأكديّة Paradu اهتز... عجل أسرع وPiridu أو Puridu سريع ، مستعجل ، ساع ، رسول.

ويرى أن اللفظة سامية ، ومنها تطرقت إلى العبرية والعربية والسريانية ، ومن اللغات السامية انتقلت إلى الألسنة الآرية كالفارسية واليونانية واللاتينية ، ومن اللاتينية دخلت اللغات الجermanية والقلطية وغيرها^(٢).

وجاء في (الكشاف) في (المسيح) قال: «وأصله مسيحا بالعبرانية ، ومعناه: المبارك ، و(عيسى) معرب من إيشوع ومشتقهما من المصح والعيس كالرقم في الماء»^(٣).
ونكتفي بهذا على سبيل التمثيل.

(١) الفائق ١/٧٥ وانظر تفسير الألفاظ الدخلية ص ٩ أنها من بردن أي حمل.

(٢) تحقيقات معجمية - للأب مرمرجي الدومنكي - مجلة المجمع العلمي العربي المجلد ٢٤ ج ٥٣ - ٥٨ .

(٣) الكشاف ١/٣٢٣ .

وانظر أيضاً على سبيل المثال: الكشاف ٢/٤٣٥ (القسطاس) ، مقدمة الأدب ٥٩ (النشا) ، ربيع الأبرار ١٠٧/١ (دقن) ، الفائق ١/٥٤ (أياب) ، الفائق ١/٣١ (الإسبدون) ، الفائق ١/٤٦ (الأنك) ، الفائق ١/٤٠٧ (الجبت) ، الفائق ٢/١٥ (الصير) ، الفائق ١/٣٤٠ (السراويل) ، الفائق ١/٧٣ (بذج ، باذق) ، الفائق ١/٥٠٦ (البرسام) ... إلخ.



من هذا نرى أنه كما وهم في طائفة من الألفاظ فعدّها عربية الأصول وهي دخيلة أرجع قسمًا من الألفاظ إلى أصولها التي أخذت منها.

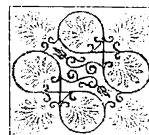
وهذا الوهم عام عند اللغويين لا سيما القدامى. قال الأستاذ صبحي الصالح: «ونلاحظ هنا شيئاً جديراً بالاهتمام . . . هنالك ألفاظ أعجمية معرفة لا يلبث جامعو القواميس أن يجعلوها من عناصر اللغة نفسها»^(١).

وقال الأستاذ برجشتراسر: «ومن هنا نرى أن أكثر ضلالات النحوين واللغويين القدماء نشأ من جهلهم باللغات السامية ، على أن بعضها كان شائع الاستعمال عندهم»^(٢).

* * *

(١) دراسات في فقه اللغة ص ٣٤٢. وانظر (معامز المعاجم العربية) للأب أنساتس الكرملي - مجلة المقتطف سبتمبر ١٩١٧ المجلد ٥١ / ٣ - ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٢) التطور النحوي ص ٣٣.



البَابُ السِّلَّيْنِ

مذهب النحو ونماذج من دراساته

مذهب النحو

أبو القاسم الزمخشري من النحويين المتأخرین ، ولد ونشأ بعد تکامل وانهاء طبقات النحويين البصريين والکوفيين بقرنین من الزمان ، إذ من المعلوم أن آخر من يذكر في طبقات النحويين البصريين أبو العباس محمد ابن يزيد المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ ، وأخر من يذكر في طبقات النحويين الكوفيين نده أبو العباس بن يحيى ثعلب المتوفى سنة ٢٩١ هـ ، وأن الزمخشري ولد في سنة ٤٦٧ هـ ، وتوفي سنة ٥٣٨ هـ ، ولذا يعد من النحويين المتأخرین .

وقد أطلق قسم من الباحثين على التطور النحوی الذي كان في بغداد وعلى رجاله بعد رجال الطبقتين اسم المدرسة البغدادية ونحوة بغداد .

فهم يعنون بنحوة بغداد من نشأ في بغداد ، أو من كان نشاطه في بغداد بعد رجال طبقات البصريين والکوفيين . قال الأستاذ عبد الحميد حسن بعد أن ذكر نشاط علماء الكوفة في بغداد ثم علماء البصرة في منتصف القرن الثالث الهجري إنه «أتیح للبغدادیین بهذا أن ينظروا في المذهبین البصري والکوفي ويوازنوا بين آراء الفريقین فأنشأوا لهم مذهبًا كان أساسه المستحسن من المذهبین ، وأضافوا إلى ذلك ما عنّ لهم من آراء خاصة .

وكانوا في أول الأمر أكثر ميلاً إلى موافقة الكوفيين لمكانة نحاة الكوفة عند الخلفاء كما تقدم ، ولكنهم اتبعوا المذهب البصري في كثير من المسائل»^(١).

وقال الأستاذ Howell إنه «يعد المبرد البصري (المتوفى سنة ٢٨٥هـ) وثعلب الكوفي (المتوفى سنة ٢٩١هـ) آخر ممثلين للمدرستين ، وقد سكن هذا العالمان المتنافسان بغداد... وكان اندماج تعاليم المدرستين في الجيل التالي من النحويين الذين أسسوا مدرسة بغداد»^(٢).

وذكر الدكتور مهدي المخزومي أن المذهب البغدادي ليس «إلا مذهبًا انتخابياً فيه الخصائص المنهجية للمدرستين جميًعاً»^(٣).

ويذكر الدكتور محمد أسعد طلس أن مدرسة بغداد قامت بعد المدرستين البصرية والكوفية وبعد نزوح علماء المدرستين إليها... وقد ظلت المدرسة البغدادية ناشئة فترة طويلة من الزمن إلى أن تغلب المتغلبون على بلاد الخلافة الإسلامية العباسية... فضعف مدرسة بغداد بعض الضعف وظلت تصاول وتجاول معاكسات الدهر إلى أن احتلها المغول ففرقوا شمل علمائها وقضوا على كثير منهم»^(٤).

وقال الأستاذ محمد الطنطاوي إنه «بالتئام عقد الفريقين في بغداد نشأ المذهب البغدادي الذي عماده الترجيح بين الفريقين»^(٥).

ويذكر Howell أن البغداديين لم يسموا هذه التسمية لأنهم سكنوا

(١) القواعد النحوية ص ١٠٥.

(٢) عن كتاب (أبو علي الفارسي) لعبد الفتاح شلبي ص ٤٤٥.

(٣) مدرسة الكوفة ص ٧٠.

(٤) مجلة المجمع العلمي العربي المجلد ٣٠ ج ٤/٦٣١ - ٦٣٢.

(٥) نشأة النحو ص ٢٦ وانظر ص ١٤٤.

وحاضروا في بغداد وإنما لأنهم لقنوا مذهبًا جديداً مزيجاً من تعاليم المدرستين القديمتين من تفاوت وعلم في التزوع إلى إحداهما دون الأخرى.

ويرى أن المدرسة البصرية احتفظت بتعاليمها إلى أواسط القرن الرابع لأن ابن دريد عاصر المبرد لمدة اثنين وستين عاماً ظل حياً حتى سنة ٢٣٢هـ، وباستثناء هذا المعمر الذي كان البقية الباقية من مدرسة البصرة فمن خلف المبرد وثعلباً يسمون بالبغداديين كأبي بكر بن السراج ومبرمان^(١).

على أن الجدير بالذكر أن قدامى النحويين كانوا يطلقون كلمة (نحاة بغداد) أو (البغداديين) ويريدون بها الكوفيين، وذلك لأن علماء الكوفة كانوا في بغداد متصلين بالخلافة.

جاء في كتاب (مراتب النحويين) لأبي الطيب عبد الواحد اللغوي: «قال أبو حاتم: أهل بغداد حشوا عسكر الخليفة لم يكن بها من يوثق به في كلام العرب ولا من يرتضى روايته، فإن أدعى أحد منهم شيئاً رأيته مخلطاً صاحب طويل وكثرة كلام ومكابرة... وإنما هم أحدهم إذا سبق إلى العلم أن يسّير اسمًا يخترعه لينسبه إليه فيسمى الجر خفضاً، والظرف صفة، ويسمون حروف الجر حروف الصفات، والعطف النسق... ونحو هذا من التخليط»^(٢).

فهو - كما نرى - يتكلم على الكوفيين ويطلق عليهم أهل بغداد ولا شك أن هذه مصطلحات كوفية.

(١) عن كتاب أبو علي الفارسي ص ٤٤٥ وما بعدها.

(٢) مراتب النحويين ص ١٠٤.



وجاء في (سر صناعة الإعراب): «فاما قول من قال في قول تأبٍ
شّرّاً:

كأنما حثثوا حُصّا قوادمه أو أمّ حَشْفٍ بذِي شَتَّ وطُبَاق
أنه أراد: حثثوا ، فأبدلوا من الثاء الوسطى حاءً ، فمردودٌ عندنا ،
وإنما ذهب إلى هذا البغداديون . . .

فأما الحاء بعيدة من الثاء وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى
أختها . قال: وإنما حثثت أصل رباعي ، وحثثت أصل ثلاثي . . .

هذا هو الصواب وهو قول كافة أصحابنا ، على أن أبا بكر محمد بن
السري قد كان تابع الكوفيين وقال في هذا بقولهم^(١) .

فهو - كما ترى - يسميهم مرة البغداديين ثم يعود فيسميهم الكوفيين .

وجاء في (نزهة الألباء) في ترجمة أبي يوسف يعقوب بن السكري المتوفي سنة ٢٤٣ هـ: «وقال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: (ما رأيت للبغداديين كتاباً خيراً من كتاب يعقوب بن السكري في المنطق)»^(٢). فالمبرد يعد ابن السكري من البغداديين ولم يكن ثمة ببغداديون ولا مدرسة بغدادية بالمعنى الذي ذكروه آنذاك .

وجاء في (نزهة الألباء) أيضاً في ترجمة أبي الفضل العباس الرياشي المتوفي سنة ٢٥٧ هـ: «قال: رأيت رجلاً من الوراقين بالبصرة يفضل كتاب (إصلاح المنطق) لابن السكري ويقدم الكوفيين ، فقيل للرياشي وكان قاعداً في الوراقين ما كان قاله ذلك الرجل فقال: إنما أخذنا نحن اللغة من حرفة الضباب وأكلة اليرابيع ، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد وأصحاب

(١) سر صناعة الإعراب ١٩٧/١٩٨.

(٢) نزهة الألباء ١٢٣ - ١٢٤.

الكوامخ»^(١). فقد نعت ابن السكين أولًا بـبغدادياً ونعت كوفيًا مرة أخرى. ولا نرجح أن هناك مدرسة نحوية مستقلة اسمها (المدرسة البغدادية) كما ذهب إليه قسم من الباحثين ، إذ إن من المعلوم أن لكل مدرسة أساساً تقوم عليها من حيث قبول الرواية ورفضها والقياس والسماع وعمن تأخذ؟ ومن تدع من القبائل؟ كما هو معلوم في أسس مدرستي البصرة والكوفة - كما مر - فما أسس المدرسة البغدادية؟

وإن لكل من مدرستي البصرة والكوفة مصطلحات نحوية كالخض والجر ، والنتع والصفة ، والبدل والترجمة ، والظرف والصفة أو المحل ، والمنصرف والمجرى ، والمتعدى والواقع ، وواو المعية وواو الصرف ، والضمير والكلنائية والمكنى^(٢)... إلخ مما مصطلحات المدرسة البغدادية؟

إن هناك مسائل خلافية كثيرة ذكر ابن الأباري منها في كتاب (الإنصاف) (١٢١) مسألة عدا ما لم يذكره ، وما لم يذكره كثير. فما المسائل الخلافية التي تعتمد لها مدرسة بغداد؟

إن ما يذكر لمدرسة بغداد من المسائل الخلافية إنما هي مسائل قليلة جداً ، وكثير منها إن لم نقل أكثرها موافق لمذهب أهل الكوفة ، وهذا ما لا يصح أن يتقوّم به مذهب نحوي أو مدرسة نحوية.

إن أي نحوي بصري أو كوفي غنده من مخالفات مذهبه نحو هذا القدر ولا يخرجه ذلك من عداد رجال مدرسته كالكسائي والمبرد وغيرهما من رجال الطبقتين .

(١) نزهة الألباء ١٣٧ .

(٢) الرضي على الكافية ج ٢ ص ٣ ، الهمع ١/٥٦ ، ٦٨ ، الأشموني ٣/١٩٥ ، نشأة النحو ١١٩ ، مدرسة الكوفة ٢٥٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ .



إن الذي يمكن أن يقال: إنه بعد زوال رجال الطبقات نشا في بغداد من تلامذتهم أو ممن تلمسن تلامذتهم نحويون أخذوا بهذا المذهب أو ذاك أو مزجوا بينهما ، ولا يعني ذلك تشكيل مدرسة نحوية مستقلة .

وأما بالنسبة لأبي القاسم الزمخشري فقد عده الأستاذ عبد الحميد حسن من نحاة بغداد^(١) ، وكذلك الأستاذ الدكتور شوقي ضيف^(٢) .

ولست أدري كيف يُعد أبو القاسم الزمخشري من نحاة بغداد وهو لم يسكن بغداد ولم يطرقها إلا زائراً؟

فإن كان المكان يصح أن يسمَّ نحوياً بسمته فهو ليس بغدادياً ، وإن كانت الأسس التي يرجع إليها المصطلحات والمسائل الخلافية فهو ليس بغدادياً أيضاً كما أنه ليس هناك مدرسة بغدادية بهذا المعنى كما ذكرت .

إن أبا القاسم يقول بآراء البصريين ، ويعدُّ نفسه بصرياً ، ويعتمد الأسس البصرية ، ويستعمل المصطلحات البصرية . وإذا صحَّ أن تطلق لفظة (بصري) على النحاة الذين يُعدُّون من المتأخرین فهو نحوبي بصري ، علماً بأنه لم يذكر أصلاً كلمة (بغدادي) أو (بغداديين) ولم ينسب رأياً نحوياً إلى البغداديين في جميع كتبه التي بين يدي .

إننا نستطيع أن نميز وجهة نحوبي من النظر في أربعة أمور:

أ - الأسس التي يعتمدتها في البحث .

ب - المصطلحات التي يستعملها .

ج - مع من يعد نفسه أو أين ارتضى أن يضع نفسه؟

د - المسائل الخلافية .

(١) القواعد نحوية ص ١١٢ .

(٢) المدارس نحوية ص ٢٧٧ .

ولو نظرنا إلى أبي القاسم الزمخشري من خلال هذه النقاط الأربع لوجدناه يعتمد الوجهة البصرية .

أ - الأسس التي يعتمدتها في البحث:

ذكرنا في موطن سابق أن النحاة البصريين كانوا يعتمدون القبائل الفصيحة ولا يقيسون على القليل أو النادر بخلاف الكوفيين الذي أخذوا عن أعراب لانت فصاحتهم ويقيسون على القليل أو النادر بل الشاهد الواحد أيضاً .

وذكرنا أن الزمخشري كان يعتمد الأسس البصرية في ذلك كله مما يعني عن إعادة ذكره .

ب - المصطلحات النحوية:

ومن حيث المصطلحات النحوية كان يستعمل المصطلحات البصرية كالمنوع من الصرف ، الظرف ، الجر ، وال مجرورات ، النعت ، البدل ، ألقاب الإعراب والبناء ، الضمير ، ضمير الفصل ، الم التعدي واللازم . . . إلخ .

ج - مع من يعد نفسه؟

ارتضى الزمخشري لنفسه أن يكون من البصريين وأن يعد نفسه واحداً منهم .

جاء في (الفائق) أن «التبشيش بالإنسان المسرة به والإقبال عليه ، وهو من معنى البشاشة لا من لفظه عند أصحابنا البصريين»^(١) .

وجاء في (المستقصي) أن كلمة مضاض من معنى المضمضة لا من لفظها عند أصحابنا البصريين^(٢) .

(١) الفائق ١/٩٢ .

(٢) المستقصي الورقة ٣٨٩ .



وجاء في (الفائق) أن «قشّ من مرضه بمعنى تقشّش . وما أرى من تكثُر التقاء مضاعف الثلاثي والرباعي يكاد يستهويني إلى الإيمان بمذهب الكوفيين فيه لو لا تنمر أصحابنا وتشددهم»^(١) .

وجاء فيه أن «الصادق بالكسر أفصح عند أصحابنا البصريين»^(٢) .

وجاء في (المفصل) في أعمال الأول من المتنازعين : «وإليه ذهب أصحابنا البصريون»^(٣) .

وفيه أن (هلم) مركبة من حرف التنبية مع (لم) ممحوظة من (ها) ألفها عند أصحابنا ، وعند الكوفيين من هل مع أم ممحوظة همزتها^(٤) .

وفيه أن فعل الأمر «مبني على الوقف عند أصحابنا البصريين . وقال الكوفيون : هو مجزوم باللام مضمرة ، وهذا خُلْفٌ من القول»^(٥) .

وفي (المفصل) أن خبر إن ارتفاعه عند أصحابنا بالحرف وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعاً به في قوله : «زيد أخوك» ولا عمل للحرف فيه^(٦) .

وارتفاعه بالحرف هو رأي البصريين .

وفيه أن «ما قبله الكوفيون من قولهم (الثلاثة الأنوثاب والخمسة الدرام) فبمعزل عن أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء»^(٧) .

(١) الفائق ٢/٣٥٠.

(٢) الفائق ١/٣٥٢.

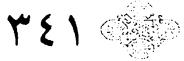
(٣) المفصل ١/٥٦.

(٤) المفصل ٢/٤٥.

(٥) المفصل ٢/١٥٠.

(٦) المفصل ١/٨٤.

(٧) المفصل ١/٢٤٤ وانظر المفصل ٢/٢٢١ (لام الابتداء) .



والذي رفض هذا الاستعمال هم البصريون.

فهو إذن يقول بآراء البصريين ويعتمدُها وارتضى لنفسه أن يكون واحداً منهم.

د - نماذج من المسائل الخلافية:

لقد مرّ من المسائل ما فيه كفاية لتبين وجهة الزمخشري النحوية ، ومع ذلك نحو ذكر جملة من المسائل الخلافية تمثياً مع ما رسمناه من منهج .

١ - المصدر أصل للفعل والمشتقات^(١) وهو رأي البصريين ، ورأي الكوفيين أن الفعل أصل لهما .

٢ - إن الأعراب أصل في الأسماء ، والفعل إنما تطفل عليه فيه بسبب المضارعة^(٢) .

وهذا رأي البصريين ، وعند الكوفيين أنه أصل في الأسماء وفي الأفعال^(٣) .

٣ - السبب الواحد لا يمنع من الصرف ، وما تعلق به الكوفيون في إجازة منعه في الشعر ليس بثبت^(٤) .

٤ - الفاعل يتأخر عن الفعل^(٥) ، وأجاز الكوفيون تقدمه عليه^(٦) .

٥ - ذكر في اجتماع الاسم غير المضاف ولقب أنه يضاف الاسم إلى

(١) المفصل ١ / ٩٤ .

(٢) المفصل ١ / ٤٢ .

(٣) ابن عقيل ١ / ٣٤ ، الأشموني ١ / ٦٠ .

(٤) المفصل ١ / ٤٤ ، الإنصاف ، المسألة ٢٦٢ / ٢٧ .

(٥) المفصل ١ / ٥١ ، ٥١ - ٦٣ .

(٦) ابن عقيل ١ / ٣٩٤ .

اللقب^(١). وعند الكوفيين أنه يجوز الاتباع في المفردین أيضاً^(٢).

٦ - ذكر أن الخبر المفرد إما أن يكون خالياً من الضمير أو متضمناً له نحو: زيد غلامك ، وعمرو منطلق^(٣).

وهذا رأي البصريين ، والكوفيون يقولون بتضمنه له مطلقاً^(٤).

٧ - قال بفعالية نعم وبئس^(٥) ، وعند الكوفيين هما اسمان^(٦).

٨ - قال إن الاسم المنصوب بكان هو خبرها^(٧) ، وعند الكوفيين هو حال^(٨).

٩ - ذكر أن الحال تكون نكرة^(٩). وعند البغداديين والكوفيين يجوز أن تكون معرفة^(١٠).

١٠ - ذكر أن الميم في (اللهم) وقعت خلفاً من (يا) النداء^(١١) ، وهذا رأي بصري لا يراه الكوفيون^(١٢).

(١) المفصل ٢٢/١.

(٢) ابن عقيل ١٠٧/١ ، الأشموني ١٣٠/١.

(٣) المفصل ٦٩/١.

(٤) ابن عقيل ١٧٨/١ ، الإنصال المسألة (٧) ٤٠/١.

(٥) المفصل ١٦٦/٢.

(٦) الإنصال المسألة (١٤) ٦١/١.

(٧) المفصل ٢٠٨/١.

(٨) الإنصال المسألة (١١٩) ٤٤١/٢.

(٩) المفصل ١٨١/١ - ١٨٢.

(١٠) ابن عقيل ٥٣٣/١ ، الأشموني ١٧٢/٢.

(١١) المفصل ١٢٩/١.

(١٢) الإنصال المسألة (٤٧) ١٩٠/١.

- ١١ - مميز (كم) الاستفهامية يكون مفرداً لا غير^(١). وهذا رأي البصريين ، والковيون يجيزون جمع تمييزها مطلقاً^(٢).
- ١٢ - ذكر صوغ اسم التفضيل وشروطه على المذهب البصري^(٣).
- ١٣ - ذكر أن (أ فعل) التعجب في (ما أ فعله) فعل^(٤) ، وهو رأي بصري ، وهو عند الكوفيين اسم^(٥) .
- ١٤ - ذكر أن ارتفاع الفعل المضارع لوقعه موقع الاسم^(٦) . وعند الكوفيين أنه ارتفع لتجريده من العوامل الناصبة والجازمة^(٧) .
- ١٥ - ذكر في الإضافة المعنوية أن يجرد لها المضاف من التعريف. وما قبله الكوفيون من قولهم (الثلاثة الأثواب والخمسة الدرام) بمعزل عن أصحابنا من القياس واستعمال الفصحاء^(٨) . وأصحابه هم البصريون^(٩) .
- ١٦ - ترجيح إعمال الثاني من المتنازعين^(١٠) وهو رأي البصريين^(١١) .
- ١٧ - فعل الأمر مبني على الوقف ، وهذا رأي البصريين. أما الكوفيون فإنهم يقولون هو مجزوم باللام مضمرة^(١٢) .

- (١) المفصل ٧٣/٢.
- (٢) الأشموني ٧٩/٤.
- (٣) المفصل ١٢٥/٢.
- (٤) المفصل ١٦٩/٢.
- (٥) الإنصال المسألة (١٥) ٧٤/١.
- (٦) الفيروزج ص ٦٧.
- (٧) الإنصال المسألة (٧٤) ٢٨٨/٢.
- (٨) المفصل ١/٢٤٤ ، الفائق ١/٦١.
- (٩) الأشموني ١٨٧/١.
- (١٠) المفصل ١/٥٦.
- (١١) الإنصال المسألة (١٣) ٥٧/١.
- (١٢) المفصل ١٥٠/٢.

- ١٨ - (ما) الحجازية تعمل عمل ليس^(١) ، وهو رأي البصريين . والkovيون لا يقولون بإعمالها^(٢) .
- ١٩ - خبر (إن) مرتفع بالحرف ، وهو رأي البصريين . والkovيون يقولون هو مرتفع بما كان مرتفعاً به قبل دخول الحرف^(٣) .
- ٢٠ - لا يقع (كل) و(أجمعون) تأكيداً للنكرات ، خلافاً للكوفيين^(٤) .
- ٢١ - (هلم) مركبة من حرف التنبية مع لم ممحوظة من (ها) ألفها وعند الكوفيين مركبة من (هل) مع (أم) ممحوظة همزتها^(٥) .
- ٢٢ - ليس المضعف الرابع من المضعف الثلاثي نحو: قشّ وقشّقش ، وغضّن وغضبغض . وهذا رأي البصريين ، أما الكوفيون فيقولون بذلك^(٦) .
- ٢٣ - حق الموصوف أن يكون أخصّ من الصفة أو مساوياً لها ، ولذلك امتنع وصف المعّرف باللام بالمبهم^(٧) . وهذا رأي البصريين^(٨) .
- ٢٤ - ذهب إلى أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف^(٩) . وهو رأي البصريين ، وأجاز الكوفيون ذلك^(١٠) .

(١) المفصل ١/٩١.

(٢) الإنصال المسألة ١١٩/٢ . ٤٤١.

(٣) المفصل ١/٨٤.

(٤) المفصل ٢/٥ ، الإنصال المسألة ٦٣/٢ . ٢٣٩.

(٥) المفصل ٢/٤٥.

(٦) الفائق ٢/٣٥٠ ، ٢/٢٢٨ .

(٧) ابن يعيش ٣/٥٨.

(٨) الأشموني ٣/٦١.

(٩) المفصل ١/٢٩١-٢٩٢ .

(١٠) الإنصال المسألة ٦٠/١ . ٢٢٥.



- ٢٥ - الفعل الواقع بعد (إن) المكسورة المخففة يجب أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، وجوز الكوفيون غيره^(١).
- ٢٦ - ذكر أن الفعل المضارع يتتصب بأن مضمرة بعد حتى^(٢) وليس بالحرف نفسه كما ذهب إليه الكوفيون^(٣).
- ٢٧ - وذكر أن الفعل المضارع يتتصب بأن مضمرة بعد اللام^(٤) وليس بالحرف خلافاً للكوفيين^(٥).
- ٢٨ - وأنه يتتصب بأن مضمرة بعد واو الجمع لا بها كما ذهب إليه الكوفيون^(٦).
- ٢٩ - وأنه يتتصب بأن مضمرة بعد الفاء لا بها^(٧) كما يذكر الكوفيون^(٨).
- ٣٠ - ذهب إلى أنه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ نحو (تميمي أنا) وذهب الكوفيون إلى منع ذلك^(٩).
- ٣١ - اسم لا النافية للجنس المفرد مبني^(١٠) وليس معرباً ، خلافاً للكوفيين^(١١).

(١) المفصل ٢ / ١٩٠.

(٢) المفصل ٢ / ١٣٩.

(٣) الإنصاف المسألة (٨٣) ٢ / ٣١٤.

(٤) المفصل ٢ / ١٣٩.

(٥) الإنصاف المسألة (٧٩) ٢ / ٣٠٣.

(٦) المفصل ٢ / ١٣٩.

(٧) الإنصاف المسألة (٧٥) ٢ / ٢٩١.

(٨) المفصل ٢ / ١٣٩.

(٩) الإنصاف المسألة (٧٦) ٢ / ٢٩٣.

(١٠) ابن يعيش ١ / ٩٢ ، الإنصاف المسألة (٩) ١ / ٤٦.

(١١) ابن يعيش ٢ / ١٠١.

٣٢ - ذهب إلى أن أسماء الأفعال أسماء^(١)، وهي عند الكوفيين أفعال^(٢).

٣٣ - أفعال القلوب تنصب الجزءين على المفعولية^(٣) ، والثاني عند الكوفيين ينتصب على الحال^(٤).

٣٤ - (رب) حرف جر^(٥) وليس اسمًا كما ذهب إليه الكوفيون^(٦).

٣٥ - لا تجتمع لام الابتداء إلا (إنّ) المكسورة ولا تقع في خبر لكن^(٧) كما يذهب الكوفيون^(٨).

٣٦ - لا تؤكّد النون الخفيفة فعل الاثنين وجماعة الإناث^(٩) ، وأجاز ذلك الكوفيون^(١٠).

٣٧ - الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ^(١١) ، وذهب الكوفيون إلى أنه مرفوع بـ لولا^(١٢).

٣٨ - ناصب الاسم المشغول عنه فعل مقدر يفسره المذكور^(١٣) ،

(١) الإنصاف المسألة (٥٣) / ١٢٠٣.

(٢) ابن يعيش .٤٥ / ٤.

(٣) الأشموني .٣ / ٩٥.

(٤) ابن يعيش .٧٨ / ٧.

(٥) الإنصاف المسألة (١١٩) / ٢٤٤.

(٦) ابن يعيش .٨ / ٢٦ ، الإنصاف المسألة (١٢١) / ٢٤٨.

(٧) ابن يعيش .٨ / ٦٢.

(٨) الإنصاف المسألة (٢٥) / ١١٦.

(٩) ابن يعيش .٨ / ٣٧.

(١٠) الإنصاف المسألة (٩٤) / ٢٣٤٤.

(١١) أعجب العجب .٢٩ - ٣٠.

(١٢) الإنصاف المسألة (١٠) / ١٤٩.

(١٣) ابن يعيش .٢ / ٣٠.

وعند الكوفيين منصوب بالفعل الواقع على الضمير بعده^(١).

٣٩ - لا يجوز نداء ما فيه ألل إل الله وحده^(٢) ، وأجاز ذلك الكوفيون^(٣).

٤٠ - لا تجوز ندبة النكرة والموصولات^(٤) ، وأجازها الكوفيون^(٥).

ونكتفي بهذا خشبة الإملال.

ولا يعني هذا أنه ملازم لأقوال البصريين البتة ، فهو قد اجتهد وخالف إجماع النحويين - كما ذكرنا - كما أنه وافق الكوفيين في مسائل عدّة ، على أن هذه الموافقة لهم لا تخرجه عن وجهته التي التزمها وارتضاها لنفسه.

نماذج مما وافق فيه الكوفيين :

من أمثلة مما وافق الكوفيين فيه :

١ - ما جاء في (المفصل) في قوله عز وجل ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَبَرَّجَ إِلَيْهِمْ﴾ [الحجرات : ٥] أنه على معنى : ولو ثبت^(٦).
وهو قول الكوفيين والمبرد والزجاج^(٧).

٢ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى : ﴿فَنَقَعَدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ [الإسراء : ٢٢] أن (فتقد) بمعنى (فتصرير) فيكون اسمها ضمير المخاطب وخبرها مذموماً^(٨).

(١) الإنصال ١/٥٦.

(٢) ابن عييش ٢/٨.

(٣) الإنصال المسألة (٤٦) ١/١٨٨.

(٤) ابن عييش ٢/١٣.

(٥) الإنصال المسألة (٥١) ١/٢٠١.

(٦) المفصل ١/٦٧.

(٧) التصريح ٢/٢٥٩ ، الهمج ١/١٣٨.

(٨) الكساف ٢/٢٢٨.

وهذا رأي شيخ الكوفيين كالفراء والكسائي ، أما البصريون فلا يثبتون (قعد) بمعنى (صار) إلا في المثل (شحد شفرته حتى قعدت كأنها حربة)^(١) .

٣ - جاء في (المفصل) أن (ما) في (كيمه) «اختلف في إعرابها ، فهي عند البصريين مجرورة ، وعند الكوفيين منصوبة بفعل مضمر ، كأنك قلت : كي تفعل ماذا؟ وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب»^(٢) .

٤ - جاء في (الكساف) في البسمة: «إإن قلت : بم تعلقت الباء؟ قلت : بمحذوف تقديره : بسم الله أقرأ أو أتلوا»^(٣) .

وهو قول الكوفيين ؛ لأن البصريين يقدرون : ابتدائي باسم الله ، أي جملة اسمية ، أما الكوفيون فهي عندهم فعلية^(٤) .

٥ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى : ﴿وَقُلْ لَهُمْ فِتْ أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ : «إإن قلت : بم تعلق قوله : ﴿فِتْ أَنفُسِهِمْ﴾؟ قلت : بقوله بليغاً أي قل لهم قولًا بليغاً في أنفسهم»^(٥) .

وتعليقه (في أنفسهم) بقوله (بليغاً) لا يجوز على مذهب البصريين ؛ لأن معنى الصفة لا يتقدم عندهم على الموصوف ، وأجاز ذلك الكوفيون^(٦) .

(١) النهر الماد ١٧/٦ ، الأشموني ٢٢٩/١ ، حاشية الصبان ٢٢٩/١.

(٢) المفصل ٢/٢١٧.

(٣) الكشاف ١/٢٢.

(٤) المغني ٢/٣٧٨-٣٧٩.

(٥) الكشاف ١/٤٠٤.

(٦) البحر المحيط ٣/٢٨١-٢٨٢ ، النهر الماد ٣/٢٨٢ ، الهمج ٢/١١٦.

٦ - ذكر في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] أن قوله (صديد) عطف بيان^(١).

وهذا على مذهب الكوفيين ، أما البصريون فلا يجيزون أن يجرى عطف البيان إلا في المعرف^(٢).

٧ - جاء في (الكساف) في قراءة من قرأ ﴿إِنَّا كَلَّا فِيهَا﴾: «وقرئ (كلاً) على التأكيد لاسم إن وهو معرفة والتنوين عوض من المضاف إليه يريد: إنا كلنا أو كلنا فيها»^(٣).

وهذا لا يجيزه البصريون لعدم الإضافة ولا يستغني بالتنوين عنها خلافاً للكوفيين^(٤).

٨ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَشًا وَالسَّمَاءَ بَنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الْثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [آل عمران: ٢٢] «فإن قلت: بم تعلق (فلا يجعلوا)? قلت: فيه ثلاثة أوجه: بـ(اعبدوا) أو بـ(العل) على أن يتتصبـ (يجعلوا) انتصارـ (فأطلعـ) في قوله عز وجل ﴿لَعَلِيٌّ أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴾ ﴿أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ [غافر: ٣٧]»^(٥).

قال أبو حيان: «فعلى هذا لا تكون (لا) نافية ، و (يجعلوا) منصوب على جواب الترجي ، وهو لا يجوز على مذهب البصريين ، إنما

(١) الكشاف ٢/١٧٥.

(٢) البحر المحيط ٥/٤١٣ ، الأشموني ٣/٨٦ ، الهمع ٢/١٢١.

(٣) الكشاف ٣/٥٦.

(٤) النهر الماد ٧/٤٦٦ ، المغني ١/١٩٤ ، ٢/٥١٠ ، التصريح ٢/١٢٣ - ١٢٢ ، الهمع ٢/١٢٣.

(٥) الكشاف ١/١٨٢.



ذهب إلى جواز ذلك الكوفيون ، أجروا (لعل) مجرى (هل) فكما أن الاستفهام ينصب الفعل في جوابه فكذلك الترجي . فهذا التخريج الذي أخرجه الزمخشري لا يجوز على مذهب البصريين^(١) .

ونحوه قال ابن هشام في المغني^(٢) .

ولم يذكر الزمخشري أنه منصوب في جواب الترجي . وإنما قال في قوله تعالى في قراءة من قرأ (فأطلع) بالنصب: «وقد لمح فيها معنى التمني من قرأ (فأطلع) بالنصب»^(٣) .

فهو إذن تنزيل (لعل) بمنزلة (ليت) في المعنى ، وليس الأمر كما ذهبا إليه كما يبدو لي .

٩ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ [البقرة: ٢٥]: «أو يراد أنها رها فعوّض التعريف باللام من تعريف الإضافة قوله ﴿ وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم: ٤]»^(٤) .

وهذا الذي ذكره الزمخشري وهو أن الألف واللام تكون عوضاً من الإضافة ليس مذهب البصريين بل شيء ذهب إليه الكوفيون^(٥) .

وذكر نحوه في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَمَ إَدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة: ٣١]^(٦) .

١٠ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ نَتْلُوُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ ﴾

(١) البحر المحيط ١/٩٩.

(٢) المغني ٢/٥٥١.

(٣) المفصل ٢/١٩٦.

(٤) الكشاف ١/٢٠٠.

(٥) البحر المحيط ١/١١٣.

(٦) المغني ١/٢٥٤ ، النهر الماد ١/١٤٤.

وَالذِّكْرُ الْحَكِيمُ ﴿٥٨﴾ [آل عمران: ٥٨]: «ويجوز أن يكون (ذلك) بمعنى (الذي)، و(نتلوه) صلتة»^(١).

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَلَكَ بِيَمِينَكَ يَمُوسَى﴾ [طه: ١٧]: ويجوز أن تكون (تلك) اسمًا موصولاً صلتة (بيمينك)^(٢).

وليس ذلك مذهبًا للبصريين وإنما ذهب إليه الكوفيون ، فقد أجازوا في أسماء الإشارة أن تكون موصولة. ولا يجوز ذلك عند البصريين إلا في (ذا) وحدها إذا سبقت بما أو من الاستفهاميتين^(٣).

نماذج من دراساته:

عقدت هذا البحث للتعرف على معالجة أبي القاسم الزمخشري لطائفة من الأمور الجزئية في النحو واللغة ، وهو - كما أراه - ضروري بعد تعرفنا على الخطوط العريضة لدراساته في النحو واللغة.

إن هذه النماذج - نحوية كانت أو لغوية - تضع القارئ وجهاً لوجه أمام الزمخشري ، ولا أرى أن البحث يكتمل ما لم نعرض لطائفة من الأمور الجزئية ينتقل فيها القارئ من جزئية إلى أخرى لندرك بصورة صحيحة طبيعة دراساته .

وأرى أن هذه النماذج من الضروري ألا تكون من واد واحد بل من أودية متعددة ومن موضوعات متباعدة حتى لا يحجبنا الموضوع الواحد والمعالجة المتشابهة عن الرؤية الصحيحة السليمة لطبيعة بحوثه ، ولذلك عقدت هذا البحث .

(١) الكشاف ١/٣٢٥.

(٢) الكشاف ٢/٢٩٨.



- نماذج من دراساته النحوية :

وإليك نماذج من دراساته النحوية :

١ - الاسم المعرب :

جاء في (المفصل) أن : الاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً بحركة أو حرف أو محلأ^(١).

وفي (المفرد والمؤلف) أن إعراب الأسماء هو اختلف آخره لعوامل بحركات ملفوظ بها أو مقدرة أو بحروف^(٢).

وهذا الحد للاسم المعرب مشابه لما ذكره الزجاجي في (الجمل) أن المعرب هو ما تغير آخره بدخول العامل عليه^(٣).

وفي (قطر الندى) أن الاسم المعرب هو ما يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه^(٤).

وهي حدود متشابهة .

وقد اعترض ابن الحاجب على حد الزمخشري للاسم المعرب بأنه حد الشيء بما هو متوقف على حقيقته ، وذلك إنما يختلف آخره لاختلاف العوامل بعد فهم كونه معرباً وتوقف كونه معرباً على معرفة اختلاف الآخر لكونه عرف حقيقته به توقف كل واحد منها على الآخر . وتحقيقه أنك إذا علمت المفردات وكيفية التركيب ثم ركبت فيما لم تعلم أن الاسم من قبيل المعرب تعدد عليك أن تحكم باختلاف آخره فتحقق أن

(١) المفصل ٤٢/١.

(٢) المفرد والمؤلف ص ٢ وانظر الفيروزج ص ٦ .

(٣) الجمل ٢٦٠ .

(٤) قطر الندى ١٣ .

اختلاف الآخر لاختلاف العوامل متوقف على فهم كونه معرباً فتعريفه به دور^(١).

ثم قال: «والأولى حده ذو تركيب نسبي غير مشبه مبنيّ الأصل»^(٢). واعتراضه وجيه ومقبول ، إذ إن اختلاف الآخر حكم له ، فبعد أن نعلم أنه معرب نجري عليه اختلاف الآخر. وصوّبه الرضي في (شرح الكافية) قال: «فقالوا: المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل قال المصنف وهو الحق: يلزم منه الدور...»^(٣).

هل للإعراب معنى؟

قال الزمخشري في وجوه إعراب الاسم «هي الرفع والنصب والجر ، وكل واحد منها عَلَمٌ على معنى» ثم ذكر أن الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة^(٤).

وكون الإعراب داخلاً للإبانة عن المعاني هو قول جميع النحويين إلا قطرياً. جاء في (الجمل) للزجاجي: «وأصل الإعراب للأسماء ، وأصل البناء للأفعال والحراف؛ لأن الإعراب إنما يدخل في الكلام ليفرق به بين الفاعل والمفعول ، والمالك والمملوك ، والمضاف والمضاف إليه ، وسائل ذلك مما يعثور الأسماء من المعاني ، وليس شيء من ذلك في الأفعال والحراف»^(٥).

وقال في (الإيضاح في علل النحو) بعد أن ذكر أن الإعراب في

(١) الإيضاح شرح المفصل الورقة ١٤.

(٢) المصدر السابق الورقة ١٤.

(٣) الرضي على الكافية ١٦/١٨ - ١٧.

(٤) المفصل ١/٥٠.

(٥) الجمل ٢٦٠.

الأسماء للإبانة عن المعاني المختلفة ، قال: «هذا قول جميع النحويين إلا قطرباً»^(١).

«قال قطرب: وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزم السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزم الإسكان في الوقف والوصل ، فكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنتهم التحرير جعلوا التحرير معاقباً للإسكان ليعدل الكلام»^(٢).

وكون الإعراب علماً على المعاني هو الرأي المقبول الواضح البين ، إذ لو كانت الغاية منه الخفة عند درجة الكلام ما التزمته العرب هذا الالتزام . ومن أوضح الأمور على هذا أنه لوقرأ أحد قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِّيَءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبه: ٣] بالجر لاختل المعنى وفسد ، وقيل: إن حادثة كهذه هي التي حدت إلى وضع النحو^(٣).

وذكر لنا الزمخشري أن أعرابياً من فسمع مؤذناً يقول: أشهد أن محمدًا رسول الله ، بالنسب ، فصاح به: ويحك ماذا يصنع؟

ثم... إن أول حكايات ظهور اللحن على زمن أبي الأسود الدؤلي تدل على أن الإعراب له أثر في المعنى^(٤).

ومن يستطيع أن ينكر أن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الظَّاهِرُونَ﴾ [فاطر: ٢٨] أنه لو بدللت حركة (الله) إلى الرفع ، وحركة (العلماء) إلى النصب لاختلَّ المعنى وتغير إلى العكس تماماً؟ وأن الجملة التالية - مثلاً - إذا كانت غفلاً احتملت معانٍ عدة ، فإن شكلت نصت على معنى واحد.

(١) الإيضاح في علل النحو ٦٩ - ٧٠.

(٢) الإيضاح في علل النحو ٧٠.

(٣) الكشاف ٢٧/٢.

(٤) دراسات في اللغة لإبراهيم السامرائي ٤٧.

أَكْرَمُ النَّاسِ أَحْمَدٌ
أَكْرَمُ النَّاسُ أَحْمَدٌ
أَكْرَمَ النَّاسَ أَحْمَدُ
أَكْرَمُ النَّاسِ أَحْمَدُ
أَكْرَمَ النَّاسَ أَحْمَدُ

وهو من الوضوح بمكان.

هذا الأمر الواضح البين يجيء في عصرنا هذا من ينكروه ويحمل رأي قطرب وهو الأستاذ إبراهيم أنيس ، قال : «يظهر والله أعلم أن تحريرك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام شرعاً أو نثراً ، فإذا وقف المتكلم أو اختتم لم يحتاج إلى تلك الحركات بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون . كما يظهر أن الأصل في كل الكلمات أن تنتهي بهذا السكون وأن المتكلم لا يلتجأ إلى تحريرك الكلمات إلا لضرورة شعرية»^(١) .

وقال : «لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة ، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض»^(٢) .

ويبني هذا الرأي على ظن ومخالفة ويغفلُ ما جاء من نصوص واضحة صريحة بينة . قال في قول الشاعر :

أَمِنَ الْمُنَوِّنِ وَرِبِّهَا تَوْجُعُ وَالدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتَبٍ مِّنْ يَجْزِعُ
نرجم أن الكسرة في آخر كلمة (معتب) سببها الانسجام مع الكسرة

(١) من أسرار اللغة - لإبراهيم أنيس ١٤٢ .

(٢) من أسرار اللغة ١٥٨ .



التي قبلها في تاء هذه الكلمة. أما كلمة (شاحبًا) في البيت الثاني وهو :
قالت أميمة ما لجسمك شاحبًا منذ ابتذلت ومثل مالك ينفع
فنرجح أن الكلمة قد نطق بها الشاعر (شاحب) بكسر الباء لتنسجم مع
الحركة قبلها.

ومن أيسر ما يرد به قوله ويقطع عليه هذا الظن والمخالفة قوله تعالى :

١ - ﴿ وَمَا أَلَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧٤].

٢ - ﴿ وَلَا تَحْسَبْ بِكَ اللَّهَ غَافِلًا ﴾ [إبراهيم: ٤٢].

فلماذا حركت اللام في (غافل) الأولى بالكسرة والثانية بالفتحة لو أن
الأمر لا يعدو الانسجام الموسيقي والضرورة الصوتية؟

ونحوه قوله تعالى :

١ - ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعَمُ الْعَبْدُ ﴾ [ص: ٤٤].

٢ - ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْكِيَ الْمَوْقِنَ ﴾ [القيامة: ٤٠].

ولا نريد أن نكثرب الأمثلة ، فالأمر أوضح من أن يستكثر له
من الشواهد^(١).

هذا علماً بأن اللغات السامية القديمة كلها كانت معربة^(٢). وقد ذهب
نولدكه المستشرق الألماني إلى أن النبط كانوا يستعملون الضمة في حالة
الرفع والفتحة في حالة النصب والكسرة في حالة الجر^(٣) . . . ويرى

(١) ابن جني النحوي ص ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٢) العربية ليوهان فك ٣٣ التطور النحوي لبرجشتراسر ٧٥ ، دراسات في فقه اللغة
لصبيحي الصالح ١٢٠ ، ودراسات في اللغة لإبراهيم السامرائي ١٠ ، ١٢ - ١٤ ، الفعل
زمانه وأبنيته - للسامرائي ٢٢٢ ، محاضرات في اللغة - لعبد الرحمن أيوب ٧٠.

(٣) انظر اللغات السامية لنولدكه ، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٣
ص ٧٣.

المستشرق ليتمان أن أواخر الكلمات في اللهجة النبطية قد يحدث فيها تغيير بحسب موضعها من الإعراب^(١).

وكذلك في اللغة الأكادية ، وتشمل اللغتين البابلية والآشورية ، فقد كان وجود الإعراب فيما كاملاً ، وهذا قانون حمورابي (١٧٩٢ - ١٧٥٠ ق.م) المدون باللغة البابلية القديمة يوجد فيه الإعراب ، كما هو في اللغة العربية الفصحى تماماً ، فالفاعل مرفوع والمفعول منصوب ، وعلامة الرفع الضمة ، وعلامة النصب الفتحة ، وعلامة الجر الكسرة ، تماماً كما في العربية. ففي الفقرة الأولى من هذا القانون توجد الجملة التالية: Summa awelam awelam ubbirma بمعنى (إذا اتهم إنسان إنساناً) ففي هذه الجملة نجد awelam الأولى بمعنى (إنسان) في حالة الفاعل وهي مرفوعة بالضمة ، أما الميم فهي في الأكادية تقابل التنوين في اللغة العربية وawelam الثانية في حالة المفعول وهي منصوبة بالفتحة.

وفي الفقرة الخامسة من قانون حمورابي :

Summa dayanum dinam iddin

(بمعنى إذا حكم قاض حكماً) فكلمة dayanum بمعنى (قاض) في حالة الفاعلية وهي مرفوعة بالضمة ، وكلمة dinam بمعنى (حكماً) في حالة المفعولية وهي منصوبة بالفتحة.

وفي الفقرة (١٩٥) من هذا القانون: Summa maru abasu imtahas بمعنى (إذا ضرب ابن أباه) نجد كلمة abasu بمعنى (أباه) وهي في حالة المفعولية تماماً كما في العربية.

ولا يقتصر الأمر على ذلك ، بل إن المثنى والجمع المذكر يماثلان في

(١) دراسات في اللغة - لإبراهيم السامرائي ٩٧ ، الفعل زمانه وأبنيته - للسامري ٢٢٢

الإعراب المثنى والجمع في العربية ، فيرفع المثنى بالألف وينصب ويجر بالياء التي تحولت إلى كسرة طويلة ممالة بعد انكماش الصوت المركب كما حدث في اللهجات العربية الحديثة في مثل (مركبين) ، فيقال في الأكاديمية: Inen بمعنى (عينان) في حالة الرفع ، و Inan في حالي النصب والجر. أما الجمع المذكر فإنه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء فيقال Sarru بمعنى (ملوك) في حالة الرفع و Sarri في حالي النصب والجر^(١).

فلماذا يحدث التغيير في اللغات السامية بحسب مواطن الإعراب وليس كذلك في العربية التي هي لغة سامية أيضاً؟

معاني الإعراب :

ذكر الزمخشري أن الرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلا ، وبقية المرفوعات ملحقة به على سبيل التشبيه والتقريب ، والنصب علم المفعولية ، والمفاعيل خمسة ، وبقية المنصوبات ملحقة بها ، والجر علم الإضافة^(٢). وعزي هذا المذهب إلى الخليل^(٣). وقيل: بل المبتدأ والخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع ، وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما ، ونسب هذا القول إلى سيبويه وابن السراج^(٤). وقيل: المرفوعات كلها أصول^(٥). إلا أن الذي عليه حذائق النحوين ما ذكره الزمخشري^(٦).

(١) قضية الإعراب في العربية بين أيدي الدراسين للدكتور رمضان عبد التواب وهو مقال نشر في مجلة (المجلة) السنة العاشرة - العدد ١١٤ يونيو ١٩٦٦ ص ١٠٥.

(٢) المفصل ١/٥٠ ، المفرد والمؤلف ص ٣.

(٣) همع الهوامع ١/٩٣.

(٤) ابن يعيش ١/٧٣ ، الهمع ١/٩٣.

(٥) حذائق الدقائق ، الهمع ١/٩٣.

(٦) ابن يعيش ١/٧٣ ، حذائق الدقائق.

وجاء في (الرضي على الكافية) أن الرفع الذي هو أقوى الحركات للعلم ، وهي ثلاثة: الفاعل والمبتدأ والخبر^(١).

وجاء في (شرح الرضي على الكافية) أيضاً «وال الأولى على ما اخترناه قبل أن يقال: المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة ، لأن الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل... بل هو أصل في جميع العمد على ما تقرر قبل»^(٢).

وذكر أن النصب جعل للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز أو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه... ثم أريد أن يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميز مع كونه منصوب المحل لأنه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافاً إليه معنى العمدة بحرف معنى آخر منضماً إلى المعنين المذكورين علامته الجر فإن سقط الحرف ظهر الإعراب المحلي في هذه الفضلة نحو: الله لافعلن^(٣).

وأظن أن ما ذهب إليه في الشرح من أن الرفع علم العمدة هو الأصل لما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى مؤخراً ومن تبعه في قوله: إن الرفع علم الإسناد^(٤) ، إذ المسند إليه والمسند لا يكونان إلا عمدة ، والإسناد لا يكون إلا في العمد.

وهو القول الذي يبدو صواباً ، إذ ليس في العربية مرفوع إلا وهو مسند أو مسند إليه .

(١) شرح الرضي على الكافية ٢١ / ١.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٧٤ / ١.

(٣) الرضي على الكافية ٢١ / ١.

(٤) إحياء النحو ٥٠ .



وأنا لا أفهم ما ذهب إليه النحويون من أن الرفع علم الفاعلية ، إذ كيف يكون علمًا للفاعلية في نحو قولنا: هل حاضر محمد؟ وهو أقرب إلى الفعلية من الفاعلية ، بل عده الكوفيون فعالً دائمًا.

وقد ذهب الأستاذ الدكتور أحمد عبد الستار الجواري في كتابه (نحو التيسير) إلى ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى في علامة الرفع^(١).

وذكر الدكتور مهدي المخزومي أن المرفوعات في العربية - كما ينبغي أن تعالج - نوعان: مرفوع أصالة ومرفوع تبعاً.

وذكر أن المرفوع أصالة هما الفاعل والمبتدأ ، والمرفوع تبعاً خبر المبتدأ وخبر إن والنعت للمبتدأ وعطف البيان^(٢).

وقال : «خبر المبتدأ نحو (أخوك) في قولنا: خالد أخوك ، و(قائم) في قولنا: بكر قائم ، ولم يكن ليكون مرفوعاً إلا لأنه وصف للمسند إليه أو المبتدأ ، وعلى هذا بنى الكوفيون رأيهم في ارتفاع الخبر ، فهو مرفوع إذا كان عين المبتدأ كقائم وأخوك في قولنا: بكر قائم ، وعمرو أخوك ، وهو منصوب إذا لم يكن عينه نحو: محمد عندك ، أو أمامك . فحيث لم يكن (عندك) أو (أمامك) هو المبتدأ أو وصفاً مطابقاً للمبتدأ نصبا»^(٣) .

ولست أدرى أين الوصفية أو معنى الوصفية في نحو قولنا: (المنطلق زيد) و(هذا سعيد) و(هي حية) . وأما كلام الكوفيين فهو أمر آخر ، إذ من الواضح أنهم لا يقولون إن الخبر إنما ارتفع لأنه وصف للمبتدأ ، وإنما قالوا: إن المبتدأ والخبر يترافعان ، وقالوا: إن الخبر إذا كان عين المبتدأ

(١) نحو التيسير ٧٠.

(٢) في نحو العربي ٧١-٧٣.

(٣) في نحو العربي ٧٣-٧٤.

ارتفاع ، وإذا لم يكن عينه نصب على الخلاف ، وليس في كلامهم نص على الوصفية أو ما يشبهه ، بل ربما العكس ، فإنهم - أي الكوفيين - يسمون (الظرف) صفة أو محلاً ، فلو كان الأمر كما ذكره لارتفاع الظرف لأنَّه صفة .

وعَرَضَ لخَبَرِ إِنْ فَقَالَ: «وَهُوَ - أَيْ خَبَرِ إِنْ - فِي حَقِيقَتِهِ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَمَا قِيلَ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ يُقَالُ فِيهِ، فَلَمْ يَكُنْ رَفِعَهُ لِأَنَّهُ خَبَرٌ، بَلْ لِأَنَّهُ وَصْفٌ مُطَابِقٌ لِلْمُبْتَدَأِ، وَلَمْ يَكُنْ مَرْتَفِعًا بِإِنْ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَامِلَةً بِحَالٍ»^(١) .

ويقال في ذلك ما قيل في الخبر . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ينبغي أن يكون منصوباً لأنَّه تابع ، واسم إِنْ منصوب ، وخاصة عدَّ معه عطف البيان والنتع . فإذا أدخلنا (إن) على الجملة التي وضعها (الرجل العاقل في مأمن من الواقع في المزالق) أفلéis ينتصب (العقل) تبعاً لاسم إِن؟ وكذلك إذا قلنا: (أبو حفص عمر عادل) وأدخلنا (إن) أفلéisنا نقول: إنَّ أباً حفصَ عَمَّرَ عَادِل؟ فكذلك الخبر لأنَّه تابع مثلهما .

وقد ذهب أيضاً إلى أنَّ الضمة علم الإسناد^(٢) .

وأما الفتحة فهي علم المفعولية عند النحاة كما ذكرنا . وفي (الرضي على الكافية) أنَّ النصب جعل للفضلات^(٣) . وذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أنَّ الفتحة ليست بعلم على إعراب ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب^(٤) . وذهب هذا المذهب الدكتور مهدي المخزومي^(٥) .

(١) في النحو العربي ص ٧٤.

(٢) في النحو العربي ٧٠.

(٣) الرضي على الكافية ١/٢١.

(٤) إحياء النحو ٥٠.

(٥) في النحو العربي ٨١.



وقال الدكتور إبراهيم السامرائي: «ورأى الأستاذ مصطفى في الفتحة غريب في بابه ولا يستند إلى سند علمي ، فقد دلت المقارنات إلى أن الفتحة وجدت في حالة النصب في كثير من اللغات السامية ولم يكن هناك سبب للفتحة المستحبة»^(١).

وأرى أن هذا لا يصلاح أن يكون ردًا عليه ، فإن الأستاذ إبراهيم مصطفى لم ينكر وجود الفتحة في اللغات السامية ، وإنما هو حاول أن يجد لها تفسيرًا في العربية ، فهل تعني الفتحة شيئاً في الساميات؟ هذا ما وددنا أن يبينه لنا الأستاذ السامرائي^(٢).

(١) الفعل زمانه وأبنيته ٢٢٥.

(٢) لم يقطع الباحثون والمستشارون برأي في تفسير حركات الإعراب في اللغات السامية ، فقد ذهب وليم رايت وكارل بروكلمان إلى أنه «من الجائز أن تكون اللغة السامية الأم كانت تفرق بين حالة الرفع بوضعها حالة للمسند إليه وربما للمسند أيضاً باللاحقة (u) وخاصة الجر بوضعها حالة تحديد للاسم باللاحقة (i) وأخيراً حالة النصب بوضعها حالة تحديد للاسم باللاحقة (a). والأصل الأول لكل لاحقة لا يعرف على وجه التأكيد، وربما يكون الشكل الكامل للاحقة النصب هو (ha) الموجودة في الحشيشة في الأعلام. ولا سيما أعلام الأشخاص مثل rirku yeshaqaha بمعنى «رأيت إسحاق» وقد تكون (ha) هذه متصلة بسبب وثيق بـ(ha) الإشارية التي لا تزال تستخدم في العربية للتثنية، وفي العربية للتعريف في أول الكلمة، وفي الآرامية للتعريف في آخرها بعد سقوط الهاء منها في هذه اللغة الأخيرة ، وتدل هذه الهاء في الحقيقة على التوجّه نحو شيء ما. وقياساً على تفسير حالة النصب قد تكون لاحقة الرفع مختصرة من الضمير (هو) أي أن أصل الملك = الملك + هو.

وأخيراً بالنسبة إلى لاحقة الجر فليس الافتراض النهائيًّا أن تكون لها صلة ببناء النسب التي أصابها تطور هنا فحذفت وبقيت الكسرة قبلها.

وعلى أي حال فلم يقطع المستشارون برأي ، وذلك لغموض الأصل وعدم وضوح الحجة والبرهان على رأي بعينه. وقد وجد في تفسيرهم هذا لأصل حركات الإعراب من ينقده ويذهب إلى أنه فرض دعا إليها تأثير المستشارين بنظام لغاتهم وسيط الإعراب =

وقد ذهب الأستاذ الدكتور الجواري إلى أن الأسماء المنصوبة لها ثلاثة معان ، أولها: معنى المفعولية... والثاني: الوصف أو البيان أو التوكيد الذي لا يطابق الموصوف أو المبين أو المؤكّد أو هو بعبارة أدق وأشمل التابع المخالف أو التابع غير المطابق... أما المعنى الثالث: فهو معنى سلبي إذا صح هذا التعبير وهو وقوع الاسم في مكان يستحق به الرفع لو انفرد بالإسناد ولكنه إذا لم ينفرد بوقوعه موقع المسند أو المسند إليه لم يستحق الرفع (نحو خبر كان واسم إن)^(١). وهو رأي طريف يعرض للمنصوبات ويفسرها وعلى هذا فليس هناك معنى عام للفتحة.

وأما قول النحاة إن الفتحة علم على المفعولية فتمحُّلٌ ظاهر ، إذ لا يمكن أن تكون الفتحة في اسم إن واسم لا النافية للجنس وخبر الأفعال الناقصة والمستثنى والحال والتمييز علماً على المفعولية .

وأي فرق بين (محمد حاضر) و(إن محمدًا حاضر) حتى تكون الضمة في كلمة (محمد) الأولى علماً على الفاعلية ، والفتحة في الثانية علماً على المفعولية؟ أليست الجملة الثانية آكدة؟ فهي إذن آكدة في معنى الفاعلية .

وأما الجر فهو علم الإضافة ، وهو ما أقره الأستاذ إبراهيم مصطفى ثم الدكتور المخزومي^(٢) .

وأما الأستاذ الجواري فقد ذكر أن «الخُفْضُ مُرْتَبَةٌ إِعْرَابٌ تَكُونُ فِيهَا الْأَسْمَاءُ فِي حَالَتَيْنِ: حَالَةُ الْإِضَافَةِ وَهِيَ النِّسْبَةُ... وَحَالَةُ أُخْرَى هِيَ الَّتِي قَدْ يَصُحُّ أَنْ نَسْمِيَّهَا حَالَةُ الْمَفْعُولِيَّةِ غَيْرُ الْمُبَاشِرَةِ أَوْ غَيْرُ الصَّرِيقَةِ ، وَنَعْنَى

والتصريف فيها ، ومن هؤلاء إبراهيم مصطفى في كتاب (إحياء النحو) ص ٤٥ . =

(قضية الإعراب في العربية الفصحى للدكتور رمضان عبد التواب ١٠٨ - ١٠٩) .

(١) نحو التيسير ٨٣ - ٨٥ .

(٢) إحياء النحو ص ٥٠ ، في النحو العربي ٧٦ .



بذلك أن يكون الاسم متأثراً مقيداً بمعنى الحرف كالظرفية والاستعاء والملك ونحو ذلك . فإذا قلنا : دخلت في البيت ، فالبيت مفعول ولكنه مفعول بمعنى الظرفية»^(١) .

وقد مرّ بنا أن في (شرح الرضي على الكافية) إشارة إلى هذا ، حيث ذكر أن النصب علامة على الفضلة ، ثم أريد أن يميز بين الفضلة التي ليست بحرف والفضلة بحرف فجعل للثانية الجر^(٢) .

إن الأمر الذي يلفت النظر في تعليل الدكتور الجواري في علامات الإعراب هو محاولة ربط اسم الحركة بمعناها اللغوي «فالرفع عندهم أعلى مراتب الإعراب وأسنانها»^(٣) .

وقال : «الأسماء في النحو . . . منها المهم العدة . . . وهذه توضع عند النحاة في أرفع المراتب وأسنانها وتستحق أن ترفع على ما سواها . ومن الأسماء التابع الذي يقوم في الكلام مقام الذيل الذي لا مقام له بنفسه ولا مكان له بذاته وهذه لا تستحق إلا الخفض . أما الأوساط وهم الكثرة في الناس والأشياء وهم كذلك في الأسماء فلهم أوسط المراتب وأخفها مؤونة وأسهلها في اللفظ وأقلها جهداً»^(٤) .

بقي قسم آخر من المخوضات لم يعالج وهو المجرور بالحروف الزائدة نحو رب ومن والباء و مجرورها في كثير من الأحيان مُسندٌ إليه نحو (ألا ربَّ يوْمَ لَكَ مِنْهُنْ صَالِحٌ) و﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ و(بحسب ابن آدم من الدنيا لقيمات) و﴿هَلْ مِنْ خَلِيقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾ و﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾

(١) نحو التيسير ٩٢ - ٩٣ .

(٢) الرضي على الكافية ١/٢١ .

(٣) نحو التيسير ٧٠ .

(٤) نحو التيسير ٧٠ .

﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزُهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ .

أو مسند نحو ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعِيْ
يَخْلِقُهُنَّ بِقَدِيرٍ﴾ و﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ﴾ و﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ﴾ ، أو مفعول نحو :
(رَبُّ رَجُلٍ لَقِيتَ) و(ما رأيت من أحد).

فهذه ليست على معنى الإضافة ولا على معنى الفضلة بالواسطة ، بل ربما كانت من قبيل المعنى السلبي الذي ذكره الدكتور الجواري في النصب ، أي وقوع الاسم في مكان يستحق الرفع لو انفرد بالإسناد ، أو النصب لو ترك على المفعولية المباشرة .

والذي أراه في تعليل إعراب الاسم :

- ١ - أن الرفع دليل الإسناد أو العمدة وليس في العربية اسم مرفوع إلا وهو طرف في الإسناد أي عمدة .
- ٢ - إن حق العمدة أن يرتفع ولكن قد يدخل على المسند أو المسند إليه ما يعدل حركته الأصلية إلى النصب أو إلى الجر .
- ٣ - النصب علامة الفضلة .
- ٤ - قد يدخل على قسم من الفضلات ما يعدل حركتها إلى الجر .
- ٥ - الجر دليل الإضافة ، وأحياناً يكون علامة لإسناد غير مباشر أو مفعولية غير مباشرة .

الفاعل :

قال الزمخشري : الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً كقولك : ضرب زيد ، وزيد ضارب غلامه^(١) .

وهذا الحد ينطبق على نائب الفاعل أيضاً ، غير أن المصنف يرى أن نائب الفاعل فاعل وليس عنده نائب فاعل . جاء في (الكشاف) في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ أَسْتَمَعُ ﴾ : « أنه استمع بالفتح ؛ لأنه فاعل أو حي »^(١) .

وجاء فيه في ﴿ إِذَا أَشَّمَسْ كُورَتْ ﴾ : « فإن قلت : ارتفاع الشمس على الابتداء أو الفاعلية ؟ قلت : بل على الفاعلية ، رافعه فعل مضمر يفسره كورت »^(٢) .

وفي (الفائق) : جُلد به : الجار وال مجرور في محل الرفع على الفاعلية»^(٣) .

وفيه : رُمي في جنازة فلان : إذا مات . . . والفعل فاعله الذي أسنده إليه هو الظرف بعينه^(٤) .

وفيه في قوله ﷺ : « إنه ليغان على قلبي » : « والفعل مسند إلى الظرف ، وموضعه رفع بالفاعلية»^(٥) .

وفي (شرح الرضي على الكافية) أن نائب الفاعل عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحاً^(٦) .

وأرى أن التعريف السليم له أن يقال : « اسم أو ما أُولَى به عمدة يدل على الذي يفعل الفعل أو ما أول به أو يتصرف به ، ويذكر بعده ».

المفعول به :

حد الزمخشري المفعول به فقال : « هو الذي يقع عليه فعل الفاعل »^(٧) .

(١) الكشاف ٢٧٤ / ٣

(٢) الكشاف ٣١٥ / ٣

(٣) الفائق ٤٥٦ / ١

(٤) الفائق ٥٠٦ / ١

(٥) الفائق ٢٤٢ / ٢

(٦) الرضي على الكافية ٧٥ / ١

(٧) المفصل ١٠٠ / ١

وأرى أن هذا التعريف ينطبق على نائب الفاعل . أيضاً ففي قولنا:
ضُربَ زيدُ ، أن زيداً وقع عليه الضرب .

وأرى أن الوجه أن يحد: هو كل اسمٍ فضلةٍ تعددٌ إليه فعل أو ما أشبهه .
المفعول معه :

جاء في (المفصل) أن المفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكائنة
بمعنى مع ^(١) .

ومن الملاحظ على هذا التعريف أن قوله: (المنصوب) لا يقتضي
اسماً أو فعلًا ، علماً بأن المفعول معه في الاصطلاح اسم وليس فعلًا .

ولعله فعل ذلك لكونه ذكره في باب الأسماء . ثم إن كونه منصوباً إنما
يتوقف على معرفة كونه مفعولاً معه ، فهو حكم له فلا يحد به . قال ابن
الحاجب : «إذا قصد تعريف حقيقته ليتميز عند المنشيء للكلام ليعطيه
بعد تعلقه ما يستحقه من الإعراب أفضى ذلك إلى الدور ؛ لأنه إنما يعطيه
النصب بعد معرفة كونه مفعولاً معه ، وإذا جعل النصب حداً له فقد توقف
كل واحد منها على الآخر ؛ لأنه لا يتعقله حتى يكون منصوباً ولا يكون
منصوباً حتى يتعقله» ^(٢) .

وحده في (التصريح): «اسمٌ فضلةٌ تاليٌ لواو بمعنى مع تالية ، لجملة
ذات فعل أو ذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه» ^(٣) .

وفي (حاشية يس على التصريح) أن «أولى ما حد به المفعول معه
الاسم الفضلة الواقع بعد الواو دالة على المصاحبة المقصودة» ^(٤) .

(١) المفصل ١/١٦٣ .

(٢) الإيضاح لابن الحاجب الورقة ٧٧ .

(٣) التصريح ١/٣٤٢ .

(٤) حاشية على التصريح ١/٣٤٢ .



وجاء في (المفصل): «وأما في قولك: (ما أنت وعبد الله) و(كيف أنت وقصعة من ثريد؟) فالرفع ، قال:

يا زيرقان أخابني خلف ما أنت وَيْبَ أخيك والفخر؟
...

إلا عند ناس من العرب ينصبونه على تأويل: ما كنت أنت وعبد الله؟
وكيف تكون أنت وقصعة من ثريد»^(١)؟

وكان الأولى أن يذكر أن النصب إنما يأتي لمعنى غير معنى الرفع ، ففي قولنا: ما أنت وعبد الله؟ إذا رفعنا (عبد الله) كان عطفاً على (أنت) ، وكان التقدير: ما أنت وما عبد الله؟ وإذا نصبت كأن سؤالاً عن المصاحبة والمعية ، كأنه قال: ما شأنك معه؟ وكذلك في نحو قولنا: كيف أنت وزيد؟ فإننا إذا رفعنا (زيداً) كان سؤالاً عنك وعن زيد ، كأنه قيل: كيف أنت وكيف زيد؟ وإذا نصينا (زيداً) كان سؤالاً عن المعية والعلاقة بينهما.

قال الحفيد في قولهم: (جاء زيد وعمرو): إن الرفع أرجح في نحو هذا «اعلم أن معنى الرفع والنصب مختلف ؛ لأنه مع النصب يكونان جاءا معاً ، وفي الرفع يحتمل أن يكونا جاءا معاً أو منفردين والثاني قبل الأول أو بالعكس ، فكيف يحكم برجحان الرفع مع اختلاف المعنى؟ والذي يظهر أن يقال: إن قصد المعية نصاً نصب لا غير ، وإن لم يقصد المعية نصاً رفع لا غير»^(٢).

وقال الحفيد فيمن رجح النصب أو الرفع في المفعول معه: «اعلم أن الرجحان في النصب على المفعول معه على العطف إنما هو مع قطع النظر عن مراد المتكلم ؛ لأن معنى النصب والرفع مختلف ؛ لأن النصب

(١) المفصل ١/١٦٩ - ١٧١ .

(٢) حاشية على التصريح ١/٣٤٤ .

لا يحتمل غير المعية ، بخلاف الرفع ، فإنه يحتمل أموراً ثلاثة ، بل المحقق أنا إذا لاحظنا مراد المتكلم لا تتحقق هذه الصورة ؛ لأنَّه إما أن يقصد التنصيص على المعية أو لا يقصد ، فإنَّ كان الأول نصب قطعاً ، أو لا رفع جزماً ، فأين جواز الأمرين مع رجحان المفعول معه؟^(١).

البدل:

جاء في (الرضي على الكافية) أن «مذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، إذ المتبوع في حكم الطرح»^(٢).

وجاء في (المفصل): «وقولهم إنه - البدل - في حكم تنحية الأول إيذان منهم باستقلاله بنفسه... لا أن يعنيوا إهدار الأول واطراحه ، ألا تراك تقول: (زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً) فلو ذهبت تهدر الأول لم يسد كلامك.

والذي يدل على كونه مستقلاً بنفسه أنه في حكم تكرير العامل بدليل مجيء ذلك صريحاً في قوله عز وجل: ﴿لِلَّذِينَ أَسْتَضْعِفُوْا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥] ، قوله: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الزخرف: ٣٣]^(٣).

ففي كلام الزمخشري ما يشبه أن يكون مخالفًا لكلام الرضي ، فهو يذكر أنهم لم يعنيوا إهدار الأول واطراحه وذكر مثالاً على فساد ذلك.

ثم ذكر أن البدل مستقل بنفسه وأنه في حكم تكرير العامل لا أن

(١) حاشية على التصريح ١/٣٤٥.

(٢) الرضي على الكافية ١/٣٢٨.

(٣) المفصل ٢/١٣ - ١٤.



العامل في البدل هو العامل في المبدل منه كما ذكر الرضي .
ما :

ذكر الزمخشري أنها لنفي الحال في قوله : ما يفعل ، وما زيد منطلق ، أو منطلاقاً ، على اللغتين . ولنفي الماضي المقرب من الحال في قوله : ما فعل ^(١) .

وفي (الكشاف) أنها لا تدخل إلا على مضارع في معنى الحال ^(٢) .
وأرى أنها قد ينفي بها الاستقبال أيضاً على قلة . قال ابن هشام : «إذا نفت (ما) المضارع تخلص عند الجمهور للحال ، ورد عليهم ابن مالك بنحو (قل ما يكون لي أن أبدل) وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه» ^(٣) .

لا :

ذكر الزمخشري أنها لنفي المستقبل في قوله : لا يفعل ^(٤) . وقال : إن (لا) لا تدخل إلا على مضارع في معنى الاستقبال ^(٥) .

والذي أراه راجحاً أنها ينفي بها الحال كما ينفي بها الاستقبال ، قال تعالى : ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهَرُ بِالشُّوَءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [النساء : ١٤٨] ، وقال : ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف : ١٧٩] ، و﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [الحشر : ١٣] ، ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ﴾ [البقرة : ١١٨] ، ومن التمحل صرفها إلى الاستقبال في نحو هذه الجمل .

(١) المفصل ٢/١٩٩.

(٢) الكشاف ٣/٣٦٣.

(٣) المغني ٢/٣٠٣.

(٤) المفصل ٢/١٩٩.

(٥) الكشاف ٣/٣٦٣ ، وانظر ١/٥٧٤ .

قال ابن هشام: «ويخلص المضارع بها للاستقبال عند الأثرين، وخالفهم ابن مالك لصحة قوله: (جاء زيد لا يتكلّم) بالاتفاق ، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال»^(١).

وفي (بدائع الفوائد) أنه «إذا نفي المضارع بلا فعل يختص في الاستقبال، أو يصلح له وللحال؟ مذهبان للنهاية: مذهب الأخفش صلاحيته لهم، ووافقه ابن مالك ، وزعم أنه لازم لسيبويه محتاجاً بإجماعهم على صحة: قام القوم لا يكون زيداً، فهو بمعنى: إلا زيداً . ومن ذلك قولهم: أتحبه أم لا تحبه؟ وأتظن ذلك أم لا تظنه؟ لا ريب أنه بمعنى الحال . . . قال تعالى : ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾ و ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴾ و ﴿ مَا لِكَ لَا أَرَى الْهُدُدَ ﴾ و ﴿ وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَ فِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾»^(٢).

: لولا :

جاء في (أعجب العجب) أن الاسم الذي بعد (لولا) مرفوع بالابتداء وخبرها محذوف لا يجوز إظهاره لطول الكلام بـلولا وبالاسم المرفوع بعدها وبجواب لولا الذي لا يتم معناها إلا به ، والكلام عند طوله يسوغ فيه الحذف وإثبات المحذوف جائز ، فإن طال جداً أو كان الطول لازماً لزم الحذف^(٣) .

ولا أرى أن هذا علة الحذف وإنما ولعلّما ولكنما أطول من (لولا) ، فلم لا يحذف معها الخبر؟ وعلى حساب الطول فإن (إنما) أطول من (أن) فالمفروض على هذا أن يتتصب الاسم بعد (إنما) لأن الفتحة أخف من الضمة بإجماع.

(١) المغني / ١ / ٢٤٤ .

(٢) بدائع الفوائد ٤ / ١٩١ وانظر ١ / ٩٥ - ٩٦ ، ١٣٧ / ١ ، ١٣٨ - ١٣٧ .

(٣) أعجب العجب ٢٩ - ٣٠ .

والذي أراه أن معنى (لولا) الامتناع للوجود ، وهو مفهوم من لولا نفسها ، فذكر الخبر لا يزيدنا معنى جديداً غير الوجود المطلق الذي هو مفهوم من الحرف نفسه ، ولذا وجب حذفه ؛ لأن ذكره عبث اللهم ، إلا إذا كان الخبر كوناً خاصاً ، أي لغير الوجود المطلق ، فعند ذلك يجب ذكره - عند جماعة من النحاة - إذا لم تكن هناك قرينة دالة عليه كقوله ﷺ: لولا قومك حديثو عهد بکفر لهدمت الكعبة وبنيتها على أساس ابراهيم . أو كما قال .

نماذج إعرابية :

١ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى : ﴿ حَقٌّ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ ﴾ [الكهف: ٩٣] : «انتصب (بين) على أنه م فهو به مبلغ ، كما انجر على الإضافة في قوله : ﴿ هَذَا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾ [الكهف: ٧٨] ، وكما ارتفع في قوله : ﴿ لَقَدْ تَقْطَعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام: ٩٤] ؛ لأنه من الظروف التي تستعمل أسماء وظروفاً^(١) . وفي الهمع أن تصرفها متوسط^(٢) .

والمعنى يؤيد ما ذهب إليه الزمخشري في إعرابه ، فإن معنى الآية أنه بلغ الـ (بين) لا أنه بلغ شيئاً آخر بين السدين فيكون البين مكاناً له .

٢ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَنَّكُمْ عَذَابًا بَيْنًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعِجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ [يونس: ٥٠] : «فإن قلت : بم تعلق الاستفهام ؟ وأين جواب الشرط ؟ قلت : تعلق بـ (رأيتم) ؛ لأن المعنى : أخبروني ماذا يستعجل منه المجرمون ؟ وجواب الشرط ممحظ و هو تندموا»^(٣) .

ولا يصح أن يكون قوله : ﴿ مَاذَا يَسْتَعِجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ جواباً للشرط لأنه موطن وجوب الفاء الرابطة .

(١) الكشف ٢ / ٢٧٠ - ٢٧١.

(٢) الهمع ١ / ٢١١.

(٣) الكشف ٢ / ٧٧.

٣ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿إِذَا فِي قِبْلَةِ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشَيَةَ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ [النساء: ٧٧]: «فإن قلت: ما محل (كخشية الله) من الإعراب؟».

قلت: محله النصب على الحال من الضمير في يخشون، أي: يخشون الناس مثل أهل خشية الله ، أي مشبهين لأهل خشية الله (أو أشد خشية) بمعنى أو أشد خشية من أهل خشية الله. و(أشد) معطوف على الحال. فإن قلت: لم عدلت عن الظاهر وهو كونه صفة للمصدر ولم تقدر يخشون خشية مثل خشية الله ، بمعنى مثل ما يخشى الله؟ قلت: أبي ذلك قوله: ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ لأنه وما عُطِّفَ عليه في حكم واحد ، ولو قلت: يخشون أشد خشية لم يكن إلا حالاً من ضمير الفريق ولم يتتصب انتصاب المصدر؛ لأنك لا تقول: خشي فلان أشد خشية ، فتنصب خشية وأنت تريد المصدر، إنما تقول: أشد خشية فتجرها، وإذا نصبتها لم يكن (أشد خشية) إلا عبارة عن الفاعل حالاً منه ، اللهم إلا أن تجعل الخشية خاشية ذات خشية»^(١).

وقوله هو الصواب الواضح ، فأنت تقول: أنت أشد خشية ، بنصب (خشية) ، وهو إخبار عن (أنا) ، ولا يصح أن تقول (خشية) بالجر ؛ لأن المعنى يكون على المصدرية ولا يخبر بالمصدر عن الذات .

٤ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَةً لِلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]: «قال الزجاج: المعنى أرسلناك جاماً للناس في الإنذار والإبلاغ ، فجعله حالاً من الكاف ، وحق التاء على هذا أن تكون للمبالغة كتاء الراوية والعلامة . ومن جعله حالاً من المجرور متقدماً عليه فقد أخطأ؛ لأن تقدم حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار»^(٢).

(١) الكشاف ١/٤٠٩ - ٤١٠.

(٢) الكشاف ٢/٥٦٢.



وهو كذلك عند النحويين ، حال المجرور لا تقدم عليه^(١) ، وأجازه جماعة .

٥ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى : ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [إبراهيم : ٢١] : «إِنْ قُلْتَ : أَيْ فَرْقٌ بَيْنَ (مِنْ) فِي عَذَابِ اللَّهِ وَبَيْنِهِ فِي (مِنْ شَيْءٍ)؟ قُلْتَ : الْأُولَى لِلتَّبَيِّنِ ، وَالثَّانِيَةُ لِلتَّعْبِيرِ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : هَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَا بَعْضَ الشَّيْءِ الَّذِي هُوَ عَذَابُ اللَّهِ؟ وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَا لِلتَّعْبِيرِ مَعًا ، بِمَعْنَى : هَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَا بَعْضَ شَيْءٍ هُوَ بَعْضُ عَذَابِ اللَّهِ ، أَيْ : بَعْضُ عَذَابِ اللَّهِ؟﴾^(٢) .
وأرى أنه يجوز أن تكون (من) الثانية زائدة ، أي (شيئاً) ، فقد سبقها استفهام ومجرورها نكرة .

٦ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى : ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ ۝ وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفْسِ الْلَّوَامَةِ ۝ أَيْخَسِبُ الْإِنْسَنُ أَنَّنَّ يَجْمَعَ عَظَامَهُ﴾ [القيمة : ١ - ٣] : «جواب القسم (لا أقسم) ما دل عليه قوله : (أَيْخَسِبَ الإِنْسَانُ . . .) وهو لتبغضن»^(٣) .
والذي سوغ تقاديره هذا أن جملة (أَيْخَسِبَ . . .) لا تصلح أن تكون جواباً للقسم .

٧ - جاء في (الفائق) في قول الشاعر :
أَضْرِبْ بسيف الله والرسول ضرب غلام ماجد بهلوان
ليس إسكان الباء مثله في (فال يوم أشرب) لأنه مدغم ولا كلام في جوازه في حالة السعة^(٤) .

(١) الأشموني ١٧٦/٢ ، ابن عقيل ١/٥٤٨ .

(٢) الكشف ١٧٦/٢ .

(٣) الكشف ٢٩٢/٣ .

(٤) الفائق ٤٣٩/٢ .

٨ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُغَشِّيْكُمُ الْنَّعَاسَ أَمْنَةً مِّتْهُ﴾ : و«(أمنة) مفعول له فإن قلت أما وجب أن يكون فاعل المعلل والعلة واحداً؟ قلت: بل ولكن لما كان معنى يغشاكم النعاس تنعسون انتصب (أمنة) على أن النعاس والأمنة لهم. والمعنى إذ تنعسون أمنة بمعنى آمناً أي لآمنكم»^(١).

٩ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢]: «فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ جَازَ أَبْيَابُ اللَّهِ إِلَّا كَذَا، وَلَا يَقُولُ: كَرْهْتُ أَوْ أَبْغَضْتُ إِلَّا زِيدًا؟

قلت: قد أجرى (أبى) مجرى (لم يرد) ألا ترى كيف قوبل ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفَئُوا﴾ بقوله: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ﴾ وكيف أوقع موقع ولا يريد الله إلا أن يتم نوره؟^(٢).

وفي (شرح الرضي على الكافية) أنه يجوز التفريغ في موجب مؤول بالنفي كما في قوله: ﴿فَأَبَيَ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الفرقان: ٥٠]^(٣).

وفيه أنه يجوز التفريغ في الموجب إذا استقام المعنى نحو (قرأت إلا يوم كذا) إذ لا يبعد أن يقرأ في جميع الأيام إلا اليوم المعين ، وأغلبه أن يكون في الفضلات كالظرف والجار والجرور والحال^(٤).

ولعله من هذا القبيل ، فإن المعنى مستقيم ، أي إن الله يأبى كل شيء غير هذا الأمر.

(١) الكشاف ٢/٧.

(٢) الكشاف ٢/٣٧.

(٣) الرضي على الكافية ١/٢٥٥.

(٤) الرضي على الكافية ١/٢٨٥.



نماذج من دراساته اللغوية:

أصل اللغة:

جاء في (الكساف) في قوله تعالى: ﴿وَعَلِمَ إِدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] ﴿الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ أي أسماء المسميات فحذف المضaf إليه... فإن قلت: فما معنى تعليمه أسماء المسميات؟ قلت: أراه الأجناس التي خلقها ، وعلّمه أن هذا اسمه فرس ، وهذا اسمه بعير ، وهذا اسمه كذا ، وعلّمه أحوالها وما يتعلق بها من المنافع الدينية والدنيوية^(١).

وعلى هذا فهو يعتقد بالنظرية القائلة إن اللغة وحي إلهي وتوقيف. ومن القائلين بهذه النظرية أبو علي الفارسي. جاء في (الخصائص) «إلا أن أبا علي رحمه الله قال لي يوماً هي من عند الله ، واحتج بقوله سبحانه: ﴿وَعَلِمَ إِدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾» وذكر أنه «قد يجوز أن يكون تأويلاً: أقدر آدم على أن واضع عليها»^(٢).

ونسب أبو الفتح بن برهان في كتاب (الوصول إلى الأصول) إلى المعتزلة القول بأن اللغات بأسرها تثبت اصطلاحاً^(٣).

ولعل ذلك راجع إلى أصل معتقدهم أن الإنسان خالق أفعاله ولغة من جملتها. وإذا كان الأمر كذلك فإن أبا علي الفارسي والزمخشري مخالفان لمذهبهما الاعتزالي في هذه المسألة.

وهناك فريق آخر يذهب إلى أن اللغة توافق واصطلاح. يقول ابن جني: أكثر أهل النظر على هذا الأمر «وذلك لأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة

(١) الكشاف ١/٢١٠.

(٢) الخصائص ١/٤٠.

(٣) المزهر ١/٢٠.

فصاعداً فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلمات فيضعوا لكل واحد منها سمة ولفظاً إذا ذُكرَ عُرِفَ به ما مُسَمَّاهُ ليتميز عن غيره وليرغب بذلك عن إحضاره إلى مرآة العين . . .

وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات ، كدوي الريح ، وحنين الرعد ، وخرير الماء ، وشحيج الحمار ، ونعيق الغراب ، وصهيل الفرس ، ونزيب الطبي ، ونحو ذلك ، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد»^(١).

وهذا الرأي الأخير هو النظرية المتقبلة التي ذهب إليها معظم المحدثين ، وهو الرأي الذي يقول: إن اللغة الإنسانية نشأت من الأصوات الطبيعية «التعبير الطبيعي عن الانفعالات ، أصوات الحيوان ، أصوات مظاهر الطبيعة ، الأصوات التي تحدثها الأفعال عند وقوعها كصوت الضرب والقطع والكسر وساررت في سبيل الرقي شيئاً فشيئاً»^(٢).

أما ما ذكره صاحب رسالة (الزمخشري اللغوي) من أن رأي الزمخشري في أصل اللغة أنه اصطلاح وأن هذا أيضاً رأي الفارسي وابن جني فهو وهم بالنسبة لهم جميعاً. قال: «وأما رأي الزمخشري في اللغة هل هي اصطلاح أو توقيف؟ فهو كرأي المعتزلة أضراب الفارسي وابن جني الذي يذهبون إلى أنها اصطلاح^(٣)، إذ إن ذلك مما يخدم رأي المعتزلة من ناحية، وفي العدل والتوحيد أو حرية الإرادة من ناحية أخرى، إلا أن هذا الرأي كذلك يخدم اللغة العربية من جانب الاتساع اللغوي . . .

(١) الخصائص ١ / ٤٠ - ٤٧.

(٢) علم اللغة لعلي عبد الواحد وافي ٩٥ - ٩٦.

(٣) راجع المزهر للسيوطى ج ١ ص ٨ وما بعدها ط ١٩٥٨ م ، الخصائص لابن جني ٤٧ / ١ ط ١٩٥٢ م.

وأما أهل السنة ومنهم ابن فارس فيذهبون إلى أن اللغة توقف»^(١).

أما رأي الزمخشري فقد سجله الزمخشري نفسه في كتابه (الكساف) وقد ذكرته آنفًا ، وأما رأي الفارسي (المتوفى سنة ٣٧٧هـ) فقد سجله تلميذه ابن جني (المتوفى سنة ٣٩٢هـ) في كتابه (الخصائص) وذكر أنه يذهب إلى أنها وحي وتوقف من عند الله ، وقلنا إن رأي الزمخشري موافق لهذا القول .

وأما ابن جني فلم يقطع برأي بل توقف عن الأخذ بواحد من الآراء ولم يذهب إلى أن اللغة اصطلاح - كما ذكر صاحب الرسالة - فهو بعد أن حكى الآراء التي قيلت في أصل اللغة وذكر أن فريقاً ذهب إلى أنها وحي وتوقف من عند الله ، وفريقاً ذهب إلى أنها تواضع واصطلاح ، وفريقاً ذهب إلى أن أصل اللغات إنما هو من الأصوات المسموعات كدوي الريح وحنين الرعد ونحو ذلك قال : «وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل»^(٢) .

ثم ذكر أنه توقف عن الأخذ بأي رأي فقال : «فأقف بين تین الخلتين حسيراً، وأكاثرهما فأنکفى مکثوراً. وإن خطر خاطر فيما بعد يعلق الكف بإحدى الجهتين ويکفها عن صاحبها قلنا به»^(٣) .

أما المصدران اللذان أشار إليهما صاحب الرسالة فليس فيهما ما ذكره ، أما (الخصائص) فقد أوضحت أنه سجل آراء القائلين بأصل اللغات وسجل فيه رأي شيخه أبي علي الفارسي وذكر عن نفسه أنه توقف عن الأخذ برأي .

وأما (المزهر) فقد نقل رأي أبي علي الفارسي من (الخصائص) نصاً ،

(١) الزمخشري اللغوي ١٣٧.

(٢) الخصائص ١ / ٤٠ - ٤٧ .

(٣) الخصائص ١ / ٤٧ وانظر الخصائص ٢ / ٢٨ .

وذكر أن ابن جني توقف عن الأخذ برأي ناقلاً عن (الخصائص) النص الذي سبق أنه أثبته آنفاً^(١). وقال في (الاقتراح): «والذهب الثالث الوقف ، أي لا يدرى أهي من وضع الله أو البشر لعدم دليل قاطع في ذلك وهو الذي اختاره ابن جني أخيراً»^(٢). وقد ذكر الأستاذ مصطفى صادق الرافعي أن رأي الفارسي وابن جني هو التواطؤ والاصطلاح^(٣). وهو وهم كما أوضحتنا.

قال ابن السبكي في (رفع الحاجب): «الصحيح عندي أنه لا فائدة لهذه المسألة وهو ما صححه ابن الأنباري وغيره ، ولهذا قيل : ذكرهما في الأصول فضول»^(٤).

وصوب هذا الاتجاه الأستاذ أمين الخولي قال: «انتبهما الأقدمين - رغم ظروفهم الحيوية والعقلية - إلى أن هذا البحث في أصل اللغة ونشأتها ليس بذاك حتى قال قائلهم والصحيح عندي أنه لا فائدة لهذه المسألة... وهي لفتة طيبة تريينا وترى حكم من الوقوف عند كثير مما قيل في أصل اللغة»^(٥).

غير أن العقل البشري من الصعب تقييده ، وهو وإن كان من الأجدى عليه أن يتعمق في اللغة نفسها ، ويتفهم طبيعتها وتعبيرها وأسلوبها لا يكتفي بذلك ، بل ينصرف إلى أمور أخرى يشيرها السؤال والاستفسار كأصل اللغة ونشوئها ونموها وتطورها ، وإن كان يعلم أن الغموض

(١) المزهر ١/٨-٦.

(٢) الاقتراح ص ٧.

(٣) تاريخ أداب العرب ١/٤٦.

(٤) مشكلات حياتنا اللغوية ٣٣.

(٥) مشكلات حياتنا اللغوية ٣٢.



يحيطها من كل جانب وليس عنده من الوثائق ما يرجع إليه.

وذهب الزمخشري إلى أن أول من تكلم العربية هو إسماعيل بن إبراهيم الخليل. جاء في (الفائق): «الحمد لله الذي فتق لسان الذبيح بالعربية البينة والخطاب الفصيح ، وتولاه بأثره التقدم في النطق باللغة التي هي أفعى اللغات ، وجعله أبا عذر التصدي للبلاغة التي هي أتم البلاغات ، واستل من سلالته عدنان وأبناءه ، واشتق من دوحته قحطان وأحياءه ، وقسم لكل من هؤلاء من البيان قسطاً»^(١).

وهو رأي طائفة من اللغويين. ومنهم من أوغل في القدم حتى أوصلها إلى آدم^(٢). أما من الناحية العلمية فإن العربية يحيط الغموض في أوليتها ونشأتها ومتى تكلم بها ، غير أنه من الثابت أنها لغة من بين جملة اللغات السامية تتشابه في كثير من الأمور فيما بينها بحكم أنها كلها تعود إلى لغة واحدة هي اللغة السامية الأم ثم تطورت - كما يحصل لكل لغة - حتى وصلت إلينا بهذه الكيفية التي نراها الآن. أما متى نشأت؟ وكيف؟ ومن أول من تكلم بها؟ وكيف تطورت؟ فذلك ما لا علم لنا به. وأشار الزمخشري إلى هذا التطور بقوله: «يقال ازحلف عن كذا وازحلف: إذا تنحى . . . وزعموا أن الرواية بتخفيض الفاء ، وهي من أوضاع العربية على مراحل»^(٣).

ولا شك أنه عندما يذكر - مثلاً - أن أصل الزاي سين في نحو سنخ وزنخ^(٤)، وأن العباهلة من عبئله بمعنى أبهله والعين بدل من

(١) الفائق ج ١ ص ١.

(٢) المزهر ١/٢٨ وما بعدها.

(٣) الفائق ١/٥٣٩ وانظر كتاب (لحن العامة) للدكتور رمضان عبد التواب ص ٣٧٢ وما بعدها.

(٤) الفائق ١/٥٤٢.

الهمزة^(١) ونحو ذلك مما يذكره من أصول الكلمات والحروف يشير في ذلك إلى التطور الحاصل في اللغة.

الاشتقاق:

معنى الاشتقاد:

جاء في (الكساف) أن «معنى الاشتقاد أن يتنظم الصيغتين فصاعداً معنى واحد»^(٢).

ومن الواضح أنه لم يُرِد بما ذكره تحديد معنى الاشتقاد كما استقر عند علماء اللغة ، والاشتقاق - عندهم - أن يكون هناك تناسب بين الصيغتين في اللفظ والمعنى . وهو على ثلاثة أقسام :

١ - الاشتقاد الصغير ويسمى الأصغر^(٣) أيضاً . وهو أن يتنظم اللفظتين المتخالفتين وزناً المتواافقتين تركيباً معنى واحد^(٤) نحو: كتب كاتب مكتوب .

٢ - الاشتقاد الكبير . وهو أن يشتركا في الحروف الأصول من غير ترتيب مع اتحاد في المعنى أو تناسب فيه كالجذب والجذب ، والحمد والمدح^(٥) .

٣ - الاشتقاد الأكبر . وهو أن يشتركا في أكثر تلك الحروف فقط ويتناسبا في الباقي مع الاتحاد أو التناسب في المعنى كأله ودله ، وكالفلق والفلج^(٦) .

(١) الفائق ٥.

(٢) الكشاف ١/٣٢.

(٣) الهمع ٢/٢١٢.

(٤) حاشية الجرجاني على الكشاف ١/٣٣ ، انظر الهمع ٢/٢١٢.

(٥) حاشية الجرجاني على الكشاف ١/٣٧.

(٦) حاشية الجرجاني على الكشاف ١/٣٧.

وإذا أطلق لفظ (الاشتقاق) فالذى يراد منه الاشتقاء الصغير^(١).

الاشتقاق الأكبر عند ابن جنى :

وهناك اشتقاء آخر أسماه ابن جنى (المتوفى سنة ٣٩٢ هـ) (الاشتقاق الأكبر) «وهو أن تأخذ أصلًا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه ، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدّ بلطف الصنعة والتأويل إليه ، كما يفعل الاشتقاءون ذلك في التركيب الواحد»^(٢).

وذلك نحو (قول) فإن معناها أين وجدت وكيف وقعت من تقدم بعض حروفها على بعض وتأخره عنه إنما هو للخفوف والحركة . والتركيب الستة هي : ق ول ، ق ل و ، و ق ل ، و ل ق ، ل ق و ، ل و ق^(٣).

وكان شيخه أبو علي الفارسي (المتوفى سنة ٣٧٧ هـ) يخلد إليها ويستعين بها من غير أن يسميها أو يجعلها نظرية^(٤).

أصل المستقات :

انقسم رأي علماء اللغة في أصل المستقات على أربعة أقسام :

١ - إن المصدر أصل للفعل والوصف ، وهو رأي البصريين .

٢ - إن الفعل أصل للمصدر والوصف ، وهو رأي الكوفيين .

٣ - إن المصدر أصل للفعل ، والفعل أصل للوصف ، وهو رأي أبي علي الفارسي ، واختاره الشيخ عبد القاهر .

(١) حاشية الجرجاني على الكشاف ١ / ٣٣ .

(٢) الخصائص ٢ / ١٣٤ .

(٣) الخصائص ١ / ٥ .

(٤) الخصائص ١ / ١٢ ، ٢ / ١٣٣ .

٤ - إن الفعل والمصدر أصلان وليس أحدهما مشتقاً من الآخر ، واختاره عبد الله بن طلحة اليابري أستاذ الزمخشري^(١) .

رأي الزمخشري في أصل المشتقات :

ذهب الزمخشري في أصل المشتقات إلى رأي البصريين ، وخالف رأي أستاذه عبد الله بن طلحة في ذلك فقال : إن «المصدر سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه»^(٢) .

وليس الاشتراق مقصوراً على المصادر فحسب ، بل قد يشتق من الأسماء الجامدة كما قيل : استنون واستحجر في الاشتراق من الناقة والحجر ، وكما قيل : تأله وأله واستأله من لفظة (أله)^(٣) وكاشتقاق الغربة من الغراب^(٤) .

أما الحروف فلا يشتق منها ؛ وإنما تضمن حروف تركيبها لإيضاح الدلالة على أن معناها فيها . جاء في (الفائق) في كلمة (مئنة) : «وحققتها أنها مفعلة من معنى (إن) التأكيدية غير مشتقة من لفظها ؛ لأن الحروف لا يشتق منها ، وإنما ضمنت حروف تركيبها لإيضاح الدلالة على أن معناها فيها ، كقولهم : سألك حاجة فلا ليت فيها إذا قال : لا لا ، وأنعم لي فلان إذا قال : نعم»^(٥) .

(١) التصریح علی التوضیح ١ / ٣٢٥.

(٢) ابن عیش ١ / ١٠٩.

(٣) الكشاف ١ / ٣٠ - ٣١.

(٤) المستقى ١ / ١٨٣.

(٥) الفائق ١ / ٤٩.



موقفه من الاشتقاد :

استعمل الزمخشري كل أنواع الاشتقاد في أثناء بحوثه.

١ - الاشتقاد الصغير نحو يقدم وقادم ومستقدم . ومن ذلك ما جاء في (الكاف) : «الرَّحْمُ فُعْلَانٌ مِّنْ رَّحْمٍ ، كَغْضَبَانٌ وَسَكْرَانٌ مِّنْ غَضْبٍ وَسَكَرٍ ، وَكَذَلِكَ الرَّحِيمُ فَعِيلٌ مِّنْهُ ، كَمْرِيسٌ وَسَقِيمٌ مِّنْ مَرِضٍ وَسَقِيمٍ»^(١) . وكاشتقاق (الميسير) من (اليسير)^(٢) .

٢ - الاشتقاد الكبير كالحمد والمدح . ومن ذلك ما جاء في (الكاف) : «الْحَمْدُ وَالْمَدْحُ أَخْوَانٌ وَهُوَ الثَّنَاءُ وَالنَّدَاءُ عَلَى الْجَمِيلِ مِنْ نِعْمَةٍ وَغَيْرِهَا»^(٣) .

وجاء في : «اللَّفْتُ وَالْفَتْلُ أَخْوَانٌ ، وَمَطَاوِعُهُمَا الالْتِفَاتُ وَالاِنْفَتَالُ»^(٤) .

ومن ذلك ما جاء في (الكاف) : «الْفَسَوقُ : الْخَرْوَجُ مِنَ الشَّيْءِ وَالْأَنْسَاخُ مِنْهُ ، يَقُولُ : فَسَقَتِ الرَّطْبَةُ عَنْ قَشْرِهَا . وَمِنْ مَقْلُوبِهِ : فَقَسَتِ الْبَيْضَةُ ، إِذَا كَسَرْتُهَا وَأَخْرَجْتُ مَا فِيهَا ، وَمِنْ مَقْلُوبِهِ أَيْضًا : قَفَسَتِ الشَّيْءُ إِذَا أَخْرَجْتَهُ عَنْ يَدِ مَالِكِهِ مُغْتَصِبًا لَّهُ عَلَيْهِ»^(٥) .

وجاء فيه «وَالنَّدَمُ ضَرْبٌ مِّنَ الْغَمِّ . . . وَهُمْ غَمٌّ يَصْبِحُ إِلَّا إِنْسَانٌ صَحْبَةُ لَهَا دَوَامٌ وَلِزَامٌ ؛ لَأَنَّهُ كُلُّمَا تُذَكَّرُ الْمُتَنَدَّمُ عَلَيْهِ رَاجِعٌ . . . وَمِنْ مَقْلُوبَاتِهِ أَدْمَنَ الْأَمْرَ أَدَمَهُ ، وَمَدَنَ بِالْمَكَانِ أَقَامَ بِهِ ، وَمِنْهُ الْمَدِينَةُ»^(٦) .

(١) الكاف ١/٣٤.

(٢) الكاف ١/٢٧٢.

(٣) الكاف ١/٣٧.

(٤) الكاف ٢/٨٢.

(٥) الكاف ٣/١٤٩.

(٦) الكاف ٣/١٤٩.

٣ - الاشتقاد الأكبر نحو نبع ونبر . والزمخشري مولع بهذا النوع من الاشتقاد ، ويحاول أن يعقد معنى عاماً لكل الألفاظ التي يتنظمها هذا الاشتقاد . جاء في (الكساف) : «أنفق شيء وأنفده أخوان . وعن يعقوب : نفق الشيء ونفد واحد . وكل ما جاء مما فاءه نون وعينه فاء فدال على معنى الخروج والذهب نحو ذلك إذا تأملت»^(١) .

وفيه : «المفلح الفائز بالبغية . . . والمفلج بالجيم مثله . . . والتركيب دال على معنى الشق والفتح ، وكذلك أخواته في الفاء والعين نحو فلق وفلذ وفلى»^(٢) .

وجاء في (الفائق) : «الرمض والدمس والنمس والطمس والغمس أخوات في معنى الكتمان»^(٣) .

وفيه أيضاً : «عكم وعکف وعکر وعکل وعکظ وعکا أخوات في معنى الوقوف وما يقرب منه»^(٤) .

وهو لا يكتفي - أحياناً - بذكر المعنى العام للألفاظ التي يتنظمها الاشتقاد الأكبر ، بل يذكر القيمة التعبيرية للحرف أيضاً ، فيذكر - مثلاً - أن ما فاءه نون وعينه فاء دال على معنى الخروج والذهب كما مر في نفق ونفد ، وما فاءه فاء وعينه لام دال على معنى الشق والفتح كما مر في فلح وفلج ، وما فاءه فاء وعينه قاف دال على الشق والفتح أيضاً كما في فقه وفقه وفقص^(٥) ، وأن الكسر المبين بالقاف نحو قصم وغير المبين بالفاء

(١) الكساف ١/١٠١ .

(٢) الكساف ١/١١٤ .

(٣) الفائق ١/٥٠٨ .

(٤) الفائق ٢/٣٤٢ .

(٥) الفائق ٢/٢٩٢ .

نحو فضم^(١) وغير ذلك.

أما (الاشتقاق الأكبر) بالشكل الذي ذهب إليه ابن جني فما رأيته ذهب إليه ، وقول صاحب رسالة (الزمخشري اللغوي) :

«والزمخشري على أية حال قد نحا منحى أستاذه ابن جني في الاشتقاد والقياس اللغوي»^(٢) كلام تعوزه الدقة إذ إن أبرز سمة في بحوث ابن جني فيما يخص الاشتقاد هو قوله بالاشتقاق الأكبر الذي يعتمد على تقليل الكلمة على أوجهها المحتملة . والاشتقاق الأكبر عنده «يكاد يساوق الاشتقاد الأصغر ويجاريه إلى المدى الأبعد»^(٣) . ولم نر الزمخشري استعمل مثل هذا النوع من الاشتقاد ولا قال به .

اللهم :

ذكر الزمخشري - كسائر النحويين البصريين - أن هذه الكلمة منادي التزم فيها حذف حرف النداء لوقوع الميم خلفاً منه^(٤) .

قيل : والصواب أن أصل الكلمة عربي هو (ألوهيم) ، ومعناها بالحرف (الآلهة) وهم لا يريدون به إلا الواحد المفرد وإن جموعه للتعظيم^(٥) .

جذعم وزرقم وستهم :

جاء في (الفائق) : (جذعم) والميم فيها زائدة للتوكيد كالتي في زرقم وستهم^(٦) .

(١) الفائق ٢/٣٥١.

(٢) الزمخشري اللغوي ٣٥٠.

(٣) الخصائص ٢/١٣٩.

(٤) ابن يعيش ٢/١٦.

(٥) مدرسة الكوفة ٢٢٣.

(٦) الفائق ١/١٨٠.

وذكر الأستاذ الدكتور إبراهيم السامرائي أن «الميم يؤدي في غير العربية من اللغات السامية ما يؤديه النون في العربية وذلك من أمر التنوين. فإذا صح أن يكون في العربية تنوين فقد صح أن يكون (تميم في غير العربية) . . . وقد احتفظت العربية الفصيحة بكلمات قليلة العدد تشير إلى هذه الميم التي أضيفت زيادة للتميم في اللهجات العربية الجنوبية وكانت من هذه الكلمات شكلاً خاصاً حتى صارت وكأنها جزء من بنية الكلمة ، ومن هذه الكلمات كلمة (ابن) التي تقابل (ابن) المنونة . . . وذكر من هذه الكلمات فسحوم ولقمن وفم ، ومنها حلقوم وزردم وبعلوم وخیشوم ، فالأصل فيها: حلق وزرد وبلع وخشم»^(١).

والتعليق الذي ذهب إليه الزمخشري وسائر النحوين واللغويين في هذه المسائل وكثير غيرها هو من قبيل الاستقراء الناقص للغة العربية وعلاقتها باللغة السامية كما أشرنا إلى ذلك في غير هذا الموطن .

مطر وأمطر :

جاء في (الكساف): «إإن قلت: أي فرق بين مطر وأمطر؟ قلت: يقال مَطَرُهُمُ السَّمَاءُ ووادٌ مَمْطُورٌ . . . ويقال أمطرت عليهم كذا ، بمعنى أرسلته عليهم إرسال المطر ، فأمطر علينا حجارة من السماء . . .»^(٢).

قال أحمد بن المنير: مقصود المصنف الرد على من يقول: مطرت السماء في الخير وأمطرت في الشر^(٣).

(١) دراسات في اللغة ص ١١١.

(٢) الكشاف ١/٥٥٩.

(٣) حاشية على الكشاف لابن المنير ١/٥٥٩ ، لسان العرب (مطر) ، تاج العروس ٣/٥٤٤ و ٥٤٥ الصحاح (مطر) ، القاموس المحيط (مطر) ٢/١٣٤ - ١٣٥.



وقيل هما بمعنى^(١).

اسم الجنس الجمعي:

جاء في (ترجمة مقدمة الأدب بالخوارزمية): «الجمع الذي بينه وبين واحده التاء كنخلة ونخل وصخرة ، وصخر وبطيحة وبطيخ ، مختص بالأشياء المخلوقة دون المصنوعة»^(٢).

وكان الأولى أن يقول - كما قال في (المفصل) - إنه يكثر في الأشياء المخلوقة دون المصنوعة ونحو سفين وسفينة ، ولبن ولبنة ، وقلنسٍ وقلنسوة ليس بقياس^(٣).

وفي (الرضي على الشافية): «والأغلب في الاسم الذي يكون التنصيص على الواحد فيه بالتاء أن يكون في المخلوقات دون المصنوعات . . . وقد جاء شيء يسير منها في المصنوعات كسفينة وسفين ولبنة ولبن وقلنسوة وقلنس وبرة وبرى»^(٤).

جمع الجمع:

جاء في (ترجمة مقدمة الأدب بالخوارزمية): «جمع الجمع لا يصح إلا في جموع القلة كقولهم: أكلب أكالب ، وأنعام وأناعيم ، وأسورة أساور»^(٥).

وهو لا شك وارد في غير جموع القلة كجمال على جمالات ، ورجال ورجالات ، وبيوت بيوتات ، وعوذ عوذات ، ومصران مصارين.

(١) لسان العرب ، تاج العروس ، الصحاح (مادة مطر).

(٢) ترجمة مقدمة الأدب بالخوارزمية ٥٢٦.

(٣) المفصل ٢/٨٩.

(٤) شرح الرضي على الشافية ٢/١٩٩ - ٢٠٠.

(٥) ترجمة مقدمة الأدب بالخوارزمية ٥٢٦.

جاء في (الرضي على الشافية): «وقد سمع (جمع الجمع) في أفعال وأفعاله كثيراً... وجمعوا أيضاً فعالاً على فعائلاً كجمال وجمائل وشمائل ، وصححوه ككلابات ورجالات وجمالات ، وقالوا في فعال نحو بيوتات ، وفي فعل نحو جزرات وحمرات وطريقات ، وفي فعل نحو عوادات ودورات جمع عائد ودار ، وإنما جمع الجمع بالألف والتاء لأن المكسر مؤنث ، وقالوا في فعلان فعالين كمصارين وحشاشين جمع مصران جمع مصير ، وجمع حشان جمع حش ، فهو كسلطان وسلطانين ، ولا يقاس على شيء من ذلك»^(١).

الجمع على غير قياس:

قال الزمخشري في (الكتاف) في (المعاذير): قياس معدرة معادر ، فالمعاذير ليس بجمع معدرة ، إنما هو اسم جمع لها ، ونحوه المناكير في المنكر^(٢).

قال أبو حيان: «وليس هذا البناء من أبنية أسماء الجموع ، وإنما هو من أبنية جموع التكسير ، فهو كمذاكير وملاقيح وملاميح ، والمفرد منها لمحه ولقحة وذكر ، ولم يذهب أحد إلى أنها من أسماء الجموع ، بل قيل: هي جمع للقحة ولمحة وذكر على غير قياس»^(٣).

وأما قول أبي حيان إنه لم يذهب أحد إلى أنها من أسماء الجموع فليس كما ذكر ، فقد ذهب الأخفش إلى أنها اسم جمع كالآباء^(٤).

(١) الرضي على الشافية ٢٠٩/٢.

(٢) الكتاف ٢٩٣/٢.

(٣) النهر الماد ٣٨٣/٨ وانظر (تاج العروس ولسان العرب) في عذر ونكر وذكر.

(٤) تاج العروس ولسان العرب (ذكر).



تصغير ما هو على لفظ المصغر :

جاء في (المجاجة) : «أخبرني عن مكّبّر ومصغر هما في اللغة مؤتلفان ولكنهما في النسبة والتقدير مختلفان . مسيطر ومسيطر إن صغرتهما قلت مسيطر ومسيطر بلفظ التكبير سواء كما أردت أن تجمع فلّكاً على ما جمع عليه أسد فجاء على فلك»^(١) .

والذي يذكره النحويون أن ما جاء على لفظ المصغر لا يصغر نحو : مُهيمن ومسيطر ، ونحو الكمية والكمية ، ونقل عن السهيلي أنه يُصغر بلفظه^(٢) .

استدللات لغوية :

١ - جاء في (الكساف) في قوله تعالى : ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينَ﴾ : «رهينة ليست بتأنيث رهين في قوله : ﴿كُلُّ أَمْرِيْمٍ بِمَا كَسَبَ رَهِين﴾ لتأنيث النفس ؛ لأنّه لو قصدت الصفة لقليل : (رهين) لأن فعيلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث ، وإنما هي اسم بمعنى الرهن ، كالشتيمة بمعنى الشتم ، كأنه قيل : كل نفس بما كسبت رهن»^(٣) .

٢ - وجاء في (الكساف) في قوله تعالى : ﴿يَتَأَبَّتِ﴾ : «فإن قلت : ما هذه التاء ؟

قلت : تاء التأنيث وقعت عوضاً من ياء الإضافة ، والدليل على أنها تاء تأنيث قلبها هاء في الوقف . فإن قلت : كيف جاز إلحاق تاء التأنيث بالمذكر ؟ قلت : كما جاز نحو قولك : حمامه ذكر وشاة ذكر ورجل ربعة

(١) المحاجة في المسائل النحوية ٤١٣ .

(٢) الأشموني ١٥٦ / ٤ ، التصریح ٣١٧ - ٣١٨ .

(٣) الكشاف ٢٩٠ / ٣ وانظر الفائق ٤٣٨ / ١ .

وغلام يفعة . فإن قلت : فلم ساغ تعويض تاء التأنيث من ياء الإضافة ؟
قلت : لأن التأنيث والإضافة يتناسبان في أن كل واحد منها زيادة
مضمومة إلى الاسم في آخره»^(١) .

٣ - وفيه أن (هاروت وماروت) أسمان أعجميان بدليل منع الصرف ،
ولو كانوا من الهرت والمرت وهو الكسر كما زعم بعضهم لانصرفا^(٢) .

٤ - وفي (الفائق) : «(العلاء) اسم للمكان المرتفع كالنجد واليفاع
وليس بتأنيث الأعلى . الدليل عليه انقلاب الواو فيها ياء ، ولو كانت
صفة لقيل (العلاء) كما قيل (العشواء) . . . ولأنها استعملت منكرة ،
وأفعل التفضيل ومؤنثه ليس كذلك»^(٣) .

٥ - وفيه في (أفكل) أن همزته مزيدة لدليل تصريفه ولقولهم : رجل
مفکول^(٤) .

٦ - وفي (الكساف) في قوله تعالى : ﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِنْهُ﴾ : «والهمزة
فيه بدل عن الواو ، كأنه يثمن الأعمال ، أي يكسرها بإحباطه»^(٥) .

قال أبو حيان : «وهذا ليس بشيء ؛ لأن تصريف هذه الكلمة مستعمل
فيه الهمز ، تقول : أثم يأثم فهو آثم ، والإثم والآثم ، فالهمزة أصل
وليس بدلًا عن الواو ، وأما يثمن فأصله يوثم وهو من مادة أخرى»^(٦) .

(١) الكشاف ٢/١٢٢ .

(٢) الكشاف ١/٢٣١ .

(٣) الفائق ١/١٠٣ .

(٤) الفائق ٢/٢٩٥ .

(٥) الكشاف ٣/١٥٥ .

(٦) البحر المحيط ٨/١١٤ .

وفي (الرضي على الشافية) أن القلب يعرف بأصله وبأمثلة
اشتقاقه^(١).

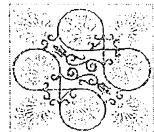
وقال هو - أي الزمخشري - في الفائق: «إذا استوى التصرف سقط
القول بالقلب»^(٢).

وعلى هذا فالصواب ما ذكره أبو حيان.

* * *

(١) الرضي على الشافية ١/٢٢.

(٢) الفائق ١/٤٢٧.



الخاتمة

بهذا نرجو أن تكون قد رسمنا صورة واضحة مطابقة أو قريبة للدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري.

ونستطيع أن نلخص أبرز النقاط التي ظهرت في البحث بما يأتي :

١ - إن الزمخشري نحوي ولغوي كبير بلغ مكانة عالية في نفوس معاصريه والذين من بعدهم على السواء ، وكان يعد أبرز أو من أبرز رجال اللغة والأدب في عصره .

٢ - ذكر ياقوت وتبعه السيوطي أن من شيوخه أبا علي الحسن بن المظفر النيسابوري ، وهو وَهْمٌ ، إذ إنه مات في سنة ٤٤٢ هـ والزمخشري ولد في سنة ٤٦٧ هـ. وقد وهما في اسمه أيضاً فذكراه في ترجمة الزمخشري باسم أبي الحسن علي بن المظفر . فهو في ترجمة الزمخشري يذكر باسم أبي الحسن علي بن المظفر ويترجم له باسم الحسن بن المظفر .

٣ - ذكر من تلاميذه صدر الأفضل ناصر بن عبد السيد بن علي أبا الفتح المطرزي الخوارزمي ، وهو وهم ، إذ إنه ولد في رجب سنة ٥٣٨ هـ وهي السنة التي مات فيها الزمخشري .

٤ - فيما يتعلق بترتيب الموضوعات النحوية تبين لنا أن فكرة التنسيق في ترتيب الموضوعات في المؤلفات النحوية ظهرت في القرن الرابع

الهجري ولم تكن قبل هذا القرن واضحة ، وبالنسبة للزمخشري نجد أنه - لأول مرة - يعرض منهجه في التأليف في مقدمة كتاب (المفصل) مما لم نعهده عند المؤلفين السابقين .

٥ - عليه مأخذ تعبيرية وماخذ في دراساته النحوية واللغوية بينماها في مواطنها ، غير أنها عموماً لا تغض من مكانته ولا مكانة بحوثه العلمية .

٦ - هناك أمور منسوبة إليه وهمّاً نبهنا عليها في أماكنها .

٧ - إن القول بأن محمد بن تميم البرمكي في كتابه (المتهى) سبق الزمخشري في كتابه (أساس البلاغة) إلى التزام ترتيب الحروف الهجائية ابتداء من الحرف الأول فالذى يليه وهم ، إذ إن (المتهى) مؤلف بحسب نظام القافية - كما مر توضيح ذلك .

٨ - إن أبرز سمة في (أساس البلاغة) إضافة إلى التزام ترتيب الحروف الهجائية ابتداء من الحرف الأول فالذى يليه هي تفريقه بين الحقيقة والمجاز .

٩ - إن موقفه من الاستشهاد بالقراءات القرآنية لا يختلف عن موقف من سبقه من نحاة البصرة ، فهو يرد من القراءات ويضعف ويلحن ما خالف أقيسة النحاة البصريين .

١٠ - كان يستشهد بالحديث النبوى بكثرة في النحو واللغة ، وقد ينسب إلى رواة الحديث الوهم واللحن أحياناً .

١١ - كان يستشهد بأشعار علماء اللغة من المولددين كأبي تمام .

١٢ - كان يستأنس بما يسمعه من الأعراب في زمانه للوصول إلى معنى وثبت حكم .

١٣ - كان لمذهب الاعتزالي أثر في دراساته النحوية واللغوية ، غير أنه

لا يذهب بعيداً عن طبيعة اللغة في ذلك .

١٤ - يقول بنظرية العامل ويرجح ويرد على أساسها ، غير أنه لا يتقييد بها في بعض الأحيان ، أو قد تغيب عنه بعض أحكامها .

١٥ - من خصائص دراساته النحوية البارزة أنه ينظر إلى العلاقة بين النحو والمعنى وتقليل الكلام على ما يحتمله من أوجه .

ومن خصائص دراساته اللغوية البارزة مراعاة المعنى ، وعقد الصلة بين اللفظ والمعنى ، وتقليل الكلم على أوجهه المحتملة ، والرجوع إلى الأصل عند النظر في الاستدلال .

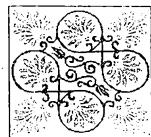
١٦ - لم يكن الزمخشري مقلداً وإنما كان مجتهداً في دراساته النحوية واللغوية ، وقد يخالف إجماع النحويين في ذلك .

١٧ - إن الزمخشري لم يكن بغدادياً كما ذهب إليه بعض الباحثين وإنما هو بصري يقول بآراء البصريين ويعتمد أساسهم في البحث ويعد نفسه واحداً منهم ، ولكن لا يعني هذا أنه ملازم لجميع أقوالهم ، بل قد يخالفهم إلى رأي الكوفيين أو غيرهم أو أن يجتهد .

١٨ - رأيه في أصل اللغة أنه وحي إلهي وتوقيف من عند الله وليس كما قال بعضهم إن رأيه توافر واضح واصطلاح .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

مراجع الكتاب



- ١ - ابن جني النحوي - لفاضل السامرائي - رسالة ماجستير - مطبعة دار النذير ببغداد سنة ١٩٦٩ .
- ٢ - أبو حيان النحوي - للدكتورة خديجة الحديثي ط ١ ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م بغداد .
- ٣ - أبو علي الفارسي - لعبد الفتاح إسماعيل شلبي - مطبعة نهضة مصر .
- ٤ - الإتقان في علوم القرآن - لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ط ٣ ، ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر .
- ٥ - أثر اللغات السامية في اللغة العربية - للشيخ عبد القادر المغربي - مجلة مجمع اللغة العربية ج ٨ .
- ٦ - أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم - لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر البناء الشامي المقدسي المعروف بالبشاري - طبع ليدن بمطبعة بريل سنة ١٩٠٩ م .
- ٧ - إحياء النحو لإبراهيم مصطفى - القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٩ م .

- ٨ - أخبار النحويين البصريين - لأبي سعيد السيرافي ط ١ ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٠ م.
- ٩ - إرشاد الأربيب إلى معرفة الأديب - لياقوت ط ١ صصحه مرجليوث.
- ١٠ - أساس البلاغة - لجار الله الزمخشري - مطابع الشعب ١٩٦٠ م.
- ١١ - أساس البلاغة بين المعاجم - لأمين الخولي - مقالة طبعت في مقدمة كتاب (أساس البلاغة) للزمخشري تحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٣ م.
- ١٢ - الاستشهاد بالحديث في اللغة - للأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين - مجلة مجتمع اللغة العربية ١٩٩٣/٣.
- ١٣ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب - لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر - تحقيق علي محمد الباجاوي - مطبعة نهضة مصر ج ٣.
- ١٤ - أسد الغابة في معرفة الصحابة - لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجزي المعروف بابن الأثير. المطبعة الإسلامية - طهران ج ٣.
- ١٥ - أسرار العربية - لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري تحقيق محمد بهجة البيطار - مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.
- ١٦ - الأشباه والنظائر في النحو - لجلال الدين السيوطي - ط ٢ حيدر آباد الدكن ١٣٥٩ هـ.
- ١٧ - أطواق الذهب في الموعظ والخطب - لجار الله الزمخشري -

- طبع بمطبعة السعادة سنة ١٣٢٨ هـ.
- ١٨ - اعتقادات فرق المسلمين والمشركين - للإمام فخر الدين الرازي - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م.
- ١٩ - أعجم العجب في شرح لامية العرب - للزمخشري - ط ٢ ، ١٣٢٤ هـ.
- ٢٠ - الأعلام - لخير الدين الزركلي - ط ٢ .
- ٢١ - الإغراب في جدل الإعراب - لأبي البركات بن الأنباري - رسالة مطبوعة مع (لمع الأدلة) للمؤلف نفسه ، تحقيق سعيد الأفغاني - مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.
- ٢٢ - أغلاظ اللغوين الأقدمين للأب - أنسناس الكرملي - طبع ببغداد سنة ١٩٣٢ م.
- ٢٣ - الاقتراح للسيوطى ط ٢ - حيدر آباد الدكن ١٣٥٩ هـ.
- ٢٤ - الألفاظ السريانية في المعاجم العربية - للبطريريك مار أغناطيوس أفرام الأول - مجلة المجمع العلمي العربي - دمشق - المجلد ٢٤ ج ٣ و ٢ .
- ٢٥ - إنباه الرواة على أنباء النحاة - لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القبطي - تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.
- ٢٦ - الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال - للإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندراني المالكي - طبع بهامش الكشاف ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- ٢٧ - الأنساب - لأبي سعيد عبد الكريم بن السمعانى المروزى - .
- ٢٨ - الإنصاف في مسائل الخلاف - لأبي البركات بن الأنباري -

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط ٣ ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م مطبعة السعادة بمصر.

٢٩ - الأنموذج في النحو - للزمخشري - مطبعة المدارس الملكية ط ١٢٨٩ هـ.

٣٠ - الإيضاح في علل النحو - لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق مازن المبارك ، مطبعة المدنى - مصر ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م.

٣١ - الإيضاح في علوم البلاغة ، تأليف - جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني - تحقيق لجنة من أساتذة الأزهر - مطبعة السنة المحمدية .

٣٢ - البحر المحيط - لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان الأندلسي الغرناطي الجياني الشهير بأبي حيان - ط ١ سنة ١٣٢٨ هـ - مطبعة السعادة بمصر .

٣٣ - بدائع الفوائد - للإمام ابن القيم - الطباعة المنيرية .

٣٤ - البداية والنهاية - لابن كثير - .

٣٥ - بعض الكلمات اليونانية في اللغة العربية - لبندلي جوزي - مجلة مجمع اللغة العربية ج ٣ .

٣٦ - بغية الوعاة - لجلال الدين السيوطي - .

٣٧ - تاج العروس شرح القاموس - لمحمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي - .

٣٨ - تاريخ آداب العرب - لمصطفى صادق الرافعي - مطبعة الاستقامة مصر .

- ٣٩ - تاريخ آداب اللغة العربية - لجرجي زيدان - مطبعة الهلال سنة ١٩٣١ م.
- ٤٠ - تاريخ ابن خلدون - دار الكتاب اللبناني ١٩٥٦ م.
- ٤١ - تاريخ الأدب العربي - لأحمد حسن الزيات - مكتبة نهضة مصر.
- ٤٢ - تاريخ الأدب العربي - لكارل بروكلمان - طبعة ليدن.
- ٤٣ - تاريخ دولة آل سلجوقي - لعماد الدين الأصفهاني - مصر ، سنة ١٣١٨ هـ - ١٩٠٠ م.
- ٤٤ - تاريخ علوم اللغة العربية لطه الروي ط ١ ، مطبعة الرشيد - بغداد ١٣٦٩ هـ - ١٩٤٩ م.
- ٤٥ - تاريخ الفلسفة في الإسلام - للأستاذ ج. دي بور - ترجمة دكتور محمد عبد الهادي أبي ريدة ، ط ٤ سنة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.
- ٤٦ - تاريخ اللغات السامية - للدكتور إسرائيل ولفسون -.
- ٤٧ - تاريخ اللغة باعتبار أنها كائن حي نام خاضع لناموس الارتقاء - لجرجي زيدان - مطبعة الهلال - مصر سنة ٤١٩٠ م.
- ٤٨ - تحقيقات معجمية - للأب مرمرجي الدومنكي - مجلة المجمع العلمي العربي ، المجلد ٢٤ ج ١.
- ٤٩ - ترجمة مقدمة الأدب بالخوارزمية - للزمخشري - إستانبول ١٩٥١ م.
- ٥٠ - التطور النحوي للغة العربية - للأستاذ برجشتراسر - سنة ١٩٢٩ م ، مطبعة السماح - طبعها حمد حمدي البكري.
- ٥١ - التعريفات - تأليف السيد الشريف أبي الحسن الجرجاني - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م.



- ٥٢ - التفاحة في النحو - لأبي جعفر النحاس - تحقيق كوركيس عواد - مطبعة العاني - بغداد ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.
- ٥٣ - تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية - للقس طوبيا العنيسي الحلبي اللبناني - ط ٢ سنة ١٩٣٢ م.
- ٥٤ - تقديم كتاب سيبويه - لعبد السلام هارون - ج ١ دار القلم ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م.
- ٥٥ - تقديم محمد عبد الخالق عضيمة لكتاب المقتضب للمبرد.
- ٥٦ - التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله السكري - لابن جني - تحقيق وتقديم أحمد ناجي القيسي وجماعة - مطبعة العاني - بغداد ط ١ سنة ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م.
- ٥٧ - تهذيب التهذيب - للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - ط ١ ، حيدر آباد الدكن - الهند سنة ١٣٢٥ هـ.
- ٥٨ - التوابع في كتاب سيبويه - لعدنان محمد سلمان - رسالة ماجستير قدمت إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة.
- ٥٩ - جامع البيان عن تأليف أبي القرآن - تأليف أبي جعفر محمد بن جرير الطبرى - ط ٢ سنة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م ، مطبعة مصطفى البابى الحلبي .
- ٦٠ - الجمل - لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي - ط ٢ سنة ١٩٥٧ م - ١٣٧٦ هـ ، مطبعة كلنكسيك - ١١ شارع ليل .
- ٦١ - جمهرة اللغة - لابن دريد - ط ١ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف ، حيدر آباد الدكن سنة ١٣٤٤ هـ.
- ٦٢ - حاشية السيد الشريف أبي الحسن الجرجاني على الكشاف ، طبع مع الكشاف .

- ٦٣ - حاشية الصبان على شرح الأشموني - دار إحياء الكتب العربية.
- ٦٤ - حاشية على شرح التصريح - للشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي - طبعت مع (التصريح).
- ٦٥ - خزانة الأدب - للشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي - ط ١ بولاق.
- ٦٦ - الخصائص - لابن جني - تحقيق محمد علي النجار - مطبعة دار الكتب.
- ٦٧ - الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومناهجه - لمهدى المخزومي - مطبعة الزهراء - بغداد سنة ١٩٦٠ م.
- ٦٨ - دائرة المعارف - لبطرس البستاني - طبع بيروت سنة ١٨٧٦ م.
- ٦٩ - دائرة المعارف الإسلامية - عبد الحميد يونس وجماعة.
- ٧٠ - دراسات في العربية وتاريخها - لمحمد الخضر حسين - ط ٢ سنة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م.
- ٧١ - دراسات في فقه اللغة - للدكتور صبحي الصالح - ط ٢ سنة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.
- ٧٢ - دراسات في اللغة للدكتور إبراهيم السامرائي - مطبعة العاني - بغداد ١٩٧١.
- ٧٣ - الدر اللقيط من البحر المحيط - لتابع الدين أحمد بن مكتوم القيسي - طبع بهامش البحر المحيط لأبي حيان.
- ٧٤ - دلائل الإعجاز - للإمام عبد القاهر الجرجاني - ط ٣ ، أصدرتها دار المنار بمصر سنة ١٣٦٦ هـ.
- ٧٥ - دلالة الألفاظ - للدكتور إبراهيم أنيس - ط ٢ سنة ١٩٦٣ م.
- ٧٦ - الرد على النحاة - لابن مضاء القرطبي - تحقيق الدكتور شوقي ضيف ط ١.



- ٧٧ - الرماني النحوي - للدكتور مازن المبارك - ط١ مطبعة جامعة دمشق - دمشق - ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م.
- ٧٨ - الزمخشري - للدكتور أحمد محمد الحوفي - ط١ سنة ١٩٦٦ م، مطبعة لجنة البيان العربي.
- ٧٩ - الزمخشري اللغوي - لمرتضى آية الله الشيرازي - رسالة ماجستير قدمت إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة.
- ٨٠ - سر صناعة الإعراب - لابن جني - تحقيق لجنة من الأساتذة ط١ ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م.
- ٨١ - سيبويه إمام النحاة - لعلي النجدي ناصف - مطبعة لجنة البيان العربي.
- ٨٢ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب - لابن العماد الحنبلي - نشر مكتبة القدسية سنة ١٣٥٠ هـ.
- ٨٣ - شرح ابن عقيل ، تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد.
- ٨٤ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - دار إحياء الكتب العربية.
- ٨٥ - شرح التصریح على التوضیح - لخالد بن عبد الله الأزهري - دار إحياء الكتب العربية.
- ٨٦ - شرح الرضي على الكافیة - لابن الحاجب -.
- ٨٧ - شرح الشافیة لابن الحاجب - للسيد عبد الله بن محمد الحسیني - ط٢ ، إستانبول ، مطبعة أحمد كامل.
- ٨٨ - شرح شافیة ابن الحاجب للمحقق رضي الدين الإسترابادي ، تحقيق محمد محبي الدين وجماعه - مطبعة حجازي بالقاهرة.
- ٨٩ - شرح شذور الذهب - لابن هشام الأنصاری - تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد.

- ٩٠ - شرح قطر الندى وبل الصدى - لابن هشام الأنصاري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٩ سنة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- ٩١ - شرح المفصل للزمخشي - لموفق الدين بن يعيش - طبع ونشر إدارة الطباعة المنيرية .
- ٩٢ - الشعر والشعراء - لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة - دار الثقافة - بيروت .
- ٩٣ - شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل - لشهاب الدين أحمد الخفاجي - ط ١ سنة ١٣٢٥هـ ، مطبعة السعادة بمصر .
- ٩٤ - الصحاح - للجوهري - تقديم أحمد عبد الغفور عطار - مطابع دار الكتاب العربي - مصر .
- ٩٥ - صحيح البخاري - مطبع الشعب ١٣٧٨هـ .
- ٩٦ - طبقات المفسرين - لجلال الدين السيوطي - طبعة أوربا .
- ٩٧ - طبقات النحوين واللغويين - لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي - تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، ط ١ سنة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
- ٩٨ - العربية - ليوهان فك - ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار - مطبعة دار الكتاب العربي - القاهرة ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م .
- ٩٩ - علم اللغة للدكتور - علي عبد الواحد وافي - ط ٣ سنة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م .
- ١٠٠ - العين - للخليل بن أحمد - مطبعة دار الأيتام ببغداد سنة ١٩١٤م .
- ١٠١ - الفائق في غريب الحديث والأثر - للزمخشي - ضبطه وصححه وعلق على حواشيه علي محمد الجاجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ١ القاهرة ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م .
- ١٠٢ - الفصيح وشرحه المسمى التلويع في شرح الفصيح - لأبي

- سهل محمد بن علي بن محمد الهروي - نشر وتعليق الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي ، ط ١ سنة ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م ، المطبعة النموذجية - مصر .
- ١٠٣ - الفعل زمانه وأبنيته - للدكتور إبراهيم السامرائي - مطبعة العاني - بغداد ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- ١٠٤ - فقه اللغة - للدكتور علي عبد الواحد وافي - ط ٤ سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٦٥ م ، مطبعة لجنة البيان العربي .
- ١٠٥ - الفهرست - لابن النديم - مطبعة الاستقامة بالقاهرة .
- ١٠٦ - الفوائد البهية في تراجم الحنفية - لمحمد عبد الحي اللكنوی الهندي - ط ١ سنة ١٣٢٤ هـ ، مطبعة السعادة - مصر .
- ١٠٧ - في أصول النحو - للأستاذ إبراهيم مصطفى - مقال في مجلة مجمع اللغة العربية ج ٨ .
- ١٠٨ - الفيروزج شرح الأنموذج للزمخشري - لمحمد عيسى عسكر - مطبعة المدارس الملكية سنة ١٢٨٩ هـ ط ١ .
- ١٠٩ - في اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس - ط ٣ سنة ١٩٦٥ م .
- ١١٠ - في النحو العربي نقد وتجييه - للدكتور مهدي المخزومي - منشورات المكتبة العصرية - صيدا - بيروت .
- ١١١ - القاموس المحيط - لمجد الدين الفيروزآبادي -.
- ١١٢ - قضية الإعراب في العربية بين أيدي الدارسين - للدكتور رمضان عبد التواب - وهو مقال نشر في مجلة (المجلة) بمصر ، السنة العاشرة ، العدد ١١٤ - يونيو ١٩٦٦ م .
- ١١٣ - القواعد النحوية - لعبد الحميد حسن - ط ٢ سنة ١٩٥٣ م ، مطبعة العلوم - مصر .
- ١١٤ - كتاب سيبويه - مصور عن طبعة بولاق - نشر مكتبة المثنى ببغداد .

- ١١٥ - كتب المراجعة في اللغة العربية - لمحمد أحمد الغمراوي - طبع في نهاية كتاب (مرشد المتعلم) تأليف سيرجون آمز ، ط١ ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٤ م.
- ١١٦ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - للزمخشري - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ، ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م.
- ١١٧ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - لحاجي خليفة - طبع إسطانبول ١٣٦٢ هـ - ١٩٤٣ م.
- ١١٨ - لحن العامة والتطور اللغوي - للدكتور رمضان عبد التواب - ط ١ سنة ١٩٦٧ م - دار المعارف بمصر.
- ١١٩ - لسان العرب - لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري - بيروت سنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧ م.
- ١٢٠ - لسان الميزان - لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - ط١ ، حيدر آباد الدكن سنة ١٣٣١ هـ.
- ١٢١ - اللغات السامية - لنودكه - ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ، القاهرة ١٩٦٣ م.
- ١٢٢ - اللغة والنحو - للدكتور حسن عون - ط ١ سنة ١٩٥٢ م ، مطبعة رویال - مصر.
- ١٢٣ - لمع الأدلة - لأبي البركات بن الأنباري - مطبوع مع رسالة (الإغراب في جدول الإعراب) للمؤلف.
- ١٢٤ - المبهج في تفسير أسماء شعراً ديوان الحماسة - لابن جني - دمشق ، مطبعة الترقى سنة ١٣٤٨ هـ.



- ١٢٥ - مجلة المجمع العلمي العربي ج ٨/٧٥٨ و ١٠/٣١٣ و ٣٠ ج ٤ .
- ١٢٦ - محاضرات الأستاذ كمال إبراهيم على طلبة قسم الماجستير ببغداد .
- ١٢٧ - محاضرات في فقه اللغة - للدكتور عبد الرحمن أيوب - مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٦٦ م .
- ١٢٨ - مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامي - لسيد أمير علي - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٨ م .
- ١٢٩ - المدارس النحوية - للدكتور شوقي ضيف - دار المعارف بمصر .
- ١٣٠ - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو - للدكتور مهدي المخزومي - ط ٢ سنة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر .
- ١٣١ - مذاهب التفسير الإسلامية - لأجتنس جولد تسيهر - ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ، مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- ١٣٢ - مراتب النحويين - لعبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي - مطبعة نهضة مصر .
- ١٣٣ - المزهر في علوم اللغة - لجلال الدين السيوطي - تحقيق محمد أحمد جاد المولى وجماعه ، دار إحياء الكتب العربية ، ط ٤ سنة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م .
- ١٣٤ - المستقصى من أمثال العرب - للزمخشري - طبعة حيدر آباد الدكن ، ط ١ سنة ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م .
- ١٣٥ - مشكلات حياتنا اللغوية - لأمين الخولي - نشر دار المعرفة ط ٢ سنة ١٩٦٥ م .
- ١٣٦ - المعاجم العربية - للدكتور عبد الله درويش - مطبعة الرسالة .
- ١٣٧ - المعارف - لابن قتيبة - مطبعة دار الكتب ١٩٦٠ م .

- ١٣٨ - معجم البلدان - لياقوت - ط ١ سنة ١٣٢٤ هـ - ١٩٠٦ م.
- ١٣٩ - المعجم العربي - نشأته وتطوره - للدكتور حسين نصار - ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م.
- ١٤٠ - المعرب من الكلام الأعجمي - لأبي منصور الجواليلي - تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر - القاهرة مطبعة دار الكتب ١٣٦١ هـ.
- ١٤١ - مغامز المعاجم العربية - للأب أنسناس الكرملي - مقال في مجلة (المقتطف) سبتمبر ١٩١٧ م المجلد ٥١ ج ٣.
- ١٤٢ - مغني اللبيب عن كتب الأعaries - لابن هشام الأنباري - تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد.
- ١٤٣ - مفاتيح العلوم - للشيخ أبي عبد الله الخوارزمي - مطبعة الشرق - مصر.
- ١٤٤ - مفتاح السعادة - للمولى أحمد بن مصطفى المسمى طاش كيري زاده - ط ١ حيدر آباد الدكن الهند.
- ١٤٥ - المفصل في علم العربية - للزمخشي - نشره محمود توفيق - مطبعة الحجازي بالقاهرة.
- ١٤٦ - المفصل في قواعد اللغة السريانية وآدابها - لمحمد عطية الأبراشي وجماعة - طبعة بولاق ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٥ م.
- ١٤٧ - المقابسات - لأبي حيان التوحيدى - تحقيق وشرح حسن السندي ط ١ سنة ١٩٢٩ م.
- ١٤٨ - مقامات الزمخشي وشرحها له ، ط ٢ مطبعة التوفيق - مصر سنة ١٣٢٥ هـ.
- ١٤٩ - مقدمة الأدب - للزمخشي - طبع سنة ١٨٤٣ م المسيحية في مدينة لبسايا المحروسة عند أوغست بن قنيسل الطباع.

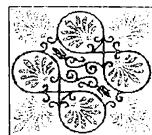


- ١٥٠ - مقدمة الدكتور شوقي ضيف لكتاب الإيضاح للزجاجي.
- ١٥١ - مقدمة (الصحاح للجوهري) - أحمد عبد الغفور عطار - مطابع دار الكتاب العربي - مصر.
- ١٥٢ - مقدمة في أصول التفسير - لشيخ الإسلام ابن تيمية - المطبعة السلفية.
- ١٥٣ - مقدمة في النحو - تأليف خلف بن حيان الأحمر - تحقيق عز الدين التنوخي دمشق ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م.
- ١٥٤ - ملحة الإعراب - لأبي القاسم الحريري - طبعة أوربية.
- ١٥٥ - الملل والنحل - مطبوع مع كتاب (الفصل في الملل لابن حزم) - للشهرستاني - مطبعة محمد علي صبيح وأولاده - القاهرة (ونسخة نشرتها مكتبة الأنجلو المصرية).
- ١٥٦ - من أسرار اللغة - لإبراهيم أنيس -.
- ١٥٧ - مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب - لأمين الخولي - دار المعرفة ط ١ سنة ١٩٦١.
- ١٥٨ - المتنظم في تاريخ الملوك والأمم - لابن الجوزي - ط ١ سنة ١٣٥٩ هـ - حيدر آباد الدكن.
- ١٥٩ - منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه - لمصطفى الصاوي الجوياني - دار المعارف بمصر.
- ١٦٠ - نبذة من ترجمة الزمخشري - للأستاذ الشيخ إبراهيم الدسوقي - مطبوعة في آخر تفسير الكشاف.
- ١٦١ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي - مطبعة دار الكتب المصرية.
- ١٦٢ - نحو التيسير - للدكتور أحمد عبد الستار الجواري - ١٣٨٢ هـ -

- ١٩٦٢ م من مطبوعات جمعية نشر العلوم والثقافة .
- ١٦٣ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء - لأبي البركات بن الأنباري -
تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، مطبعة المعارف - بغداد ١٩٥٩ م .
- ١٦٤ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة - لمحمد الطنطاوي - ط ٤ سنة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م مطبعة وادي الملوك .
- ١٦٥ - النشر في القراءات العشر - تأليف الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزرى - مطبعة مصطفى محمد - مصر .
- ١٦٦ - نشوء اللغة العربية نموها واكتهالها - للأب أنسناس الكرملي -
المطبعة العصرية بمصر ١٩٣٨ .
- ١٦٧ - نظرات في اللغة والنحو - لطه الرواوى - منشورات المكتبة
الأهلية - بيروت ط ١ سنة ١٩٦٢ .
- ١٦٨ - النهر الماد من البحر لأبي حيان - مطبوع على هامش البحر
المحيط له .
- ١٦٩ - همع الهوامع شرح جمع الجواجم - لجلال الدين السيوطي -
ط ١ سنة ١٣٢٧ هـ - مطبعة السعادة بمصر .
- ١٧٠ - وفيات الأعيان وأئمأة أبناء الزمان - لأبي العباس شمس الدين
أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان - تحقيق محمد محيي الدين عبد
الحميد .

* * *

المخطوطات



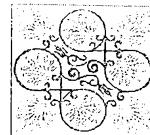
- ١٧١ - الإيضاح شرح المفصل للزمخشري - لابن الحاجب - مخطوطة بمكتبة الأوقاف ببغداد برقم ١٦٠٥٠ .
- ١٧٢ - الإيضاح في النحو - لأبي علي الفارسي - مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ١٠٠٦ نحو .
- ١٧٣ - تعليم المبتدى وإرشاد المقتدى - للزمخشري - مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٤٢٥٤ س ضمن مجموعة رسائل .
- ١٧٤ - حاشية السعد التفتازاني على الكشاف ، مخطوطة بمكتبة الأوقاف ببغداد برقم ٦٣٥٨ .
- ١٧٥ - حاشية على الكشاف لمجهول ، مخطوطة بمكتبة الأوقاف ببغداد برقم ٢٢٤٧ .
- ١٧٦ - حاشية على الكشاف - لمحيي الدين الخطيب - مخطوطة بمكتبة الأوقاف ببغداد برقم ٥٢٦٥ .
- ١٧٧ - حدائق الدقائق شرح الأنموذج للزمخشري - للبرداعي - مخطوطة بمكتبة الأوقاف ببغداد برقم ١٣٥٥ .
- ١٧٨ - الحدود في النحو - للرماني - مخطوطة بمكتبة المتحف العراقي ببغداد مع مجموعة رسائل برقم ٧٧٨ .

- ١٧٩ - ديوان الزمخشري - مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم ٥٢٩ أدب.
- ١٨٠ - ربيع الأبرار - للزمخشري - مكتبة الأوقاف ببغداد برقم ٣٨٦ - ٣٨٩.
- ١٨١ - شرح الأنموذج - للأردبيلي - مكتبة المتحف العراقي ببغداد برقم ١٦٨٥.
- ١٨٢ - صميم العربية ، مخطوطة بمكتبة المتحف العراقي ببغداد برقم ١٠٠٢ منسوبة للزمخشري .
- ١٨٣ - العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين - لتقى الدين أبي الطيب محمد بن شهاب الدين أبي العباس أحمد بن علي الحسني المكي المالكي - مخطوطة بمكتبة المتحف العراقي ببغداد برقم ٦٤٣ - الرابع . الربع .
- ١٨٤ - اللمع - لابن جني - مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٥٧٨٢ هـ.
- ١٨٥ - المحاجة في المسائل النحوية - للزمخشري - مخطوطة بدار الكتب المصرية ١١٦ مجاميع .
- ١٨٦ - المحتسب - لابن جني - مخطوطة مصورة بدائرة اللغة العربية ببغداد .
- ١٨٧ - مسألة في كلمة الشهادة - للزمخشري - مصورة عن مخطوطة بمكتبة برلين برقم ٢٤٠٦١ .
- ١٨٨ - المفرد والمؤلف - للزمخشري - مصورة عن مخطوطة بمكتبة كوبنلي بإستانبول برقم ١٣٩٣ .

- ١٨٩ - المقتضب - للمبرد - دار الكتب المصرية برقم ١٥٢٥ .
- ١٩٠ - المقرب - لابن عصفور - مكتبة الأوقاف بيغداد .
- ١٩١ - منازل الحروف - للرمانى - مكتبة المتحف العراقي بيغداد مع مجموعة رسائل برقم ٧٧٨ .
- ١٩٢ - المتهى - لأبي المعالى محمد بن تميم البرمكى اللغوى - مخطوطة مصورة في أمانة الجامعة العربية بالقاهرة - معهد المخطوطات برقم ٢٧٦ لغة ف ٧٥٥ .
- ١٩٣ - نكت الإعراب في غريب الإعراب - للزمخشري - دار الكتب المصرية برقم ٢٥١٠٢ ب.
- ١٩٤ - نوابغ الكلم - للزمخشري - بمكتبة المتحف العراقي بيغداد برقم ٥٦٣ .

* * *

فهرس الأعلام



-أ-

الورت ١١٧.

إبراهيم أنيس ١٧٢ ، ١٧٣ ، ٣٥٥.

إبراهيم بن حميد ٤٨.

إبراهيم الزجاج (أبو إسحاق) ٣٣ ، ٣٨ ، ٣٥ ، ٩١ ، ١٠٤ ، ١٤٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦٨ ، ٣٤٧ ، ٣٧٣.

إبراهيم السامرائي ٣٦٢ ، ٣٨٧.

إبراهيم بن سعيد الخصوصي ٩٥.

إبراهيم بن أبي عبلة ١٨٢ ، ١٩٦.

إبراهيم مصطفى ٣٠ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣.

إبراهيم بن هرمة ٥٤.

أبي بن كعب ١٨٤ ، ١٨٥ ، ٢٥١.

أتسر بن محمد ٩ ، ١٠.

أحمد بن أحمد بن يحيى المرتضى ١١٦.

أحمد بن أبي بكر الخاوراني ١١٤.



أحمد تيمور باشا ١٠٦.

أحمد بن الحسن النحوي ١٠٣

أحمد حسن الزيات ١٦٠.

أحمد بن الحسين الجاربردي ١٠٤.

أحمد بن داؤد ٨٤.

أحمد بن زين الدين العراقي ١٠٦.

أحمد شلبي ٥٨

أحمد عبد الستار الجواري ٣٦٥ ، ٣٦٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٠.

أحمد عبد الغفور عطار ١٦٥ ، ١٦٦.

أحمد بن فارس ٥٨ ، ١٦٥ ، ٣٧٨.

أحمد بن محمد البكري ١١٤.

أحمد بن محمد السلفي (أبو طاهر) ٢٤.

أحمد بن محمود الشاتي (أبو سعيد) ٢٢.

أحمد بن محمود بن عمر الجندي ١١٦.

أحمد بن المنير ١٠٤ ، ١٩١ ، ١٩٥ ، ٢٣٢ ، ٢٣١ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٣٨٧.

أحمد بن يحيى ثعلب ٣٣ ، ٣٤ ، ٥٤ ، ١٠٢ ، ١٠٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥.

الاخطل ٥٥.

الأخفش الأكبر ٣٤.

الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة) ٣٤ ، ٣٧ ، ٢٤٤ ، ٢٩٣ ، ٣٧١ ، ٣٨٩.

- الأزهري (خالد) . ٢٣٢ .
- إسحاق افendi . ١٠٨ .
- إسماعيل بن إبراهيم . ٣٨٠ .
- إسماعيل الرازي (أبو سعيد) . ١٠٦ .
- إسماعيل بن عبد الله الطويلي (أبو المحسن) . ٢٢ .
- أبو الأسود الدؤلي (انظر ظالم بن عمرو) .
- الأشعري . ٢٣٢ .
- الأشموني ١٢٥ ، ١٣٥ ، ١٥٦ ، ٢٧٩ ، ٢٧٥ ، ٢٤٢ ، ٢٣٢ ، ٢٨٤ .
- الأصمسي ٣١ ، ٣٨ ، ٤٨ ، ٥٤ ، ١٦٣ ، ١٧٦ ، ٢١٠ .
- ابن الأعرابي ١٧٧ ، ٢٠٨ .
- الأعشى . ٥٣ .
- الأعمش ٤٦ ، ٤٩ ، ١٩٢ ، ١٨٧ ، ١٨٦ . ٢٥١ .
- امرأة القيس . ٥٣ .
- أمين الخولي ٦٤ ، ١٦٠ ، ١٧٠ . ٣٧٩ .
- ابن الأنباري (كمال الدين أبو البركات) ٢٧ ، ٤٤ ، ٢٨ ، ٦٢ ، ٦٥ . ٣٣٧ ، ١٢٩ ، ١١٨ ، ٨٤ ، ٨٢ ، ٧٧ ، ٦٨ ، ٦٦ .
- أنستاس الكرملي . ٣٢٦ .

- ب -

- البحتري ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ .
- البخاري . ٢٢٨ .



- بدر الدين أبو فارس النعسانى ١١٧ .
 برجشتراسر ٣٣٢ .
 بربخ ١١٢ .
 برکات بن إبراهيم الخشوعي (أبو طاهر) ٢٤ .
 برکياروق ٩ .
 بروكلمان ٩٥ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٧ .
 أبو الفتح بن برهان ٣٧٦ .
 ابن بري ٥٨ .
 البزار ٥٩ .
 بشار بن برد ٥٣ ، ٥٤ .
 بشر المرسي ٦٥ .
 أبو البقاء ٧٠ ، ٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٦ .
 أبو بكر بن العربي ٦٤ .
 بنديلي جوزي ٣٢٣ ، ٣٢٧ .

- ت -

- تأبط شرآً ٣٣٦ .
 ابن تغري بردي ٢٢ .
 التفتازاني ٨٥ ، ١١٠ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ، ٢٢٨ ، ٣٠١ ، ٣١١ .
 أبو تمام (حبيب بن أوس) ٥٤ ، ٥٥ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ .
 ٣٩٤ .

- ث -

الشعاليبي . ١٦٠

الثوري . ٤٩

- ج -

السيد الجرجاني (أبو الحسن) ١٩٦ .

جرجي زيدان . ١٥٩

الجريمي (أبو عمر) ٣٤ ، ٦٦ ، ٧٢ .

جريير ٥٤ ، ٥٥ ، ١٣٨ .

الجزولي ٢٤٩ ، ٢٦٩ .

جعفر بن محمد ٤٨ ، ١٨٥ .

أبو جعفر النحاس ٤١ .

جورج فايل ٩٤ .

الجوهري ٥٨ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٧٤ ، ١٨٩ ، ٣١٨ .

- ح -



- ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣٩ ، ٢٤٥ ، ٣٥٢ .
- ٣٦٧ . حاجي خليفة ١٠٣ .
- الحجاج ١٧٤ .
- ابن حجر العسقلاني ٤٩ .
- الحريري (أبو القاسم) ١١٨ ، ٩١ ، ٤٤ ، ٣٥ ، ٣٣ .
- ابن حزم ١٩ .
- حسان بن ثابت ٥٣ .
- الحسن البصري ٥٤ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢١٧ .
- أبو الحسن الحنفي ٤٨ .
- الحسن بن سليمان الخجندى ٢١ .
- أبو الحسن السمعسي ٣٥ .
- حسن بن قاسم المرادي ١١٦ .
- حسن بن محمد الصغاني ١١٧ .
- الحسن بن محمد الطيبى ١٠٤ .
- الحسن بن المظفر النيسابورى ١٩ ، ٢٠ ، ٣٩٣ .
- حسين بن علي السّعْنَاقِي ١١٦ .
- حسين نصار ٩٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٧ .
- حفص ١٩٢ .
- الحفييد ٣٦٨ .
- حمداد الرواية ٥٧ .

- حمزة بن حبيب الزيات ٤٨ ، ٤٩ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ٢٠٩.
- حمورابي . ٣٥٧
- أبو حنيفة ١٦ ، ٤٩ ، ٦١ ، ١٨٣ .
- الحوفي (أحمد بن محمد) ٩٣ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٢ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨.
- أبو حيان التوحيدى . ٦٢
- أبو حيان النحوي ٥٦ ، ١٤٢ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٢ ، ١٤١ ، ١٠٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٠٤ ، ٢٥٠ ، ٢٤٧ ، ٢٤٦ ، ٢٤٢ ، ١٩٣ ، ١٩٢ ، ١٩١ ، ١٥٤ ، ٢٧٩ ، ٢٧٨ ، ٢٧٧ ، ٢٧٦ ، ٢٧٥ ، ٢٧٣ ، ٢٦٥ ، ٢٥٢ ، ٢٩٩ ، ٢٩٨ ، ٢٩٧ ، ٢٨٥ ، ٢٨٣ ، ٢٨٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٠ . ٣٩٢ ، ٣٩١ ، ٣٤٩ ، ٣٠٣ ، ٣٠٢ ، ٣٠٠

-خ-

- ابن خروف ٥٨ ، ٥٩ ، ١٩٦ .
- أبو الخطاب ابن البطر . ١٩
- الخطيب التبريزى (أبو زكريا) ٣٣ ، ٣٥ .
- خلف الأحمر . ٣٨
- ابن خلkan ٢٤ ، ٨٤ ، ١٠٢ ، ١٠٧ .
- الخليل بن أحمد ٣١ ، ٣٤ ، ٦٧ ، ٥٦ ، ٣٧ ، ٧٧ ، ١٦٤ ، ١٩٤ . ٣٥٨ ، ٢٤٥ ، ٢١٧ ، ٢٠٩



الخياطي ١٩.

الخيوقي أبو الحسن بن عبد الوهاب ١١٠.

--٥--

الداني (أبو عمر) ٤٧.

ابن درستويه ٨١.

ابن دريد ١٦٣ ، ١٦٤ ، ٣٣٥.

ابن الدهان ٣٠٣.

دي بور ٣٠.

دي منيارت ٩٤.

--ذ--

ذو الرمة ٥٤.

--ر--

الرؤاسي (أبو جعفر) ١٩٣ ، ٣٠ ، ١٩٣.

الراغب الأصفهاني ١٦٤.

رؤبة ١٩٤ ، ١٩٥.

الربعي (انظر علي بن عيسى).

- رجاء بن حية . ٦٠
- أبو رزين العقيلي . ٢٢٧
- الرشيد . ٣٢
- رشيد الدين الوطواط . ٢٨٦
- رضي الدين الاسترابادي ، ١٤٣ ، ١٤٢ ، ١٣٧ ، ٨٢ ، ٧٠ ، ١٣٤ ، ١٣٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٤ ، ٣٦١ ، ٣٥٩ ، ٣٥٣ ، ٢٦٩ ، ٢٦٨ ، ١٥٧ ، ١٥٦ . ٣٩٢ ، ٣٨٩ ، ٣٧٥ ، ٣٧٠ ، ٣٦٩
- الرمانى (انظر علي بن عيسى) .
- ابن الرومي . ٢٠٤
- الرياشى . ٣٣٦ ، ٣٤

-ز-

- الزبيدي (محمد مرتضى) . ٩١
- ابن الزبير . ١٨٢
- الزجاجي (أبو القاسم) . ٢٨ ، ٤٠ ، ١٢٦ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ .
- الزركشى . ٢٠٥
- زياد بن أبيه . ٣١
- ابن أبي زيد . ١٩
- أبو زيد الانصارى . ٤٨ ، ٣٨ ، ٣٤
- زيد بن ثابت . ١٩٨ ، ١٩٧



- زيد الخيل . ٨٤ .
 زيد بن علي . ١٨٥ .
 زينب بنت الشعري . ٢٤ .

- س -

- سلمان بن عبد الملك (أبو طاهر) . ٢٢ .
 ابن السبكي . ٣٧٩ .
 السراج (انظر محمد بن السري) .
 ابن سعدان . ٣٤ .
 أبو سعد الشفاني . ١٩ .
 سعد الدين البردعي . ٩٥ .
 سعيد بن جبير . ٣١٩ .
 أبو سعيد الخدري . ٢٠١ ، ٢٢٨ .
 أبو سعيد السيرافي . ٣٦٩ ، ٢٩ ، ١٤٢ ، ٣٨ ، ٣٥ ، ٣٣ .
 ابن السكيت . ٣٣٦ ، ٣٠٩ ، ٢١٢ ، ١٠٠ .
 سلمان (الفارسي) . ٢٠٧ ، ٢٠٠ .
 سليمان بن حسن بن علي . ٢٢ .
 أبو سليمان المنطقى . ٦٢ ، ٨٢ .
 أبو السمائل . ١٨٨ .
 ابن سمرة . ١١ .

- سنجر ٩.
- سويد بن غفلة ٢٩٢.
- السهيلي ٥٨ ، ٥٩ ، ٣٩٠.
- سيبويه ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ١١١ ، ٩٩ ، ٧٠ ، ٦٥ ، ٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ٢٤٩ ، ٢٤٤ ، ٢٠١ ، ١٩٤ ، ١٦٤ ، ١٥٣ ، ١٥٠ ، ١٤٤ ، ٢٤٩ ، ٢٦٨ ، ٢٥٤ ، ٣٧١ ، ٣٦٩ ، ٣٥٨ ، ٢٩٧ ، ٢٩٥ ، ٢٨٣ ، ٢٨١ ، ٢٦٨ ، ٥٨.
- ابن سيدة ٥٨.
- ابن سيرين ٦٠.
- السيوطى ٢٤ ، ٢٣٢ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٣٩٣.

-ش-

- الشاطبى ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠.
- أبو شعيب السوسي ١٨٧.
- أبو بكر بن شقير ٦٥.
- الشماخ ١٧٦.
- شمس الدين الأصفهانى ١٠٤.
- شوقي ضيف ٣٣٨.

-ص-

- صبحي الصالح ٣٣٢
- الصاوي ٩٣.



الصفدي . ٢٢ .

- ض -

ابن الصائغ . ٥٨ .

ضياء الدين المكي . ٩٥ .

- ط -

أبو طالب العبدى . ٣٥ .

الطبرى ٦٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ .

ابن الطراوة . ٦٢ .

طلحة . ١٩٧ .

الطوالي . ٣٤ .

طه الراوى ٥٧ ، ١٠٩ .

- ظ -

ظالم بن عمر (أبو الأسود الدؤلي) ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣١ ، ٣٠ . ٣٥٤ ، ٣٤ .

- ع -

عائشة ١٩٩ ، ٢٠١ .



- عاشق جلبي . ٩٨.
- عاصم ٤٦ ، ٤٩ ، ١٩٢ ، ١٨٩ ، ١٩٥ .
- عامر بن الحسن السمار (أبو عمرو) ٢٢ .
- ابن عامر ٤٦ ، ١٩٠ ، ١٩١ .
- ابن عباس ٣٠ ، ١٨٥ ، ١٩٧ .
- عبد الحميد حسن ١١٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٨ .
- عبد الرحمن بن إسماعيل (أبو شامة) ١١٨ .
- عبد الرحمن بن هرمز ٢٩ ، ٣٤ .
- عبد الرحيم بن عبد الله البزار (أبو المحسن) ٢٢ .
- عبد الرزاق ٦٧ .
- عبد السلام البصري (أبو أحمد) ٣٣ ، ٣٥ .
- عبد الفتاح شلبي ٤٠ ، ٤٢ ، ٥٨ .
- عبد القاهر الجرجاني ١٤١ ، ٧٠ ، ٣٠٣ ، ٢٥٩ ، ٢٥٨ ، ٣٨٢ .
- عبد الكريم بن عطاء الله الإسكندراني ١١٨ .
- عبد الله بن أبي اسحاق ٢٧ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٥٤ ، ٧٧ .
- عبد الله بن الحسين العكيري (أبو البقاء) ١١٣ .
- عبد الله الحسيني ٩١ ، ١٥٣ .
- عبد الله بن شبرمة ٥٤ .
- عبد الله بن طلحة اليابري (أبو بكر) ١٨ ، ٣٨٣ .
- عبد الله بن الهادي ١٠٥ .

عبد الواحد الباقي ٢١.

عبد الواحد بن عبد الكريم الأنصاري ١١٥.

عبد الواحد العكيري ٣٣ ، ٣٥.

عبد الواحد اللغوي ٤٨ ، ٣٣٥.

أبو عبيدة ٢٧.

عثمان بن جني ٣٥ ، ٦٤ ، ٦٢ ، ٦٠ ، ٥٨ ، ٤٦ ، ٤٣ ، ٦٨ ،
٦٩ ، ٧١ ، ٧٨ ، ٢٢٥ ، ٢١٧ ، ٢١٦ ، ١١٨ ، ٨٩ ، ٨٢ ، ٨٠ ، ٧٨ ،
٣٨٦ ، ٣٨٢ ، ٣٧٩ ، ٣٧٨ ، ٣٧٧ ، ٣٧٦ ، ٣٢٠ ، ٢٦٦ .

عثمان بن عفان ٩٢ ، ١٩٢.

عثمان بن مظعون ٢٠٠.

عثمان بن الموفق الأذكاني ١١٧.

العجاج ١٩٥ ، ٢١٠ ، ٢٢٣.

عز الدين عبد الوهاب بن ابراهيم ١٠٣.

ابن عصفور ٧٣.

ابن عطية ١٩٠.

ابن عقيل ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٥٨ .

عكرمة ١٨٥.

علي بن حمزة الكسائي ٣٢ ، ٣٤ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٧٨ ،
٨١ ، ١٨٧ ، ١٩٣ ، ٢٧٩ ، ٣٣٧ ، ٣٤٨ .

علي بن أبي طالب ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٤٩ ، ١٦٢ ، ١٨٥ ، ١٩٢ .

علي بن عبد الله زين العرب ٩٥.

- علي عبد الواحد وافي ١١١ ، ١٧٤ .
- علي بن عمر بن الخليل ١١٥ .
- علي بن عيسى الربعي ٣٣ ، ٣٥ .
- علي بن عيسى الرماني ٣٣ ، ٣٥ ، ٧١ ، ٦١ ، ٨٢ .
- أبو علي الفارسي ٣٣ ، ٣٥ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٥٨ ، ٦١ ، ٨٢ ، ٨٠ .
- علي بن المبارك الأحمر ٣٤ ، ٥٦ .
- علي بن محمد السخاوي ١٠٦ ، ١١٤ ، ٢٦٨ .
- علي بن محمد الكنidi ١٠٩ .
- علي بن محمد بن هرون العمراني الخوارزمي ٢١ .
- علي النجدي ٣٦ .
- علي بن وهاس ١٣ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٨٥ .
- ابن عمر ١٢ .
- عمران بن حطان ٦٧ .
- عمر الترجماني ٢١ .
- عمر بن ثابت الشهاني ٣٣ ، ٣٥ .
- عمر بن الخطاب ٢٩ ، ٣٠ ، ١٦٢ ، ١٧٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣ ، ٣١٩ .
- عمر بن داود الفارسي ١٠٤ .
- أبو عمرو الشيباني ١٦٥ .
- عمر بن عبد الرحمن البلقيني ١٠٥ .



- عمر بن عبد الرحمن الفارسي ١٠٤ .
 عمرو بن عبيد ١٨٩ ، ١٩٥ .
 أبو عمرو بن العلاء ٣٤ ، ٤٦ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٧٧ ، ١٨٣ ، ١٨٧ ، ١٩٤ ، ١٩٣ .
 عمر بن محمد السكوني ١٠٥ .
 عنبرة الفيل ٢٧ ، ٣٤ .
 عيسى الأيوبي ١١١ .
 عيسى بن عمر ٢٧ ، ٣٤ ، ٥٦ .

-ف-

- الفارابي (أبو نصر) ٥٠ .
 فتح بن موسى الخضراوي القصري ١١٨ .
 الفراء (انظر يحيى بن زياد).
 الفرزدق ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٥ ، ١٥٠ .
 الفيروزآبادي ١٦٥ ، ١٦٨ .
 فلايشر ٩٤ .
 فن هامر ٩٤ .

-ق-

- قاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي ٥٢ ، ٦٣ ، ٨٠ ، ١١٥ ، ١٥٥ .

- القاسم بن الحسين (صدر الأفضل) ١١٣ .
القاسم بن محمد ٦٠ .
قتادة ٦٧ .
ابن قتيبة ٢٧ ، ٣٧ .
قطرب ٣٥٥ ، ٣٥٤ .
القطبي ١٩ ، ٨٣ ، ١١٥ .
ابن القيم ٦٤ .

-ك-

- ابن كثير ١٨٢ ، ٢٢٢ .
كمال إبراهيم ٣٢ .
الكميت ٥٤ ، ٢٩٣ .

-ل-

- لبيد ٥٣ .
اللحاني ٣٤ .
ليتمان ٣٥٧ .

-م-

- المازني (أبو عثمان) ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٨ .



- ابن مالك ٥٦ ، ١٤٢ ، ١٢٩ ، ١٢٤ ، ١١٥ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ١٠٥ ، ١٤٢ ، ١٢٩ ، ١٢٤ ، ١١٥ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ١٩٦ . ٣٧١ ، ٢٩٣ ، ٢٨٤ ، ٢٦٦ ، ٢٣٣ ، ١٩٦ .
- الإمام مالك ٢٣٢ .
- المأمون ٣٢ .
- مبارك بن أحمد (ابن المستوفي) ١١٧ .
- مبرمان ٣٣٥ .
- المتنبي ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ .
- المتوكل ٣٣ .
- مجاهد ١٨٤ .
- محمد أبو الفضل إبراهيم ٢٠ .
- محمد أحمد الغمراوي ١٦٠ .
- محمد أسعد طلس ٣٣٤ .
- محمد بن تميم البرمكي ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٧ ، ١٦٦ ، ٣٩٤ .
- محمد بن الحسن ٦١ ، ٦٥ .
- محمد بن الحسين ٢٧ .
- محمد الخضر حسين ٥٧ .
- محمد بن خليل القباقبي ٩٨ .
- محمد بن سبكتكين ٩ .
- محمد بن السري السراج ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٥٨ .
- محمد بن سعيد المرزوقي ١١٣ .
- محمد بن السمييع ١٩٥ .

- محمد الطنطاوي . ٣٣٤ .
- محمد الطيب المكي . ١١٧ .
- محمد بن عبد الغني الأرديلي . ٩٥ .
- محمد عبد الغني . ١١٧ .
- محمد بن عبد الله المرسي . ١٢٢ .
- محمد بن عبد الله المصري . ١٠٥ .
- محمد عصمة الله البخاري . ١٠٨ .
- محمد بن علي بن إسماعيل مبرمان . ٣٣٥ ، ٣٥ ، ٣٣ .
- محمد بن عمر الرazi (فخر الدين) . ١١٣ .
- محمد عيسى عسکر . ٩٥ .
- محمد بن أبي القاسم بن بايجوك البقالي . ٢١ .
- محمد بن القاسم التحتاني . ١٠٤ .
- محمد بن محمد الخطيب الفسرخاني . ١١٦ .
- محمد بن محمد بن عبد الجليل الوطواط . ٢٥ .
- محمد بن محمد (ابن عمرون) . ١١٥ .
- محمد بن محمود (ابن النجار) . ١١٤ .
- محمد بن مسعود السيرافي الشقار . ١٠٥ .
- محمد بن نعمة الله شوشتري . ٩٧ .
- محمد بن نوشتكين (خوارزم شاه) . ٩ .
- محمد بن يزيد المبرد . ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٨ ، ٣٥ ، ٦٥ ، ١٦٣ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٤٧ ، ٣٣٧ ، ٣٣٦ ، ٣٦٩ .

- محمد بن يوسف القوноي ١١٨ .
- محمود بن أرسلان (ابن أحمد) ١٩ .
- محمود الأصولي (ركن الدين) ٢٣ .
- محمود بن مسعود الشيرازي ١٠٤
- محمود بن جرير الضبي (أبو مصر) ١٣ ، ١٧ ، ١٨ .
- ابن محيصن ١٨٨ ، ١٩٢ ، ١٩٣ .
- المرزباني ٥٤ .
- مرمرجي الدومنكي ٣٣١ .
- مسعود بن عمرو ٣١٣ .
- ابن مسعود ٣٠ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ .
- مصطفى صادق الرافعي ٣٧٩ ، ٣٠ .
- مصطفى عصام الدين ١١٠ .
- ابن مضاء القرطبي ٦٦ ، ٧١ ، ٦٩ ، ٢٢٥ ، ٢٣٥ .
- مظهر الدين محمد ١١٥ .
- معاوية ٢٨٤ .
- المعري ٨٥ .
- ابن معين ٤٩ .
- ملكشاه ١٠ .
- أبو مالك ٣٨ .
- المتتخب بن أبي العز الهمذاني ١١٤ .

ابن منظور ١٦٥ .

الموفق بن أحمد (أخطب خوارزم) ٢٢ ، ٢٣ .

موهوب بن الخضر الجوالقي (أبو منصور) ١٩ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٢٤ .

مهدي المخزومي ٥٣ ، ٣٣٤ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ .

-ن-

النابغة ٣٢٢ .

ناصر بن عبد السيد المطرزي (صدر الأفضل) ١٥٤ ، ٢٣ ، ٢٠ .

نافع ١٨٨ .

النجاشي ٣٣٠ .

نصر الحارثي (أبو منصور) ١٩ ، ٨٤ .

نصر بن عاصم الليثي ٢٩ ، ٣٤ .

النصر بن شميل ١٩٥ .

نظام الملك ١٠ .

ابن النديم ٢٧ .

أبو نواس ٥٣ ، ١٦٣ ، ٢٠٦ .

نولدكه ٣٥٦ .

-و-

وائل بن حجر ٥٨ .

أبو وجزة السعدي ١٨٢ .

ورش ١٨٩.

أبو الوليد الباقي ١٨.

--هـ--

هبة الله بن الشجري ٣٣ ، ٣٥ ، ٨٤ .
الهراء ٣٤ .

أبو هريرة ١٢ ، ١٨٣ .

هشام الضرير ٥٦ .

ابن هشام ٥٨ ، ١٣٩ ، ١٣٨ ، ١٢٩ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٧٦ ،
١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ، ٢٦٥ ، ٢٦٣ ، ٢٤٥ ، ٢٣٢ ، ١٩٦ ، ١٥٤ ،
٢٨٣ ، ٢٨٢ ، ٢٨٠ ، ٢٧٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٢ ، ٢٧١ ، ٢٦٦
، ٣٠٧ ، ٣٠٢ ، ٢٩٩ ، ٢٩٧ ، ٢٩٣ ، ٢٨٩ ، ٢٨٨ ، ٢٨٦
. ٣٧١ ، ٣٥٠ .

-ي-

ياقوت ١٩ ، ١٦٦ ، ١٠٧ ، ١٠٢ ، ٩٨ ، ٨٣ ، ٢٤ ، ٢١ ، ٢٠ ، ٢٠
. ٣٩٣ .

يان ١١٤ .

بحبي البرمكي ١٠ .

بحبي بن حمزة بن رسول الله ١١٦ .

يحيى بن زياد الفراء ، ١٩٣ ، ٧٢ ، ٦٥ ، ٤٨ ، ٣٤ ، ٣٢ ، ٥٦ ، ١٩٥ ، ٣٤٨ .

يحيى بن طباطبا العلوي (أبو المعمر) ٣٣ ، ٣٥ .
يحيى بن وثاب ١٨٧ .

يحيى بن يعمر ٢٧ ، ٣٤ .

يزيد بن قطيب ١٨٢ ، ٢٠٥ .

يزيد بن القعقاع (أبو جعفر) ١٨٦ ، ١٩٢ ، ٣١٥ .

الإيزيدي ٣٤ ، ٥٢ ، ١٨٣ ، ١٨٧ ، ١٩٣ .

يسن العليمي ٣٦٧ .

يعقوب الحضرمي ٤٨ ، ١٩٣ .

يعقوب بن علي البلخي الجندلي ٢١ .

ابن يعيش ١١١ ، ١١٤ ، ١٤٢ ، ١٥٣ .

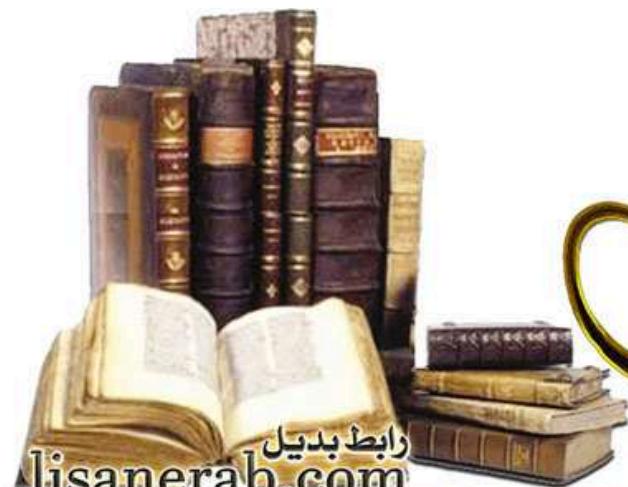
يوسف بن معزوز القيسي ١٢٢ .

يونس بن حبيب ٣٤ ، ١٥٠ .

يوهان فك ٥٢ .



مَكْتَبَةُ لِسَانُ الْعَرَبِ

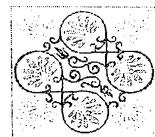


رابط بديل
lisanerab.com

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com





فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة
٩	تمهيد
٩	عصره
١١	خوارزم
١٢	اسمه ونسبه
١٣	نشأته وسيرته
١٦	ثقافته
١٧	شيوخه
٢٠	تلامذته
٢٧	الباب الأول - التطور في التأليف النحوي من أوليته إلى عصره
٢٧	تطور تاريخ النحو من أوليته إلى زمن الزمخشري
٣٦	التطور النحوي
٣٦	١ - ترتيب الموضوعات
٣٦	كتاب سيبويه
٣٨	مقدمة في النحو لخلف الأحمر
٣٩	المقتضب للمبرد



٤٠	الجمل للزجاجي
٤١	التفاحة في النحو
٤٢	الإيضاح للفارسي
٤٣	اللمع لابن جني
٤٤	ملحة الإعراب
٤٤	أسرار العربية
٤٥	٢ - الشواهد
٤٥	أ - القرآن الكريم والقراءات
٥٠	ب - كلام العرب من شعر ونشر
٥٥	ج - الاستشهاد بالحديث
٦٠	٣ - أثر المنطق والفقه وعلم الحديث في النحو وأصوله
٦٧	٤ - التعليل
٧٠	٥ - العامل
٧٧	٦ - القياس
٨٣	المباحث الثالثة - مكانته العلمية وآثاره
٨٣	مكانته العلمية
٨٧	مآخذ وملحوظات
٩٣	آثاره
١١١	المفصل - مكانته - شروحه - طريقة تأليفه - شواهد - المآخذ عليه
١١١	مكانته
١١٢	شروحه
١١٨	طريقته في التأليف
١٢٢	شواهد

١٢٢	مأخذ و ملاحظات على كتاب المفصل
١٢٣	ملاحظات على البحث والمنهج
١٣٧	ملاحظات اجتهادية
١٤٤	ملاحظات أخرى
 أساس البلاغة - مكانته - الغاية من تأليفه - مصادره - ترتيبه - خصائصه	
١٥٩	وطريقته - المأخذ عليه
١٥٩	مكانته
١٦١	الغاية من تأليف الكتاب
١٦٢	مصادره
١٦٤	ترتيبه
١٦٨	خصائصه وطريقته
١٧١	المأخذ عليه
١٨١	الباب الثالث - موقفه من الشواهد وأدلة الصناعة
١٨١	موقفه من الشواهد
١٨١	(١) القرآن الكريم والقراءات
١٩٦	(٢) الحديث النبوي الشريف
٢٠١	(٣) كلام العرب من شعر ونشر
٢٠٧	موقفه من أدلة الصناعة
٢٠٧	أ - السمع والقياس
٢١٢	ب - استصحاب الحال
٢١٣	استدللات أخرى
٢١٧	موقفه من العلل

البَابُ الْأَنْتَقِحُ - أثر الاعتزال والعامل في دراساته	٢٢٥
أثر الاعتزال	٢٢٥
أثر العامل	٢٣٥
أنواع العامل	٢٤٨
البَابُ الْخَامِسُ - السمات البارزة في دراساته	٢٥٣
أ - الدراسات النحوية	٢٥٣
١ - النظر إلى علاقة النحو بالمعنى والبلاغة	٢٥٣
٢ - تقليل الكلام على ما يحتمله من أوجه	٢٦٠
٣ - اجتهاده وعدم تقليله	٢٦٣
مأخذ	٢٧٢
ب - الدراسات اللغوية	٣٠٤
١ - مراعاة المعنى وعقد الصلة بين المعنى واللفظ	٣٠٤
٢ - تقليل الكلمة على أوجه متعددة والنظر في الأوجه المحتملة	٣١٣
٣ - الرجوع إلى الأصل عند النظر في الاستدراق	٣١٤
٤ - اجتهاده	٣١٩
٥ - التعليل	٣٢٠
البَابُ السِّلَائِينُ - مذهبه النحوي ونماذج من دراساته	٣٣٣
مذهبه النحوي	٣٣٣
أ - الأسس التي يعتمدها في البحث	٣٣٩
ب - المصطلحات النحوية	٣٣٩
ج - مع من يعد نفسه؟	٣٣٩

٣٤١	د- نماذج من المسائل الخلافية
٣٤٧	نماذج مما وافق فيه الكوفيين
٣٥١	نماذج من دراساته ..
٣٥٢	نماذج من دراساته النحوية ..
٣٥٢	الاسم المعرّب ..
٣٥٣	هل للإعراب معنى؟ ..
٣٥٨	معاني الإعراب ..
٣٦٥	الفاعل ..
٣٦٦	المفعول به ..
٣٦٧	المفعول معه ..
٣٦٩	البدل ..
٣٧٠	ما ..
٣٧٠	لا ..
٣٧١	لولا ..
٣٧٢	نماذج إعرابية ..
٣٧٦	نماذج من دراساته اللغوية ..
٣٧٦	أصل اللغة ..
٣٨١	الاشتقاق ..
٣٨١	معنى الاشتقاء ..
٣٨٢	الاشتقاق الإكبر عند ابن جني ..
٣٨٢	أصل المشتقات ..
٣٨٣	رأي الزمخشري في أصل المشتقات ..
٣٨٤	موقفه من الاشتقاء ..

٣٨٦	اللهم
٣٨٦	جذع ورقم وستهم
٣٨٧	مطر وأمطر
٣٨٨	اسم الجنس الجمعي
٣٨٨	جمع الجمع
٣٨٩	الجمع على غير قياس
٣٩٠	تصغير ما هو على لفظ المصغر
٣٩٠	استدلالات لغوية
٣٩٣	الخاتمة
٣٩٧	مراجع البحث
٤١٣	المخطوطات
٤١٧	فهرس الأعلام
٤٤١	فهرس الموضوعات

* * *



مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com

lisanerab.com رابط بديل